

جَامِعُ الدَّرُوسِ العَرَبِيَّةِ

تأليف

الشيخ مُصطَفَى العِلائيّني

٧٢١

انتشارات ناصر خسرو

طهران - ايران

BOBST LIBRARY



3 1142 01339 2843

29

Provided by the
Library of Congress
PL 480 Program.

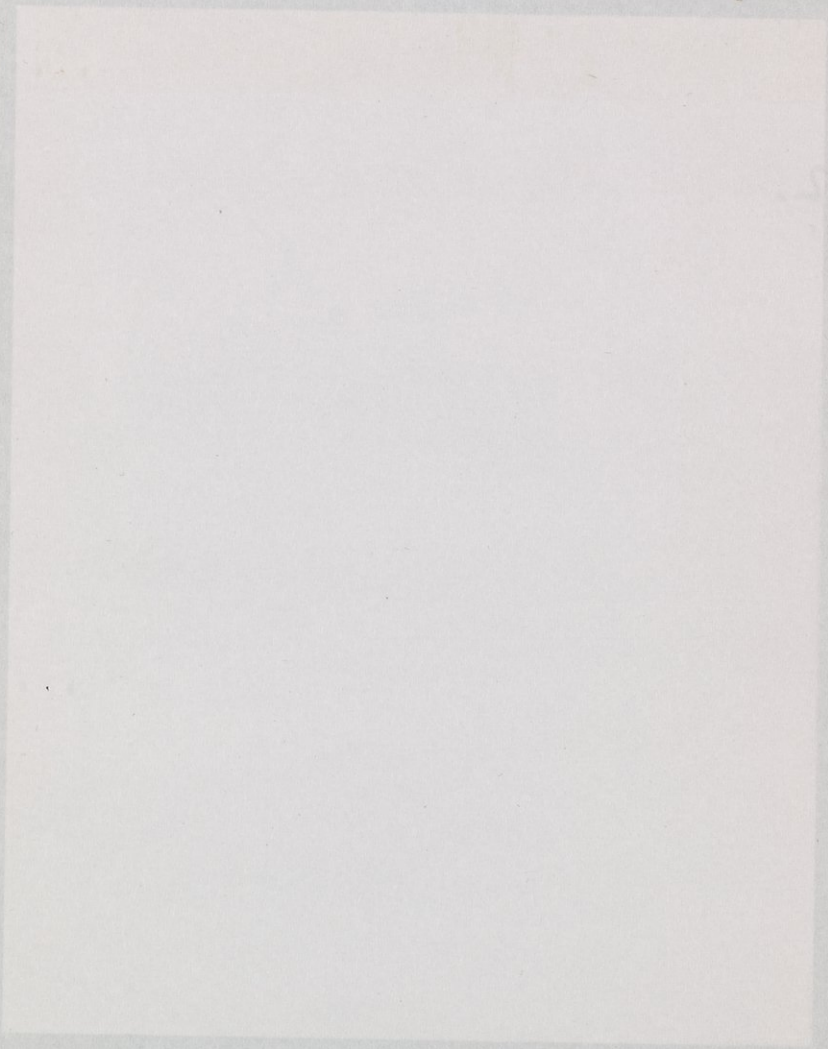
IR-AR-86-930799

V.

DATE DUE

DATE DUE	

Library of Congress
F. 400 Program



Ghalāyīnī, Mustafā

جَامِعُ الدَّرُوسِ العَرَبِيَّةِ

/Jāmi' al-durūs al-'Arabīyah/
تَأليف

الشيخ مُصطَفَى الغَلايَينِي

الجزء الثاني

من ثلاثة اجزاء

PJ

6111

1642

1983

٧.٢

C.1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى .

وبعد فهذا هو الجزء الثاني من كتابنا : (جامع الدروس العربية^(١)) .
وهو يشتمل على :

الباب الرابع : في تصريف الأسماء .

الباب الخامس : في التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء .

الباب السادس : في مباحث الفعل الإعرابية .

الباب السابع : في مباحث الإسم الإعرابية .

الباب الثامن : في مرفوعات الأسماء .

وقد كان تأليفه في مدينتنا : بيروت (الشام) ، عام ١٣٣٠ للهجرة ، وعام

١٩١٢ للميلاد .

بيروت الغلاييني

(١) إن الجزء الثاني هذا ، يشتمل على أواخر الجزء الأول من طبعته الرابعة وأوائل الجزء الثاني من طبعته الثالثة . وذلك أننا جعلنا هذا الكتاب ؛ في طبعته الجديدة ، ثلاثة أجزاء ، بعد أن كان جزئين . فاقطعنا من أواخر الجزء الأول مبثني تصريف الأسماء ، والتصريف المشترك بين الأفعال والأسماء . ومن أوائل الجزء الثاني مباحث الفعل الإعرابية ، ومرفوعات الأسماء فجعلنا ذلك جزءاً ثانياً . وما بقي من مشتملات الجزء الثاني المعروف جعلناه جزءاً ثالثاً . فالرجاء ان يتنبه الأساتذة وطلاب هذا الكتاب إلى هذا التقسيم الجديد .

تصريف الأسماء

ويشتمل هذا الباب على تسعة فصول :

١ - الجامد والمشتق

الإسم نوعان : جامدٌ ومُشتقٌ .

فالإسمُ الجامدُ ما لا يكونُ مأخوذاً من الفعل : كحجرٍ وسقفٍ ودرهمٍ . ومنه مَصَادِرُ الأفعالِ الثلاثيةِ المجرّدة ، غيرُ الميميّة : كعلمٍ وقراءةٍ . (أما مصادر الثلاثيِّ المزيد فيه ، والرباعيِّ مجرداً ومزيداً فيه ، فليست من الجوامد ، لأنها مبنية على الفعل الماضي منها . فهي مشتقة منه . وكذلك المصدر الميمي فهو مشتق بزيادة ميم في أوله كما علمت في مبحث المصدر « في الجزء الأول من هذا الكتاب ») .

والإسمُ المشتقُّ : ما كان مأخوذاً من الفعل : كعالمٍ ومُتعلِّمٍ ومِنشارٍ ومُجتمَعٍ ومستشفىٍّ وصَعْبٍ وأدعجٍ .

والأسماءُ المشتقة من الفعل عشرة أنواع : وهي : إسمُ الفاعل ، وإسمُ المفعول ، والصفةُ المشبهةُ ، ومبالغةُ إسمِ الفاعل ، وإسمُ التفضيل ، وإسمُ الزمان ، وإسمُ المكان ، والمصدرُ الميميُّ ، ومصدرُ الفعل فوق الثلاثيِّ المجرّد ، وإسمُ الآلة .

(وقد تقدم القول فيها ، في الكلام على شبه الفعل من الأسماء في الجزء الأول من هذا الكتاب) .

والإسمُ ، إما مُتمكّن وهو المُعربُ ، وإما غيرُ مُتمكّنٍ ، وهو المبنيُّ .
والمشتقُّ لا يكونُ إلا مُتمكّناً ، لأنه لا يكونُ إلا مُعرباً .

والجامدُ يكونُ مُتمكّناً وغيرُ مُتمكّنٍ . لأنَّ منه المُعربَ ومنه المبنيُّ .

فغيرُ المتمكّن (وهو المبنيُّ من الأسماء) لا شأن للتصريف فيه . وهو قد
يكون على حروفٍ واحد : كناء الضمير ، وعلى حرفين ، مثل : «هو ومَنْ»
وعلى ثلاثة أحرف ، مثل : «كيف وإذا» وعلى أكثر ، مثل : «مَهْمَا وَأَيَّان» .
والمتمكّنُ هو موضوع التصريف .

٢ - الجرد والمزيد فيه

الإسمُ المتمكّنُ مبنيٌّ في أصل الوضع ، إما على ثلاثة أحرف : كحجرٍ ، وإما
على أربعة : كجعفرٍ ، وإما على خمسة : كسفرجلٍ ، وما زاد على خمسة ، فهو
مزيد فيه «كخندريس^(١)» . وما نقص عن ثلاثة ، فهو محذوف منه :
«كأبٍ ويديٍّ وفمٍ» . وأصلها : «أبوٌ ويديٌّ وفوهٌ» .

وهو ، من حيثُ أحرفه إما مُجرّدٌ . وهو ما كانت أحرفه كلُّها
أصليّةً : «كرجلٍ ، ودرهمٍ ، وسفرجلٍ» . وإما مزيدٌ فيه . وهذا

(١) الخندريس : الحجر القديمة . والزائد فيها الباء .

إما مزيد فيه حرف واحد : « كحصان وقنديل ^(١) » . وإما حرفان : « كمصباح وإحرنجم ^(٢) » . وإما ثلاثة أحرف : « كانطلاقٍ واسبطرارٍ ^(٣) » . وإما أربعة أحرف : « كاستغفارٍ ^(٤) » .

والمجرّدُ ، إما ثلاثيٌ : « كورقٍ » ، وإما رباعيٌ : « كسَلْهَبٍ ^(٥) » ، وإما خماسيٌ : « كقرّذقٍ ^(٦) » . والمزيدُ فيه ، إما ثلاثي الأصول : « كسلاحٍ » ، وإما رباعيُّها « كعصفورٍ » ، وإما خماسيُّها : « كقَبْعَثْرِي ^(٧) » .
وغاية ما ينتهي إليه الإسم بالزيادة سبعة أحرفٍ : « كاستغفارٍ » .

٣ - موازين الأسماء

لكلّ اسمٍ مُتمكّنٍ ميزانٌ يُوزنُ به .

فإذا أردتَ أن تَرينَ أسماءَ أتيتَ بأحرفٍ « فَعَلَ » مطابقةً لحركاته وسكناته . فوزنُ قرّسٍ « فَعَلٌ » . فإن بقيَ بعدَ الثلاثة حرفٌ أصليٌّ ، كرّرتَ لامَ « فعلٍ » فدِرهَمٌ على وزنٍ « فَعْلَلٌ » .

- (١) حصان : ثلاثي مزيد فيه الألف . وقنديل ، رباعي مزيد فيه الياء .
- (٢) مصباح : ثلاثي مزيد فيه الميم والألف . وإحرنجم : رباعي مزيد فيه همزة والألف .
- (٣) انطلاق : ثلاثي مزيد فيه همزة والتون والألف . واسبطرار : رباعي مزيد فيه همزة والألف والراء الثانية . والاسبطرار : الامتداد والاسراع والاضطجاع .
- (٤) استغفار : ثلاثي مزيد فيه همزة والتاء والألف . وأما الرباعي الاصول فلا يزداد عليه أكثر من ثلاثة أحرف .
- (٥) السَلْهَب من الرجال : الطويل . ومن الحَيْل : ما عظم وطالت عظامه ، أو هو الطويل على وجه الأرض .
- (٦) الفرزدق : قطع العجين . والواحدة فرزدقة . وبه لقب « الفرزدق » الشاعر المشهور . والكلمة معربة .
- (٧) القبعثرى : الجمل العظيم . والمزيد فيه هو الألف المقصورة .

وإن بقيَ حرفانِ أصليَّانِ ، كرَّرتِ اللامَ مرتينِ ، فسفَّرَجَلٌ على وزنِ
«فَعَلَلٌ» .

وإن كان في الاسم زيادةٌ زدتها في وزنه ، فضاربٌ على وزنِ «فاعلٌ»
ومضروبٌ على وزنِ «مفعولٌ» ومفتاحٌ على وزنِ «مفعالٌ» وانطلاقٌ على وزنِ
«انفِعالٌ» ، واستفغارٌ على وزنِ «استفعالٌ» . إلا إذا كان الزائد من جنسِ
أحرفِ الاسمِ ، فتكرَّرُ في الميزانِ ما يماثلُه من أحرفه . فمُعْظَمٌ على وزنِ
«مُفَعَّلٌ» ، بتكرارِ عينِ الميزانِ . ومُغْرورِقٌ على وزنِ «مُفَعَّوْعَلٌ» ،
بتكرارِ عينِ الميزانِ ، واسودادٌ على وزنِ «افعلالٌ» بتكرارِ لامِ الميزانِ . ولا
يزاد في الميزانِ الحرفُ الزائدُ نفسه ، فلا يقالُ في وزنِ مُعْظَمٍ «مُفَعَّظِلٌ»
ولا في وزنِ مُغْرورِقٍ «مُفَعَّوْرِلٌ» ولا في وزنِ اسودادٍ «افعلادٌ» .

اوزانِ الاسماءِ الثلاثيةِ المجردةِ

لِلثلاثيِّ المجرّدِ ، من الأسماءِ عشرةُ أوزانٍ وهي :

- (١) فَعَلٌ ، ويكونُ اسماً : كشمسٍ ، وصفةٌ : كسهلٍ .
- (٢) فَعَلٌ ، ويكونُ اسماً : كفَرَسٍ ، وصفةٌ : كبطلٍ .
- (٣) فَعِلٌ ، ويكونُ اسماً : ككَبِيدٍ ، وصفةٌ : كحَدَرٍ .
- (٤) فَعْلٌ ، ويكونُ اسماً : كرَجُلٍ ، وصفةٌ : كيقُظٍ (١) .
- (٥) فِعْلٌ ، ويكونُ اسماً : كعِدْلٍ ، وصفةٌ : كنيكسٍ (٢) .
- (٦) فِعْلٌ ، ويكونُ اسماً : كعَنَبٍ ، وصفةٌ : كماءِ رَوِيٍّ (٣) .
- (٧) فِعِلٌ ، ويكونُ اسماً : كإِبِلٍ ، وصفةٌ : كأتانٍ إِبِدٍ (٤) .

(١) يقالُ يقظ بضمِ القاف . ويقظ بكسرِها .

(٢) النكس : الرجل الضعيف الذي لا خير فيه والمقصر عن غاية النجدة والكرم .

(٣) ماء روي : كثير يروي .

(٤) الأتان : أنثى الحمير . الإبد : ما تلد كل عام ويقال أيضاً امرأة إبد .

- (٨) 'فَعْلٌ' ، ويكونُ اسماً : كقُفْلٍ ، وصفةٌ : كحُلُوٍ .
 (٩) 'فَعْلٌ' ، ويكونُ اسماً : كصُرْدٍ ، وصفةٌ : كحُطْمٍ (١١) .
 (١٠) 'فَعْلٌ' ، ويكونُ اسماً : كعُنُقٍ ، وصفةٌ : كجُنُبٍ .

أوزان الاسماء الرباعية المجردة

للرباعيِّ المجردِ من الأسماء ستة أوزانٍ . وهي :

- (١) فَعْلَلٌ ، ويكونُ اسماً : كجَعْفَرٍ ، وصفةٌ : كشَهْرَبٍ (٢) .
 (٢) فِعْلِيلٌ ، ويكونُ اسماً : كزَبْرَجٍ ، وصفةٌ : كخَيْرِمَسٍ (٣) .
 (٣) فِعْلَلٌ ، ويكونُ اسماً : كدِرْهَمٍ ، وصفةٌ : كهَيْلَمٍ (٤) .
 (٤) 'فَعْلَلٌ' ، ويكونُ اسماً : كبِرْثَنٍ ، وصفةٌ : كجَبْرِشَعٍ (٥) .
 (٥) فِعْلَلٌ ، ويكونُ اسماً : كفِطْحَلٍ ، وصفةٌ : كسِبْطَرٍ (٦) .

(١) الصرد : طائر أبتقع أبيض اللون وأخضر الظهر وضخم الرأس والمقار وله مخلب يصطاد به العصافير وصفار الطير . ويكنى بأبى كثير . وجمعه صردان ، بكسر أوله وسكون ثانيه .
 (والحطم) الراعي الظلوم . ومثله الحطمة .

(٢) الجعفر : النهر الصغير . واسم رجل . (والشهرب) : الشيخ الكبير . ومؤنثه شهرية .

(٣) الزبرج : الزينة من نقش وجوهر ونحوها والذهب . (الخرمس) : الليل المظلم .

(٤) الهبلع : الأكل الواسع الخنجور العظيم اللقم .

(٥) البرثن . من السباع والطير بمنزلة الأصابع من الإنسان . و (الجرشع) : العظيم من الجمال والخيول .

(٦) الفطحل : هو الزمان الذي كان قبل خلق الناس . قال أبو عبيدة : والإعراب تقول :

هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة . قال العجاج :

وقد أفتانا زمن الفطحل والصخر مبتل بماء الوحل

وقال آخر : «زمن الفطحل إذ السلام رطاب» . والسلام بكسر السين : الحجارة ، ومفردُها سلمة . بفتح السين وكسر اللام . ويعنون به زماناً كانت الأرض فيه غير تامة التكوين . وعليه قولهم في المبالغة في القدم : «كان ذلك زمن الفطحل» (والسبطر) : السهم الماضي ، والطويل الممتد .

(٦) 'فَعْلَلٌ' ، ويكون اسماً : كجُخْدَبٍ ، وصفةً : كجرشع^(١) .
 وكلُّ ما وردَ من الأسماءِ والصفاتِ على هذا الوزنِ : (السادسِ) جاز ألقه
 يكونَ على الوزنِ الرابعِ : «فَعْلَلٌ» . ولذلكَ عدّهُ جمهورٌ من العلماءِ
 فرعاً عنه .

وقد ثبت بالاستقراء أن الرباعي لا بدّ من إسكان ثانيه أو ثالثة ، كيلا تتوالى
 أربع حركاتٍ في كلمةٍ واحدة . وذلك ممنوعٌ .

اوزان الاسماء الخماسية

للخماسيِّ المجرّدِ ، من الأسماءِ ، أربعةُ أوزانٍ . وهي :

- (١) فَعْلَلٌ ، ويكونُ اسماً : كسَفَرَجَلٍ ، وصفةً : كشمردلٍ^(٢) .
 - (٢) فَعْلَلِلٌ ، ولم يجيء إلا وصفةً : كجَحْمَرِشٍ^(٣) .
 - (٣) فَعْلَلٌ ، ويكونُ اسماً : كخَزْعَبِلٍ ، وصفةً : كقَدْعَمِلٍ^(٤) .
 - (٤) فَعْلَلٌ ، ويكونُ اسماً : كزَنْجَفَرٍ ، وصفةً : كجِرْدَحَلٍ^(٥) .
- واعلم أن ما خرج عما تقدّم ، من أوزان المجرّدات الثلاثية والرابعة والخماسية ،
 شاذٌّ أو مزيدٌ فيه أو محذوفٌ منه ، أو مُركَّبٌ أو أعجميٌّ .

اوزان الاسماء المزيّدة فيها

للمزيّدِ فيه ، من الأسماءِ أوزانٌ كثيرةٌ لا ضابطَ لها .

-
- (١) الجخذب : ذكر الجراد و (الجرشع) : يجوز فيه ضم الشين أيضاً كما تقدم .
 - (٢) الشمردل : الطويل .
 - (٣) الجحمرش : المعجوز الكبيرة والمرأة السمجة .
 - (٤) الخزعبل : الباطل ، و(القذعمل) الضخم من الإبل .
 - (٥) الزنجفر : معدن متفتت يعمل منه الحبر الأحمر ويصنغ به . (الجردحل) : الضخم من الإبل .

وأحرفُ الزيادةِ عشرةٌ ، وهي أحرفُ «سألْتُمُونِها» .
 ولا يُحكَمُ بزيادةِ حرفٍ إلا إذا كان معه ثلاثةُ أحرفٍ أصول .
 والحرفُ الذي يلزمُ تصاريْفَ الكلمةِ ، هو الحرفُ الأصليُّ . والذي يسقطُ
 في بعضِ تصاريْفِها هو الزائد .
 والحكمُ بالزيادةِ والأصالةِ إنما هو للأسماءِ العربيةِ المُتمكّنة : أما الأسماءُ
 المبنيةُ ، والأسماءُ الأعجميةُ ، فلا وجهَ للحكمِ بزيادةِ شيءٍ فيها .

٤ - المثني وأحكامه

المثنى : اسمٌ مُعربٌ ، ناب عن مُفردينِ اتفقا لفظاً ومعنى ، بزيادةِ ألفٍ
 ونونٍ أو ياءٍ ونونٍ ، وكان صالحاً لتجريدِهِ منها .

(فإن اختلفا في اللفظ فلا يثنيان بلفظ واحد ، فلا يقال في كتاب وقلم :
 «كتابان» مثلاً . وأما نحو «العمرين» لعمر بن الخطاب وعمرو بن هشام^(١) ، ولأبي
 بكر وعمر ، ونحو : «الأبوين» للأب والأم ، و«القمرين» للشمس والقمر و«المروتين»
 للصفاء والمروة ، فهو من باب التغليب ، أي تغلب أحد اللفظين على الآخر وهو
 سماعي لا يقاس عليه ، ومثل ذلك لا يكون مثنى لاختلاف لفظ المفردين ، بل هو
 ملحق بالمثنى من جهة الإعراب .

وإن اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى ، فلا يثنيان أيضاً : كأن يكون اللفظ
 من المشترك كالعين : فلا يقال : «عينان» للباصرة والجارحة ، ولا «غزالتان»
 للشمس والظبية^(٢) ، أو أن يكون اللفظ معنيان : حقيقي ومجازي ، فلا يثنى اللفظ

(١) عمرو بن هشام هو المعروف بأبي جهل . وفي الحديث : «اللهم أعل الإسلام بأحب العمريين
 إليك» . يعني بهما عمرو بن الخطاب وعمرو بن هشام . فكانت الاستجابة من نصيب عمر -
 رضي الله عنه .

(٢) انثى الغزال «غزاله» كما في المصباح وشرح القاموس . ومن زعم أنه لا يقال «غزاله»
 لانهثى الغزال فهو واهم .

مراداً به حقيقته ومجازه فلا يقال : « رأيت أسدين » ، تعني أسداً حقيقياً ورجلاً شجاعاً كالأسد .

وإن ناب عن مفردين بلا زيادة كشفع وزوج فليس بمثنى .

وإن ناب عن مفردين بزيادة غير صالحة للإسقاط وتجريد الإسم منها :
كاثنتين واثنتين وكلا وكلتا ، ولم يكن مثنى ، بل هو ملحق به في إعرابه ، إذ لم
يسمع « اثن » ولا « اثنته » ولا « كل ولا كلت » .

الملحق بالمثنى

يلحق بالمثنى ، في إعرابه ، ما جاء على صورة المثنى ، ولم يكن صالحاً
للتجريد من علامته ، وذلك مثل : « كلا وكلتا » مضافتين إلى الضمير (١) .
ومثل : « اثنتين واثنتين » ، وكذا ما ثني من باب التغليب : « كالعمرين
والأبوين والقمرين » وكذلك ما سمي به من الأسماء المثناة : « كحسنتين
وزيدين » .

ما لا يثنى من الكلمات

لا يثنى المركبُ : « كعبلبك وسيدويه » ، ولا المثنى ، ولا الجمع . ولا
ثاني له من لفظه ومعناه : « كعمر مع علي » ، وكعين للباصرة والجارحة .
وأما نحو : « العمرين والقمرين والأبوين » فهو من باب التغليب ، كما قدّمنا .
فإذا أريدت تثنية المركب الإضافي ، يثنى جزؤه الأول ، فيقال

(١) كلا وكلتا : يعربان إعراب المثنى إذا أضيفا إلى ضمير . نحو : « جاء الرجلان كلاهما .
والمرأتان كلتاها . ورأيت الرجلين كليهما ، والمرأتين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهما . والمرأتين
كلتيهما » . أما إذا أضيفا إلى اسم ظاهر فيعربان إعراب الإسم المقصور بمركات مقدرة على الألف ،
رفعاً ونصباً وجرأ . نحو : « جاء كلا الرجلين . وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين . وكلتا
المرأتين ومررت بكلا الرجلين . وكلتا المرأتين ، وسيأتي لهما فصل شرح في الجزء الثاني من
هذا الكتاب .

في تثنية عبد الله ، وخادم الدار : « عبد الله وخادم الدار » .
 وإذا أردت تثنية المركب المزجي ، أو ما سمي به من المركب
 الإسنادي ، أو المثني ، أو الجمع ، جئت قبلها بكلمة « ذوا » رفعا ، و« ذوي »
 نصبا وجرأ ، فتقول في تثنية سيبويه وتأبط شرأ ، وحسنين وعابدين ،
 أعلما : « ذوا سيبويه ، وذوا تأبط شرأ ، وذوا حسنين ، وذوا عابدين » ،
 أي صاحبها هذا الاسم .

تثنية الجمع

قد يُثنى الجمع على تأويل الجماعتين أو الفرقتين أو النوعين ، وذلك كقولهم :
 « إبلان ، وجمالان ، وعنمان ، ورماحان ، وبلادان » . ومن ذلك الحديث :
 « مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين » (١) .

الجمع مكان المثني

قد تجعلُ العربُ الجمعَ مكانَ المثني ، إذا كان الشئانِ ، كل واحدٍ منها ،
 متصلا بصاحبه ، تقولُ : « ما أحسن رؤؤ وسها ! » : ومنه قوله تعالى : « فاقطعوا
 أيديهنَّ » وقوله : « فقد صفت قلوبكما » ولم يقولوا في المنفصلين : « أفراسها
 ولا غلمانها » .
 وبعضُ العربِ يجعلُ الجمعَ مكانَ المثني مطلقا ، وعليه قولهم : « ضع
 رِحالهنَّ » .

تثنية الصحيح الآخر وشبهه والمنقوص

إذا تثنيت الصحيح الآخر . كرجل وامرأة وِصوئ ، أو شبهه :

(١) العائرة : الجواللة المترددة . أي المترددة بين قطيعين . لا تدري أيها تتبع . وأصل
 ذلك من قولهم : « عار الفرس يعير » إذا انطلق من مربطه ماضيا على وجهه .

كظَبْيٍ ودَلْوٍ، أو المنقوصَ : كالمقاضي والداعي ألحقتَ بآخره علامة التثنية بلا تغييرٍ فيه ، فتقولُ : «رجلانٍ وامرأتانٍ وضوءانٍ وظبيانٍ وداعيانٍ» .

تثنية المقصور

إذا تثنيتَ مقصوراً ، فإن كان ثلاثياً قلبتَ ألفه واواً ، إن كان أصلها الواو ، وياءً إن كان أصلها الياء ، فتقولُ في تثنية عصاً : «عصوانٍ» ، وفي تثنية فتىً : «فتيانٍ» .

وقد يكونُ للألف أصلانٍ ، فيجوزُ فيها وجهانٍ ، وذلك كالرَّحْمَى ، فإنها يائيةٌ في لغة من قال : «رَحِيتُ» وواوِيَّةٌ في لغة من قال : «رَحَوْتُ» ، فيجوزُ أن يقال في تثنيتهما : «رَحِيانٍ ورَحَوانٍ» .

وإن كان مقصوراً فوق الثلاثيِّ ، قلبتَ ألفه ياءً على كلِّ حالٍ ، فتقولُ في تثنية : «جُبلىٍّ ومُصطفىٍّ ومُستشفىٍّ» : «جُبليَّانٍ ومُصطفيَّانٍ ومُستشفيَّانٍ» .

تثنية الممدود

إذا تثنيتَ ممدوداً ، فإن كانت همزته أصليَّةً ، تَبَقَّى على حالها ، فتقولُ في تثنية : «قراءٍ ووُضَاءٍ»^(١) : «قراءانٍ ووُضَاءانٍ» .

وإن كانت مَزِيدَةً للتأنيثِ ، «قَلْبَتِ» واواً ، فتقولُ في تثنية : «حسناةٍ وصحراءٍ» : «حسناوانٍ وصحراوانٍ» .

(١) القراء بضم القاف : الناسك المتعبد . و«الوضاء» بضم الواو : الوضيء وهو الحسن .
التظيف .

وإن كانت مُبدلةً من واوٍ أو ياءٍ أو كانت مزيدةً للإلحاقِ ، جاز فيها
الوجهانِ : بقاؤها على حالها ، وانقلابها واواً ، فتقولُ في المُبدلةِ : «كساوانِ
وَكِساءانِ ، وغطاوانِ وِغطاءانِ^(١) . وتقولُ في المزيدةِ للإلحاقِ^(٣) :
«علباوانِ وِعلباءانِ^(٣) ، وقوباوانِ وقوباانِ^(٤) ، وحرباوانِ وِحرباءانِ^(٥) .
وتصحیحُ الهمزةِ (أي : تركها على حالها) في المُبدلةِ من واوٍ أو ياءٍ أولى .
وقلبها واواً في المزيدةِ للإلحاقِ أحسنُ .

وما كان قبل ألفه - السّي للتأنيث - واوٌ ، جاز تصحيحُ همزته ، لثلاثٍ
تجتمع واوانِ ، ليس بينها إلا الألفُ ، فتقولُ في عَشَواءِ^(٦) : «عَشَواوانِ
وَعِشَواانِ» .

(١) كساء أصل همزته الواو : «كساو» لانه من كسا يكسو . وغطاء أصل همزته الياء :
«غطاي» ، لانه غطى يغطي . كرمى يرمي . يقال : «غطى فلان الشيء يغطيه وغطى عليه
يغطيه» إذا ستره وعلاه . فهو «غط» والشيء «مغطي» .

(٢) الإلحاق . أن يزداد على أحرف الكلمة لتوازن كلمة غيرها ، فالهمزة في «علباء وقوبااء»
زيدت لملحق وزن الأولى بقرطاس والثانية بقرناس «بضم القاف وسكون الراء» وهو قطعة من
الجليل متقدمة تشبه الأنف في التقدم والبروز .

(٣) العلباء : بكسر العين . عصب العنق ، وهما علباوان بينهما منبت العرف «بضم العين
وسكون الراء» . وهو شعر عنق الفرس .

(٤) القوبااء : بضم القاف وسكون الواو «ويجوز فتحها» داء معروف يتسع وينتشر ،
ويداوى بالريق . ويسمى الحزاز «بفتح الحاء» ومفردة حزازة .

(٥) الحرباء حيوان يستقبل الشمس ويدور معها ، ويتلون ألواناً بجرها . وجمعه «حرايبي»
بتشديد الياء . وهو مذكر . ومؤنثه : «حرباء وأم حبين» بضم الحاء وفتح الباء ويضرب به
المثل في التقلب وفي الحزم أيضاً ، يقال : «هو أحزم من الحرباء» ، لأنه لا يترك غصناً من الشجرة
حتى يسك بآخره .

(٦) العشواء : الناقة السيئة البصر .

تثنية المحذوف الآخر

إن كان ما يُرادُ تثنيتهُ محذوف الآخر ، فإن كان ما حُذِفَ منه يُردُّ إليه عند الإضافة ، رُدَّ إليه عند التثنية ، فتقولُ في تثنية : أبٍ وأخٍ وحمٍ (وأصلها أبو وأخو وحمو) : «أبوانِ وأخوانِ وحموانِ» ، وفي تثنية : قاضٍ وداعٍ وشجٍ : «قاضيانِ وداعيانِ وشجيانِ» ، كما تقولُ في الإضافة : «أبوكَ وأخوكَ وحموكَ وقاضيكَ وداعيكَ وشجيكَ» .

وإن لم يكن يُردُّ إليه المحذوفُ عند الإضافة ، لم يُردَّ إليه عند التثنية ، بل يُثنى على لفظه ، فتقولُ في تثنية : يدٍ وغدٍ ودمٍ وشمٍ وابنٍ وسنةٍ ولغةٍ ، (وأصلها : يديُّ وغدوُّ ودموُّ أو دميُّ وُفوهٌ وسموُّ وبنوُّ وسنوُّ ولغوُّ أو لغِيُّ) : «يدانِ وغدانِ ودمانِ وشمانِ وابنانِ وستنانِ ولغتانِ» ، كما تقولُ في الإضافة : «يدُكَ وغدُكَ ودمُكَ وشمُكَ واسمُكَ وابنُكَ وستنُكَ ولغتُكَ» .

٥ - جمع المذكر السالم

الجمعُ اسمٌ نابٍ عن ثلاثةٍ فأكثر ، بزيادةٍ في آخره ، مثلُ : « كاتِبِينَ وكاتِبَاتٍ » أو تغييرٍ في بنائه ، مثلُ : « رجالٍ وكتَبٍ وعلَمَاءٍ » وهو قسمان : سالمٌ ومكسَّرٌ .

فالجمعُ السالمُ ما سَلِمَ بِناءٍ مفردِهِ عندَ الجمعِ ، وإنما يُزادُ في آخره واوٌ ونونٌ ، أو ياءٌ ونونٌ ، مثلُ : « علمونَ وعالمينَ » ،

أو ألف وتاء ، مثل : «عالمات وفاضلات» .

وهو قسمان : جمعُ مُذكرٍ سالمٍ ، وجمعُ مؤنثٍ سالمٍ .

فجمعُ المذكرِ السالمِ : ما جُمعَ بزيادةِ واوٍ ونونٍ في حالةِ الرفعِ ، مثلُ : «قد أفلحَ المؤمنونَ» ، وياؤٍ ونونٍ في حالتيِ النصبِ والجرِّ ، مثلُ : «أكرمَ المجتهدينَ ، وأحسنَ إلىِ العاملينَ» .

شروط جمع المذكر السالم

لا يُجمعُ هذا الجمعُ إلا شئان :

الأولُ : العَلَمُ لمذكرٍ عاقلٍ ، بشرطِ خُلُوه من التاءِ ومن التركيبِ ، مثلُ : «أحميدٌ وسعيدٌ وخالدٌ» .

الثاني : الصفةُ لمذكرٍ عاقلٍ ، بشرطِ أن تكونَ خاليةً من التاءِ ، صالحةً لدخولها ، أو للدلالةِ على التفضيلِ ، مثلُ : «عالمٍ و كاتبٍ وأفضلَ وأكملَ» .
فَعالمٌ و كاتبٌ : خاليان من التاءِ ، صالحان لقبولها ، فنقولُ : «عالمَةٌ و كاتبةٌ» ،
وَأَكمالٌ : خاليان من التاءِ غيرِ صالحين لدخولها ، لكنهما اسما تفضيلٍ . والصفةُ لا تجتمعُ هذا الجمعُ إلا بشرطِ أن تخلو من تاءِ التأنيثِ : فان خلت منها يشترطُ فيها أحدُ أمرين : إما أن تقبل التاءِ وإما أن تكونَ اسمَ تفضيلٍ . فان لم تقبلها ولم تكن دالةً على التفضيلِ ، لا تجتمعُ هذا الجمعُ : «كاحرٌ و صبورٌ و قتيلٌ» كما سيأتي .

وكلُّ ما كانَ من بابِ «أفعلٌ فعلاءٌ» ، مثلُ : أحمرٌ و حمراءٌ^(١) ، أو من بابِ «فعلانٌ فعلى» ، مثلُ : سكرانٌ

(١) أي : بأن يكون الوصف على وزن «أفعل» ، ومؤنثه على وزن «فعلاء» وما كان

كذلك فلا يجمع جمع المذكر السالم . وإنما يجمع جمع تكسير ، فيقال «حمر» بضم الحاء وسكون الميم .

وَسَكَرَى^(١) ، أو كان مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكَرُ وَالْمَوْثُثُ ، مِثْلُ : «غَيُورٌ
وَجَرِيحٌ»^(٢) ، فَهُوَ غَيْرُ صَالِحٍ لِقَبُولِ التَّاءِ .

فَلَا يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ ، مِثْلُ : زَيْنَبٌ وَدَا حَسٌّ (عِلْمٌ فَرَسٌ) وَحَمْزَةٌ وَسَيُوبَةٌ
مِنَ الْأَعْلَامِ ، وَلَا مِثْلُ : (مُرْضِعٌ وَسَابِقٌ) (صِفَةُ فَرَسٍ) «وَعِلَامَةٌ وَأَبْيَضٌ
وَوَلْهَانٌ وَصَبُورٌ وَقَتِيلٌ» ، مِنْ الصِّفَاتِ^(٣) .

(وَأَمَّا «أَفْعَلٌ» الدَّالُّ عَلَى التَّفْضِيلِ ، وَمَوْثُثَةٌ «فَعْلَى» . بَضْمُ الْفَاءِ ، فَيُجْمَعُ
جَمْعَ مَذْكَرٍ سَالِمًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَالِحًا لِدُخُولِ التَّاءِ . لِأَنَّ مَا خَلَا مِنَ التَّاءِ يَشْتَرِطُ
فِيهِ أَحَدَ شَيْئَيْنِ . إِمَّا صِلَاحَهُ لِدُخُولِ التَّاءِ وَإِمَّا دَلَالَتَهُ عَلَى التَّفْضِيلِ .

الْمُلْحَقُ بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ

يُلْحَقُ بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ فِي إِعْرَابِهِ ، مَا وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ جَمْعًا هَذَا الْجَمْعُ ،
غَيْرَ مُسْتَوْفٍ لِلشَّرْطِ . وَذَلِكَ مِثْلُ : «أَوْلِيٌّ وَأَهْلِيٌّ وَعَامِلِيٌّ وَوَابِلِيٌّ وَأَرْضِيٌّ
وَبَنِيٌّ وَعِشْرِيٌّ إِلَى التَّسْمِيَةِ» ، وَمِثْلُ : «سِنِيٌّ وَعِضِيٌّ وَعِزِيٌّ وَثَبِيٌّ وَمِثِيٌّ
وَكُرِّيٌّ وَطَبِيٌّ» وَنَحْوَهَا . وَمُفْرَدُهَا : «سَنَةٌ وَعِضَةٌ وَعِزَّةٌ وَثَبَةٌ وَمِثَةٌ وَكُرَّةٌ

(١) أَي : بَأَنَّ يَكُونُ الْوَصْفُ عَلَى وَزْنِ «فَعْلَانٌ» ، وَمَوْثُثَةٌ عَلَى وَزْنِ «فَعْلَى» وَمَا كَانَ كَذَلِكَ
فَلَا يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ ، وَإِنَّمَا يُجْمَعُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ ، فَيُقَالُ «سَكَرَى» .

(٢) أَي : بَأَنَّ يَكُونُ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي مَذْكَرُهَا كَوْنُهَا سَوَاءً . وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يُجْمَعُ
هَذَا الْجَمْعُ ، بَلْ يُجْمَعُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ . فَيُقَالُ «غَيْرٌ» بَضْمُ الْغَيْنِ وَالْيَاءِ فِي جَمْعِ غَيُورٍ ، وَ«جَرَحَى»
بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الرَّاءِ ، فِي جَمْعِ جَرِيحٍ .

(٣) يَطْلُبُ الْأَسْتَاذُ مِنْ تَلَامِيذِهِ مَعْرِفَةَ السَّبَبِ فِي امْتِنَاعِ جَمْعِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ جَمْعَ مَذْكَرٍ سَالِمًا .

وظبة^(١) ، قال تعالى : « كم لبثتم في الأرضِ عددَ سنين؟ » وقال : « الذين جعلوا القرآنَ عُضِينَ^(٢) » ، وقال جلَّ شأنه « عن اليمينِ وعن الشمالِ عزين^(٣) » .

ويُلحقُ بهذا الجمعِ أيضاً ما سُميَ به من الأسماءِ المجموعة جمعَ المذكرِ السالمِ مثلُ : « عليينَ وزيدينَ » قال تعالى : « إن كتابَ الأبرارِ لفيِ عِلِّيِّينَ^(٤) » ، وتقولُ فيمن يُسمى : « عابدينَ وزيدينَ » : « جاءَ عابدونَ وزيدونَ » ، ورأيتُ عابدينَ وزيدينَ ، ومررتُ بعابدينَ وزيدينَ^(٥) .

جمع الصحيح الآخر وشبهه

إن كان المرادُ جمعه جمعَ المذكرِ السالمِ صحيحَ الآخرِ ، أو شبههُ ، زيدتُ فيه الواوُ والنونُ أو الياءُ والنونُ بلا تغييرٍ فيه ، فيقالُ في جمعِ كاتبٍ : « كاتبونَ وكاتبينَ » ، وفي جمعِ ظبيٍّ ، علماً لرجلٍ : « ظبيونَ وظبيينَ » .

(١) العضة : الفرقة ، والقطعة من الشيء . و (العزة) : الجماعة والفرقة ، والعصبة : و (الثبة) : الجماعة . وهي أيضاً العصبة من الفرسان . و (الكرة) : كل جسم مستدير ويقال : « كرا بالكرة يكرؤ » : إذا لعب بها . و (الظبة) : حد السيف والسكين ونحوهما .

(٢) أي : مفرقا ، فقالوا : هو كهانة . وقالوا : أساطير الأولين : أو فرقوا بين آياته ، فأمنوا ببعض وكفروا ببعض ، على خلاف من قال فيهم : ويؤمنون بالكتاب كله .

(٣) أي جماعات وفرقا وعصبا .

(٤) عليون : اسم لأعلى الجنة ، وهو أشرف مكان فيها ، كما أن «سجيتا» بكسر السين والجمع المشددة : هو اسم لشر الثيران .

(٥) للمسمى به من جمع المذكر السالم ، ولستين ونحوهما ، أحكام في الاعراب ستذكر في الجزء الثالث من هذا الكتاب .

جمع الممدود

إن جمعتَ الممدودَ هذا الجمعَ ، فهمزتهُ تُعطيُ حُكْمَهَا في التثنية .

(أي : إن كانت همزته للتأنيث وجب قلبها واواً ، فتقول في جمع «ورقاء»
علماً لمذكر عاقل : «ورقاوون» وفي جمع زكرياء : «زكرياوون» . وإن كانت
أصليةً تبقى على حالها ، فتقول في جمع وضاء وقرأء : «وضاؤون وقرأؤون» .
وإن كانت مبدلة من واو أو ياء ، ومزيدة للألحاق جاز فيها الوجهان : إبقاؤها
على حالها وقلبها واواً ، فتقول في جمع : «رجاء وغطاء وعلباء» ، أعلاماً لمذكر
عاقل : «رجاؤون ورجاوون ، وغطاؤون وغطاوون ، وعلباؤون وعلباوون» .
والهمزة في المبدلة من واو أو ياء أفصح) .

جمع المقصور

إن يُجمعَ المقصورُ هذا الجمعَ ، تحذفُ ألفُهُ وتبقى الفتحةُ ، بعدَ حذفها ،
دلالةً عليها ^(١) ، فتقولُ في جمع مصطفى : «مصطفون» ، ومنه قوله تعالى :
«وأنتم الأعلىون» ، وقوله : «وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار» ،
وتقولُ في جمع رضا ، علماً لمذكر عاقل : «رضون» ، في الرفع ، و«رضين» ،
في النصب والجر .

جمع المنقوص

إن كان ما يُجمعُ هذا الجمعَ منقوصاً ، تحذفُ ياءُهُ ، ويُضَمُّ ما قبلها ، إن
تُجمعُ بالواو والنون ، وتبقى الكسرةُ ، إن تُجمعُ بالياء والنون ، فتقول في جمع
القاضي : «القاضون والقاضين» .

(١) لا فرق بين أن يكون المقصور ثلاثياً : كرضا . علماً لمذكر عاقل . أو فوق الثلاثي
كمرتضى .

٦ - جمع المؤنث السالم

جمعُ المؤنثِ السالمُ : ماُ جمعُ بألفٍ وتاءٍ زائدتينِ ، مثلُ : «هنداتٍ ومُرضعاتٍ وفاضلاتٍ» .

(ونحو) : «قضاةٌ وهداةٌ» هو من جموع التذكير ، وليس يجمع مؤنث سالم ، لأن ألفه ليست زائدة ، بل هي منقلبة ، والأصل : «قضيةٌ وهديةٌ» بوزن «فعله» بضم الفاء وفتح العين . وتاء جمع المؤنث السالم مبسوطة ، وتاء «قضاةٌ وهداةٌ» ونحوها مربوطة . ونحو «أبياتٍ وأشتاتٍ» من جموع التذكير أيضاً . لأن تاءها أصلية) .

الاسماء التي تجتمع هذا الجمع

يَطْرَدُ هذا الجمعُ في عشرة أشياء :

الأولُ : عَلِمُ المؤنثِ : كدَعَدَ ومَرِيْمَ وفاطمةَ .

الثاني : ما ختمَ بناءً التانيث : كشجرةٍ وثمرَةٍ وطلحةَ وحمزةَ (١) .

ويُستثنى من ذلك : «امرأةٌ وشاةٌ وأمةٌ وأمةٌ وشفةٌ ومِلةٌ» ، فلا

'تجمعُ بالألفِ والتاء . وإنما تُجمعُ على : «نساءٍ وشيابهٍ وإماءٍ وأممٍ وشفاهٍ» .

الثالث : صفةُ المؤنثِ ، مقرونةٌ بالتاءِ ، كمرضعةٍ ومُرضعاتٍ ، أو دالةٍ

على التفضيلِ : كفضليٍّ «مؤنثٍ أفضلٍ» وفضليّاتٍ .

(لذلك لم يجمع نحو: «حائضٌ وحاملٌ وطالقٌ وصبورٌ وجريحٌ وذمولٌ» (٢) من

صفاتِ المؤنثِ ، بالألفِ والتاءِ لأن الشرطُ في جمعِ صفةِ المؤنثِ بهما أن تكون

مختومةٌ بالتاءِ ، أو دالةٌ على التفضيلِ . وهذه الصفاتُ ليست كذلك . بل تجتمع على

(١) ولا فرق بين أن يكون المختوم بها مؤنثاً : كشجرةٍ وثمرَةٍ . أو مذكراً : كحمزةٍ وطلحةٍ علمين لرجلين .

(٢) الذمول : الناقة التي تسير سريعاً ليناً . والذميل السير اللين السريع . والفعل منه : «ذمل يذمل» ، بفتح العين في الماضي وضمها وكسرها في المضارع . ومصدره : «الذمل» بسكون الميم ، والذمول ، والذميل والذملان .

صفات المؤنث ، بالألف والتاء ، لأن الشرط في جمع صفة المؤنث بها أن تكون
مختومة بالتاء ، أو دالة على التفضيل . وهذه الصفات ليست كذلك . بل تجمع على
حوائض وحوامل وطوالق وصبر «بضم الصاد والباء» وجرحي وذمل «بضم الذال
والميم» .

الرابعُ : صفةُ المذكر غير العاقل : كجبلٍ شاهقٍ وجبالٍ شاهقاتٍ
وحصانٍ سابقٍ وحُصنٍ سابقاتٍ .

الخامسُ : المصدرُ المجاوزُ ثلاثةَ أحرفٍ ، غيرُ المؤكِّدِ لفعله . كإكراماتٍ
وإنعاماتٍ وتعريفاتٍ .

السادسُ : مُصغَرُ مذكَّرٍ ما لا يعقلُ . كدُرٍّ مهِمٍّ ودُرٍّ يَهِيَاتٍ ،
وكُتَيْبٍ وكُتَيْبَاتٍ .

(وإنما جاز جمعه لأن المصغر صفة في المعنى . وصفة المذكر غير العاقل تجمع
بالألف كما علمت . أما مصغر المؤنث غير العاقل ، فلا يجمع بها ، وذلك كأرينب
وخنصر وعقيرب (تصغير أرنب وخنصر وعقرب) ، لأنه في المعنى صفة لمؤنث
خالية من التاء وليست دالة على التفضيل كما علمت . وقد نص العلماء على أن
مصغر المؤنث غير العاقل لا يجمع جمع المؤنث السالم (راجع حاشية الصبان على
الأشموني ، وحاشية ابن عقيل ، للخضري ، وجمع الجوامع ، وشرحه : همع
الهوامع ، للسيوطي ، والتصريح : شرح التوضيح ، للشيخ خالد) ولذلك لم يصب
بعض المؤلفين من المتأخرين في تجويز ذلك وجعله مطرداً مع نص العلماء على منعه .
أما نحو (أذينة) تصغير (أذن) ، فيجمع على (أذينات) لمكان التاء ، التي لحقت عند
التصغير . وما ختم بـتاء التأنيث ، يجمع بالألف والتاء مطلقاً . كما علمت) .

السابعُ : ما ختمَ بألف التأنيث الممدودة . كصحراءٍ وصحراواتٍ (١) ،
وعذراءٍ وعذراواتٍ ، إلا ما كان على وزن (فَعْلَاء) مُؤنثٍ (أفعلَ) ،
فلا يُجمع هذا الجمعَ كصحراءٍ (مؤنثٍ أحمرَ) ، وكحلاءٍ (مؤنثٍ أكحلَ) ،

(١) الصحراء : الأرض الخلاء لا نبات فيها .

وصحراء (مؤنث أصحراً^(١)) وإنما يُجمعُ هو ومذكّرهُ على وزن (فعلٍ) :
كحُمْرٍ وكحُجَلٍ وُصْحَرٍ .

(وأما جمعهم «خضراء على خضراوات» كما في حديث : «ليس في الخضراوات صدقة» فخضراء هذه ليس المقصود منها الوصف بالخضرة. وإنما أرادوا بها الخضرة. وهي البقول والفاكهة فهي قد صارت اسماً لهذه البقول . ولا يقال في مقابلها (أخضر) . فهي (فعلاء) ليس لها (أفعل) . وقد جرت مجرى (صحراء) ، التي معناها الأرض الخلاء ، فجمعها ، كصحراء ، بالألف والتاء ، إنما باعتبار أنها اسمان ، لا صفتان) .

الثامن : ما أُختمَ بألفِ التأنِيثِ المقصورةِ كذكري وذكريات ، وفضلي وفضليات ، وحبلي وحبيبات ، إلا ما كان على وزن (فعلٍ) مؤنث (فعلان) ، فلا يُجمع هذا الجمع : كسكّري (مؤنث سكران) ورّياً (مؤنث ريان) وعطشى (مؤنث عطشان) . وإنما يقال في جمع (سكّري) ومذكّرها : (سكّاري وسكّاري وسكّري) ، وفي جمع (ريان) ومذكّرها : (رواء) بكسر الراء ، وفي جمع (عطشى) ، ومذكّرها : (عطاش) ، بكسر العين ، وعطاشي ، بفتحها .

التاسع : الإسمُ لغيرِ العاقلِ ، المضدّرُ بابنٍ أو ذي : كابن آوى وبناتِ آوى ، وذي القعدةِ وذوات القعدةِ .

(ابن وذو ، المضافان إلى غير العاقل ، تجمعهما على بنات وذوات . أما المضافان إلى العاقل فيجمعان على بنين أو أبناء وذوي ، فتقول في جمع ابن عباس وذوي علم : «بنو عباس ، وأبناء عباس ، وذوو علم» .)

(١) الأصح : المغرب في حمرة . ومؤنثه صحراء . والصحراء إن كانت بهذا المعنى فلا تجمع بالألف والتاء لأن مذكّرها على وزن (أفعل) . وإن كانت بمعنى الأرض الخلاء ، فتجمع هذا الجمع لأنها لا مذكّر لها ، لا على وزن (أفعل) ولا على غيره .

العاشر: كلُّ اسمٍ أعجميٍّ لم يُعهدْ له جمعٌ آخرُ: كالتلفرافِ والتلفونِ
والفُنُفرافِ والرزنامجِ (١) والبرنامجِ (٢).

وما عدا ما ذكرَ لا يجمع بالألفِ والتاءِ إلا سماعاً وذلك كالسماواتِ
والأرضاتِ والأمهاتِ والأُمَماتِ (٣) والسَّجَلاتِ والأهلاتِ والحماماتِ
والإصطبلاتِ والثَّيباتِ والشَّمالاتِ (٤). ومن ذلك بعضُ جموعِ الجمعِ: كالجِمالاتِ
والرَّجالاتِ والكِلاباتِ والبُيوتاتِ والمُحمراتِ والدُّورأتِ والدياراتِ
والقُطُراتِ. فكل ذلك سماعيٌّ لا يقاسُ عليه.

الملحق بجمع المؤنث السالم

يُلحَقُ بجمعِ المؤنثِ السَّالمِ في إعرابه شيئانِ ، الأولُ: (أولاتٍ) ،
بمعنى صاحباتٍ ، والثاني: ما سُمِّيَ به من هذا الجمعِ ، مثلُ: (عَرفاتٍ) (٥)
وَأذَعاتٍ (٦).

جمع المختوم بالتاء

إن جمعتَ المختومَ بالتاءِ هذا الجمعَ ، حذفتها وجوباً ، فتقول في جمعِ
فاطمةَ وشجرةٍ: (فاطماتٌ وشجراتٌ).

(١) الرزنامج: كتاب حساب الأيام والشهور ، معرب (روزنامه) بالفارسية .

(٢) البرنامج: كتاب الأعمال ، فارسي . معرب (برنامه) .

(٣) أكثر ما تستعمل الامهات في الانسان والامات في البهائم ونحوها .

(٤) الشَّمالات: جمع شمال . بفتح الشين . وهي الريح تهب من ناحية القطب . وتجمع على شمائل . ويقال فيها (شمال) أيضاً بالهمزة .

(٥) عرفات وعرفة: موقف الحج . على اثني عشر ميلاً من مكة المكرمة .

(٦) أذَعات: بلد في حوران من أرض الشام . والنسبة إليها أذريعي .

جمع الممدود

إن كان ما يُرادُ جمعهُ هذا الجمع ممدوداً ، فهمزته تعطى حكمها في التثنية ، فتقولُ في جمع عذراء وصحراء : عذراواتٌ وصحراواتٌ^(١) ، وتقولُ في جمع قرآءٍ ووضاءٍ^(٢) ، إن سميتَ بها أنثى : (قرآءاتٌ) ووضاءاتٌ^(٣) ، وتقولُ في جمع علباءٍ وساءٍ وحياءٍ (أعلاماً مؤنث) : (علباتٌ وساءاتٌ وحياءاتٌ ، وعلباواتٌ ، وسهاواتٌ وحياواتٌ)^(٤) .

جمع المقصور

إن أردت جمع المقصور ، فألفه تُعطى حكمها في التثنية أيضاً ، فتقولُ في جمع حُبلىٍ وفضلىٍ : (حُبلياتٌ وفضلياتٌ)^(٥) وفي جمع رجاً وهدى^(٦) (عَلَمِينَ لِمُؤنث) : (رَجَوَاتٌ^(٧) وهدياتٌ^(٨)) .

وإن جمعت نحو : (صلاةٍ ، وزكاةٍ ، وفتاةٍ ، ونواةٍ^(٩)) ، يما

(١) بقلب الهمزة واواً لأنها مزيدة للتأنيث .

(٢) قرآء ووضاء إن سميتَ بها مؤنثاً منعتهما من الصرف للعلمية والتأنيث ، وحينئذ تَمْتَعَانِ مِنَ التَّنْوِينِ وَتَجْرَانِ بِالْفَتْحَةِ . وكذا (علباء وساء وحياء) إن سميتَ بها المؤنث . وكذا كل ما سميتَ به مؤنثاً ، وإن كان في الأصل مذكراً .

(٣) بابقاء الهمزة على حالها لأنها أصلية .

(٤) بابقاء الهمزة على حالها أو قلبها واواً ، لأنها في (علباء) مزيدة للإلحاق وفي (سواء) مبدلة من الواو وفي (حياء) مبدلة من الياء .

(٥) تَقْلِبُ الألفَ لَأنْهَا فَوْقَ الثالِثَةِ .

(٦) مثل (رجا وهدى) إن سميتَ به مؤنثاً لم تنوّه لانه يمنع من الصرف بعد التسمية به للعلمية والتأنيث .

(٧) بقلب الألف واواً لأنها تالفة مبدلة من الواو .

(٨) بقلب الألف ياءً لأنها تالفة مبدلة من الياء .

(٩) النواة : بزرّة التمر ونحوه . وتجمع أيضاً على (نوى) والنواة من العدد : عشرون ، وقيل : عشرة .

ألفه مُبدلةً من الواو أو الياء ، حذفت منه التاء ، وقلبت الألف المبدلة من الواو واواً ، والمبدلة من الياء ياءً ، وجمعه بالألف والتاء : « كَصَلَوَاتٍ وَزَكَوَاتٍ وَفَتَيَاتٍ وَتَوَاتٍ » .

وإن جمعت نحو : « حَيَاةٍ » مما ألفه المبدلة من الياء مسبوقةً بياءً ، قلبت ألفه واواً ، وإن كانت ثالثةً أصلها الياء : كحَيَوَاتٍ وَلَا تَقُلْ : « حَمِيَّاتٍ » كراهية اجتماع ياءين مفتوحتين .

جمع الثلاثي الساكن الثاني

إن جمعت هذا الجمع اسماً^(١) ثلاثياً ، مفتوح الأول ، ساكن الثاني : صحيحه ، خالياً من الإدغام ، وجب فتح ثانيه إبتاعاً لأوله ، فتقول في نحو ، دُعِدِ وسجدةٍ وظبيةٍ : دَعَدَاتٌ وَسَجَدَاتٌ وَظَبِيَّاتٌ .
قال تعالى : « كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ » وقال الشاعر :
بِاللَّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ ، قُلْنَ لَنَا :

لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أُمَّ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

وأما قوله :

وَحَمَلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَا فَأَطَقْتُهَا

ومالي بزفراتِ العشيِّ يدان

بإبقاء الحرف الثاني في « زَفْرَاتِ » على حاله ، فضرورة .

وإن جمعت اسماً ثلاثياً ، مضموم الأول ، أو مكسوره ، ساكن الثاني صحيحه ، خالياً من الإدغام ، مثل : « خَطْوَةٌ » وُجْمَلٌ هِنْدٍ وَقِطْعَةٌ

(١) المراد بكونه اسماً أن لا يكون صفة : كرحبة وسمحة فمثل هذا لا يحرك ثانيه تبعاً لأوله بل يبقى على حاله كما ستعلم .

وفقرة (١) ، جاز فيه ثلاثة أوجه ، الأولُ : إتيان ثانيه لأوَّله : كخَطَوَاتٍ
وَجَمَلَاتٍ وَهِنْدَاتٍ وَقَطِيعَاتٍ وَفِقِرَاتٍ . الثاني : فتحُ ثانيه : كخَطَوَاتٍ
وَجَمَلَاتٍ وَهِنْدَاتٍ وَقَطِيعَاتٍ وَفِقِرَاتٍ . الثالثُ : إبقاء ثانيه على حاله من
السكون : كخَطَوَاتٍ وَجَمَلَاتٍ وَهِنْدَاتٍ وَقَطِيعَاتٍ وَفِقِرَاتٍ .
أما الإسمُ فوقَ الثلاثيِّ : كزَيْنَبَ وَسُعَادَ ، والإسمُ الصفةُ : كضَخْمَةَ
وَعَبْلَةَ ، والإسمُ الثلاثيُّ المحركُ الثاني : كشجرةٍ وَعِنْبَةٍ ، والإسمُ الثلاثيُّ ،
الذي ثانيه حرفُ علةٍ : كجَوْزَةٍ وَبَيْضَةٍ وَسُورَةٍ ، والإسمُ الثلاثيُّ الذي فيه
إدغامٌ ، كحِجَّةٍ ومَرَّةٍ ، فكلُّ ذلك لا تغيَّر فيه ، بل يقال : «زَيْنَبَاتٌ
وَسُعَادَاتٌ وَضَخْمَاتٌ وَعَبَلَاتٌ وَشَجَرَاتٌ وَعِنْبَاتٌ وَجَوَزَاتٌ وَبَيْضَاتٌ
وَسُورَاتٌ وَحِجَّاتٌ وَمَرَّاتٌ» . وبنو هَذَا لِيُحْرَكُونَ ثانيَ الإسمِ الثلاثيِّ ،
إذا كان حرفُ علةٍ عند جمعه بالألف والتاء ، بالفتح ، أيةً كانت حركةُ ما
قبله . فيقولون في جمعِ سُورَةٍ وصورةٍ وديميةٍ وبيعةٍ : «سُورَاتٌ وَصُورَاتٌ
وَدِيمَاتٌ وَبَيْعَاتٌ» .

٧ - جمع التكسير

جمع التكسير (ويسمى الجمع المكسر أيضاً هو ما ناب عن أكثر من
اثنين ، وتغيَّر بناءُ مفرده عند الجمع ؛ مثلُ : «كُتُبٌ وَعُلَمَاءُ وَكُتَّابٌ
وَكُؤَاتِبٌ» .

(١) الفقرة بكسر فسكون وفتح فسكون . واحدة فقرات الظهر وهي عظامه المنضدة
كأنها سلسلة ، وتسمى خرزات الظهر وهي أيضاً من النثر كالبيت من الشعر ، وهي أيضاً كل
جملة مختارة من الكلام .

والتغيير، إما أن يكون بزيادة على أصول المفرد كسهامٍ وأقلامٍ وقلوبٍ ومصابيحٍ، وإما بنقصٍ عن أصوله: كتخيمٍ وسدرٍ ورسلٍ، وإما باختلاف الحركات، كأسدٍ. وهي جمعٌ: «سهمٍ وقلبٍ ومصباحٍ وتخمّةٍ وسدرةٍ ورسولٍ وأسدٍ».

وهو قسمان: جمعُ قِلَّةٍ، وجمعُ كَثْرَةٍ.

فجمعُ القِلَّةِ: ما وُضِعَ للعددِ القليلِ، وهو من الثلاثة إلى العشرةِ كأحمالٍ. وجمعُ الكَثْرَةِ: ما تجاوزَ الثلاثةَ إلى ما لا نهايةَ له: كحُمُولٍ.

فوائد

(١) جمع القلة يتبدىء بالثلاثة وينتهي بالعشرة. وجمع الكثرة يتبدىء بالثلاثة ولا نهاية له إلا صيغة منتهى الجموع، فتبتدىء بأحد عشر. وذلك إما ما هو فيما كان له جمع قلة وجمع كثرة. أما ما لم يكن له إلا جمع واحد ولو كان صيغة منتهى الجموع فهو يستعمل للقلة والكثرة. وذلك: كرجال وأرجل وكتب وكتاب وأفئدة وأعناق وكواتب ومساجد وقناديل. أما ما له جمع قلة وجمع كثرة، كأضلع وضلوع وأضالع. فهو كما قدمنا. على أن العرب (كما قال ابن يعيش في شرح المفصل) قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير. وإن الجموع قد يقع بعضها موضع بعض ويستغنى ببعضها عن بعض، والأقيس أن يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لأن القليل داخل في الكثير. وأما الجمع السالم فهو بنوعيه يستعمل للقلة والكثرة على الصحيح. وقيل هو من جمع القلة.

(٢) إذا قرن جمع القلة بما يصرفه إلى معنى الكثرة انصرف إليها كأن تسبقه «أل» الدالة على تعريف الجنس كقوله تعالى: «وأحضرت الأنفس الشح» أو يضاف إلى ما يدل على الكثرة كقوله سبحانه: «يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم ناراً وقودها الناس والحجارة». ومن ذلك قول حسان بن ثابت:

لنا الجففات الغريلمعن في الضحا وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

فإضافة الأسياف إليهم وهي من جموع القلة صرفتها إلى الكثرة . وأما الجففات فهي تستعمل للقلة والكثرة لأنها جمع سالم . وهي هنا أيضاً للكثرة على رأي من يقول إن الجمع السالم للقلة لاقترانها بلام التعريف الجنسية . وبهذا تعلم أن الاعتراض على حسان - في استعماله «الجففات» بدل «الجفان» و «الاسياف» موضع «السيوف» - ساقط وأن القصة المروية في هذا الموضوع التي أبطاها : «النابعة وحسان والحنساء والأعشى» مفتعلة لأن هؤلاء أجل من أن يقفوا في مثل هذه الحمأة .

تفسير الأسماء والصفات (١)

لا يُجمع من الأسماء إلا ما كان على ثلاثة أحرف : كقلب وقلوب ، أو على أربعة أحرف : ككتاب وكتب ، ودرهم ودرهم ، أو على خمسة أحرف ، رابعها حرف علة ساكن : كمصباح ومصباح ، وقنديل وقناديل ، وعصفور وعصافير ، وفر دوس وفراديس . وما كان منها على غير هذا ، فلم يجمعوه إلا على كراهية . وذلك لأن العرب يستكروهون تكسير ما زاد من الأسماء ، على أربعة أحرف ، إلا أن يكون قبل آخره حرف علة ساكن . لأن ذلك يفضي إلى حذف شيء من أحرفه ، ليتمكنوا من تكسيه . كما جمعوا سفرجلا وجحمرشاً (٢) وعندليباً على : «سفارج وعنادل وجحامر» وما عدا ذلك ،

(١) المراد بالأسماء : الموصوفات أي الأسماء التي تحمل عليها الصفات : كقلم ودار ودرهم ، فانك تصفها ، فتقول : قلم طويل ، ودار كبيرة ، ودرهم زائف ، والمراد بالصفات ما يكون لغيره من الأسماء : كطويل وكبيرة وزائف . فاذا أطلق الاسم ، في باب الجمع ، كان المراد به ما كان غير صفة .

(٢) الجحمرش : العجوز الكبيرة والمرأة السمجة .

من الأسماء فلم يستكروها تكسير شيء منه : لسهولة تكسيه ، من غير إفضاء إلى حذف شيء منه .

أما الصفات ، فالأصل فيها أن تُجمع جمع السلامة . وذلك هو قياس جمعها . وتكسيها ضعيف . لأنه خلاف الأصل في جمعها . قال ابن يعيش ، في شرح المفصل : « وقد تكسر الصفة ، على ضعف ، لغلبة الإسمية . وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف ، قويت الوصفية ، وقل دخول التفسير فيها . وإذا قل استعمال الصفة مع الموصوف ، وكثر إقامتها مقامه ، غلبت الإسمية عليها ، وقوي التفسير فيها » اهـ . وحقها أن يُجمع المذكر العاقل منها ، جمع المذكر السالم ، وأن يُجمع المؤنث منها ، والمذكر غير العاقل ، جمع المؤنث السالم . لكنهم اتسعوا في تكسيها ، لإتساع ميدان البيان عندهم والحاجة تفتق الحيلة . فكان ذلك داعياً إلى تكسير الصفات ، كما كسروا الأسماء . لكنهم لم يُكسروا كل الصفات . فإنهم امتنعوا من تكسير اسم الفاعل من فوق الثلاثي^(١) : ككُرمٍ وُمنطلقٍ وُمستخرجٍ وُمدحرجٍ وُمتدحرجٍ ، ومن تكسير اسم المفعول مطلقاً^(٢) : كعلومٍ وُمكرمٍ وُمستخرجٍ وُمدحرجٍ . وكذلك امتنعوا من تكسير ما كان من الصفات على وزن « فَعَالٍ » : كسَبَاقٍ ، أو « فَعَالٍ » : ككُبارٍ ، أو « فَعِيلٍ » : كصديقٍ ، أو « فَعُولٍ » : كقُدُوسٍ ، أو « فَيَعُولٍ » كقيومٍ . وأما جمعهم « جباراً » على « جبابرة » فهو على خلاف الأصل . وهو شاذ في القياس .

(١) المراد بما فوق الثلاثي : ما كان ماضيه على أربعة أحرف فما فوق سواء أكان ثلاثياً مزيداً فيه أم رباعياً مجرداً أم وباعياً مزيداً فيه .

(٢) أي سواء أكان من الثلاثي المجرد أم من غيره .

جموع القلة

لمجمِ القلَّة أربعة أوزان ، وهي :

(١) أَفْعُلُ : كَأَنْفُسٍ وَأَذْرُعٍ

وهو جمعٌ لشيئين . (الأوَّلُ) . اسمٌ ثلاثيٌّ ، على وزن «فَعْلُ» صحيح الفاء والعين ، غيرُ مُضَاعَفٍ ، كَنَفْسٍ وَأَنْفُسٍ ، وَظِيٍّ ، وَأَظْبٍ . وأصلُهُ : «أَظْبِيٌّ» بوزن «أَفْعُلُ»^(١) وشذ مجيئه من معتلِّ الفاء . كوجهٍ وَأَوْجِهٍ . ومن معتلِّ العين . كعينٍ وَأَعْيُنٍ . ومن المضاعف . كصَكٍّ وَأُصَكٍّ ، وكفٍّ وَأُكْفٍ .

(الثاني) : اسمٌ رباعيٌّ مؤنثٌ ، قبل آخره حرفُ مَدٍّ كذراعٍ وَأَذْرُعٍ ، ويمينٍ وأيمنٍ . وشذَّ مجيئه من المذكر كشهابٍ وأشهبٍ ، وغرابٍ ، وأغْرَبٍ وَعَتَادٍ وَأَعْتَدٍ^(٢) ، وَجَنِينٍ وَأَجْنٍ^(٣) .

فائدة

(١) المرادُ بالإسم في باب جمع التكسير : ما كان من الأسماء غير صفة (كما قدمنا) كإسم للفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونحوها . فمتى اختص وزن

(١) قلبت ضمة الباء كسرة ثم اعل كاعتلال قاض وداع . ومثله : «أجر وأدل» جمع «جر وادلو» . وأصلها : «أجرو وادلو» بضم الراء واللام . والظي : ولد الغزال .

(٢) العتاد بفتح العين : العدة تمهيتها وتعددها لأمر من الأمور وهو أيضاً : ما أعد من سلاح ودواب وآلة حرب . ويجمع في القلة أيضاً على «أعتدة» وهو قياس جمعه . ويجمع في الكثرة على «عتد» قياساً وأما «الأعتاد» فليست لعتاد وإنما هي جمع لعتد فهي جمع الجمع .

(٣) الجنين المستور من كل شيء والمقبور والولد ما دام في بطن أمه . ويجمع أيضاً على «أجنة» . وهو قياس جمعه . وذلك مشتق من «جنة الليل» : إذا ستره .

من أوزان المجموع المكسرة بالأسماء فلا تجمع عليه الصفات. وحيث اختص بالصفات فلا تجمع عليه الأسماء فليتنبه الطالب لذلك كيلا يلبس عليه الأمر .

(٢) إذا قيل : إن كذا - من أوزان المجموع - جمع لكذا من الأسماء أو

الصفات - فالمراد به أن هذا هو قياس جمعه وأنه لا يجمع قياساً على هذا الجمع إلا ما اجتمعت فيه شروط جمعه عليه وأن ما جمع عليه مما لم يستوف الشروط فهو شاذ : لا يقاس عليه غيره . وليس المراد أن كل ما اجتمعت فيه الشروط يجوز أن يجمع على هذا الوزن . فقد تجتمع الشروط في اسم أو صفة ، ولا يجمعان على ما هو قياس جمعها .

(٣) الصفة التي تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية تعامل في الجمع معاملة الأسماء لا الصفات : ألا ترى أنهم جمعوا «عبداً» على «أعبد» لاستعمالهم إياه استعمال الأسماء . والعبد : الإنسان ، حراً ، كان أو رقيقاً . والعبد : الرقيق خلاف الحر . قال سيبويه : هو في الأصل صفة لكنه استعمل استعمال الأسماء . ثم ألا ترى أنهم جمعوا (أسود) صفة على (سود) (كما هو قياس جمعه) ثم حين أرادوا به معنى (الحية) جمعوه على (أسود) كأجدل وأجادل^(١) وأنهم جمعوا (خضراء) مؤنث (أخضر) على (خضر) بضم فسكون (كما هو قياس جمعها) ثم لما أرادوا بها معنى الخضر من البقول جمعوها على (خضراوات) كما تجمع الأسماء من نوعها كصحراء وصحراوات . وفي الحديث : (ليس في الخضراوات صدقة) يعني الفاكهة والبقول . قال في النهاية : قياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أن لا يجمع هذا الجمع . وإنما يجمع به ما كان اسماً لا صفة نحو : (صحراء وخنفساء) . وإنما جمعه هذا الجمع لأنه قد صار اسماً لهذه البقول بعد أن كان صفة . والعرب تقول لهذه البقول : الخضراء لا يريدون لونها .

(١) الأجدل : الصقر وهو طائر من الجوارح يصاد به .

(٢) أفعالٌ كأجدادٍ وأثوابٍ

وهو جمعٌ للأسماء الثلاثية ، على أي وزنٍ كانت : كجَمَلٍ وأجَمالٍ ، وَعَضُدٍ وأعضَادٍ ، وكَبِدٍ وأكبادٍ ، وُعُنُقٍ وأعناقٍ ، وُقُفْلٍ وأقفالٍ ، وِعِنَبٍ وأعنابٍ ، وإِبِلٍ وآبَالٍ ، وِحْمَلٍ وأحمالٍ ، ووقتٍ وأوقاتٍ ، وثوبٍ وأثوابٍ ، وبيتٍ وأبياتٍ ، وعمٍ وأعمامٍ ، وخالٍ وأخوالٍ .

ويُستثنى منها شيئان : (الأولُ) : ما كان على وزن «فَعْلٍ» ، بضمٍ ففتحٍ . وشدَّةٌ جمع «رُطْبٍ»^(١) على «أرطابٍ» . (الثاني) . ما كان على وزن «فَعْلٍ» ، بفتح فسكون ، وهو صحيحُ الفاء والعين ، غيرُ مُضاعفٍ ، فلا يُجمعُ على «أفعالٍ» قياساً . وإنما يُجمعُ على «أفْعُلٍ» ، كما تقدم . لكنه قد شدَّ جمعُ «زَنْدٍ»^(٢) و«فَرْنَخٍ» و«رَبِيعٍ» و«حَمَلٍ»^(٣) على وزن أزنَادٍ وأفْرانخٍ وأرباعٍ وأحمالٍ .

وشدَّةٌ ، من الصفات ، جمعُ «شَهِيدٍ وَعَدُوٍّ وَجِلْفٍ» على «أشهادٍ وأعداءٍ وأجلافٍ» .

(٢) أفعِلَةٌ : كأعمدةٍ وأنصبيةٍ

وهو جمعٌ للإسم رباعيٍّ ، مذكر ، قبل آخره حرفٌ مدٌّ : كقطعامٍ

(١) الرطب : ثمر النخل إذا أدرك ونضج قبل أن يثمر ، أي قبل أن يصير ثمرًا . واحده «رطبة» .

(٢) الزند : موصل طرف الذراع في الكتف . وهما زندان : الكوع ، مما يلي الإبهام ، والكوسرع : مما يلي الخنصر . والرسغ : بمجم الزندين . ومن عندهما تقطع يد السارق . والزند أيضاً : الذي تقدح به النار ، وهو الأعلى ، والزنده : السفلى فاذا اجتمعا قيل «زندان» . ويجمع ، في القلة ، على «أزند» أيضاً . وهو قياس جمعه . ويجمع في الكثرة على «زندوزناد» ومنه قولهم : «وريت بك زندادي» ، تقول ذلك لمن أنجدك وأعانك .

(٣) الحمل : ما تحمله الاناث في بطونها ، وما تحمله الأشجار من ثمارها . وأما الحمل : بكسر الحاء فهو ما يحمل على الظهر أو على الرأس ونحوهما .

وأطعمةٍ ، وحمارٍ وأحمرَةٍ ، وُوْغْلَامٍ وأُغْلَمَةٍ ، ورَغِيفٍ وأرْغَفَةٍ ، وُعمودٍ وأعمدةٍ ،
وَنِصَابٍ ^(١) وَنَصِيبٍ ^(٢) ، وَأَنْصَبَةٍ ، وَزِمَامٍ وَأَزِمَةٍ (وأصلها أَزِمَةٌ ،
بوزن : أفعلةٍ) .

وشذَّ من الأسماء جمع «جائزٍ» ^(٣) على «أجزئةٍ» ، و«قفاً» على «أقفيةٍ» .
وشذَّ من الصفات : جمعُ شحيحٍ على «أشحةٍ» ، وعزيرٍ على «أعزَّةٍ» ،
وذليلٍ على «أذلةٍ» .

(٤) فِعْلَةٌ : كَفْتِيَةٌ وَشَيْخَةٌ

وهذا الجمعُ لم يطرَّد في شي من الأوزان . وإنما هو سماعيٌ ، يُحفظ ما
وردَ منه ولا يقاس عليه . وُسمِعَ منه : (شيخٌ وشيخةٌ ، ووفىٌ وفتيةٌ ،
وُوْغْلَامٌ وُوْغْلَمَةٌ ، ووصيٌ ووصيةٌ ، وُوْثُورٌ وُوْثيرةٌ ، وُوْشْجَاعٌ وُوْشْجَعَةٌ ، وُوْغْزَالٌ
وُوْغْزَالَةٌ ، وُوْخْصِيٌّ وُوْخْصِيَةٌ وُوْثْنِيٌّ وُوْثْنِيَةٌ ^(٤) ، وُوْوَالِدٌ وُوْوَالِدَةٌ وُوْجَلِيلٌ
وُوْجَلَّةٌ ، وُوْعليٌّ وُوْعليةٌ ، وُوْسافلٌ وُوْسفلةٌ) .

ولأنه لا قياسَ فيه ولا اطرادٍ ، قال ابن السراج : انه اسم جمع . لا جمعٌ .
وما قوله ببعيد من الصواب .

(١) النصاب : مقبض السكين .

(٢) النصيب : الحصاة من الشيء .

(٣) الجائز : الحُشْبَةُ المعترضة بين الحائطين ، وهي التي توضع عليها أطراف الخشب في سقف
البيت . وتجمع في الكثرة على «جوائز» . وهو قياس جمعها .

(٤) الثنى : بكسر التاء وفتح النون : الذي يكون بعد السيد في المرتبة ، والذي يجيء
ثانياً في السؤدد . ومثله «الثنيان» بضم فسكون . ويصح أن يطلق «الثنى والثنيان» على
من يكون دون الملك أو الأمير أو رئيس الجمهورية ، كرئيس الوزراء ، مثلاً . والثنى أيضاً :
الأمير يعاد مرتين وأن تفعل الشيء مرتين . وفي الحديث لائى في الصدقة ، يعني : لا تؤخذ
الزكاة في السنة مرتين .

جموع الكثرة

لجمع الكثرة (ما عدا صيغُ منتهى الجموع) ستة عشرَ وزناً وهي :

(١) فُعْلٌ : كحُمْرٍ وُعُورٍ

وهو جمعٌ لما كان صفةً مشبهةً ، على وزن « أفعلٍ » أو « فعلاءً » كأحمر وحمراءٍ وحُمْرٍ ، وأعورٍ وعوراءٍ وُعُورٍ . وما كان منه كأبيضَ مما عينه ياءٌ ، كُسُورٍ أوَّله في الجمع : كبييض .

(٢) فُعْلٌ : كصُبْرٍ وكُتْبٍ وذُرْعٍ

وهو جمعٌ لشيئينِ : (الأول) : « فَعُولٌ » بمعنى « فاعلٍ » كصبور وُصْبُرٍ ، وغيورٍ وُغَيْرٍ . وقد جمعوا ، على خلاف القياس ، نذيراً وَخَشِيناً ونجيباً وَنَجِيبَةً على « نذُرٍ وَخَشْنٍ وَنَجْبٍ » .

(الثاني) : اسمٌ رباعي ، صحيحُ الآخر ، مزيدٌ قبل آخره حرفٌ مدٍّ ، ليس محتوماً بتاء التانيث : ككتابٍ وكُتْبٍ ، وعمودٍ وُعُمُدٍ ، وقضيبٍ وُقُضُبٍ ، وسريرٍ وسُرُرٍ . ولا فرق أن يكونَ مذكراً كهذه الأمثلة أو مؤنثاً : كعناقٍ ^(١) وُعُنُقٍ ، وذراعٍ وَذُرْعٍ .

وشدَّ جمعُ خشبةٍ وَخَشَبٍ وصحيفةٍ على خُشْبٍ وَصُحُفٍ .

وما قالوه من أنه شدَّ جمعُ سقفٍ ورَهْنٍ وَسُرٍّ على « سُقُفٍ ورُهْنٍ وَسُرٍّ » فهو غيرُ واقع . لأن هذه الجموع ليست لهذه المفردات . فالسُقُفُ :

(١) العناق ، بفتح العين : الأنثى من أولاد المعز .

جمع « سَقِيفٍ »^(١) . والرهنُ جمعُ « رِهَانٍ » ، وهذا جمع « رَهْنٍ » فهي جمع الجمع ، والسُتْرُ : جمع « سِتَارٍ » وكل ذلك على القياس . وأمّا السَّقْفُ والرهنُ والسُتْرُ ، فجمعها : « سُقُوفٌ ورِهَانٌ ورُهُونٌ وسُتُورٌ » قياساً ، لا « سُقُوفٌ ورُهْنٌ وسُتْرٌ » شذوذاً .

(٣) فَعَلٌ : كَغُرْفٍ وَحَجَجٍ وَكَبَّرٍ .

وهو جمعٌ لشيئين : (الأول) : اسمٌ على وزن « فَعْلَةٌ » كغُرْفَةٍ وَغُرْفٍ ، وَحِجَّةٍ^(٢) وَحَجَجٍ ، وَمُدْيَةٍ^(٣) وَمُدْيٍ . وأمّا جمعُ « رُؤْيَا(٤) » وَنُوبَةٍ^(٥) ، وَقَرِيَةٍ « على « رُؤْيٍ وَنُوبٍ وَقَرِيٍّ » ، فهو مخالفٌ للقياس . وأمّا جمعُ النوبة^(٦) (بضم النون) على « نُوبٍ » فهو على القياس .

(الثاني) : صفةٌ على وزن « فَعْلَى » مُؤَنَّثَ « أَفْعَلٍ » ككَبَّرِيٍّ وَكَبَّرٍ ، وَصُغْرَى وَصُغْرٍ .

(٤) فَعَلٌ كَقِصَعٍ وَحِجَجٍ .

وهو جمعٌ لاسمٍ على وزن « فَعْلَةٌ » كقِطْعَةٍ وَقِطَعٍ

(١) السقيف : السقف كما في القاموس .

(٢) الحججة ، بضم الحاء : البرهان .

(٣) المدية ، بضم الميم : السكين .

(٤) الرؤيا : ما يراه النائم . والرؤية ما يراه الإنسان في حالة اليقظة .

(٥) النوبة ، بفتح النون : أن يتناوب القوم في أمر من الأمور ، فيكون لكل واحد نوبة فيه . يقال : جاءت نوبتك والنوبة أيضاً : الفرصة ، والجماعة من الناس ، وهي أيضاً مصدر : «نابه الأمر نوباً ونوبة» ، إذا أصابه ونزل به .

(٦) النوبة ، بضم النون : المصيبة والنازلة ، وهي الاسم من «نابه الأمر وانتابه» أي : أصابه وحل به، كما في لسان العرب .

وَحِجَّةٌ ^(١) وَحَجَّجَ ، وَحِجِيَّةٌ ، وَحِجَى . وقد جمعوا « قِصَمَةَ » على « قِصَعٍ » ،
شُدُوذًا .

(٥) فَعَلَةٌ . كَهْدَاةٍ (وَأَصْلُهَا . هُدَيْتُهُ ^(٢)) .

وهو جمع لصفةٍ ، مُعْتَلَّةِ اللامِ ، لمذكرٍ عاقلٍ ، على وزن « فاعل » ،
كهادٍ وهداةٍ . وقاضٍ وقضاةٍ ، وغازٍ وغزاةٍ . وجاءَ شُدُوذًا ، جمعُ
كُمِيٍّ ^(٣) وَسُرِيٍّ وبازٍ ^(٤) وهادرٍ ^(٥) على « كُتَاةٍ وَسُرَاةٍ وَبُرَاةٍ وَهُدْرَةٍ » .

(٦) فَعَلَةٌ : كَسَحْرَةٍ وَبَرَّةٍ وَبَاعَةٍ .

وهو جمع لصفةٍ ، صحيحة اللامِ ، لمذكرٍ عاقلٍ ، على وزن « فاعل » ،
كساحرٍ وسحرةٍ ، وكاملٍ وكملةٍ ، وسافرٍ ^(٦) ، وسفرةٍ ، وبارٍ ^(٧)

(١) الحججة ، بكسر الحاء : السنة . والمرة من الحجج . وهذه قياسها الفتح ، لأن الكسر لما
دل على الهيئة ، والفتح لما دل على المرة . لكنهم لم ينطقوا بها إلا بالكسر ، كما قالوا : « رأيتُه
رئيةً » بكسر الراء . والقياس « رأيتُه » بفتحها .

(٢) قلبت الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهكذا قضاة وغزاة ، أصلها : قضية
وغزوة ، فعل بها ما فعل هداة .

(٣) الكمي : الشجاع ، والمتكمي أي المتغطي المستتر بآلة حربه وسلاحه . واشتقاقه من
« كمي نفسه » أي سترها بالدرع والخوذة ويقال : « كمي شهادته وأكماها » أي كتمها وأخفاها .

(٤) البازي : طائر من الجوارح التي يصطاد بها . وإنما كان جمعه على « بزاة » شاذاً ، مع كونه
على وزن « فاعل » ، لأنه إسم لا صفة .

(٥) الهادر : الساقط ، والرجل الذي لا يعتمد به . يقال : هم هدره ، أي ساقطون ليسوا
بشيء . ويقال في جمعه أيضاً ، « هدره » بفتح الهاء والبدال وهو القياس .

(٦) سفر الكتّاب : كتبه ، فهو سافر ، أي كاتب .

(٧) البر ، بكسر الباء ، معنى يجمع أنواع الخير : كالصلة والاتساع في الإحسان والصلاح
والتقى والطاعة . والصفة منه « بر » ، بفتح الباء وجمعه « أبرار » و « بار » . وجمعه « بررة » .

عَبْرَةٌ ، وَبَائِعٌ ، وَبَاعَةٌ ، وَخَائِنٌ وَخَانَةٌ (١) وَشَدَّ جَمْعُ سَرِيٍّ عَلَى «سَرَاةٍ» ،
كَأَشَدَّ جَمْعُهُ عَلَى «سُرَاةٍ» . وَقِيَاسُ جَمْعِهِ : «أَسْرِيَاءٌ» ، كَنَبِيٍّ وَأَنْبِيَاءٍ .

(٧) فَعَلِيٌّ : كَمَرَضِيٌّ وَقَتْلِيٌّ .

وَهُوَ جَمْعٌ لَصِفَةٍ عَلَى وَزْنِ «فَعِيلٍ» ، تَدَلُّ عَلَى هَذَا أَوْ تَوْجُّعٍ أَوْ
بَلِيَّةٍ أَوْ آفَةٍ : كَمَرِيضٍ وَمَرَضِيٍّ ، وَقَتِيلٍ وَقَتْلِيٍّ ، وَجَرِيحٍ وَجَرَحِيٍّ ،
وَأَسِيرٍ وَأَسْرِيٍّ ، وَشَتِيٍّ (٢) وَشَتِيٍّ ، وَزَمِينٍ (٣) وَزَمْنِيٍّ .
وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْجَمْعُ لِغَيْرِ «فَعِيلٍ» مِمَّا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا تَقَدَّمَ :
كَهَلَاكِيٍّ وَمَوْتِيٍّ وَحَمَقِيٍّ وَسَكْرِيٍّ ، جَمْعٌ : «هَالِكٌ وَمَيِّتٌ» (٤) وَاحْمَقَ
وَسَكْرَانَ .

(٨) فِعْلَةٌ : كَدِرَجَةٌ وَدِبَّةٌ .

وَهُوَ جَمْعٌ لِاسْمٍ ثَلَاثِيٍّ ، صَحِيحِ اللَّامِ ، عَلَى وَزْنِ «فَعْلٍ» ، كَدِرَجٍ
وَدِرَجَةٍ (٥) ، وَدُبٍّ وَدِبَّةٍ . وَقَدْ جَمَعُوا قِرْدًا عَلَى «قِرْدَةٍ» وَهَادِرًا عَلَى
«هِدَرَةٍ» عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ .

(٩) فَعَلٌ : كَرُكْعٌ وَصَوْمٌ .

وَهُوَ جَمْعٌ لَصِفَةٍ ، صَحِيحَةِ اللَّامِ ، عَلَى وَزْنِ «فَاعِلٍ» أَوْ «فَاعِلَةٌ» :

-
- (١) جَمْعُ الْبَائِعِ «بَاعَةٌ» ، وَجَمْعُ الْخَائِنِ «خَانَةٌ» وَأَصْلُهَا : «بَيْعَةٌ وَخَوْنَةٌ» ، يَفْتَحُ أَوَّلَهَا وَثَانِيَهَا .
وَقَدْ عَلَا عِلَالُ «هِدَاةٍ» . وَيَجُوزُ تَرْكُ الْإِعْلَالِ فِي «خَانَةٍ» فَتَقُولُ : «خَوْنَةٌ» عَلَى الْأَصْلِ .
 - (٢) الشَّتِيَّتُ : الشَّتَّتُ وَالْمَشَّتَّتُ .
 - (٣) الزَّمِينُ وَالزَّمْنُ ، بِكَسْرِ الْمِيمِ فِيهَا : الْمَرِيضُ قَدْ طَالَ مَرَضُهُ .
 - (٤) الْمَيِّتُ ، بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ ، جَمْعُهُ : «مَوْتِيٌّ» وَالْمَيِّتُ بِسُكُونِهَا ، جَمْعُهُ «أَمْوَاتٌ» .
 - (٥) الدَّرَجُ ، بِضَمِّ فَسْكَوْنِ : وَعَاءُ الْمَغْزَلِ ، وَسَفْطُ صَغِيرٍ تَدْخُرُ فِيهِ الْمَرْأَةُ طَيِّبَهَا وَأَدَانَتَهَا .
وَيَجْمَعُ فِي الْقَلَّةِ قِيَاسًا عَلَى : أُدْرَاجٍ .

كراكمٍ ورُكَّعٍ ، وصائمٍ وُصومٍ ، ونائمٍ وُنومٍ . وقد يكون نادراً ،
 من معتلّ اللام : كغازٍ وُعزّيّ ، وشذّ جمعُ 'نفساء' (١) و'خريدة' (٢) و'أعزل' (٣)
 على 'نفسٍ وُخرَدٍ وُعزَلٍ' .

(١٠) فُعَالٌ : كَكُتَابٍ وَقَوَامٍ :

وهو جمع لصفة ، صحيحة اللام ، على وزن « فاعلٍ » ككتابٍ وكتابٍ ،
 وقائمٍ وقوامٍ ، وصائمٍ وُصوامٍ . وندرَ مجيئُهُ من معتلّ اللام : كغازٍ
 وُعزّاءٍ .

(١١) فِعَالٌ : كَجِبَالٍ وَصِعَابٍ .

وهو جمعٌ لستة أنواع : (الأول) اسمٌ أو صفةٌ ، ليست عينها ياءً ، على
 وزن « فَعْلٍ » أو « فَعْلَةٍ » . فالاسمُ ككعبٍ وكعابٍ ، وثوبٍ وثيابٍ ،
 ونارٍ ونيارٍ ، وقصعةٍ وقصاعٍ ، وجنّةٍ وجنانٍ . والصفةُ كصعبٍ وصعبةٍ
 وصِعابٍ ، وضخمٍ وضحمةٍ وضِخامٍ . وندرَ مجيئُهُ من معتلّ العين : كضيعةٍ
 وضياعٍ ، وضيفٍ وضيافٍ .

(الثاني) : اسمٌ صحيحُ اللام غيرُ مُضاعفٍ ، على وزن « فَعْلٍ » أو
 « فَعْلَةٍ » كجَمَلٍ وِجَمالٍ ، وِجبلٍ وِجبالٍ ، وِرَقَبَةٍ وِرِقابٍ ، وِثَمرةٍ وِثمارٍ .

(١) النفساء ، بكسر النون : ولادة المرأة . فإذا وضعت حملها فهي «نفساء» وتجمع أيضاً على
 «نفساوات» قياساً ، وعلى «نفساء» ، بكسر التون شذوذاً .

(٢) الخريدة : المرأة الخفيرة الحبيسة «أي ذات الحياء» ، والبكر والمدراء . وتجمع أيضاً
 قياساً على «خرائد» ، وشذوذاً على «خرَد» ، بضمّتين .

(٣) الأعزل : من لا سلاح له ويجمع أيضاً قياساً على «عزل» ، بضم فسكون . ويقال
 أيضاً : «هو عزل» ، بضمّتين ، بمعنى «أعزل كصعب» . وجمعه «أعزال» ، كما قالوا : جنب
 وأجناب ، شبهوهما بعنق وأعتاق . وليست «الأعزال» جمعاً لأعزل أيضاً ، كما قالوا : ولنا
 هي جمع لعزل .

(الثالث) : اسمٌ على وزن « فعل » : كذئب وذئاب ، ويئر ويئار ،
وظيلٌ وظلال .

(الرابع) : اسمٌ على وزن « فَعْل » ، ليست عينه واوًا ، ولا لامه ياءً :
كُرُمح ورمِاح ، وريح ورياح ، ودُهْن ودِهَان (١) .

(الخامس) : صفةٌ صحيحةٌ اللام ، على وزن « فَعِيل » أو « فَعيلة » :
ككريم وكريمة وكرام ، ومريض ومريضة ومِراض ، وطويل وطويلة وطِوال .

(السادس) : صفةٌ على وزن « فَعْلان » أو « فَعْلَى » أو « فَعْلانة » أو
« فَعْلانة » كعطشانٍ وعطشى وعطشانة (٢) وعِطاش ورِيانٍ ورِيًا ورواءٍ ،
وتدمانٍ وتدمى (٣) وتِدْمانٍ وتِدْمانِ وتِدْمانِة (٤) وتِدْمانٍ ، وتُخصانٍ
وتُخصانةٍ وتُخصانٍ (٥) .

وما جُمع على « فِعَال » . من غير ما ذُكر ، فهو على غير القياس .
وذلك : كراعٍ وراعيةٍ ورِعاءٍ ، وقائمٍ وقائمةٍ وقيامٍ ، وصائمٍ وصائمةٍ

(١) الدهن ، بضم الدال : ما يدهن به من زيت وغيره . وجمعه «دهان» بكسر الدال .
وأما الدهان ، في قوله تعالى : « فكانت وردة كالدهان » ، فهو اسم مفرد ومعناه : الجلد الأحمر .

(٢) يقال : عطشى وعطشانة « كما في القاموس ولسان العرب » ، ومثلها سكرى وسكرانة ،
وهي لفة بني أسد ، والتأنيث بالألف هي اللفظة الفصيحة .

(٣) بمعنى : نادم ونادمة : فالندمان ، بمعنى النادم ، مؤنثه «تدمى» ، وهو ممنوع من الصرف .

(٤) بمعنى نديم ونديمة ، أي منادم ومنادمة ، فالندمان بمعنى النديم ، مؤنثه «ندمانانة» ،
وهو ، بهذا المعنى ، منصرف ، لأن «فعلان» ، إذا كان تأنيثه بالتاء ، ينصرف : وإن كان
يؤنث بالألف ، يمتنع من الصرف .

(٥) الخمصان بضم فسكون : الضامر البطن ، وأصله من الجوع ، من «خص البطن» إذا
خلا . والخمصية : المجاعة . والخمصية «بفتح فسكون» الجوعة . يقال : «ليس للبطنه خير من
خصمة تتبعها» .

وصِيَام ، وَأَعْجَف^(١) وَعَجْفَاءٌ وَعِجَافٌ ، وَخَيْرٌ وَخِيَارٌ^(٢) ، وَجَيْدٌ وَجِيَادٌ ،
 وَجَوَادٌ وَجِيَادٌ ، وَأَبْطَحَ وَبَطْحَاءٌ وَبَطَاحٌ^(٣) وَقَلُوصٌ وَقِلَاصٌ^(٤) ، وَأَنْثَى
 وَإِنَاثٌ ، وَنُظْفَةٌ وَنِطَافٌ^(٥) ، وَفَصِيلٌ وَفِصَالٌ^(٦) ، وَسَبْعٌ وَسِبَاعٌ ، وَضَبْعٌ
 وَضِبَاعٌ^(٧) ، وَنُفْسَاءٌ وَنِفَاسٌ ، وَعَشْرَاءٌ وَعِشَارٌ^(٨) .

(١٢) فَعُولٌ : كَقُلُوبٍ وَكُبُودٍ .

وهو جمعٌ لأربعة أشياء : (الأول) : اسمٌ على وزن « فَعِيلٌ » ككَبِدٍ
 وَكُبُودٍ ، وَوَعِيلٌ وَوُعُولٌ ، وَنَمْرٌ وَنُمُورٌ . وقد جاءَ في الشعرِ جمعُ نَمْرٍ على
 « نُمْرٌ » (بضمين) للضرورة ، كأنه اختصر نُمُوراً .

(الثاني) : اسمٌ على وزن « فَعْلٌ » ، ليست عينه واواً : كقَلْبٍ وَقُلُوبٍ
 وليث وليوث .

(١) الأعجف : الهزيل .

(٢) الخير ، بتشديد الياء مكسورة : الفاضل ذو الخير . ومؤنثه خيرة .

(٣) الأبطح والبطحاء : مسيل فيه دقاق الحصى . ومنه بطحاء مكة ، وهو مسيل وادها .
 ويجمع الأبطح أيضاً على أبطح والبطحاء على بطحاوات وهو قياس جمعها .

(٤) القلوص : الناقة الشابة .

(٥) النطقه : الماء الصافي ، قل أو كثر . وهي أيضاً : ماء الرجل والمرأة .

(٦) الفصيل : ولد الناقة إذا فصل عن أمه .

(٧) الضبع «بفتح فضم» ، وهي لغة قيس ، وبفتح فسكون . وهي لغة تميم وهي مؤنثة . وقيل
 تقع على الذكر والأنثى . وقد يقال فيها ضبعة . والذكر ضبعان «بكسر فسكون» . والأنثى
 ضبعانة ، ويجمعان قياساً ، على ضباعين . وإذا أسكنت باء الضبع جمعتها في القلة قياساً على أضبع ،
 وفي الكثرة على ضباع . وإذا ضممتها ، فجمعها على أضبع وضباع شاذ . فالأضبع والضباع جمعان
 شاذان للضبع «بضم الباء» ، وقياسان للضبع ، بسكونها .

(٨) العشراء ، بضم ففتح : الناقة التي مضى عليها من وقت الحمل عشرة أشهر . وتجمع أيضاً
 قياساً على عشراوات . قال في المختار وليس في الكلام «فعلاء» تجمع على «فعال» إلا نفساء وعشراء .

(الثالث) : اسمٌ على وزن « فِعْلٍ » كَحِمْلٍ وُحْمُولٍ ، وفيلٍ وفِيولٍ ،
وظِلِّ وُظْلُولٍ .

(الرابع) : اسمٌ على وزن « فُعْلٍ » ليس معتلِّ العين ولا اللام ، ولا
مضاعفاً : كِبْرُودٌ وُبُرُودٌ ، وُجندٌ وُجُنُودٌ . وشدًّا جمعُ « حَصٍّ » (١) على
« حُصوصٍ » . لأنه مضاعف .

وما كان على وزن « فَعَلٍ » (بفتح الفاء والعين) لا يُجمع على « فُعُولٍ » ،
لأنه ليس قياسَ جمعه . إلا ألفاظاً منه جمعوها عليه : كأسدٍ وأسود ، وشجَن
وُسُجُونٍ (٢) ، وندبٍ وُندُوبٍ (٣) ، وذكرٌ وُذُكُورٌ ، وَطَلَلٌ وُطُلُولٌ (٤) .

(١٣) فِعْلَانٌ : كَغِلْمَانٍ وَغِرْبَانٍ .

وهو جمعٌ لأربعة أشياء (الأول) : اسمٌ على وزن « فُعَالٍ » : كغِلْمَانٍ
وِغِلْمَانٍ ، وِغِرَابٍ وَغِرْبَانٍ ، وُصُوبٍ وَصُوبَانٍ (٥) .

(الثاني) : اسمٌ على وزن « فَعَلٍ » : كَجِرْدَانٍ (٦) وَجِرْدَانٍ ، صِرْدَانٍ (٧)
وَصِرْدَانٍ .

(١) الحَص ، بضم الحاء : الزعفران ، أو هو الورس . والورس : نبات كالسمسم يزرع في
اليمن ، يصنع به . وصبغه خالص الصفرة ، ضارب إلى الحمرة ، ويشبه صبغ الزعفران .
ويجمع في القلة قياساً على أحصاص . وحقه أن يجمع في الكثرة على حصاص ولكني لم أر من ذكره
من اللغويين ولا النحاة .

(٢) الشجَن : الحاجة ، والحزن ، والهَم والنصن والشعبة من كل شيء ، ويجمع في القلة على
أشجان .

(٣) الندب ، بفتحتين : أثر الجرح ، إذا لم يرتفع عن الجلد . وهو أيضاً الخطر «بفتحتين» ،
وهو ما يتراهن عليه في السباق .

(٤) الطلل : الشاخص من آثار الديار .

(٥) الصُوب ، بضم الصاد : بيض القمل . وواحد صُوبَةٌ . والعامَّة تطلق الصُوبان على
صغار القمل .

(٦) الجِرْد بضم ففتح : نوع من الفأر .

(٧) الصِرْد ، بضم ففتح : طائر أبقع البطن ، أخضر الظهر ، ضخم الرأس والمتقار له مخلب
يصطاد به العصافير وصغار الطير .

(الثالث) اسمٌ عينه واو ، على وزن « فَعْلٍ » : كحوتٍ وحيتانٍ ،
وَعُودٍ وِعِيدانٍ ، وُنُورٍ وِنِيرانٍ (١) وكوزٍ وكيزانٍ .

(الرابع) : اسمٌ على وزن « فَعْلٍ » ، ثانيه ألفٌ أصلها الواو . كتاجٍ
وتيجانٍ ، وجارٍ وجيرانٍ ، وقاعٍ (٢) وقيعانٍ ، ونارٍ ونيرانٍ (٣) ، وبابٍ وبيبانٍ ،
والألف في المفرد منقلبة عن الواو والأصل : « تَوَجَّحٌ وَجَوَّرٌ وَقَوَّعٌ وَتَوَرَّهٌ
وَبَوَّبٌ » .

وما جُمع ، غير هذه الأربعة ، على « فِعْلانٍ » ، فهو على
خلاف القياس : كصِنُوٍ (٤) وصِنوانٍ ، وغزالٍ وغِزْلانٍ ،
وصِوارٍ (٥) وصِيرانٍ ، وظليمٍ وظِلِّمانٍ (٦) ، وخروفٍ وخِرِفانٍ ، وقِنُوٍ
وقِنوانٍ (٧) ، وحائِطٍ وحِيطانٍ ، وحِسلٍ وحِسلانٍ (٨) ، وخِرِصٍ

(١) النور : يجمع في القلة على «أنوار» وفي الكثرة على «نيران» .

(٢) القاع : المستوي من الأرض . ومثله القيمة بكسر القاف .

(٣) النار : تجمع قياساً في الكثرة أيضاً على «نيار» بكسر النون . وفي القلة على «أنوار» .

(٤) الصنو : الأخ الشقيق . والعم ، والابن ، والثلث «أي الشبيه المائل» . والمؤنث :
«صنوة» . وفرع النخلة الثابت في أصلها . فاذا نبت في أصل النخلة نخلتان فأكثر ، فكل
واحدة صنو . والنخلتان صنوان «بصيغة المثنى» والجماعة صنوان «بوزن غزلان» ، وقد يراد
بالصنو كل فرع ينبت في شجرة . نخلة كانت أو غير نخلة . ويجوز في «صنوان» كسر الصاد
وضمها .

(٥) الصوار ، بكسر الصاد وضمها : القطيع من البقر ووعاء المسك . وجمع الصوار على
«صيران» شاذ . باعتبار كسر أوله . وأما باعتبار ضمه فجمعه عليه هو القياس . كفلام وغلّمان .
كما ستعلم .

(٦) الظليم : ذكر النعام . والأنثى : «ظليمة» .

(٧) القنو بكسر القاف وضمها : عنقود النخل وهو كعنقود العنب . ويقال له أيضاً العذب .
بكسر فسكون . والكباشة ، بكسر الكاف ، من كسر القاف في «قنو» كسرهما في الجمع . ومن
ضمها فانه يضمها في الجمع .

(٨) الحسل : بكسر فسكون : ولد الضبة حين يخرج من البيضة . او الضب : حيوان
يشبه الحرذون . والأنثى «ضبة» .

وخرسان^(١) ، وخطِ وخيطان^(٢) ، وشيح وشيحان^(٣) ، وضيْف وضيْفان ،
وشيح وشيخان ، وفصيل وفِصلان^(٤) ، وصيِّ وصييان ، وشجاع وشُجْمان^(٥) .

(١٤) فُعْلان : كَقُضبانِ وُحْمْلانِ .

وهو جمعٌ لثلاثةِ أشياء ، (الأوَّل) اسم على وزن «فَعيل» : كَقُضيبِ
وَقُضبانِ ، ورغيفٍ ورغفانٍ ، وكثيب^(٦) وكثبانٍ ، وفصيلٍ وفِصلان^(٧) ،
وقفيرٍ وقفران^(٨) ، وبعيرٍ وبُعرانٍ ، وقفيزٍ وقفزان^(٩) .

(الثاني) : اسمٌ صحيح العين ، على وزن «فَعَلٍ» : كَحَمَلٍ وُحْمْلانِ^(١٠) ،

(١) الخرس : بكسر الحاء وضمها : سنان الرمح ، وحلقة الذهب والفضة ، وحلقة القرط
والحلقة الصغيرة . ويجوز في «الخرسان» كسر الحاء وضمها ، باعتبار كسرها في المفرد وضمها فيه .

(٢) الخطيب : بكسر الحاء : جماعة النعام .

(٣) الشيح ، بكسر الشين : من نبات البادية ، ترعاه الإبل والخيل وهو طيب الرائحة .

(٤) إن كسرت الفاء في «فِصلان» كانت جمعاً شاذاً ، وإن ضممتها فهي جمع قياسي كما ستعلم .

(٥) جمع الشجاع «شُجْمان» بكسر الشين شاذ ، وإن كان على وزن «فَعال» كغلام وغلمان
لأنه صفة . وهذا الوزن إنما هو للاسماء ، لا للصفات : وكذا إذا قلت «شُجْمان» بضم الشين ،
فهو جمع شاذ أيضاً كما ستعلم .

(٦) الكثيب بفتح فكسر : التل من الرمل .

(٧) الفِصلان ، بالضم : جمع قياسي لفصيل . وجمعه على «فِصلان» بكسر الفاء جمع له
شاذ كما تقدم .

(٨) القفير : بفتح فكسر : خلية النحل والزنبيل والطعام بلا أدام .

(٩) القفيز : نوع من المكابيل .

(١٠) الحَمْل ، بفتححتين : الحزوف .

وذكر وُذكران ، وِخشبٍ وِخشبان ، وِجذعٍ وِجذعان (١) .

(الثالث) : اسمٌ صحيحُ العينِ ، على وزن « فَعَلَ » : كظَهَرَ وظهْران ،
وبطن وبُطنان ، وعَبْدٌ وِعبدان (٢) ، ورَكَبٌ ورُكبان (٣) . ورَجُلٌ
ورُجلان (٤) .

وما وردَ ، من غير هذه الثلاثة ، مجموعاً على « فَعْلان » ، فهو على غير
القياس : كواحدٍ ووُحدان ، وأوحدَ وأُحدان (٥) ، وِجدارٌ وِجدران

(١) الجذع ، بفتحين : ما كان من أولاد الشياه في السنة الثانية ، وما كان من أولاد البقر
وذوات الحافر ، كالخيل ونحوها ، في الثالثة ، وما كان من الجمال في الخامسة أو السادسة والأنثى
«جذعة» وإنما جمعه على «فعلان» مع أنه صفة وفعلان ليست لشيء من الصفات لأنهم أجروه
مجرى الأسماء . فهو اسم لذكر الحيوان إذا بلغ هذه السنين «والجذع» أيضاً الشاب الحدث . ومنه
«الدهر جذع أبداً» أي : لا يهرم فهو جديد دائماً كأنه شاب . ويقال . «هو في هذا الأمر جذع»
أي هو حديث عهد فيه .

(٢) العبد في الأصل صفة . وقد تكون فيه معنى الوصفية بعد استعماله استعمال الأسماء
كما تقدم في الكلام على جموع القلة .

(٣) الرِّكَب : اسم لفظة مفرد ومعناه جمع . فهو للجماعة من أصحاب الإبل في السفر .
وربما أطلق على أصحاب الخيل . وجمعه : «ركبان» بضم الراء . وليس هو يجمع «راكب» كما
قال بعض اللغويين والنحاة وجعلوها جمعاً شاذاً له . وليست «الركبان» جمعاً شاذاً لراكب على
الصحيح . بل هي جمع «ركب» كما ذكرنا . وقد خرج الركب عن معنى الوصفية إلى معنى
الاسمية فهو اسم للجماعة المذكورين . ولاعماله استعمال الاسماء جاز جمعه على
«ركبان» .

(٤) الرجل بفتح فسكون : اسم بمعنى الرجل وهو الماشي على رجله . وليست الرجلان
جمعاً للراجل ولا لغيره بما ذكره اللغويون الذين يذكرون عدة أسماء ثم يتبعونها بعدة جموع
فيتوهم من لا خبرة له أن كل واحد من هذه الجموع جمع لما تقدمه من الأسماء . والنحاة
يذكرون أن «الرجلان» جمع للراجل على الشذوذ والحق أنها جمع للرجل ، بفتح فسكون
كما ذكرنا .

(٥) تقول : فلان أوحد زمانه وواحد دهره ولا واحد له : أي لا نظير له . و «أحدان» أصله :
«وحدان» فهمزته مبدلة من الواو . وتقول : أوحده الله . أي : جعله واحد زمانه .

وذئِبٌ وَذُؤْبَانٌ (١) ، وراعٍ ورُعِيانٌ ، وشابٌ وشَبَانٌ ، وخرصٌ وخرصانٌ (٢) ،
 وزُقَاقٌ وزُقَاقَانٌ (٣) ، وزِقِيقٌ وزِقَاقَانٌ (٤) ، وحائرٌ وحُورَانٌ (٥) ، وحُورٌ وحُورَانٌ (٦) ،
 وشُجاعٌ وشُجَعَانٌ ، وأسودٌ وسُودَانٌ ، وأحمرٌ وأحْمَرَانٌ ، وأبيضٌ وأبْيَضَانٌ ،
 وأعمى وأعمِيانٌ ، وأعورٌ وأعُورَانٌ .

« والذي نراه أن « السودان » وما بعدها ، إنما هي جمع : « سود وحمير
 وبيض وعمي وعور » ، وأن هذه هي جمع : « أسود وأحمر وأبيض وأعمى
 وأعور » . ومع هذا فجمعها على فعلان « مخالف للقياس » .

(١٥) فُعَلَاءٌ : كُنْبَهَاءٌ وَكُرْمَاءٌ .

وهو جمعٌ لشيئين : (الأول) : صفةٌ لمذكر عاقل على وزن « فَعِيل » ،
 بمعنى « فاعل » ، صحيحة اللام ، غير مُضاعفة ، دالة على سجية مدح أو

(١) الذئب : كلب البر . والواحدة « ذئبة » ويجوز ترك الهجزة ، فيقال « ذيب » والذؤبان
 أيضاً : صعاليك البادية ولصوصها ، لأنهم كالذئاب .

(٢) يجوز في « الخرصان » كسر الحاء وضمها ، كما تقدم . وكلاهما جمع شاذ .

(٣) الزقاق ، بضم الزاي : طريق ليس بالمتسع ، نافذ أكان أو غير نافذ فان كان الطريق
 غير نافذ ، فهو « الرديب » بفتح الراء وسكون الدال . والزقاق يذكر ويؤنث : وأهل الحجاز
 يؤنثون الزقاق والطريق والسييل والسوق والصراط : وتيم تذكر ذلك ، كما في النصباح ، نقلًا
 عن الأخفش .

(٤) الزق ، بكسر الزاي : السقاء ، وهو الظرف الذي ينقل فيه الماء . ويجمع قياساً في
 القلة على وزن « أزقاق » ، وفي الكثرة على « زقاق » بكسر الزاي .

(٥) الحائر مجتمع الماء ، وحوض يسيل إليه مسيل ماء الأمطار ، والمكان المظمئن من الأرض ،
 والبستان : ويجمع أيضاً على « حيران » بكسر الحاء . وهذا أيضاً جمع شاذ كما علمت .

(٦) الحوار : بضم الحاء : ولد الناقة من ساعة ما يولد إلى أن يفصل عن أمه فاذا فصل
 عنها فهو « فصيل » . ويجمع أيضاً على « حيران » بكسر الحاء قياساً ، كغلام وغلمان .

ذمّ . كنيته ونُبهاء ، وكريم وكُرْماء ، وعليم وُعَلَماء ، وعظيم وُعَظَماء ،
 وظريف وُظرفاء ، وسميح وُسَمحاء (١) ، وشجيع وُسَجعاء (٢) ، ولثيم
 ولؤمَاء ، وبخيل وُبُخلاء ، وخشين وخشَناء (٣) ، وسميح وُسَمجاء (٤) ، وجبين
 وُجَبناء (٥) . أو تدل على مشاركة : كشريك وُشركاء ، وجليس وُجلساء ،
 وخليط وُخِطَاء ، ورفيق وُرفقاء ، وعشير وعشراء ، ونديم وُندماء . وهي
 بمعنى : مُشارك وُمُجَالِس وُمُخَالِط وُمُرافِق وُمُعَايِر وُمُنَادِم .

(الثاني) : صفة لمذكر عاقل ، على وزن « فاعل » ، دالة على سجية
 مدح أو ذمّ : كعالم وُعَلَماء ، وجاهل وُجُهلاء ، وصالح وُصَلحاء ، وشاعر
 وُشُعراء . وشذ جمع جبان على « جَبَناء » .

(١٦) أَفْعَلَاءُ : كَأَنْبِيَاءَ وَأَشْدَاءَ .

وهو جمع لصفة على وزن « فَعِيل » معتلة اللام . أو مضاعفة . فالمعتلة
 اللام : كنبى وأنبياء ، وصفى وأصفياء ، ووصى وأوصياء ، وولى وأولياء .
 والمضاعفة : كشديد وأشداء ، وعزیز وأعزءاء ، وذليل وأذلاء .

(١) السميع : الجواد ، صفة من الجود وهو « سمح » ايضاً وهي « سمحة » .

(٢) الشجيع : الشجاع ، ويجمع قياساً على « شجمان » بضم الشين . وليس « الشجمان »
 جمعاً لشجاع شذوذاً ، كما قالوا : وانما هو جمع لشجيع على القياس . والشجاع يجمع شذوذاً
 على « شجمان » .

(٣) الحشين : الحشن الطبع . واما ضد الناعم فهو « الحشن » ، بكسر الشين .

(٤) السميع : القبيح ، ومثله سمح . ولبن سمح : لا طعم له .

(٥) الجبين : الجبان . وجمعه (جبناء) . وقد جمعوا ، شذوذاً ، جباناً على (جبناء) ،
 شبهوه بجبين ، لأنه مثله في الوصفية وعدة الاحرف وزيادة حرف المد .

صيغ منتهى الجموع

من جموع الكثرة جمعٌ يقال له : « منتهى الجموع » و « صيغة منتهى الجموع » وهو كلُّ جمع كان بعد ألف تكسيه حرفان (١) ، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكنٌ : كدراهم ودنانير .

وله تسعة عشر وزناً . وهي كلها لمزيدات الثلاثي ، وليس للوُباعي الأصول وخماسيّه إلا « فعالِلُ وفعاليلُ » ويشار كهما فيها بعضُ المزيدِ فيه من الثلاثي ، كما ستري .

(٢٠١) فعالِلُ وفعاليلُ : كدراهم ودنانير .

ويُجمعُ على « فعالِلَ » كلُّ اسم رباعيّ الأصول ، مجرد : كدرهم ودرهم ودراهم ، والمزيدُ فيه منه : كغضنفر (٢) وعضافر ، والأسماء الخماسيةُ الأصولِ الجردةُ : كسفرجل وسفارج (٣) ، والمزيدُ فيه منه : كعندليب (٤) وعنادل .

ويُجمعُ على « فعاليلَ » ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفٌ علّةٌ ساكنٌ : كقرطاس (٥) وقراطيس ،

(١) ألف التكسير : هي التي تزداد في بعض جموع الكثرة .

(٢) الغضنفر : الاسد .

(٣) بحذف آخره ، وذلك بأن الاسم إذا تجاوز أربعة أحرف ، ولم يكن رابعه حرف علة ساكناً ، فإنه يرد إلى الرباعي ، بالحذف عند جمعه أو تصغيره ، كما ستعلم .

(٤) العندليب طائر حسن الصوت يصوت ألواناً من الاصوات . ويسمى الهزار ، والبلبل ، والعندل أيضاً . وعندل العندليب : صوت . والعندلة : تصويته .

(٥) القرطاس : ما يكتب فيه ، والصحيفة من أي شيء كانت ، والهدف ينصب ليرمى إليه . يقال : رمى فقرطس ، أي اصاب القرطاس ، أي الهدف .

وفردوس^(١) وفراديس^(٢) ، وقنديل وقناديل ، ودينار ودنانير .

ويلحقُ بالرباعيِّ المجرَّدِ ومزیده (من حيثُ جمعُهُ على فعاللٍ أو فعاليلٍ) ما يُشبهها من الثلاثيِّ المزيديِّ في حشوه ، أو في آخره ، حرفٌ صحيحٌ . فالمزیدُ في حشوه : كسُنْبُلٍ^(٢) وسنابلٍ ، وقَمَسٍ^(٣) وقامسٍ ، وسكین وسكاكين ، وسَفودٍ^(٤) وسَفايدٍ ، وقَرُوخٍ^(٥) وفراروخ . والمزیدُ في آخره : كشدَمٍ^(٦) وسَدَامٍ ، وقَسْحَمٍ وقَساحمٍ ، وقَعْدُدٍ^(٧) وقعاددٍ ، وسرحانٍ^(٨) وسراحين ، وشَمَلالٍ^(٩) وشماليلٍ .

(١) الفردوس : الجنة ، والبستان ، من الاودية : ما تنبت ضروباً من التبت ، وهو يؤنث ويذكر . والفردوس كلمة إشتراك فيها كثير من اللغات . وقال القراء هو عربي ، واُبتقاقه من الفردسة ، وهي السعة .

(٢) السنبُل : واحده « سنبلة » . ويقال : سنبُلُ الزرع ، اذا اخرج سنبله . والنون فيه زائدة لأنه يقال فيه أيضاً : (سبل بفتحين) ، وواحده (سبلة) . ويقال . اسبل الزرع اي : اخرج سبله .

(٣) القمس ، بضم القاف وتشديد الميم مفتوحة : الرجل الشريف ، والميم الثانية من الميم المشددة زائدة ، لسقوطها في (قومس) وهو الامير والملك الشريف .

(٤) السفود ، بفتح السين وتشديد الفاء مضمومة ، الحديدية التي يشوى بها اللحم .

(٥) الفروخ : السنبُل الذي استبانته عاقبتة وانمقد حبه .

(٦) الشدَم : الواسع الشدق ، وهو جانب الفم .

(٧) العقدد ، بضم ائقاف والذال : الجبان اللثيم القاعد عن الحرب وعن المكارم ، يقعد فلا

ينهض اليها . وهو ايضاً الحامل ، واللثيم من الحسب ، والذي يقعد به نسبه .

(٨) الشمَلال : الناقة السريعة ، ومثلها (الشمليل والشمال) والكل بكسر الشين ، يقال :

شمَل الرجل وانشمَل وشمَل وشميلاً وشمَلل ، اي اسرع ، واللام الثانية في شمَلال وشمليل زائدة .

« أما الثلاثي الاصول ، الذي زيادته في أوله : كاصبع ، المزيد فيه حرف علة في حشوه كخاتم وكودن (١) وصيرف وصحيفة وعجوز ، أو في آخره : كجبلي وكرسي ، فله غير « فعالل وفعاليل » من صيغ منتهى الجموع الآتي بيانها :

(٤٣ و ٤) أفاعِلَ وأفاعيلُ : كأنا مِلَ وأضابيرَ

ويجمع على « أفاعِلَ » شئانٍ : (الأوَّل) : ما كان على وزن « أفعل » ، صفة للتفضيل : كأفضل وأفاضل . فإن كان صفة لغير التفضيل : كأحمر وأزرق وأسود وأعرج وأعمى ، لم يُجمع عليها وإنما يُجمع على « فَعْل » كحمر وزُرُق . كما تقدم ، إلا إذا خرجَ عن معنى الوصفيةِ إلى معنى الاسمِيةِ ، فيجمع هذا الجمع : كأسود (الحجية) وأسودَ ، وأجدل (للصقر) وأجادل ، وأدم (للقيد) وأداهم . ومثل : أحمر وأزرق وأعرجَ وأعمشَ (أعلاماً) ، فتجمعُ على « أحامرَ وأزارقَ وأعارجَ وأعامشَ » .

(الثاني) : اسمٌ على أربعة أحرف ، أو له همزةٌ زائدة : كأصبع وأصابعَ وأُمَّةٌ وأنا مِلُ . ولا يعتدُّ بعلامة التأنيث التي تلحقه ، كما رأيت . وكذا لا يعتدُّ بها في كل الصيغ التي ستذكر .

ويُجمع على « أفاعيل » ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفُ مدٍّ كأسلوبٍ وأساليبَ ، وإضبارةٍ وأضابيرَ (٢) .

(١) الكودن ، الفرس الهجين والفيل ، والبغل ، والحمار ، والبرذون . واشتقاقه من الكدانة ، وهي الهجنة . والكودن أيضاً . البليد ، والثقيل . وكودن الرجل : أبطأ في مشيه .

(٢) الإضبارة ، الحزمة من الكتب والسهام .

(ومثل « آدم »^(١)) وزنه « فاعل » لأن أصله : « آدم » ، قلبت همزته الثانية مدة ، ويجمع على « أوادم » على وزن « أفاعل » لاعلى وزن « فواعل » كما قالوا . وذلك لأن الهمزة في أوله هي زائدة وهي همزة « أفعال » الصفة المنقول عنها الإسم . فهي كهمزة « أجدل » نثبتها في الجمع كما نثبتها في « جادل » .

وتقول في جمع أول . « أوائل » بوزن « أفعال » . لأن « أول » أصله « أوأل » أو « أوأل »^(٢) وكلاهما وزنه « أفعال » .

وهكذا تقول في كل ما كان على وزن « أفعال » من الأسماء أو الصفات التي تشبه ما ذكرنا .

(٦٥) تفاعلٌ وتفاعيلٌ : كتَجَارِبَ وتَسَابِيحَ ؟

ويُجمع على « تفاعلٍ » اسمٌ على أربعة أحرف ، أوّله تاء زائدة . كتنبيل^(٣) وتنبيلٍ ، وتجربةٍ وتجاربٍ .

(١) آدم ، أبو البشر « صلوات الله عليه » والآدم في الأصل : الاسمر . والانشى ، (أدماء) واشتقاقه من الأدمة (بضم الهمزة) وهي السمرة . وجمعه : « آدم » « بضم فسكون ، كأحمر وحر » ويجمع أيضاً على « أدمان » كأنها جمع الجمع ، ومرجع الاشتقاق إلى معنى الأرض لأن الأديم هو وجه الأرض ، وهو ضارب اللون إلى السمرة . ومنه الأديم : للجسد الأحمر وآدم « عليه السلام » مخلوق من أديم الأرض ، من التراب : فهذا وجه تسميته بذلك . وقد اتفقت اللغات السامية على هذه التسمية . ومنها سرى إلى غيرها من اللغات . وأدم ، الذي يجمع على « أوادم » هو ما سمي به . أما إن كان صفة ، فيجمع على « آدم » قياساً ، وعلى « أدمان » شذوذاً .

(٢) أول : إن اعتبرت أنه مشتق من « وأل إليه يثل وألا » بمعنى : لجأ إليه كان أصله : « أوأل » . وإن اعتبرت ان اشتقاقه من « آل يؤول أولاً » بمعنى : رجع وعاد ، كان أصله « أوأل » وكلا الاشتقاقين صحيح ، لأن الإلتجاء والرجوع يرجعان إلى معنيين متقاربين ، لأن الأول هو ملجأ يرجع إليه الثاني ، أو مرجع يلجأ إليه .

(٣) التنبيل « بوزن درهم » والتنبال والتنبالة « بكسر أولهما » والتنبول « بضم أوله » القصير . والتاء فيه زائدة . واشتقاقه من « التنبل » بفتح التون والباء . وهي صفار الحجارة . والتنبلة « بضم فسكون » : اللقمة الصغيرة ، والحجر الصغير .

ويجمع على « تفاعيل » ما كان منه مزيداً قبل آخره حرف مد : كتقسيم
وتقاسيم ، وتسبيحة وتسابيح ، وتنبال وتنبول وتنبالة وتنباليل ، وتفراج
وتفاريح (١) .

(٧ و ٨) مفاعل ومفاعيل : كمساجد ومصاييح .

ويجمع على (مفاعل) ما كان على أربعة أحرف ، أوله ميم زائدة : « كمسجد
ومساجد ، ومكنسة ومكانس » .

(وما كان منه ثلثه حرف مد « والحرف هنا لا يكون إلا أصلياً ، أو
منقلباً عن أصل » ، فإن كان ياء أبقيتها على حالها ، كمصيف ومصايف ، ومعيشة
ومعاش ، ومعيبة ومعائب . وإن كان منقلباً عن أصل رددته إلى أصله : كفازة
ومفاوز « واشتقاقها من الفوز » ومغارة ومغاور « واشتقاقها من الغور »
ومنارة ومناور « واشتقاقها من النور » : ولا يجوز قلب حرف المد هنا همزة
لأنه ليس بزائد كما هو في صحيفة وصحائف ، ومدينة ومدائن ، وسحابة وسحاب
وكلها بوزن « فعائل » إلا ما شذ من قولهم : مصيبة ومصائب . وحقها أن
تجمع على « مصاوب » لكن العرب قد أجمعت على همز « المصائب » وقد قيل :
« همز المصائب من المصائب » على أنها قد أجمعت أيضاً على مصاوب ، كما هو
القياس . وكذا قالوا في جمع منارة : « مناور » على القياس ، و « منائر » على
الشذوذ) .

ويجمع على « مفاعيل » ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرف مد :
كمصباح ومصابيح ، ومطمورة ومطامير (٣) وميثاق ومواثيق .

(١) التفاريح : خروق القباء والدرابزين « أي فتحاتها » ، وفتحات الأصابع . والمفرد
« تفراج » بكسر فسكون . و « التفرجة » بكسر فكسر ، مثل التفراج وقد جمعها في
القاموس على تفاريح ، وحقها أن تجمع على « تفارج » بلا ياء .

(٢) المطمورة : حفرة يطمر فيها الطعام « أي القمع ونحوه » أي يخبأ وطمورها يطورها
طمراً « بوزن نصر ينصر » : ملأها واطمور أيضاً : البيت يبني في جوف الأرض ،

(٩ و ١٠) يفاعِلُ ويفاعِلُ : كِيحَامِدَ ويحَامِمُ .

يُجمَعُ على « يفاعِل » اسم على أربعة أحرف ، أوله ياءُ زائدة : « كيحمد ^(١) »
ويحَامِدُ ، ويُعمَلُ ^(٢) ويُعامَلُ .

ويُجمَعُ على « يفاعِل » ما كان منه مزيداً قبل آخره حرفٌ مدٍّ :
« كيحموم ^(٣) » ويحَامِمُ ، وَينبوعٌ وينابِيعُ .

(١١ و ١٢) فواعِلُ وفواعِلُ : كخَاتِمَ وطواحينَ .

يُجمَعُ على « فواعِل » ثلاثة أشياء : (الأوَّل) : اسمٌ على أربعة أحرف ،
ثانيه واو أو ألف زائدتان : « ككوثر ^(٤) وكواثر ، وخاتم ^(٥) »
وخواتم ، وجائز ^(٦) وجوائز ، وخالفة ^(٧) وخوالف ، وناصية .

(١) يحمد « بوزن المضارع من حمد » : اسم علم على رجل . فهو علم منقول عن الفعل المضارع .

(٢) اليعملة الناقة النجبية المعتملة المطبوعة على العمل ، والجمل ، يعمل . ولا يوصف بهما ،
إنما هما إسمان .

(٣) اليحموم ، الدخان الشديد السواد ، والأسود من كل شيء .

(٤) الكوثر : السيد الكثير الخير والمعطاء - والنهر - ونهر في الجنة والكثير من كل شيء .

(٥) الخاتم ، يجوز فتح ثائه وكسرهما . ومثله الطابق والقالب والطابع ، يجوز فيها فتح ما
بعد الألف وكسره .

(٦) الجائز : الخشبة المعترضة بين حائطين ، تحمل خشب البيت ، وتوضع عليها أطراف
الخشب . ويجمع أيضاً في القلة على « أجوزة » وفي الكثرة على « جوزان » بضم الجيم وكلاهما من
شواذ الجموع ، كما علمت من قبل .

(٧) الخالفة : عمود من أعمدة الخيمة في مؤخرها ، والمرأة « سميت بذلك لتخلفها في بيتها .
عن الغازين والرتحلين والكادحين » والرجل الأحمق ، والرجل لا خير فيه ، والكثير الخلاف
والذي يتخلف عن عمل الرجال .

ونواصٍ^(١) ، وناقفاءً ونواقق^(٢) إلا ما كان منه معتل العين واللام ، فيجمع على
مثال « فعالي » (بفتح الفاء واللام) : « كزاوية وزوايا^(٣) ، وراوية وروايا^(٤) ،
وحاوية وحاوياء وحاويا^(٥) » .

(الثاني) : ما كان من الصفات على وزن « فاعل » ، للمؤنث : « كحائض
وحوائض ، وطالق وطوالق ، وناهد ونواهد^(٦) » . أو للمذكر غير العاقل :
« كصاهل وصواهل ، وشاهق وشواهق » . وشد جمعهم : « هالكاً وناكساً
وفارساً » من المذكر العاقل ، « هواجس ونواكس وفوارس » .

(الثالث) : ما كان من الصفات على وزن « فاعلة » : « ككتابة وكواتب ،
وشاعرة وشواعر ، وخاطئة وخواطىء^(٧) ، وخاطية وخواط^(٨) : وما كان منه

(١) الناصية مقدم الرأس حيث ينبت الشعر وهي أيضاً شعر مقدم الرأس وتسمى «الطرة» .
(٢) الناقفاء : حفرة كالنقق يحفرها اليربوع . وهو نوع من الفار ، طويل اليدين قصير
الرجلين جداً .

(٣) الزاوية : ركن البيت .

(٤) الراوية : البعير ، أو البغل ، أو الحمار ، الذي يستقى عليه الماء : وأصله من « روى
البعير الماء يرويه » أي جملة . فهو راوية ، والتاء فيه للمبالغة : ثم اطلق الراوية على كل دابة يستقى
عليها . ومنه يقال : « رويت الحديث » إذا حملته ونقلته . « وروبت فلانا الحديث ترويه » من باب
التفصيل .

(٥) الحوايا : الامعاء ومفردها حارية وحاوياء وحوية .

(٦) الزاهد : من برز ثديها وتكعب وارتفع . والنهد : الثدي ، سمي به لارتفاعه ومنه
« فرس نهد » أي مرتفع .

(٧) الخاطئة « بالهمز » : اسم فاعل من خطي ، يخطأ خطأً - بوزن علم يعلم علماً - «
بمعنى أذنب والخطء « بكسر فسكون » والخطيئة : الذنب . والخطأ « بفتحتين » والخطاء
« بالذ » : ضد الصواب يقال « أخطأ يخطيء إخطاء فهو مخطيء » إذا فعل غير الصواب عامداً
كان أو غير عامد .

(٨) الخاطية « بالياء » اسم فاعل من خطا يخطو خطأً إذا مشى ، فهو خاط و هي خاطية
وجمعها الخواطى بالياء : فإذا حذفت الياء قلت : خواط .

يوصف به المذكر والمؤنث ، فيجمع على « فواعل » أيضاً « كخالفه وخوالف » ..

ويجمع على « فواعيل » ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرف مد :
« كطاحونة وطواحين ، وطومار وطوامير (١) » .

واعلم ان الجواهر والجوارب والكواغد والطواجن (٢) ونحوها ، من المجموع التي مفرداتها معربة ، ليس وزنها فواعل ، كما قالوا ، وإنما هو فعالل ، وكذلك اليواقيت والشواهين والجواميس والخواتين (٣) ونحوها ، ليس وزنها فواعيل . وإنما هو فعاليل . لأن وزن فواعل وفواعيل لما كان ثانيه ألفاً أو واواً زائدتين . وهذه الكلمات أعجمية معربة ، ولا يجوز ان يحكم بزيادة حرف في كلمة غير عربية ، إذ لا وجه للحكم بزيادة حرف في كلمة غير عربية ، إذ لا وجه للحكم بالزيادة . فالألف والواو فيها أصليتان ، كالدال في درهم والراء في قرطاس . هذا هو الحق عند التحقيق .

(١٣ و ١٤) فياعل وفياعيل : كصيارف ودياجير .

ويجمع على « فياعل » ما كان على أربعة أحرف ، ثانيه ياء زائدة : « كصيرف وصيارف (٤) وهيزعة وهيازع (٥) » .

(١) الطومار : الصحيفة يكتب فيها .

(٢) ومفردتها : جوهر وجورب وكاغد بفتح الفين وطاجن بكسر الجيم وفتحها والكاغد : ما يكتب فيه . والطاجن : المقلاة يقلى عليها . ومثله الطيجن . والطحجن : القلي ، والطحجن بتشديد الجيم مفتوحة : القلي في الطاجن .

(٣) ومفردتها : ياقوت وشاهين وجاموس وخاتون . والشاهين : طائر من الجوارح ، والخاتون : المرأة الشريفة ، وربة البيت المتصرفة فيه . وهي كلمة أعجمية ، تكلم بها الفرس والترك ، ولم تعرب فهي من الدخيل ، وعربيتها عقيلة وجمعها عقائل .

(٤) الصيرف والصيرفي : النقاد ، والاحتال في الأمور المتصرف فيها المجرب لها ، وهما أيضاً : صراف الدراهم المعروف ، وجمع الصيرف : صيارف ، وجمع الصيرفي في صيارفة : والتاء بدل من ياء النسبة في الجمع كما ستعلم .

(٥) الهيزعة : الخوف ، والجلبة في القتال .

ويجمع على « يفاعيل » ما كان منه مزيداً قبل آخره حرفٌ مدّياً :
« كديجور ودياجير ^(١) ، وصيخود وصياخيد ^(٢) ، وصيداح وصياديح ^(٣) » .

(١٥) فعائل : كصحائف وسحائب وكرائم .

ويُجمعُ عليها شيطان : « الأول » : اسمٌ مؤنثٌ ، على أربعة أحرف ،
قبل آخره حرف مد زائد ، سواء أكان تأنيثه بالعلامة « كسحابة وسحائب ،
ورسالة ورسائل ، وذؤابة ^(٤) ، وذوائب ، وحولة وحوائل ^(٥) وصحيفة وصحائف ،
وخليفة وخلائف ، وحلوبة ^(٦) وحلائب ، وركوبة ^(٧) وركائب ، ونطيحة
ونطائح ، وذبيحة وذبائح ^(٨) أم كان مؤنثاً بلا علامة : « كشمال (بفتح الشين)

(١) الديجور : الظلمة .

(٢) الصيخود : الصخرة العظيمة التي لا يرفعها شيء ، ولا يعمل فيها الحديد . والمادة
ترجع إلى معنى الشدة . ومنه يوم صيخود أي شديد الحرارة ، وصغد يومنا : اشتد حره .
والصيخد : عين الشمس .

(٣) الصيحد والصيداح والصادح والصداح والصدوح : من رفع صوته بالغناء . وصدح
الطائر والإنسان يصدح صدحاً بوزن منع يمنع منعاً : غنى رافعاً صوته .

(٤) الذؤابة : الضفيرة من الشعر ، إذا كانت مرسلة . فإن كانت ملوية : فهي عقيصة ،
وجمعها عقائص .

(٥) الحمولة : ما يعد للحمل عليه من الحيوان : جملاً كان أو حماراً أو غيرها . وسواء كانت
عليه الأحمال أم لم تكن .

(٦) الحلوبة والحلوب من الإبل والغنم ونحوهما ، ذات اللبن .

(٧) الركوبة : ما يركب ، ومثلها الركوب . وأصلها الناقة تركب ، ثم استعير لكل مركوب .

(٧) النطيحة : اسم الذي يموت من النطح . والذبيحة : اسم لما يذبح من الحيوان للاكل .
وهما في الأصل بمعنى منطوحة ومذبوحة . غلبت عليها الاسمية فلحققتها التاء لا فرق بين أن
يكون المنطوح والمذبوح ذكراً أو أنثى .

وشمالٍ بكسرهما (وشمائل^(١) ، وُعقاب^(٢) وعقائب^(٣) وعجائز^(٤) ، وسعيد^(٤) (علم امرأة) وسعائد . . تقلب حرف المد في كل ذلك همزة .

(١) الشمال ، بفتح الشين : ريح تهب من جهة القطب . ويجوز فيها الهمزة ، فيقال

« شمال » ، و « الشمال » بكسر الشين مقابل اليمين .

(٢) العقاب بضم العين : طائر من الجوارح ، انثى . وقيل : انه يقع على الذكر والأنثى .

فباعتبار انه انثى يجمع في القلة على « أعقب » قياساً . وباعتبار انه ذكر يجمع على اعقبة قياساً . فليس جمع عقاب على اعقبة شاذاً ، كما قال النحاة . لأنه جمع له باعتبار تذكيره ، لا باعتبار تأنيثه . وكونه يقع على الذكر والأنثى هو الحق ، بدليل جمعهم إياه على اعقبة . وأفعلة لا تكون للمؤنث الرباعي الذي رابعه حرف مد ، كما ان صيغة افعال لا تكون للمذكر الرباعي الذي رابعه حرف مد . راجع مبحث جموع القلة في هذا الجزء . ويجمع عقاب ، انثى وذكر في الكثرة ، على عقبان بكسر العين ويجمع عقبان عقابين ، فهي جمع الجمع .

(٣) المعجوز : المرأة الشبيخة الهرمة ، أي الطاعنة في السن . وقد تؤنث بالناء لتحقيق

معنى التأنيث . فيقال : عجوزة ومنع ذلك ابن السكيت . وقال : هو من كلام العامة .

وقال يونس : سمعت العرب تقول عجوزة . ويقال للرجل عجوز أيضاً ، وقال في لسان العرب

يقال للرجل عجوز ، والمرأة عجوز . وجمع المعجوز عجز بضمين . فان كان للمؤنث قلت :

عجائز ايضاً ، وإن كان للمذكر ، لم يجمع على عجائز ، كما علمت . قال الأزهري : والعرب

نقول لامرأة الرجل ، وإن كانت شابة : هي عجوز ، وللزوج ، وإن كان حدثاً : هو شيخها . قال :

وقلت لامرأة من العرب : حالي زوجك . فتذمرت ، وقالت ، هلا قلت : حالي شيخك ! .

اقول : وهل يمنع ان يقال ، هو شيخها ، وهي شيخته !!

(٤) سعيد ، إن سميت به مؤنثاً منعته من الصرف . وهكذا كل مذكر سميت به مؤنثاً .

وأما نحو : « غروب ^(١) ونوار ^(٢) وجبان ^(٣) وفروقة ^(٤) » ، فلا يجمع على « فعائل » لأن هذه الصفات لم تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية . فإن سميت بها جمعتها عليها .

وشذ من المؤنث جمع صرة وحررة على « ضرائر وحرائر » ، لأنه لم يزد قبل آخرها حرف مد . وشذ من المذكر جمع « صحيح ووصيد ^(٥) على صحائح ووصائد .

(الثاني) صفة على وزن « فعيلة » بمعنى (فاعلة) : (ككريمة وكرائم ، وظرائف ، ولطيفة ولطائف ، وبديعة وبدائع .

(وأما « فعيلة » بمعنى مفعولة ، باقية على الوصفية ، فلا تكون . لأنه يجب ترك التأنيث اللفظي فيها ، فيقال : « امرأة قتيل وجريح » فإن أثبت عند اللبس ، لعدم ذكر الموصوف : كرأيت قتيلة وجريحة ، فهي لا تجمع أيضاً على « فعائل » ، لأن التاء عارضة . وأما قوطم : « نطيحة وذبيحة » فهي اسمان لما ينطح ويذبح من الحيوان ، مذكراً كان أو مؤنثاً . وليستا صفتين ، لأنها خرجتا عن الوصفية إلى الإسمية . لذلك جمعوها على « نطائح وذبايح » .)

١٦ ، فعالي « بفتح الفاء واللام » كعذارى وغضابي .

١٧ ، فعالي « بضم الفاء وكسر اللام » كتراق وموام .

١٨ ، فعالي « بضم الفاء وفتح اللام » : كسكارى وغضابي .

(١) العروب : المرأة المحببة إلى زوجها .

(٢) النوار : المرأة النفور من الريبة .

(٣) الجبان يكون للمذكر والمؤنث ، وهو الأفصح . وقد يقال للأنثى « جبانة » .

(٤) الفروقة : الشديدة الفرق ، أي الخوف . ويقال للرجل « فروقة » أيضاً .

(٥) الوصيد : الفناء أمام الدار ، والعتبة والوصيد والوصيدة : شبه الحظيرة ، وهو بيت يتخذ في الجبال للقم ونحوها . إلا أن الوصيد تكون من الحجارة ، والحظيرة تكون من غصون الشجر .

ويجمعُ على « الفَعَالِي والفَعَالِي » أربعة أشياء (الأول) : اسم على وزن (فعلى) بفتح فسكون : « كفتوى وفتاوى وفتاوى » .

(الثاني) : اسمٌ على وزن (فعلى) بكسر فسكون : كذفرى ^(١) وذفارى وذفارى .

(الثالث) : ما كان على وزن : فعلاء (اسماً) : كصحراء وصحارى وصحار ، أو صفة لأنثى ليس لها مذکر : « كعذراء وعذارى وعذار » .

(الرابع) : ما كان على وزن « فعلى » ، بضم فسكون صفة لأنثى ليس لها مذکر : « كحبلى وحبالى وحبالى » . و « الفعالي » ، في ذلك كله ، هي الأصل . وقد فتحوا لامها تخفيفاً .

يُجمع على « الفَعَال والفَعَالِي » صفة على وزن « فَعْلَان » أو « فعلى » : « كغضبان وغضبي وغضابي ، وسكران وسكري وسكاري وسكاري ، وعطشان وعطشى وعطاشي وعطاشي ، وكسلان وكسلي وكسالي وكسالي ، وغير أن وغيرى وغيرى وغيرى » . والأفضل ضمُّ أولها في الجمع . وقد جمعوا ، على غير قياس أسيراً على « أسارى » ، وقديماً على « قدامى » .

ويُجمع على « الفَعَالِي » ، وحدها ، ثلاثة أشياء : (الأول) : اسم معتل اللام على وزن « فَعِيلَة » « كهديّة وهدايا » .

(الثاني) : اسمٌ معتلُّ اللام على وزن « فَعَالَة » بفتح الفاء ، أو فَعَالَة ، بكسرها أو « فَعَالَة » بضمها : « كجداية ^(٢) وجدايا ، وهراوة وهراوى ^(٣) .

(١) الذفرى : بكسر الدال : العظم الشاخص خلف الأذن .

(٢) الجداية ، بفتح الجيم ويجوز كسرها : الغزال ، إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر وعدا بشدة ، ذكر أكان أو أنثى . والجداية من أولاد الظباء بمنزلة الجدي من أولاد المعز .

(٣) الهراوة ، بكسر الهاء : العصا الضخمة .

(الثالث) : اسم معتل العين واللام ، على وزن « فاعلة » : « كزاوية وزوايا .

وقد جمعوا على قياس ، يتيا وأيماً (٢) وطاهراً على « يتامى وأيامى وطهارى » .

(وزوايا في الحقيقة ، وزنه « فواعل » : « ككتابة وكاتب والأصل : « زوايي » فاستثقلوه فقلبوه إلى « زوايا » بضرب من الإبدال ، كما ستعلم في بابيه ، مشابهاً لفعالي ، من حيث زنتها اللفظية . وقد أهمل النحاة ذكر هذه الأنواع الثلاثة ، المتقدمة في باب منتهى الجموع ، اعتماداً على ما ذكره في باب الإبدال) .

ويُجمع على « الفعالي » ، وحدها ، شئنان : (الأول) : اسم ثلاثي : مختوم ببناء التأنيث ، مزيد في آخره حرفُ علة : « كالمومة (٣) والموامي ، والسعلاة (٤) والسعالي » والهبرية (٥) والهباري ، والترقوة (٦) والترقي .

(الثاني) : ما كان ثلاثياً مزيداً فيه حرفان ، أحدهما في حشوه ، والآخر حرف علة في آخره : « كحبنطي (٧) » . ومثلُ هذا يجب أن يُحذف أحد زائديه . فإن حذفت أولهما ، جمعته على « الفعالي » « كالحباطي » . وإن حذفت حرف العلة ، جمعته « فعالل » : « كحبانط » .

(١) النقاية ، بضم النون ، وقد تفتح : ما تنقيته واخترته ، فالنقاية خيار الشيء وأفضله .

(٢) الأيم ، بتشديد الياء المكسورة : من لا زوج له من الرجال والنساء ، سواء تزوج من قبل أم لم يتزوج .

(٣) المومة ، بفتح فسكون : الصحراء الواسعة .

(٤) السعلاة ، بكسر فسكون ، الغول ، ومثلها السعلاة ، بالذ ، والسعلى ، بالقصر .

(٥) الهبرية : ما تطاير من زغب القطن والريش ، وما يتعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس كأنه النخالة ، وهو ما يعرف بقشرة الرأس .

(٦) الترقوة ، بفتح فسكون فضم : عظم بين ثغرة النحر والمعاتق من الجانبين . وهما ترقوتان .

(٧) الحبنطي ، بفتحيتين فسكون : المنتفخ البطن ، والممتلئ غيظاً . والحبط « بفتحيتين » انتفاخ البطن من طعام غير موافق .

وقد جمعوا الأهل والأرض والليلة على (الأهالي والأراضي والليالي) شذوذاً .
وهي ليست من هذا الباب .

وما كان على وزن (الفعالي) إذا تجرد من (أل) والإضافة ، حذفت ياءه ،
ونوته تنوين العوض ^(١) كجبالٍ وسعالٍ وتراقٍ .

« ١٩ » فعاليٌ « بتشديد الياء » : ككراسيٍّ وقماريٍّ .

ويجمع عليه شيثان ، (الأول) : اسم على ثلاثة أحرف مزيد في آخره ياء
مشددة لا يرادُ بها النسبُ : ككرسيٍّ وكراسيٍّ ، وأمنيةٌ وأمانيٍّ ، وقهريٍّ ^(٢)
وققاريٍّ ، وزربيٍّ ^(٣) وزرابيٍّ وانسيٍّ وأناسيٍّ .

(الثاني) : اسم مزيد في آخره ألف الإلحاق الممدودة . « كعلباء ^(٤) وعلابيٍّ
وحرباء ^(٥) وحراييٍّ » .

وقد جمعوا إنساناً وظرباناً ^(٦) على « أناسيٍّ وظرابيٍّ » ^(٧) شذوذاً .
وما كان على وزن (فعالي) يجوز تخفيفه ، فيجيء على (فعال) . وتشديد
يائه أكثر في الاستعمال .

(١) راجع بمبحث التنوين في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب .
(٢) القمري ، بضم فسكون : نوع من الحمام ، والآنثى قريه . ويقال للذكر منه « ساق
حر » أيضاً .

(٣) الزربي ، بكسر فسكون : الطنفسة المحملة ، والبساط .
(٤) العلباء بكسر فسكون : عصب العنق ، وهما علباوان يميناً وشمالاً .
(٥) الحرباء دويبة تستقبل الشمس وتلون ألواناً بجرها . ويضرب بها المثل بالتلون والآنثى
حرباءة .

(٦) الظربان ، بفتح فكسر : دويبة كلفرة ، منتنة . ويجمع أيضاً على « ظرابين » قياساً .
(٧) يجمع الإنسان والظربان على « أناسيٍّ وظرابيٍّ » ، شذوذاً . واصلاً « أناسين وظرابين »
أبدلوا من النون ياءً وادغموها في الياء قبلها . وقد قالوا في جمعها : « أناسين وظرابين » أيضاً
على الأصل بلا شذوذ . والذي يجمع على « أناسيٍّ » قياساً إنما هو « إنسيٍّ » .

صوغ منتهى الجموع

يجمع هذا الجمع كل اسم رباعي الأصول : « كدرهم » : أو خماسيها : كسفرجل ، والمزيد فيه منها : كفضنفر^(١) وعندليب^(٢) ، وبعض الأسماء الثلاثة الأصول المزيد فيها : « كإصبع وتجربة ومسجد ويحمد^(٣) وخاتم وكواثر وصيرف وسحابة وتنوفة^(٤) ومومة وسعلاة وهبرية وعنصوة^(٥) وكراسي وحرباء ونشوان^(٦) وجبلى وعلقى^(٧) وعذراء » .

فما كان على أربعة أحرف ، مما تقدم بنيته على لفظه ، سواء أكان رباعي الأصول أم ثلاثيها ، فنقول في جمع ما ذكر : « دراهم وأصابع وتجارب ومساجد ويحمد وخواتم وكواثر وصيارف وسحائب وتائف وموام وسعال وهبار وعناصر وكراسي وحرابي ونشاوى وحبالي وحبال وعلقى وعلق وعذارى وعذار^(٨) » .

وما زاد على أربعة أحرف ، مما يراد تكسيه على صيغة منتهى الجموع يحذف منه ما تحتل معه صيغة هذا الجمع .

فإن كان الاسم رباعي الأصول حذفت زائده : « كسبطرى

(١) الفضنفر : الاسد .

(٢) عندليب طائر حسن الصوت . ويقال له الهزار ايضاً ، يفتح الهاء ، والبلبل .

(٣) يحمد : اسم علم لرجل .

(٤) التنوفة : المفازة من الأرض يخشى فيها الهلاك ، والأرض البعيدة الأطراف ، والقلاة لا ماء فيها ولا أنيس ، ومثلها المومة .

(٥) العنصوة ، بثلاث أوله : الشعر المتفرق ، والقليل المتفرق من الثبت وغيره ، والبقية

من كل شئ .

(٦) النشوان : السكران ، وهي نشوى .

(٧) العلقى : نبت له قضبان دقاق تتخذ منها المكاس .

(٨) على الطالب ان يزن هذه الكلمات بموازن صيغ منتهى الجموع .

وسباطر^(١) وعضنفر وعضافر ، وحرنجام واحراجم ، واقشعرار وقشاعر .
 وإن كان ثلاثيها ، فإن كان مزيداً فيه حرفان ، حذفَ واحداً : مُنطَلِق
 ومطالق ، ومقتحم ومقاحم ، ومتصبر ومصابر . وإن كان مزيداً فيه ثلاثة
 أحرف — حذفَت اثنين : « كمستدع ومداع ، ومخشوش ومخاشن ومجلوذ^٢
 ومجالذ » .

ويتعين حذف ما هو أولى بالحذف من غيره . والميم الزائدة في أول الكلمة
 أولى الزوائد بالبقاء من غيرها على كل حال . وتاء الافتعال والاستفعال ، ونون
 الأفعال ، أولى بالبقاء من غيرها . وتفضلها الميم الزائدة . والهمزة والياء المصدرتان
 تفضلان في البقاء غيرهما « كالتدَد والأد ، ويلندَد ويَلاد^٣ » ، إلا نون
 الانفعال ، وتاءي الإفتعال والاستفعال فيفضلنها في البقاء : « كانطلاق ونطالِق .
 واجتماع وتجاميع ، واستخراج وتخاريج » .

وإن كان في الكلمة زيادتان متكافئتان ، لا تفضلُ إحداهما الأخرى فاحذف
 أيهما شئت ، فتقول : « سَرانِدُ وعلانِدُ ، وُسرادِ وعلادِ » في جمع « سرندى^٤
 وعلندى^٥ » . وذلك لأن النون والألف المقصورة ، إنما زيدتا ليلحق الوزن

(١) السبطرى : مشية فيها تبختر .

(٢) المجلوذ : الماضي السريع في سيره . يقال : اجلوذ إذا مضى واسرع . ويقال أيضاً :
 اجلوذ بهم السير ، أي دام مع سرعة .

(٣) الالندد واليلندد : الألد ، وهو الخضم الشديد الذي لا يعرف عما يريد .

(٤) السرندي . السريع في اموره ، والشديد . ومؤنثه « سرنداة » ، والنون والألف فيه
 زائدتان . كاشتقاقه من السرد : وهو إتيان العمل على ولاء وتتابع .

(٥) العلندى : الغليظ من كل شيء . ومنه الفرس العلندى ، والجمل العلندى . ومؤنثه :
 « علنداة » . واشتقاقه من « علد الشيء » من باب « فرج » إذا اشتد وصلب ، والنون والألف
 فيه زائدتان .

بسفرجل . ولا مزية لإحداهما على الأخرى . وهذا شأن كل زيادتين زيدا للإحاق .
 ويُستثنى ، مما تقدم كله ، أن يكون الزائدُ حرفَ علة ساكناً قبل الآخر
 فينقلبُ — إن كان ألفاً أو واواً ، ياء . وإن كان ياءً يبقَ على حاله ، فتقولُ
 في جمع قرطاسٍ وفردوسٍ وقنديلٍ : « قرطاسٍ وفراديسٍ وقناديلٍ » ،
 وتقول في جمع مصباحٍ وإضمامة^١ وتهويل^٢ ومقدور^٣ ويعبوب^٤ وساجور^٥
 وطومار^٦ وصيداح^٧ « مصابيحٍ وأضمامٍ وتهويلٍ ومقاديرٍ ويعابيبٍ وسواجيرٍ
 وطواميرٍ وصياديحٍ » .

وما كان مثل : « مختارٍ ومحتاجٍ ومنقادٍ ومحتاجٍ » ، من الثلاثي المزيد فيه
 المعتل العين ، تحذف منه التاء والنون ، وتردّ ألفه إلى أصلها ، من واوٍ أو ياء ،
 فيقال في الأولين : « مخايرٌ ومهايجٌ » ، وفي الآخرين « مَقاوِدُ ومحاوِجٌ » .
 ولك أن تعوض من المحذوف ياء قبل الآخر فتقول : « مخايرٌ ومهايجٌ » ،
 ومَقاوِيدُ ومحاوِجٌ » ومثل ذلك : « مُنطادٌ » ، فتقول في جمعه : « مطاود
 ومطاويد^٨ » .

-
- (١) الإضمامة : الجماعة من الناس والخيل والكتب والرياحين وغيرها .
 (٢) التهويل : ما هول به . وتهويل الربيع : ما يظهر فيه من الزهر المختلف والتهويل
 أيضاً : الألوان المختلفة ، وزينة التصاوير والنقوش والحلي .
 (٣) المقدور : الأمر المحتوم .
 (٤) يعبوب : النهر السريع الجري ، والفرس السريع الطويل .
 (٥) الساجور : خشبة تعلق في عنق الكلب .
 (٦) الطومار : الصحيفة .
 (٧) الصيداح : العالي الصوت ، ومثله الصيدح .
 (٨) المنطاد : المرتفع . يقال « بناء منطاد » ، أي مرتفع . وانطاد : ذهب في الهواء
 صعداً . ومنه سمي المنطاد المعروف بالبالون . واصل المادة من الطود وهو الجبل .

غير أن باب الصفات ، المزيّد في أولها ميمٌ ، تجمع جمعَ المذكر السالم ،
إن كانت للمذكر العاقل ، وجمع المؤنث السالم إن كانت لغيره وجمعها جمع
تكسير مستكرهٌ .

وإن كان ما يُرادُ تكسيّرهُ على صيغةٍ مُنتهى الجموع خماسي الأصول حذفت
خامسهُ وبنيتهُ على « فعائلٍ » : كسفرجل وسفارج « فإن زاد على الخمسة طرحت
مع خامسه ما زاد : « كعندليب وعنادل ، وقبعثرى وقباعث » .

وما حذف منه لبنائه على (فعائل) ، أو ما يشبهها في الوزن ، يجوز أن
يعوضَ من المحذوف بياء قبل الآخر ، فيبنى على (فعائل) أو شبهها فكما تقول
في جمع : سفرجل ومنطلق وعندليب : « سفارج ومطاليتق وعناديل » : بوزن
(فعائل) ، تقول في جمعها أيضاً : « سفاريج ومطاليتق وعناديل » ، على وزن
(فعائل) . وكذلك يجوزُ ، على قلة ، إثباتُ هذه الياء قبل آخر ما لم يحذف منه
شيء . فكما تقول في جمع : معذرةٍ وخاتم : « معاذر وخواتم » ، تقول في
جمعها أيضاً « معاذير وخواتم » .

وقد تلحقُ التاء بعض أوزان منتهى الجموع ، فيكون جمعاً لما فوق الثلاثي ،
مما تلحقه ياء النسبة ، فتقول في جمع دمشقيٍّ ومغربيٍّ وأزرقِيٍّ^٢ وجوهريٍّ
وصبرنيٍّ وصحفيٍّ^٣ : « دماشقةٌ ومغاربةٌ وأزارقةٌ وجواهرهٌ وصيارفةٌ
وضحائفهٌ » .

(١) القبعثرى الجمل العظيم ، والعظيم الشديد ، ودابة بحرية ، ومؤنثه قبعثرات ،

(٢) الأزارقة : فرقة كانت من الخوارج اصحاب نافع بن الأزرق .

(٣) النسبة إلى الصحيفة والبديمة ونحوهما صحفي وبدعي ، بفتح ارضهما وأنهما كما ستعلم ذلك
في باب النسبة .

وقد يكون ما لحقته هذه التاء ، من منتهى الجموع ، جمعاً لغير المنسوب ، مما كان قبل آخره حرف مدّ زائد « وحرف المد هذا يجب حذفه ، إذا لحقت التاء هذا الجمع » ، مثل (ججاجحة وغطارفة) ، في جمع «ججاجحٍ وغطريف^٢» فالتاء عوضٌ من حرف المد المحذوف .

وقد جاء ما لحقته هذه التاء أيضاً جمعاً للاسماء الأعجمية غير الثلاثية ، « سواء أكان قبل آخرها حرف مد أم لم يكن » : كالجواربة والزنادقة والأساور^٣ . في جمع « جورب وزنديق^٣ وأسوار^٤ » .

وما لحقته التاء من هذه الجموع ، فهو منها ، إلا أنه ينصرف ، فينوّن ويجرّ بالكسرة .

اسم الجمع

اسمُ الجمع : هو ما تضمّن معنى الجمع ، غير أنه لا واحد له من لفظه ، وإنما واحده من معناه . وذلك : « كجيش (وواحدُه : جندي) » وشعب وقبيلة وقوم ورهط ومعشر وثلة (وواحدُها : رجل ، أو

(١) الججاجح والججاجع : السيد المسارع إلى المكارم ، وجمع الاول ججاجيح وججاجحة ، وجمع الثاني ججاجح .

(٢) الغطريف والغطراف : السيد ، والسخي السري الشاب .

(٣) الزنديق : من يظهر الايمان ويبطن الكفر ، او هو فاسد العقيدة الدينية . وهو معرب زفدة ، أي : المعتقد بالزند ، وهو كتاب للمجوس من الفرس .

(٤) الأسوار ، بضم الهمزة : قائد الفرس . والأساوره أيضاً : قوم من المعجم في البصرة نزلوها قديماً ، كالأحامرة في الكوفة .

امرأة) ونساء (وواحدها : امرأة) وخيئل (وواحدُها : فرَسٌ) وإيبل ونعم (والواحدُ جَمَلٌ أو ناقةٌ) وَغَنَمٍ وَضأن (والواحد شاةٌ للذكرِ والأنثى) .
 ولك أن تُعَامِلَهُ معاملةَ المفردِ ، باعتبار لفظه ، ومعاملةَ الجمعِ ، باعتبار معناه ، فتقولُ : « القومُ سارَ أو ساروا ، وَشَعْبٌ ذكيٌ أو أذكِياءُ » .
 وباعتبار أنه مفردٌ ، يجوزُ جمعهُ كما يُجمعُ المفردُ مثلُ : « أقوامٌ وشعوبٌ وقبائلٌ وأرهُطٌ وآبالٌ » . وتجاوزُ تثنيتهُ ، مثلُ : « قومانٌ وشعبانٌ وقبيلتانٌ ورهطانٌ وإبلانٌ » .

اسم الجنس الجمعي والافراي

اسمُ الجنسِ الجمعيُّ : ما تَضَمَّنَ معنىَ الجمعِ دالاً على الجنسِ . وله مفردٌ مُمَيِّزٌ عنه بالتاءِ أو ياء النسبةِ : كسَفَّاحٍ وسفرجلٍ وبطيخٍ وتمرٍ وَحَنْظَلٍ . ومفردُها : « تفاحةٌ وسفرجلةٌ وبطيخةٌ وتمرَةٌ وَحَنْظَلَةٌ » ، ومثلُ : « عَرَبٌ وتُرْكٌ ورومٌ ويهودٌ » . ومفردُها : « عربيٌّ وتركِيٌّ وروميٌّ ويهوديٌّ » .

ويكثرُ ما يُمَيِّزُ عنه مفردُهُ بالتاءِ في الأشياءِ المخلوقةِ ، دون المصنوعةِ : « كسَفَّاحٍ ونخلَةٍ ، وبطيخٍ وبطيخةٍ ، وَحَمَامٍ وَحَمَامَةٍ ، ونعامٍ وَنَعَامَةٍ » . ويقلُّ في الأشياءِ المصنوعةِ : « كسَفِينٍ وسفينةٍ ، وَطِينٍ وَطِينَةٍ » .

وما دلَّ على الجنسِ صالحاً للقليلِ منه والكثيرِ : كإِبْنٍ وَعَسَلٍ ، فهو اسمُ الجنسِ الإفراديُّ .

(١) تكسير ما جرى على الفعل من الصفات

ما جرى على الفعل من الصفات (١) : كـمُكْرِمٍ وْمُنْطَلِقٍ وْمُسْتَخْرِجٍ (أسماء للفاعلين) وْمُكْرَمٍ وْمُلْتَقَطٍ وْمُسْتَخْرِجٍ (أسماء للمفعولين) ، فبأيه أن يُجمعَ جمعَ تصحيحٍ : فالمذكرُ العاقلُ بالواو والنون ، والمؤنثُ والمذكرُ غيرُ العاقلِ بالألف والتاء . إلا ما كان خاصاً بالمؤنث : « كْمُرْضِعٍ وْمُطْفِلٍ » ، فيجوز تكسيرُه قياساً : « كْمَرَضِيعٍ وْمَطَافِلٍ » . وُسمع « مَحَاوِيجٍ » في جمع مُحتاج ، و « مَفَاطِيرٍ » في جمع مُفْطِرٍ ، و « مَيَاسِيرٍ » في جمع مُوسِرٍ ، و « مَلَقَاحٍ » في جمع مُلْقَاحٍ (٢) ، و « مَنَاكِيرٍ » في جمع مُنْكَرٍ (بفتح الكاف) وهو الداهي العاقل الفطن .

أما اسمُ الفاعلِ من الثلاثي الجرّد : ككاتبٍ وشاعرٍ وكاملٍ وهادٍ ، فهذا يُكْسَرُ قياساً : ككُتَّابٍ وُشُعْرَاءٍ وُكَمَلَةٍ وُهْدَاةٍ ، لأنه لم يجرِ على لفظ الفعل في حركاته وسكناته .

وأما اسمُ المفعولِ منه : كمكتوبٍ ومعلومٍ ومبدولٍ ، فيجرى الكلام الأكثر أن لا يُكْسَرُ . وإنما يُجمع ، للمذكر العاقل ، بالواو والنون ، وللمؤنث والمذكر غير العاقل بالألف والتاء . وقد سُمع تكسيرُ مفعولٍ

(١) المراد بما جرى على الفعل من الصفات . ما كان مبدئياً على لفظ الفعل ، وموافقاً له في حركاته وسكناته ، كاسمي الفاعل والمفعول المشتقين من الفعل الذي فوق الثلاثي الجرد ، كما عرفت ذلك في الكلام عليها .

(٢) الملقح : اسم فاعل . من ألقح الفحل الناقه ، إذا احبها . وتكون الملقح أيضاً جمع ملقحة : اسم مفعول .

على « مفاعيل » في ألفاظٍ ، وهي : مَلايين ومجاهيل وملاقيح^(١) ومضامين وممالك ومشائم ومياهين ومكاسير ومساليخ ومجانين ومناكير ومراجيع . وقد جمع « مشهوراً » على « مشاهير » صاحب القاموس في قاموسه ، والقيومي في مصباحه ، والميداني في شرح أمثاله . وقد عدَّ النحاة ما ورد من ذلك سماعياً . وأطلقوا المنع في تكسير غير ما سُمع . ولكن في هذا المنع تحجيراً على الناس . ومن رجع إلى كلام متقدمي النحاة ، كسيبويه وغيره ، لا يجد كل هذا التضييق^(٢) .

(٢) جمع الجمع

قد يُجمعُ الجمعُ . وذلك مثلُ : « بيوتاتٍ ورجالاتٍ وِكَلاباتٍ وُقَطْرَاتٍ » (بضمين) ، ونحو : « أكلبَ وأضابعَ ، وأظافيرَ وأزاهيرَ وَغَرابينَ » .

ويُجمع ما كان على صيغة منتهى الجموع جمعَ المذكر السالم ، إن كان للمذكر العاقل : « كأفاضلين ونواكسين » وجمع المؤنث السالم ، إن كان للمؤنث ، أو للمذكر غير العاقل نحو : « صواحيبات وَصَوَاهِلَات » وفي الحديث : « إنكنَّ لأنتنَّ صواحيباتُ يوسف » .

وجمعُ الجمعِ سماعيٌّ ، فما ورد منه يُحفظ ولا يقاس عليه .

(٣) الجمع لا مفرد له

من الأسماء ما لا يُستعمل إلا بصيغة الجمع ، لأن مفرده قد أهمل قديماً فنسي ،

(١) الملاقيح جمع ملقوحة : وهي التي ألقحها الفحل فأحبها .

(٢) قد شرحنا هذا الموضوع شرحاً وافياً في كتابنا (نظرات في اللغة والادب) في الصفحة

الثانية والأربعين بعد المئة فما بعدها . فليرجع إليه من شاء ، فان فيه تحقيقاً دقيقاً .

وذلك : كالتعاشيب (وهي القطع المتفرقة من العشب أو هي ألوانُ العشب
 وُضروبه) ، والتعاجيب (وهي العجائب) ، والتباشير (وهي البشائر) ،
 والتسجاويد (وهي الأمطار الجيدة النافعة) ، والأبويل (وهي الفِرَق) .

(٤) الجمع على غير مفردة

من الجوع ما يجري على غير مفردة . وذلك : « كالحاسن واللامح والمخاطر
 والمسابه والمسام والحوائج والطوائح واللوايح » وواحدُها : حُسْنٌ (بضم
 فسكون) ولَمَحَةٌ (بفتح فسكون) وَخَطَرَ وَشَبَّهُ (بفتحين فيهما) ؛ وسم
 (بفتح السين) وحاجة ومطوَّحة ومُلَمَّحة (بصيغة اسم الفاعل فيهما) .
 وكالأبويل والأحاديث والأعاريض . وواحدُها : باطلٌ وعروضٌ وحديثٌ .
 ومفردُها الحقيقي ، لو سُمع ، لكان محسناً وملمَّحاً ومشبهاً ومسماً وحانجةً
 (وهذه سُمعت سماعاً نادراً) وطائحةً ولاقحةً وأبطولةً وأعروضةً وأحدوثةً ،
 وهذه مسموعةٌ مفرداً للأحاديث ، وقد جاءت على القياس . لكن الحديث ليس
 له جمع إلا الأحاديث . فالأحاديث جمعاً لحديث ، جاءت على غير قياس ،
 وجمعاً لأحدوثة وردت على القياس .

(٥) ما كان جمعاً وواحداً

من الأسماء ما يكون جمعاً ومفرداً بلفظٍ واحد وذلك كالفلئك ، قال
 تعالى : « في الفلئك المشحون » ، فلما جمعه قال : « الفلئك التي تجري في البحر » .
 ومن ذلك قولهم : « رجلٌ جُنُبٌ ورجالٌ جُنُبٌ » ، (بضمين) ، قال تعالى :
 « وإن كنتم جُنُباً فاطَّهروا » . ومنه العدو : قال تعالى : « فإنهم عدوٌّ لي
 إلا ربَّ العالمين » ، وقال : « وإن كان من قومٍ عدوٌّ لكم » . ومنه الضيف ،

قال عز وجل : « هؤلاء ضيفي » . ومنه الدلاص^(١) والهجان^(٢) والولد (بفتحـتين) ، وبضم فسكون ، وبكسر فسكون ، وبفتح فسكون ، تقول : « هذا ولد فلان وهؤلاء ولدوه » . ويجوز جمعه فتقول : « أولاد » . فكل ذلك يستوي فيه الواحد والجمع ، وكذا المذكر والمؤنث .

(٦) جمع المركبات

إذا أردت جمع مركب إضافي مصدر بـابن أو ذي ، فإن كان للعاقل جمعت « أبناء » جمع المذكر السالم أو جمع التكسير ، وجمعت « ذو » جمع المذكر السالم لا غير : فتقول في جمع ابن عباس : « بنو عباس » ، أو « أبناء عباس » . وتقول في جمع ذو علم : « ذوو علم » . وإن كان لغير العاقل : كابن آوى وابن عرس وابن لبون^(٣) وذو القعدة وذو الحجة ، جمعت « أبناء » على « بنات » و « ذو » من « ذوات » : كبنات آوى وذوات القعدة وذوات الحجة .

وإن كان غير مصدر بـابن ولا ذي ، تجمع صدره كما تجمع الأسماء من حدة ، فتقول في جمع قلم الرجل : « أقلام الرجل » .

فإن كان المركب مزجياً ، أو إسنادياً ، توصلت إلى الدلالة على الجمع بزيادة « ذوو » قبله إن كان مذكراً عاقلاً ، و « ذوات » ، إن كان مؤنثاً ، أو مذكراً غير عاقل : كذوي معد يكرب ، وسبويه ، وبرق نحره ، وتأبطشراً

(١) الدلاص ، بكسر الدال : الدرع .

(٢) الهجان بكسر الهاء الخالص من كل شيء ، والخيار من كل شيء . والبيض الكرام من الإبل ، والرجل والمرأة الكريما الحسب .

(٣) ابن عرس : دويبة كالفأر . وابن لبون ، بفتح اوله وضم ثانيه ، ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة .

(ومفرداتها أعلام رجال) . والمعنى : أصحاب هذا الاسم . وتقول في جمع شباب قرناها (علم امرأة) وبعلبك : ذات شاب قرناها ، وذوات بعلبك » .

(٧) جمع الأعلام

إذا جُمع العلمُ صار نكرةً . ولهذا تدخله « أل » بعد الجمع لتعريفه :
كمحمدٍ والمحمدين .

وإذا جمعتَ اسمَ رجلٍ فأنتَ بالخيار ، إن شئتَ جمعته جمع المذكر السالم (وهو الأولى) ، وإن شئتَ جمعته جمع التكسير على حدِّ ما تجمع عليه نظيره من الأسماء ، فتقول في جمع زيد وعمرو وبشر وأحمد : « زيدون وأزياد وزبُود ، وعمرون وأعمُرٌ وعمُور ، وبشرون وأبشارٌ وبُشور ، وأحمدون وأحامد » .

وإن جمعتَ اسمَ امرأةٍ ، فإن شئتَ جمعته بالألف والتاء (وهو الأولى) . وإن شئتَ كسرتَه تكسيرَ نظيره من الأسماء ، فتقولُ في جمع دَعْدٍ ، وُجْمَل (بضم الجيم وسكون الميم) وزينبَ وسعاد : دَعَدَاتٌ وأدْعُدٍ ، وُجْمَلَاتٌ وأجْمَالٌ وُجْمُولٌ ، وزينباتٌ وزِيَانِبٌ ، وُسَعَادَاتٌ وأسْعُدٌ وُسَعُدٌ (بضمّتين) وسَعَائِدٌ .

وإن سميتَ بالجمع السالم : كعابدينَ وفاطمتَ (عَكَمَيْنِ) قلتَ : ذو عابدينَ ، وذواتُ فاطماتٍ . فإن سميتَ بالجمع المكسر ، غير صيغة منتهى الجموع ، فأنتَ بالخيار ، إن شئتَ جمعته جمع سلامة (وهو الأولى) ، فتقول في جمع أعْبُدٍ وأَمَارٍ ، إن سميتَ بهما الرجل : « أعبدون وأمارون ، وأعابدُ وأنامير » . فإن سميتَ بهما المرأةَ قلتَ : « أعبداتٌ وأماراتٌ » ، وأعابدُ وأنامير » ، فإن

كان المسمى به على صيغة منتهى الجموع ، أو على وزن غير صالح لهذه الصيغة ، فلا يُجمع إلا جمع السلامة . فمثل : « مساجد ونبهاء » ، إن سميتَ بهما ، لا يُجمع إلا على « مساجدون ونبهاون » للمذكر ، و « مساجدات ونبهاوات » للمؤنث .

وإن جمعتَ « عبد الله » ونحوه ، من الأعلام المركبة تركيباً إضافياً ، قلتَ : « عبدو الله ، وعبيدُ الله » تجري صيغة السلامة أو التكريس على الجزء الأول ، ليس إلا .

النسبة وأحكامها

النسبة : هي إلحاق آخر الاسم ياءً مشددةً مكسوراً ما قبلها ، للدلالة على نسبة شيء إلى آخر .

والذي تلحقه ياء النسبة يُسمى منسوباً : كبيروتي ودمشقي وهاشمي . (وفي النسبة معنى الصفة ، لأنك إذا قلت : « هذا رجل بيروتي » ، فقد وصفته بهذه النسبة . فان كان الاسم صفة ، ففي النسبة إليه معنى المبالغة في الصفة ، وذلك أن العرب إذا أرادت المبالغة في وصف شيء ، ألحقوا بصفته ياء النسب ، فاذا أرادوا وصف شيء بالحمرة ، قالوا : « أحمر » . فإذا أرادوا المبالغة في وصفه بالحمرة ، قالوا : « أحمري ») .

وإذا نسبتَ إلى اسم ألحقتَ به ياء النسبة ، وكسرتَ الحرف المتصلَ بها . ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات ، الأول لفظي وهو إلحاق آخر الاسم ياءً مشددة ، وكسر ما قبل آخره ، ونقل حركة الإعراب إلى الياء . الثاني معنوي

وهو جعل المنسوب إليه اسماً للمنسوب . الثالث حكمي : وهو معاملته معاملة اسم المفعول من حيث رفعه الضمير والظاهر على النائية عن الفاعل ، لأنه تضمن بعد إلحاق ياء النسب معنى اسم المفعول . فإذا قلت « جاء المصري أبوه » ، فأبوه نائب فاعل للمصري . وإذا قلت : « جاء الرجل المصري » ، فالمصري يحمل ضميراً مستتراً تقديره : « هو » يعود على الرجل . لأن معنى « المصري » : المنسوب إلى مصر) .

والمنسوب على أنواع : منها ما لا يتغير عند النسب : كحُسينٍ وحُسينيٍّ . ومنها ما يتغير : كفتى وفتويٍّ ، وصحيفة وصحفيٍّ .

النسبة إلى المؤنث بالتاء

إذا نسبت إلى ما ختم بتاء التأنيث ، حذفتها وجوباً : فتقول في فاطمة وطلحة : فاطميٌّ وطلحيٌّ .

النسبة إلى الممدود

إذا نسبت إلى ما ختم بألف ممدودة ، فإن كانت للتأنيث وجب قلبها واواً : « كحمراء ، وحمراويٍّ ، وبيضاء وبيضاويٍّ » .

وإن كانت أصليةً تبق على حالها : كوضاء ووضائيٍّ ، وقرء وقرائيٍّ .

وإن كانت مُبدلةً من واوٍ أو ياءٍ : ككساءٍ ورداءٍ ، أو مزيدةً للإلحاق ، كملبأٍ وحرباءٍ ، جاز فيها الأمران : تصحيحها وقلبها واواً : « ككسائيٍّ وكساويٍّ ، وردائيٍّ ورداويٍّ ، وعلبائيٍّ وعلباويٍّ ، وحرْبائيٍّ وحرْباويٍّ » والهمزُ أفصحُ .

النسبة إلى المقصور

إذا نسبت إلى ما ختم بألف مقصورةٍ ، فإن كانت ثالثةً : « كعصا وفتيٍّ » قلبتها واواً : « كعصويٍّ وفتويٍّ » .

وإن كانت رابعةً في اسم ساكنِ الثاني ، جازَ قلبُها واوًا ، وجازَ حذفُها؛
فتقول : في مَلهى وُحبلَى وعلقى : « ملهوي » ، وملهبي » ، وُحبلوي »
وُحبلي » ، وعلقوي » ، وعلقي » . لكنَّ المختارَ حذفُها إن كانت للتأنيث :
« كحبلَى » ، وقلبُها واوًا ، إن كانت للإلحاق : « كعلقى » ، أو مُبدلةً من
واوٍ أو ياءٍ : كملهى » ، ومسهى » . ويجوز ، مع القلب ، زيادةُ ألفٍ قبل
الواو : « كحبلواوي وعلقاوي » .

وإن كانت رابعةً في اسمٍ مُتحرِّكِ الثاني ، « كبردى وجمزى ^(١) » ، أو
كانت فوقَ الرابعة : « كمصطفى وُجهادى ، ومُستشفى » حذفُها وُجوبًا ،
فتقول : « بردى وُجمزى ومُصطفى وُجهادى ومُستشفى ^(٢) » .

النسبة إلى المنقوص

إذا نسبتَ إلى اسمٍ منقوص : فإن كانت ياؤهُ ثالثةً ، قلبتها واوًا وفتحت
ما قبلها ، فتقول في النسبة إلى الشَّجِي ^(٣) : « الشَّجَوِيُّ » .
وإن كانت زابعةً ، جازَ قلبُها واوًا مع فتح ما قبلها ، وجازَ حذفُها ،
فتقول في النسبة إلى القاضي : « القاضَوِيُّ والقاضيُّ » ، وفي النسبة إلى التَّريبيِّ :
« التَّريبيُّ والتَّربَوِيُّ » والمختارَ حذفُها .

وإن كانت خامسةً حذفُها وُجوبًا ، فتقولُ في المُرتجِي والمُستعلي :
« المُرتجِيُّ والمُستعليُّ » .

(١) بردى : نهر يخرق مدينة دمشق عاصمة الشام . والجمزى : السرعة والسير السريع .
(٢) وبعض النحاة يجيز قلبها واوًا ، إن كانت خامسة : كمصطفى ومصطفوي .
(٣) الشجى : الحزين ، المشغول .

النسبة إلى المحذوف منه شيء

إذا نسبت إلى اسم ثلاثي محذوف الفاء ، فإن كمال صحيح اللام لم يُردَّ إليه المحذوف ، فتقول في النسبة إلى عدةٍ وصِفَةٍ : « عِدِي وَصِفِي » . وإن كان مُعْتَلِّهَا : كَشِيَّةٍ وَدِيَّةٍ (١) ، وَجَبَ الرَّدُّ وَفَتْحُ عَيْنِهِ ، فتقول : « وَشَوِيٌّ وَوِدَوِيٌّ » ، بكسر أولهما وفتح ثانيهما .

وإذا نسبت إلى اسمٍ ثلاثيٍّ محذوفِ اللام ، رَدَدْتَ إليه لامه ، وفتحت ثانيه ، فتقول في النسبة إلى عَمٍّ (٢) وَشَجٍّ وَأَبٍّ وَأَخٍّ وَلُغَةٍ وَسَنَةٍ وَمِئَةٍ وَأُمَّةٍ (٣) وَيَدٍ وَدَمٍ وَغَدٍ وَشَفَةٍ وَثُبَّةٍ (٤) وَعِضَّةٍ (٥) : عَمَوِيٌّ وَشَجَوِيٌّ وَأَبَوِيٌّ وَأَخَوِيٌّ وَوَلُغَوِيٌّ وَسَنَوِيٌّ وَمِئَوِيٌّ وَأَمَوِيٌّ وَيَدَوِيٌّ وَدَمَوِيٌّ

(١) الشية : بياض في سواد . أو سواد في بياض . وأصلها « وشي ، أو وشية » ، لأنها من « وشى الثوب يشيه وشياً وشية » : إذا نَمَقَهُ وَنَقَشَهُ وَحَسَنَهُ . و « الدية » : ما يؤديه القاتل إلى ولي المقتول . وأصلها « ودي ، أو دية » لأنها من « ودى القاتل القتل يديه ودياً ودية : إذا أعطى وليه ديتته » .

(٢) العمي : ذو العمى .

(٣) الامة الرقيقة المملوكة . والنسبة إليها أموي ، بفتح الهمزة . وتصغيرها أمية . والنسبة إلى أمية « أموي » بضم الهمزة ، وقد يفتحونها .

(٤) الثبة : بضم ففتح . وسط الحوض ، والجماعة ، والعصبة من الفرسان .

(٥) العضة ، بكسر ففتح : الفرقة ، والقطعة ، والكذب ، والبهتان ، والسحر . وواحد العضة : وهو نوع من الشجر له شوك : والمحذوف من العضة « بمعنى الفرقة والقطعة وواحد العضة » هو الواو والهاء ، لأنه يقال : عضا الشجرة يعضوها ، وعضها يعضها : إذا قطعها . والمحذوف منها « بمعنى الكذب والبهتان والسحر » هو الهاء ، لانه يقال : عضه يعضه وعضيه وعضته « بكسر فسكون في الاخرة » إذا كذب وسحر ونم . ويقال عضه « بكسر الضاد » وأعضه : إذا جاء بالإفك والبهتان .

وَعَدَوِيٌّ وَشَفْهِيٌّ « أَوْ شَفْوِيٌّ ١ » وَتَبْوِيٌّ وَعِضْوِيٌّ .

ثم إن كانت اللام المحذوفة ترد في ثنائية ، أو جمع تصحيح ، وجب ردّها في النسبة وجوباً : كعمّ وشجّ وأبّ وأخّ ، لأنك تقول في تثنيتهما : « عمّوان وشجّيان وأبّوان وأخّوان » ، وكسنّة وعِضّة وأمة ، لأنك تقول في جمعها جمع سلامة : « سنوات (أو سنّهات) ٢ وعِضّوات (أو عِضّهات) ٣ وأموات » .

وإن كانت لا ترد في ثنائية أو جمع سلامة ، جاز ردّها في النسبة ، وهو الأوضح ، وجاز عدم الردّ ، فتنسب إلى الاسم على لفظه . وذلك : كيدٍ ودمٍ وعدٍ وثبّةٍ وميئةٍ ولغّه . فكما تقول : « يدويٌّ ودمويٌّ وعدويٌّ وثبويٌّ وميويٌّ ولغويٌّ » ، تقول : « يديٌّ وعديٌّ وثبيٌّ وميبيٌّ ولغيٌّ » ، لأنك تقول في تثنيتهما : « يدانٍ ودمانٍ وثبتانٍ ولغتانٍ » ، وتقول في جمع « ثبّةٍ ولغّةٍ » جمع تصحيح : « ثباتٍ ولغاتٍ » ، بعدم ردّ اللام المحذوفة في الثنائية أو الجمع .

وقد نسبوا إلى « الشفّة » على لفظها ، فقالوا : « شفيٌّ » ، ونسبوا إليها بردّ المحذوف ، فقالوا : « شفهِيٌّ وشفْوِيٌّ » ، مع أنهم قالوا في جمعها :

(١) من قال : إن المحذوف من الشفة هو الهاء قال : « شفي » في النسبة ، و « شفّهات » في الجمع . ومن قال : إن المحذوف هو الواو ، قال : « شفوي وشفوات . والقول الأول أحق ، لأنك تجمعها في التكسير على « شفاه » ولأنك تقول : « شافهته » .

(٢) إن اعتبرت أن المحذوف هو الواو قلت : « سنوات وسنوي » وإن اعتبرت أن المحذوف هو الهاء قلت : « سنّهات وسنهي » وكلا الاعتبارين صحيح .

(٣) تقول : « عضّوات وعضّهات » باعتبار أن المحذوف واو أو هاء ، كما شرحنا ذلك في تفسيرها .

« شَفَاهَاتٌ وَشَفَوَاتٌ » و برَدٌ المَحذُوفُ عِنْدَ الْجَمْعِ .

وَيَجُوزُ فِيمَا عُوضَ مِنْ لَامِهِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ ، كَابْنِ وَاسِمٍ ، أَنْ تَحْذَفَ هَمْزَتُهُ وَتَرَدَّ إِلَيْهِ لَامُهُ ، وَأَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ ، فَتَقُولُ : بَنَوِيٌّ وَبَنَوِيٌّ ، وَإِبْنِيٌّ وَإِسْمِيٌّ .

وَتَقُولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى بِنْتٍ وَأَخْتٍ : « بَنَوِيٌّ وَأَخْوِيٌّ » ، بَرَدٌ السَّلَامِ وَحَذْفُ التَّاءِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ وَسَيَبَوِيهِ . وَهُوَ الْقِيَاسُ ؛ بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ تَاءٌ تَأْنِيثٌ مَرْبُوطَةٌ . وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولُ : « بِنْتِيٌّ وَأَخْتِيٌّ » تَنْسَبُ إِلَيْهِمَا عَلَى لَفْظِهَا . وَهُوَ قَوْلُ يُوسُفَ .

(وَحِجَّتُهُ أَنْ التَّاءَ لِغَيْرِ التَّأْنِيثِ ، لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ ، وَلِأَنَّهَا لَا تَبْدَلُ هَاءَ فِي الْوَقْفِ ، كَمَا تَبْدَلُ التَّاءَ فِي نَحْوِ « كَاتِبَةٌ وَشَجْرَةٌ » وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْفَهْمِ وَأَبْعَدُ عَنِ الْإِلْتِبَاسِ ؛ فَلَا تَلْتَبَسُ النِّسْبَةُ إِلَيْهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى « ابْنِ وَأَخٍ » وَالْحَقُّ أَنَّ تَاءَ أُخْتٍ أَصْلُهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ الْمَرْبُوطَةِ ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَاللِّثِّ : وَبَلَدٌ عُوضًا مِنْ لَامِ الْكَلِمَةِ الْمَحذُوفَةِ ، وَهِيَ الْوَاوُ ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيَبَوِيهِ وَغَيْرُهُ . وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا الْوَاوُ بَسَطُوا التَّاءَ الْمَرْبُوطَةَ ، لِيَكُونَ بَسْطُهَا أَمْكَنَ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهَا مِنَ الْمَرْبُوطَةِ . فَكَأَنَّ بَسْطُهَا تَعْوِيضٌ لَهَا مِنْ لَامِهَا الْمَحذُوفَةِ) .

النِّسْبَةُ إِلَى الثَّلَاثِيِّ الْمَكْسُورِ الثَّانِي

إِذَا نَسَبْتَ إِلَى اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ ، مَكْسُورِ الْحَرْفِ الثَّانِي ، وَجِبَ تَخْفِيفُهُ بِجَعْلِ الْكِسْرَةِ فَتْحَةً ، فَتَقُولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى بَنِيٍّ وَدُوَيْلٍ^٢ وَإِبِلٍ وَمَلِكِيٍّ : « بَنَوِيٌّ وَدُوَيْلِيٌّ وَإِبِلِيٌّ وَمَلِكِيٌّ » .

(١) بِكسر السين وضمها وفتح الميم . فمن كسر همزة « اسم » كسر السين . ومن ضمها ضم السين ، لان همزته يجوز كسرها ، وهو الاقصح ، ويجوز ضمها .
(٢) الدئل : ابن آوى ، والدئب ، ودوية شبيهة بان عرس . ودئل : اسم علم ،

النسبة إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة

إذا نسبت إلى ما قبل آخره ياءً مشددة مكسورة^١، خففتها بحذف الياء المكسورة^٢، فتقول في النسبة إلى الطيب والميت والكييس والكريم والغزِيل^٣ « الطيبيُّ والكييتيُّ والكييسيُّ والكريميُّ والغزيليُّ » .

النسبة إلى ما آخره ياء مشددة

إذا نسبت إلى ما ختم بياءً مشددة^٤، فإن كانت مسبوقةً بحرف واحد، كحييٍّ وطبيٍّ، قلبت الثانيةَ واوًا، وفتحت الأولى، ورددتها إلى الواو، إن كان أصلها الواو: « كحيويٍّ وطوويٍّ » .

وإن كانت مسبوقةً بحرفين: كعليٍّ وعدييٍّ ونبيٍّ وقصيٍّ وجدايٍّ، حذفت الياءَ الأولى وفتحت ما قبلها، وقلبَت الثانيةَ واوًا: « كعملويٍّ وعدويٍّ وقصويٍّ » .

وإن كانت مسبوقةً بأكثرَ من حرفين، وجبَ حذفها ووضعُ ياءِ النسبِ موضعها. فالنسبةُ إلى الكراسيِّ والشافعيِّ: « كراسيُّ وشافعيُّ »، كأنك أبقيتَ ما كان كذلك على حاله .

(فائدة - إذا سميت بنحو « بخاتي وكراسي »، مما كان على صيغة منتهى الجموع بفتح الياء مشددة ليست للنسب كان ممنوعاً من الصرف، كأصله المسمى به . ثم إذا نسبت إليه حذفت ياءه المشددة، ووضعت موضعها ياء النسبة . وبذلك يخرج عن وزن منتهى الجموع فينصرف . أي ينون ويجر بالكسرة، لأن ياء النسب في تقدير الإنفصال . وأما ما لحقته ياء النسبة مما سمي به من هذه الصيغة، كأن تسمي شخصاً بمساجدي، فهو منصرف أيضاً لخروج

(١) الحرف المشدّد بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك . والحذف هنا للثاني المتحرك .

(٢) الكريّم : تصغير الكريّم . « والغزِيل » تصغير الغزال .

الوزن عن منتهى المجموع بلحاق الياءِ آخره وإن كانت ، الأصل ، في تقدير الانفصال ، لأنها جزء من الاسم ، لأن التسمية به وقعت مصحوباً بها .

النسبة إلى التثنية والجمع

إذا نسبت إلى مثني أو مجموع ، وجب رَدُّه إلى المفرد : فالنسبة إلى العراقيين والكتّاب والأخلاق والدُّوَلِ والفرائض والقبائل والسود : «عراقيٌّ وكتابيٌّ وخلقِيٌّ ودوليٌّ وفرضِيٌّ وقبليٌّ وأسوديٌّ وسوداويٌّ ١» ، إلا الجمع الذي لا واحد له : كعبايد وأبايل وتجاليد ٢ ، أو كان يجري على غير مفرد ، كملامح ٣ ومحاسن ومشايبه . وواحدُها : لَمِحَةٌ وحُسنٌ وشَبَةٌ ٤ ، أو كان لا واحد له من لفظه (وهو اسمُ الجمع) : كالقوم والمعشر والجيش ، أو كان مما يُفرَّقُ بينه وبين واحدِ بِياءِ النسبِ أو تاءِ التانيثِ (وهو اسمُ الجنسِ الجمعي) : كعَرَبٍ وأعرابٍ ورومٍ وتمترٍ وتَفاحٍ . فكلُّ ذلك يُنسَبُ إليه لفظه ، فتقول : « عبايديٌّ ومحاسنيٌّ وقوميٌّ وعربيٌّ وتمتريٌّ وتَفاحيٌّ » .

وحكمُ الملحقِ بالثنى والجمع السالم حكمُ ما ألحقَ به ، من حيثُ تجريده من علامتي التثنية والجمع ، عند النسبة إليه ، فتقول في النسبة إلى اثنين : «إثنى

(١) إن كانت السود جمع أسود قلت : «أسودي» . وإن كانت جمع سوداء قلت :

سوداوي .

(٢) العبايد والعبايد : الفرق من الناس والخيل الذاهبة في كل وجه . والآكام والطرق

البعيدة . والابايل : الفرق والجماعات . « والتجاليد » الجسم والبدن .

(٣) الملامح : ما بدا من محاسن الوجه ومساوئه . وفلان في ملامح أبيه . أي : يشبهه في

ملامحه .

(٤) ولم يسمع لهذه الالفاظ مفرد جار على لفظها ، ولو سمع لكان على وزن مفعول .

أو تَنَوِيٍّ « وفي النسبة إلى عشرينَ: عِشْرِي » ، وفي النسبة إلى سنينَ وأَرْضِينَ
وعَالَمِينَ وَبَنِينَ « سَنَوِيٌّ وَأَرْضِيٌّ وَبَنَوِيٌّ أَوْ ابْنِيٌّ » .

إذا نسبتَ إلى علمٍ منقولٍ عن جمعٍ تكسيرٍ، نسبتَ إليه على لفظه: « كَأَمَارٍ
وَأَمَارِيٍّ » ، وَأَوْزَاعٍ وَأَوْزَاعِيٍّ » . وكذا ما جرى منه مجرى العلم: « كَأَنْصَارٍ
وَأَنْصَارِيٍّ » .

النسبة إلى العلم المنقول عن تثنية أو جمع

وإذا نسبتَ إلى علمٍ منقولٍ عن مُثْنِيٍّ أو جمعي السَّلَامَةِ ، كحَسَنَانَ
وَزَيْدَانَ ، وَزَيْدُونَ وَعَابِدُونَ ، وَعَرَفَاتٍ وَأَذْرَعَاتٍ ، فَإِنْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى
إِعْرَابِهِ قَبْلَ النِّسْبَةِ إِلَيْهِ ، رَدَدْتَهُ إِلَى الْمَفْرُودِ وَنَسَبْتَ إِلَيْهِ . فَتَقُولُ :
« حَسَنِيٌّ وَزَيْدِيٌّ وَعَابِدِيٌّ وَعَرَفِيٌّ وَأَذْرَعِيٌّ » وَإِنْ عُدِلَ بِالْمُثْنِيِّ وَجُمِعَ
الْمَذْكُورِ السَّلَامِ الْمُسَمَّى بِهِمَا إِلَى الْإِعْرَابِ بِالْحُرُكَاتِ ، نَسَبْتَ إِلَى لَفْظِهَا الَّذِي نُقِلَ
عَنْهُ ، فَتَقُولُ : « حَسَنَانِيٌّ وَزَيْدَانِيٌّ وَعَابِدُونِيٌّ وَزَيْدُونِيٌّ ، وَعَابِدِينِيٌّ وَزَيْدِينِيٌّ » .
وَإِنْ عُدِلَ بِمَا جُمِعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ إِلَى إِعْرَابِهِ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ ، نَسَبْتَ

(١) ما سمي به من المثني وجمعي السلامة يجوز أن يعرب إعراب ما نقل عنه من تثنية أو جمع ، وهو الافصح ، ويجوز أن يجري المثني مجرى « سليمان » في لزوم الالف وإعرابه إعراب ما لا ينصرف . ويجوز أن يجري جمع المذكر السالم مجرى « هارون » في لزوم الواو والنوع من الصرف للعلمية وشبه العجمة ، أو مجرى « عربون » في لزوم الواو والإعراب بالحركات الثلاث منصرفاً أيضاً . وما سمي به ، مما جمع بالألف والتاء ، جاز إعرابه كإعراب ما نقل عنه ، بالضمة رفعاً والكسرة نصباً وجرأً منوناً وهو الافصح ، وجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف : بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وجرأً بلا تنوين . وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث من الباب السابع من هذا الجزء .

إليه بحذف التاء^١ . أما الألفُ فتُعَامَلُهَا كَمَا تُعَامَلُ أَلْفُ الْمُقْصُورِ : فيجوزُ حذفُها أو قلبُها واوًا في نحو : « هِنْدَات »^٢ فتقول : « هِنْدِيٌّ وَهِنْدَوِيٌّ » ، وتحذفُ وجوبًا في نحو : « تَمَرَات »^٣ و فاطمات و سَرَادِقَاتُ ، « ، فيقالُ : « تَمَرِيٌّ وَفَاطِمِيٌّ وَسَرَادِقِيٌّ » .

وكلُّ ذلك إنما هو فيما سمي به : أما ما كان باقياً على التثنية أو الجمع ، ولم يُنقل إلى العسمية ، فيجبُ رَدُّهُ إلى المفرد عند النسبة إليه فتقول في النسبة إلى الكتابين والحسنين والمسلمين والتمرات : كِتَابِيٌّ وَحَسَنِيٌّ وَمُسْلِمِيٌّ وَتَمَرِيٌّ^٥ .

النسبة إلى العلم المركب

إذا نسبت إلى علمٍ مُرَكَّبٍ ، فإن كان مركباً تركيبَ جملةٍ أو مزجٍ ، حذفت الجزء الثاني ، ونسبت إلى الجزء الأول ، فتقول في تأبط شرًّا ، وجاد الحق ، وبعبلك ، ومعدي كرب : تَأَبْطِيٌّ وَجَادِيٌّ وَبَعْلِيٌّ وَمَعْدِيٌّ ، أو معدوي وقالوا في حضر موت « حضرَمِيٌّ » على غير القاعدة .

وإن كان مركباً تركيبَ إضافةٍ ، فإن كان المضافُ أباً أو أمًّا

(١) لأنها للتأنيث ، فأشبهت تاء فاطمة .

(٢) لأنها رابعة والاسم ساكن الثاني .

(٣) لأنها رابعة والاسم متحرك الثاني .

(٤) لأنها فوق الرابعة ، فانها في فاطمات خامسة ، وفي سرادقات سادسة .

(٥) إذا نسبت إلى التمرات ونحوها مما يجب فتح ثانيه عند جمعه بالألف والتاء فان سميت به

أبقيت ثانيه مفتوحاً عند النسبة إليه . وإن لم تسم به رددته إلى السكون . وذلك للفرق بين النسبة إليه علماً والنسبة إليه باقياً على جمعيته .

أو ابناً ، طرحت المضاف ، ونسبت إلى المضاف إليه ، فتقول في أبي بكرٍ وأم كلثومٍ وابن عباسٍ : « بكرِيٌّ وكنلثوميٌّ وعباسيٌّ » . وإن كان غير ذلك ، نسبت إلى ما ليس في النسبة إليه كبسٍّ ، وطرحت الآخر^(١) ، فتقول في النسبة إلى عبد الأشهل وعبد منافٍ وعبد المطلب وعبد الدارٍ وعبد الصمدٍ : « أشهليٌّ ومنافيٌّ ومطليٌّ وداريٌّ وصمديٌّ » ، تنسبُ إلى المضاف إليه . وتقول في النسبة إلى امرئ القيسٍ ورأس بعلبك^(٢) وملاعب الأسنه^(٣) ومجدل غزة^(٤) : « امرئِيٌّ ورأسيٌّ وملاعبِيٌّ ومجدليٌّ » ، تنسبُ إلى المضاف .

النسبة إلى (فعيلة) المفتوحة الفاء

إذا نسبت إلى ما كان على وزن « فعيلة » ، بفتح الفاء ، غير معتل العين ، ولا مضاعفاً ، جاء على وزن : « فَعَلِيٌّ » بفتح عينه وحذف يائه ، فتقول في النسبة إلى حنيفة وربيعة ومجيلة وعليّة وصحيفة : « حنفيٌّ وربّعيٌّ ومجليٌّ وعَلويٌّ وصَحفيٌّ » .

وقالوا في النسبة إلى « سليمة » من الأزد ، و « عميرة » من

(١) أي : إن كان في النسبة إلى المضاف التباس نسبت إلى المضاف إليه وطرحت المضاف ، وإن كان في النسبة إلى المضاف إليه التباس نسبت إلى المضاف وطرحت المضاف إليه .

(٢) رأس بعلبك : قرية بين بعلبك وحمص يمر بها القطار الضارب بين رباتق وحلب ،

(٣) ملاعب الاسنة : لقب أبي براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب .

(٤) مجدل غزة : قرية في فلسطين بالقرب من غزة .

كَلْبِ ١ ، وفي النسبة إلى السليقة ٢ والطبيعة والبديهة : « سلمي و عميري »
وسليقي و طبعي و بديهي » على خلاف القياس .

فإن كان مُعتلّ العين : كطويلة ، أو مضاعفاً ، كجليلية ، يبقَ على حاله :
كطويلي و جليلي .

النسبة إلى (فعيلة) المضمومة الفاء

إذا نسبتَ إلى ما كان على وزن « فَعَيْلَة » ، بضم الفاء وفتح العين ، غيرَ
مضاعفٍ ، جاءَ على وزن « فَعَلِيٍّ » ، بحذف يائه ، فتقولُ في النسبة إلى جُهَيْمَةَ
وَمُزَيْنَةَ وَأُمَيَّةَ : « جُهَيْيٌّ وَمُزَيْيٌّ وَأُمَوِيٌّ » . وقالوا في رُدَيْنَةَ وَنُؤَيْرَةَ .
« رُدَيْيٌّ وَنُؤَيْرِيٌّ » ، على خلاف القياس .

فإن كان مُضاعفاً ، كأُمَيْمَةَ وَالْحَمِيمَةَ ٣ بقي على حاله ، فتقول :
« أُمَيْمِيٌّ وَحَمِيمِيٌّ » .

النسبة إلى (فعيل) بفتح الفاء وضمها فَعَيْل

قد ألحقوا ما كان مُعتلّ اللام - من وَرَيْيٍّ « فَعَيْلِي » بفتح الفاء ،
و « فَعَيْلِيٍّ » بضمّها - بِفَعَيْلَة ، وَفَعَيْلَة ، فَنَسَبُوهُمَا عَلَى « فَعَلِيٍّ وَفَعَلِيٍّ » ،
فقالوا في نُحُوَيْيٍّ وَوَقْصِيٍّ : « عَلَوِيٌّ وَوَقْصَوِيٌّ » .

(١) الأزرد و كلب : قبيلتان من قبائل العرب .

(٢) السليقة الطبيعية ، وجمعها سلائق . والسليقي : من يتكلم معرباً بأصل طبيعته بلا
تكلف . قال الشاعر :

ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي أقول فأعرب

(٣) أميمة من اعلام النساء وهي في الاصل تصغير ام . و « الحميمة » : موضع بالبلقاء من
أرض الشام . وهي من أعمال عمان عاصمة البلاد الواقعة شرقي الاردن .

فإن كانا صحيحي اللام : كَعْقِيلٍ وَجَمِيلٍ ، وَعُقَيْلٍ وَأُوَيْسٍ ، بَقِيَا عَلَى
 حالهما ، فَنَقُولُ : « عَقَيْلِي وَجَمِيلِي ، وَعُقَيْلِي وَأُوَيْسِي » .
 وَقَالُوا فِي ثَقِيفٍ وَعَتِيفٍ وَقُرَيْشٍ وَهُذَيْلٍ وَسُلَيْمٍ : « ثَقْفِي وَعَتَكِي
 وَقُرَشِي وَهُذَاكِي وَسُلَمِي » ، عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ . وَالْقِيَاسُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهَا عَلَى
 لَفْظِهَا ، لِأَنَّهَا صَحِيحَةُ اللَّامِ .

النسبة إلى ذي حرفين

إِذَا نُسِبَتْ إِلَى ثِنَائِيٍّ لَا ثَالِثَ لَهُ ، فَإِنْ كَانَ ثَانِيَهُ حَرْفًا صَحِيحًا ، جَازَ
 تَضْعِيفُهُ وَعَدْمُهُ ، فَنَقُولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى كَمٍّ : كَمِّيٌّ وَكَمِيٌّ ، وَإِنْ كَانَ
 الثَّانِي وَآوًا وَجَبَ تَضْعِيفُهُ وَإِدْغَامُهُ ، فَنَقُولُ فِي لَوْ : « لَوِيٌّ » ، وَإِنْ كَانَ
 أَلْفًا زِيدَ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ ، فَنَقُولُ فِي لَا : « لَائِيٌّ » ، وَيَجُوزُ قَلْبُ هَذِهِ الْهَمْزَةِ
 وَآوًا ، فَنَقُولُ : « لَآوِيٌّ » . وَإِنْ كَانَ يَاءً وَجَبَ فَتْحُهُ وَتَضْعِيفُهُ وَقَلْبُ الْيَاءِ
 الْمَزِيدَةَ لِلتَّضْعِيفِ وَآوًا ، فَنَقُولُ فِي كَيٍّ : « كَيَّوِيٌّ » ، وَإِنَّمَا تَجُوزُ النِّسْبَةُ إِلَى هَذِهِ
 الْأَحْرَفِ ، وَغَيْرِهَا ، إِذَا جَعَلْتَهَا أَعْلَامًا ، وَإِلَّا فَلَا .

النسبة بلا يائها

قَدْ يُسْتَفْنَى فِي النِّسْبَةِ عَنْ يَائِهَا ، وَذَلِكَ بِنَاءِ الْأَسْمِ عَلَى وَزْنِ « فَاعِلٍ » :
 كَتَامِرٍ وَلاِبْنِ ، أَيْ : ذِي تَمَرٍ وَلَبَنِ ، أَوْ بِنَائِهِ مِنْ وَزْنِ « فَعْمَالٍ » وَذَلِكَ
 فِي الْحِرْفِ غَالِبًا : كَبَقَّالٍ وَبَزَّازٍ (٢) وَنَجَّارٍ وَحَدَّادٍ ، وَعَطَّارٍ وَعَوَّاجٍ (٣) ،
 أَوْ بِنَائِهِ عَلَى وَزْنِ « فَعْلٍ » بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ . كَرَجَلٍ طَعِيمٍ وَلَبِيسٍ ،
 أَيْ : ذِي طَعَامٍ وَلِبَاسٍ . قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) عَقِيلٍ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الْقَافِ : اسْمُ رَجُلٍ . وَ (عَقِيلٍ) ، بَضْمِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْقَافِ :
 اسْمُ قَبِيلَةٍ . وَ « أُوَيْسٍ » بَضْمِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الرَّوِّ : اسْمُ رَجُلٍ .
 (٢) الْبَزَّازُ : بَائِعُ الثِّيَابِ .
 (٣) الْعَوَّاجُ بَائِعُ الْعَاجِ ، وَصَاحِبُهُ . وَالْعَاجُ : أَنْيَابُ الْفِيلِ . وَوَاحِدُهُ « هَاجَةٌ » .

كَسْتُ بِلَيْلِي ، وَلَكِنِّي نَهَرٌ
لَا أُدَلِّجُ (١) أَلَيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ

أي ولكنني نهاري ، أي : عاملٌ بالنهار .
وقد يكونُ (فاعِلٌ) للحرفِ : « كحائك » في معنى حوَّاك ، كما
يكونُ (فعَالٌ) في غير الحرفِ . كقوله تعالى : (وما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) ،
أي : بندي ظلمٌ ، وقولِ امرئ القيسِ :

وَلَيْسَ بِنَدِي رُمَحٌ ، فَيَطْعُنُنِي بِهِ
وَلَيْسَ بِنَدِي سَيْفٌ ، وَلَيْسَ بِنَبَالٍ

أي : ليس صاحبَ نَبَلٍ ، ولم يُرِدْ أَنَّهُ لَيْسَ بِصَانِعِ نَبَلٍ .
وهذه الأوزانُ في النَّسَبِ سَمَاعِيَّةٌ ، وَلَكِنَّهَا وَارِدَةٌ بِكَثْرَةٍ ، فَأَشْبَهْتُ
أَن تَكُونَ قِيَاسِيَّةً ، وَقَدْ ذَهَبَ الْمُتَأَمِّرُونَ إِلَى أَنَّهَا قِيَاسِيَّةٌ ، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ أَن
تَكُونَ قِيَاسِيَّةً .

شواذ النسب

ما جاء في النَّسَبِ مُخَالَفًا لِمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ مِنَ الْقَوَاعِدِ ، فَهُوَ مِنْ شَوَاذِ
النَّسَبِ الَّتِي تُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا . وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ بَعْضِهَا وَالتَّنْبِيهُ عَلَيْهِ .
ومنها قَوْلُهُمْ فِي النَّسَبِ إِلَى الْبَصْرَةِ « بَصْرِيٌّ » ، بِكسْرِ الْبَاءِ وَإِلَى الدَّهْرِ :
« دَهْرِيٌّ » (٢) بضم الدال ، وَإِلَى السَّهْلِ : « سَهْلِيٌّ » ، بضم السين ، وَإِلَى
مَرَوْ (٣) « مَرَوْزِيٌّ » ، بِزِيَادَةِ الزَّيْنِ ، وَإِلَى الْبَحْرَيْنِ « بَحْرَانِيٌّ » (بعدم

(١) الإدلاج : سير أول الليل .

(٢) الدهري ، بضم الدال . الشيخ الطاعن في السن . والدهري ، بفتحها : الملحد الذي
يقول بقدم الدهر ولا يؤمن بالبعث بل يقول : وما يهلكنا إلا الدهر . وحكى صاحب القاموس
ضم الدال فيه أيضاً .

(٣) مرو : بلد بخراسان يقال له « مرو التامجان » . وفيه أيضاً بلد يقال له مروزوز
بوزن عنكبوت . والنسبة إليه مروزوزي على لفظه شذوذاً ، وحقه أن ينسب إلى صدره فيقال
« مرووي » لانه مركب تركيب مزج .

رَدَّهَا إِلَى الْمَفْرَدِ ، مَعَ أَنَّهَا مُعْرَبَةٌ بِالْحَرْفِ (١) ، وَإِلَى الشَّامِ وَالْيَمَنِ وَتِهَامَةَ :
 « شَامٍ وَيَمَانٍ وَتِهَامٍ » ، بِتَخْفِيفِ يَاءِ النَّسَبِ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « رُقْبَانِيُّ
 وَشَعْرَانِيُّ وَجَمَانِيُّ وَحَيَانِيُّ » ، لِلْعَظِيمِ الرُّقْبَةِ وَالشَّعْرِ وَالْجَمَةِ (٢) وَاللَّحِيَةِ .
 وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي النَّسْبَةِ إِلَى طَيِّ : « طَائِيٌّ » ، وَفِي النَّسْبَةِ إِلَى الْوَحْدَةِ :
 « وَحْدَانِيٌّ » ؛ وَفِي النَّسْبَةِ إِلَى الْبَادِيَةِ : « بَدَوِيٌّ » وَالْقِيَاسُ : « بَادَوِيٌّ » أَوْ
 « بَادِيٌّ » ، وَفِي النَّسْبَةِ إِلَى حَرُورَاءَ (٣) : « حَرُورِيٌّ » وَالْقِيَاسُ : (حَرُورَاوِيٌّ) .

التصغير

التَّصْغِيرُ : أَنْ يُضْمَ أَوَّلُ الْأِسْمِ ، وَيُفْتَحَ ثَانِيَهُ ، وَيَزَادَ بَعْدَ الْحَرْفِ الثَّانِي
 يَاءً سَاكِنَةً تُسَمَّى : (يَاءُ التَّصْغِيرِ) . فَنَقُولُ فِي تَصْغِيرِ قَلَمٍ وَدِرْهَمٍ وَعُصْفُورٍ :
 (قَلَمِيٌّ وَدِرْهَمِيٌّ وَعُصْفُورِيٌّ) .

وَالْإِسْمُ الَّذِي تَلْحَقُهُ يَاءُ التَّصْغِيرِ يُسَمَّى : (مُصَغَّرًا) .

وَيُشْتَرَطُ فِيمَا يُرَادُ تَصْغِيرُهُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مُعْرَبًا ، قَابِلًا لِلتَّصْغِيرِ ،
 خَالِيًا مِنْ صِيغَةٍ وَشِبْهَةٍ .

- (١) تقدم ان العلم المنقول عن مثنى او جمع مذكر سالم ، ان بقي على إعرابه بالحرف بعد نقله الى العلمية ، يرد الى المفرد عند النسبة اليه ، ويبقى على لفظه ان اعرب بعد نقله بالحركات ،
 (٢) الجملة : مجتمع شعر الرأس ، وهي اعظم من الوفرة او شعر الرأس اذا بلغ المنكبين .
 (٣) حروراء : قرية بقرب الكوفة ، تنسب اليها فرقة من الخوارج ، كان اول اجتماعهم فيها ، يقال لهم : « الحرورية » .

(فلا يصغر الفعل ولا الحرف . وشذ تصغير فعل التعجب ، مثل : « ما
 احيله ! وما اميلحه ! » ولا يصغر الاسم المبني . وشذ تصغير بعض الأسماء
 الموصولة وأسماء الإشارة ، كالذي والتي وذا وتا : فقالوا في تصغيرها : « اللذيا
 والتيا وذيا وتيا » . ولا يصغر ما ليس قابلاً للتصغير : كبير وعظيم وجسيم ،
 ولا الأسماء المعظمة ، لما بينها وبين تصغيرها من التنافي . ولا يصغر نحو
 الكمية (١) ، لأنه على صيغة التصغير ، ولا نحو مبيطر ومهيمن (٢) ، لأنه شبه
 بصيغة التصغير) .

فائدة التصغير

يُصَغَّرُ الاسمُ ، إما للدلالة على تقليله : كدُرَيْهَاتٍ ، أو تصغيره ،
 ككُتَيْبٍ ، أو تحقيره (أي : تصغير شأنه) : كشَوْبَعٍ ، أو تقريبه ، مثل :
 « جئتُ قَبِيلَ الْمَغْرِبِ ، أو بُعَيْدَ الْعِشَاءِ ، وجلستُ دُوَيْنَ الْمَنْبَرِ ، ومَرَّتِ
 الطَّيَّارَةُ فَوَيْقَنَا » ، أو للتَّحْبِيبِ إليه : « كَبُنَيِّ وَأَبِيِّ وَأَمِيمَةٍ وَأَخِيِّ » .

حكم ما بعد ياء التصغير

يجبُ أن يكون ما بعد ياء التَّصْغِيرِ مكسوراً : « كَجُعْفِيرٍ » .
 إلا إن كان ما بعدها آخرَ الكلمة : « كَرُجَيْلٍ » ، فإنه يكون
 تابعاً للإعراب ، أو كان مُتَّصِلاً بعلامة التانيث . كَتُمَيْرَةٍ وَسُلَيْمِي

(١) الكمية من الخيل : الذي تضرب حمرة إلى سواد ، فهو بين الأحمر والأسود ، ويوصف
 به الذكر والمؤنث ، يقال مهر كميته . وجمعه « كمت » بضم فسكون . و « الكمية » :
 طائر يعرف بالبلبل . وجمعه كمتان ، بكسر فسكون .

(٢) المهيمن : المؤمن غيره ، والرقيب ، والحافظ ، والشاهد . ويقال هيمن على كذا ، أي
 صار رقيباً عليه وحافظاً وشاهداً . وهيمن الطائر على فراخه : رقرق ، والمهيمن : من أسماء
 الله عز وجل ، لأنه رقيب على عباده ، قائم على خلقه بأعمالهم وارزاقهم وآجالهم ، مؤمن إياهم
 من الخوف .

وأسياء ، أو بألفِ الجمع ، فيما كان على وزن (أفعالٍ) : كأحيال ، أو بألفِ والنون الزائدتين في علمٍ أو صفةٍ . كعُثَيانٍ وُعُطَيَشانٍ ، فإنه يُبقى على حاله مفتوحاً .

(فإن كان المتصل بها ليس علماً ولا صفة : كسرحان ، كسرت ما قبل ياء التصغير وقلبت ألفه ياء . كسريحين ، كما تقول في جمعه : « سراحين » . والسرحان : الذئب . فإن سميت بسرحان صغرتَه على لفظه ، فقلت : « سريحان » لأنه صار علماً) .

أوزان التصغير

للتصغير ثلاثة أوزان ، وهي : 'فَعِيلٌ' ، و'فَعَيْعِلٌ' ، و'فَعِيْعِيلٌ' . (كجُبَيْلٍ ودرَّيْهِمٍ وُعُصَيْفِيرٍ) .
فما كان على ثلاثة أحرفٍ ، صغرتَه على ('فَعِيلٌ') كقَتْلِمٍ وُحْسَيْنٍ ، و'جُبَيْلٌ' .

وما كان على أربعة أحرفٍ ، صغرتَه على ('فَعِيْعِيلٌ') كجُعَيْفِرٍ ووزْيَيْنِبٍ وُمُبَيْرِدٍ .

وما كان على خمسة أحرفٍ ، مما رابعه حرفُ علةٍ ، صغرتَه على ('فَعِيْعِيلٌ') كَمَفْيَيْتِيحٍ وُعُصَيْفِيرٍ وُقُنَيْدِيلٍ .

وما كان على خمسة أحرفٍ أصلية ، طرحت خامسه وبنيته على ('فَعِيْعِيلٌ') فتقول في سفرجلٍ وفرزدقٍ : ('سُفَيْرِجٌ وُفَرِزِدٌ') فإن كان مع الخمسة زائدٌ حذفته مع الخامس ، فتقول في عنديبٍ : ('عُنَيْدِلٌ') .

وما بلغت أحرفه بالزيادة أكثر من أربعة ، مما ليس رابعه حرف علة ١ ، حذف منه وبنيته على ('فَعِيْعِيلٌ') ٢ . فإن كان فيه زائدٌ

(١) فإن كان رابعه حرف علة قلبته ياء كما تقدم .

(٢) راجع كيفية بناء صيغة منتهى الجموع . فالصفر فوق الثلاثي له حكمها .

واحدٌ ، طرحته ، فتقولُ في مُدحرجٍ وسبطري وعضنفر^١ : (دُحِرجُ
 وُسَيْطَرٌ وُعْضَيْفَرٌ) . وإن كان فيه زيادتان فأكثرُ ، بنيتهُ على أربعةٍ وحذفت
 من زوائده ما هو أولى بالحذف من غيره^٢ ، فتقول في مُفْرَحٍ ومُقاتِلٍ ومُنْطَلِقٍ :
 « مُفَيْرِحٌ ومُقَيْتِلٌ ومُطَيْلِقٌ » ، وتقول في مُتدحرجٍ ومُقشعرٍ (دُحِرجُ في
 وقشيعرٍ) ، وتقول في مُستخرجٍ ومُستدعٍ (مُخِرجٍ ومُدِيعٍ) وتقول في
 استخراجٍ وانطلاقٍ واضطرابٍ : (مُخْرِجٌ ونُطَيْلِقٌ وضُتَيْرِبٌ^٣) .

فإن كان في الاسم زيادتان ، ليس لإحدهما مزيةٌ على الأخرى ، حذفت
 أيهما شئت ، فتقول في علندي وسرندي وحبنطي . (العُلَيْندُ والشَرِينْدُ
 والحَبِينْطُ) و (العُلَيْدِي والشَّرِيدِي والحَبِيطِي) لأنَّ النون والألف المقصورة
 إنما زيدتا ليلحق الوزنُ بسفرجل . ولا مزية لإحدهما على الأخرى . وهذا شأن
 كل زيادتين زيدتا للإلحاق .

أما ألفُ التأنيتِ المقصورةُ ، فإن كانت رابعة ، كحَبَيْلِي ، ثبتتْ :
 كحَبَيْلِي : وإن كانت فوق الرابعة ، كخوزلي ولغَيْزِي ، حذفت وجوباً ،
 لأنَّ بقاءها يُخرج البناءَ عن مثال (فَعَيْعَل) أو (فَعَيْعِيل) . وذلك

(١) السبطري : مشية فيها تبختر . و (العضنفر) : الاسد .

(٢) والميم الزائدة في اول الكلمة اولى بالبقاء من غيرها على كل حال . وناه الافتعال

والاستفعال ونون الانفعال اولى بالبقاء كذلك ، وتفضلها الميم .

(٣) طاء اضطراب ، اصلها التاء ، لأن وزنه (افتعال) قلبت طاء ليسهل النطق بالضاد
 الساكنة ، لذلك ردت إلى اصلها عند التصغير ، لزوال السبب ، ولأن التصغير يرد الاشياء إلى
 اصولها .

(٤) الخوزلي والحيزلي ، مشية في ثناقل . واللغيزي ، اسم بمعنى اللغز .

كخَوَيْزِلٍ وُلْعَيْغِزٍ ، ما لم يسبق الواقعة خامسةً حرفُ مدٍّ ، فيجوزُ بناؤها وحذفُ حرفِ المدِّ ، ويجوزُ العكسُ ، فتقولُ في 'جباري' : « جَبِيرٌ » بحذفِ أَلِفِ المدِّ ، و « جَبِيرٌ » بحذفِ أَلِفِ التَّأْنِيثِ وبقاءِ حرفِ المدِّ ، بعد قلبه ياءً وإدغامه في ياءِ التصغيرِ .

وأما تاءُ التَّأْنِيثِ وألفُهُ الممدودةُ ، فتَتَّبِئَانِ على كلِّ حالٍ ، فتقولُ في مُسَلِّمةٍ وهندباءَ : مُسَلِّمةٌ وَهُنَيْدِباءٌ .

والألفُ والنونُ الزائدتانِ بعدَ أربعةِ أَحرفٍ ، تَتَّبِئَانِ على كلِّ حالٍ ، فتقولُ في تصغيرِ زعفرانٍ : « زُعَيْفَرانٌ » .

ويجوزُ أن يعمُوضَ ما حذِفَ منه للتصغيرِ ياءً قبلَ آخره ، فيُبنى الاسمُ على « فَعَيْعِيلٍ » فتقولُ في مُنطَلِقٍ وَسَفَرِجَلٍ : « مُطَيَّلِيقٌ وَسَفَيْرِيجٌ » ، كما يجوزُ أن تقولَ في جمعها : مَطالِيقٌ وَسَفارِيجٌ .

(ولا يخرج المصغر من هذه الأوزان ، ما يلحقه من علامة تأنيث أو تثنية أو جمع أو نسبة ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو الجزء الثاني في المركبين الإضافي والمزجي ^٢ . فمثل : تيمرة وسليمى وحميراء وقلبان وعميرون وهنيدات وحميصي وعثيان وعطيشان وعبيد الله وبعيلبك « مصغر على « فَعِيلٌ » ومثل : « حنيفة وقويصاء ودرههان وشويعرون ودميشقي وزعيفران وخويدم الدار ومعيد يكرب » مصغر على « فَعِيلٌ » . ولا يمتد بما لحق هذه الأسماء من هذه الزيادات) .

تصغير ما ثانيه حرف علة

إذا صغرت ما ثانيه حرف علة منقلب عن غيره ردّدته

(١) الجباري ، طائر ، وهو يطلق على الذكر والانثى والواحد والجمع .

(٢) اما المركب الإسنادي ، كجاء الحق وتأبط شراً ، علمين ، فلا يجوز تصغيره .

إلى أصله ، فإن كان أصله الواو رددته إليها ، فتقولُ في تصغيرِ بابٍ وطيٍّ
 وقيمةٍ وميزانٍ وديوانٍ وميسمٍ^١ : « بُويَّبٌ وُطويٌّ وُقويمةٌ ومُويزينٌ
 ودُوويونٌ ومُويسمٌ » . وإن كان أصله الياء رددته إليها أيضاً ، فتقولُ في
 تصغيرِ نابٍ وموقنٍ^٢ : « نُيببٌ ومُييقنٌ » وإن كان أصله حرفاً صحيحاً
 رددته إليه ، فتقولُ في تصغيرِ دينارٍ : « دُنِينيرٌ »^٣ : وإن كان مجهول الأصل
 كعاجٍ ، أو رائدأ : كشاعرٍ وخاتمٍ ، أو مندلا من همزة : كأصالٍ وأبالٍ ،
 قلبتهُ واواً ، فتقولُ : « عُوَييجٌ ، وُشُويعرٌ ، وُخُوَيْتمٌ ، وأُوَيصالٌ ،
 وأُوَيمالٌ وأُوَيبالٌ » .

(وشد تصغير « عيد » على عييد كما شد جمعه على « أعياد » . وحقه أن
 يصغر على « عويد » ويجمع على « أعواد » لأنه من عاد يعود ، فيأؤه أصلها الواو ،
 وأصله « عويد » بكسر فسكون قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها .
 وإنما صغروه وجمعه على غير أصله لئلا يلتبس بالعود) .

(١) جمع باب ابواب ، فأصل ألفه الواو . والطي : أصله « الطوي » لائق فعله طوى يطوي .
 فيأؤه الأولى أصلها الواو . وقيمة أصلها « قومة » بكسر القاف ، لأنها في الأصل من قام يقوم .
 وميزان أصله « موزان » بكسر الميم ، لأنه من وزن يزن ، ولأنك تقول في جمعه موازين .
 وديوان ، أصله دوان ، بوار مشددة لأنك تقول في جمعه دواوين . وميسم أصله ، موسم ،
 بكسر الميم ، لأنه من وسم يسم ، وهي أداة يوسم بها أي يعلم ، كما يوسم البعير بالكي .

(٢) جمع الناب : أنياب ، فأصل ألفه الياء . وموقن ، اسم فاعل من يقن ، فأصله « مييقن »
 فواره أصلها الياء ، وإنما انقلبت واواً لتناسب الضمة قبلها .

(٣) دينار ، أصله (دنار) بنون مشددة ، لأنك تقول في جمعه دنانير .

(٤) أصلها (أأصال وأأمال وأأبال) على وزن (أفعال) وهي جمع اصيل وأمل وأبل ،

فالألف مبدلة من الهمزة . (والاصيل) ، الوقت بعد العصر .

وإن كان الثاني حرفاً صحيحاً منقلباً عن حرف علة ، ، ابقيته على حاله (في رأي سيويه والمجهور) ، أو أرجعته إلى أصله (في قول الزجاج وأبي عليّ الفارسي) فتقول في تصغير مُتَعَدٍ : « مُتَيْعِدٌ » (على قول سيويه . قالوا : وهو الصحيح) ، و« مُوَيْعِدٌ » . (في رأيها) . وذلك لأن أصله : « مُوتَعِدٌ » . وأصل هذا من الوعد . وقولُ سيويه أقرب إلى الفهم ، كيلا يلتبس بتصغير : « مَوَعِدٍ وُمَوَعِدٍ وُمُوَعِدٍ » وقولها أصحُّ في القياس .

تصغير ما ثلثه حرف علة

إذا صغرت ما ثلثه حرف علة ، أدغمته في ياء التصغير بعد قلبه ياءً ، إن كان ألفاً أو واواً ، فتقول في تصغير عصاً ورَحَى وَظِيٍّ ودَلْوٍ وَطِيٍّ وشِمَالٍ وَقَدُومٍ وَجَمِيلٍ : « عَصِيَّةٌ وَرُحِيَّةٌ وَظِيٌّ وَدَلِيَّةٌ وَطَوِيٌّ وَشَمِيْلٌ وَقَدِيْمٌ وَجَمِيْلٌ » إلا ما كان آخره ياءً مشددةً مسبوقةً بحرفين : كصبي وعليّ وذكيّ ، فتخفف وتُدغمُ في ياء التصغير ، فتقول : « صَبِيٌّ وَعَلِيٌّ وَذَكِيٌّ » فإن سبقت بأكثر من حرفين ، صغرت الاسم على لفظه ، فتقول في تصغير كُرسيٍّ ومصريٍّ : « كُرَيْسِيٌّ وَمُصَيْرِيٌّ » .

تصغير ما رابعه حرف علة

إذا صغرت ما رابعه حرف علة ، قلبت الألفَ أو الواوَ ياءً ، وتركت الياءَ على حالها ، فتقول في تصغير منشارٍ وأرجوحةٍ وقنديلٍ : « مُنَشِيرٌ وَأُرْجِيحَةٌ وَقُنَيْدِيلٌ » .

تصغير ما حذف منه شيء

إذا صغرت ما حذف منه شيء ، رددته عند التصغير ، فتقول في تصغير يدٍ ودمٍ وأبٍ وأخٍ وأختٍ وبنْتٍ وعدةٍ وزينةٍ وشفةٍ وماءٍ : « يَدْأِيَةٌ وَدُمِيٌّ وَأَبِيٌّ وَأَخِيٌّ وَأُخِيَّةٌ وَبُنْيَةٌ وَوَعِيدَةٌ وَوَزِينَةٌ وَشَفِيَّةٌ وَمُؤْيَةٌ » .

وإن كان في أوله همزة وصل حذفتها ورددت المحذوف ، فتقول في تصغير ابنٍ وابنةٍ واسمٍ وامرئٍ وامرأةٍ : « بُنْيٌ وَبُنْيَةٌ وَسَمِيٌّ وَسَمِيَّةٌ وَوَمْرِيٌّ وَوَمْرِيَّةٌ » :

وإن سميت بنحوٍ : « قُلٌّ وَقُلٌّ وَوَعٌ وَوَعٌ وَوَأَخَذٌ وَوَأَخَذٌ » قلت في تصغيره : « قَوْلٌ وَوَيْدَاعٌ وَوَأَخِيذٌ وَوَمْنِيذٌ » برد المحذوف .

تصغير الثنائي الوضع

إذا سميت بما وُضع على حرفين ، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً ، أبقيته على حاله ، بعد التسمية به : فإن أردت تصغيره . ضعفت ثانيه عند تصغيره ، فتقول في تصغير : هلٌ وبلٌ وإنٌ وعنٌ ، ونحوها أعلاماً : « هَلَيْلٌ وَبَلَيْلٌ وَأَنْسَيْنٌ وَوَعْنَيْنٌ » . وإن كان ثانيه حرف علة : كَلَوْ وَوَي وَوَمَا وَوَلَا ، وجب تضعيفه حين التسمية به ، فتقول في المذكورات ، إذا جعلتها أعلاماً : « لَوٌّ وَوَيٌّ وَوَمَاٌّ وَوَلَاءٌ » . فإن أردت تصغيرها ، صغرتها على حالها هذه ، فتقول : « لَوِيٌّ وَوَيِّيٌّ وَوَمَائِيٌّ وَوَلَوِيٌّ » .

(١) إذا ضعفت الألف في (ما ولا) زدتها ألفاً أخرى ، وحينئذ يصعب النطق بهما السكونيهما معاً ، فتبدل من الثانية همزة وجوباً .

تصغير المؤنث

إذا صغرت المؤنث الثلاثي الخالي من التاء ، ألحقها به ، فتقول في تصغير دارٍ وشمسٍ وهندٍ وعينٍ وسنٍ وأذنٍ : « دُويرةٌ وشميسةٌ وهنييدةٌ وعيينةٌ وسنينةٌ وأذينةٌ » إلا إذا لزم من ذلك التباس المفرد بالجمع ، أو المذكر بالمؤنث ، فتشرك التاء ، فتقول في تصغير بقرٍ وشجرٍ : « بُقيرٌ وشجيرٌ » ، لا « بُقيرةٌ وشجيرةٌ » كيلا يُظن أنها تصغيرُ بقرةٍ وشجرةٍ . وتقول في تصغير خمسٍ وستٍ وسبعٍ وتسعٍ وعشرٍ وبضعٍ ، في المعدود المؤنث : « خميسٌ وستيتٌ وسبييعٌ وتسبييعٌ وعشيرٌ وبضييعٌ » ، لا « خميسةٌ وستيئةٌ والنخ ، لئلا تلبس بتصغير « خمسةٍ وستةٍ » النخ في المعدود المذكر .

وإذا سميت رجلاً بمؤنث ثلاثي ، كبنارٍ وعينٍ وأذنٍ وفهرٍ^١ ، ثم أردت تصغيره ، لم تلحق به التاء ، فتقول : « نُويرٌ وعيينٌ وأذِنٌ وفهيرٌ » . فإن سميت بهذه الأسماء ونحوها مذكراً ، بعد تصغيرها ، أبقيتها على ما هي عليه . ومن ذلك : « مُتممٌ بن نُويرة ، وعيينة بن حصن ، وعمرو بن أذينة ، وعامر بن فهيرة » .

وإذا سميت امرأةً بمذكرٍ ثلاثي ، كرمحٍ وبدرٍ ونجمٍ وسعدٍ ،

(١) الفهر ، بكسر فسكون : الحجر الصغير بمقدار الكف ، أو الحجر بقدر ما يكسر الجوزة ، وقيل هو الحجر مطلقاً . وهي مؤنثة . وقيل ، تؤنث وتذكر . والفهر ، في لغة الأطباء ما تدق به العقاقير على الصلابة . والصلابة والصلابة (بفتح الصاد فيهما) ما يدق عليه الطيب ونحوه وقد تطلق على المدق نفسه .

ثم أردت تصغيره ، ألحقت به التاء ، فتقول : « رُمِيحَة وَبُدِيرَة وَنُجَيْمَة وَسُعَيْدَة » .

فلا اعتبار في العلم ، في حال تصغيره ، بما نُقِلَ عنه من تذكير أو تأنيث .
وإنما العبرة في مُسَمَّاهُ الذي نُقِلَ إليه . هذا هو الحق .

(وقال يونس : يجوز الاعتباران : اعتبار الأصل واعتبار الحال . وعليه فتقول في « عين » مسمى بها مذكر : « عين وعيينة » . وتقول في « رمح » مسمى به مؤنث : « رميحة ورميح » وقال ابن الأنباري : إنما العبرة بأصله المنقول عنه ، فتلحقه التاء أو لا تلحقه بهذا الاعتبار . وعليه فلا تقول في « عين » ، مسمى بها مذكر ، إلا « عيينة » ، وفي « رمح » : مسمى به مؤنث ، إلا « رميح ») .

أما المؤنث الرباعي فما فوق ، فلا تُلحِقُهُ تاء التأنيث ، فمثل : « زينب » و« عجوز » يُصَغَّرُ على : « زَيْنَبَ وَعَجَائِزَ » .

(وشد تصغير « ذود »^١ « بفتح فسكون » و« ذويد وحريب » الخ .
الحديد^٢ و« عرس »^٣ بلا إلحاق التاء ، فقد صغروها على « ذويد وحريب » الخ .
مع أنها مؤنثات ثلاثية ، فحقها أن تلحقها التاء عند تصغيرها . كما شد تصغير :
قدام ووراء وأمام على « قديمة ووريثة » (بتشديد الياء مكسورة) وأميمة
(بتشديد الياء مكسورة أيضاً) فألحقوا بها التاء وهي ليست ثلاثية . وقدام
ووراء : ظرفان مؤنثان . أنثوهما على معنى الجهة ، وأمام ظرف مذكر : وإلحاق
التاء إياه عند التصغير شاذ من وجهين : لأنه مذكر : ولأنه فوق الثلاثي . قال في
المصباح : وقد يؤنث « الأمام » على معنى الجهة . وقال الزجاج : واختلفوا في
تذكير الأمام وتأنيثه) .

(١) الذود من الإبل ، من الثلاثة إلى العشرة ، ولا تكون إلا من الإناث . ومنه قولهم :
(الذود إلى الذود إبل) ومعناه إذا وضع القليل يصير المجموع كثيراً .
(٢) أما درع المرأة ، وهو قبيصها فهو مذكر . وقيل إن درع الحديد يذكر ويؤنث .
(٣) العرس ، امرأة الرجل ، والرجل نفسه . ومثله العروس . وكلاهما للذكر والانثى .
والعرس أيضاً : انثى الأسد وهي اللبؤة .

تصغير العلم المركب

إذا أردت تصغير علمٍ مركَّبٍ تركيباً إضافةً أو مزجاً ، صغرتَ جزءه الأولَ ، وتركتَ الآخرَ على حاله ، فتقولُ : في عبدِ اللهِ ومعدٍ يكرِبُ : «عبيدُ اللهِ ، ومعيدي يكرِبُ» . أما المركَّبُ تركيباً جملةً : كأبطلِ شرأ ، وجادِ الحقُّ ، فلا يصغُرُ .

تصغير الجمع

جمع القلَّةِ يصغُرُ على لفظه ، فتقولُ في تصغيرِ أحمالٍ وأنفُسٍ وأعمدةٍ وفِئَةٍ : «أَحْمَالٌ وَأَنْفُسٌ وَأَعْمِدَةٌ وَفِئَةٌ» . وكذلك اسمُ الجمعِ كركبٍ وركيبٍ .

وجمعُ الكثرةِ لا يصغُرُ على لفظه ، بل يردُّ إلى المفردِ ، ثمَّ يصغُرُ ثمَّ يُجمَعُ جمعَ المذكورِ السالمِ ، إن كان للعاقلِ ، وجمعِ المؤنثِ السالمِ ، إن كان لغيرِ العاقلِ ، فمثلُ : «شعراءٌ وكتَّابٌ ودراهمٌ وعصافيرٌ وكتِّبٌ» تصغيرُهُ «شويعرُونَ وكويتبونٌ ودريهاتٌ وعصيفيراتٌ وكتيباتٌ» .

تصغير الترخيم

من التصغيرِ نوعٌ يسمَّى تصغيرِ الترخيمِ ، وهو أن يُجرَّدَ الاسمُ من الزوائدِ التي فيه ، ويصغَرَ على أحرفه الأصليةِ .

فإن كانت أصولُهُ ثلاثةً يُصغرُ على «فَعِيلٍ» ، فيقالُ في تصغيرِ : معطَفٍ ومُنطَلِقٍ وأزهرٍ وأبَلتَقٍ وحامدٍ ومحمودٍ وأحمدٍ : «عُطِيفٌ وَطُلَيْقٌ وَزَهيرٌ وَبُلَيْقٌ وَحَميدٌ» .

ثم إن كان مسماً مؤنثاً ألحقت به التاء وإن كان قبل الترخيم مؤنثاً بالألف،
أو مؤنثاً بغير علامة ، فيقالُ في مُكرمةٍ وُحبلَى وسوداءٍ وسُعادٍ : « كَرِيْمَةٌ
وُحْبَلِيَّةٌ وَسُوَيْدَةٌ وَسُعَيْدَةٌ » ، وتقول فيمن سميتها سعيداً وساءً « سَعِيدَةٌ
وُسَيْمَةٌ ». إلا إذا كان من الصفات الخاصة بالإناث ، التي لم تلحقها علامة التأنث
كطالِقٍ ونَاهِدٍ ، فلا تلحقها التاء : كطَلِيْقٌ وَنَهِيْدٌ .

وإن كان مؤنثاً بلا علامة ، وسميت به مذكراً ، لم تلحق به التاء ، فتقول
فيمن سميتها : سماءً وعروباً : سُمِيٌّ وَعُرَيْبٌ . وإن كان مؤنثاً بالعلامة ،
جرّدته منها ، فتقول فيمن سميتها : مُكْرَمَةٌ وَصَحْرَاءٌ وَفَاطِمَةٌ : « كَرِيْمٌ
وَصَحِيْرٌ وَفَطِيْمَةٌ » . إلا إذا وقعت التسمية به بعد التصغير ، كأن تسمي رجلاً
« صحيرةً » مؤنث « صحراء » فتبقى علامة التأنث .

وإن كانت أحرفه الأصلية أربعة يصغر على « فَعْيَلٌ » ، فيقال في
قرطاسٍ وعصفورٍ وقنديلٍ : « قَرِيْطِسٌ وَعُصَيْفِرٌ وَقَنْدِيْلٌ » .

وتصغير الترخيم ، إنما يكون في حذف ما يجوز بقاءه في التصغير ، كما رأيت ،
أما حذف ما لا يجوز بقاءه ، لأنه تختل ببقائه صيغة التصغير ، فليس من باب
تصغير الترخيم ، كما يتوهم وذلك كتصغير : « متدحرجٍ وسفرجلٍ » على « دحرجٍ
وسفيرجٍ » .

وما كان فيه زيادتان فأكثر من الثلاثي الأصول ، كمنطلق

وَمُسْتَخْرَجٌ ، صَغْرَتُهُ عَلَى « مُطِيلِقٍ وَمَخْرَجٍ » تَصْغِيرٌ أَوْ تَرْخِيمٌ فِيهِ ، لِأَنَّ
 الزَّوَادَ المَحْدُوفَةَ بِقَاوِمِهَا فِي مُصَغَّرِهَا ، لِإِخْتِلَالِ الصِّفَةِ مَعَهَا ، فَإِذَا أُرِدَتْ
 تَرْخِيمُهَا ، قُلْتَ : « طَلَيْقٌ وَمَخْرَجٌ » .

شواذ التصغير

مَا جَاءَ فِي التَّصْغِيرِ مَخَالَفًا لِمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ مِنَ الْقَوَاعِدِ ، فَهُوَ مِنْ شَوَازِدِ
 التَّصْغِيرِ ، الَّتِي تُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا . وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ بَعْضِهَا . وَمِنْ ذَلِكَ
 تَصْغِيرُهُمْ عِشَاءً عَلَى « عَشِيَانٍ » وَعَشِيَّةً عَلَى « عَشِيْشِيَّةٍ » وَعَشِيَاءً عَلَى
 « عَشِيْشَانٍ » ، وَلَيْلَةً عَلَى « لَيْلِيَّةٍ » ، وَقَالُوا : « لَيْلَةٌ » أَيْضًا عَلَى الْقِيَاسِ .
 وَقَدْ صَغَّرُوا إِنْسَانًا عَلَى « أُنْسِيَانٍ » ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعَرَبُ عَلَى تَصْغِيرِهِ عَلَى ذَلِكَ .
 وَصَغَّرُوا بَيْنَ عَلَى « أُبَيْنِينَ » ، لَمْ يُصَغَّرُوا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ . وَقَالُوا فِي تَصْغِيرِ
 رَجُلٍ : « رَجِيْلٍ » عَلَى الْقِيَاسِ ، وَ« رُوَيْجِلٌ » ، عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ ، كَأَنَّهُمْ
 رَجَعُوا بِهِ إِلَى « الرَّاجِلِ » ، لِأَنَّ اشْتِقَاقَهُ مِنْهُ ، كَمَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ .

قَالَ النُّحَاةُ وَبَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ : وَشَذَّ تَصْغِيرُ صَبِيَّةٍ وَغُلَامَةٍ عَلَى أُصَيْبِيَّةٍ
 وَالْحَقُّ أَنَّ أُصَيْبِيَّةً هِيَ تَصْغِيرُ « أُصَيْبِيَّةٍ » . وَأَمَّا صَبِيَّةٌ فَتَصْغِيرُهَا : (صَبِيَّةٌ) .
 وَكَذَلِكَ أُغْلِيْمَةٌ : (غُلَيْمَةٌ) . وَقَالُوا : شَذَّ تَصْغِيرُ مَغْرِبٍ عَلَى (مَغْرِبَانٍ)
 وَالْحَقُّ أَنَّ مَغْرِبَانًا هُوَ تَصْغِيرُ (مَغْرِبَانٍ) ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْمَغْرِبِ . يُقَالُ :
 لَقِيْتَهُ مَغْرِبَ الشَّمْسِ ، وَمَغْرِبَانَهَا .

التصريف المشترك

بين الأفعال والأسماء

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول :

١ - الإدغام

الإدغام^(١) : إدخال حرفٍ في حرفٍ آخر من جنسه ، بحيث يصيران حرفاً واحداً مُشدّداً ، مثل : « مدَّ يمدُّ مدًّا » وأصلها « مدَدَ يمدُّ مدِّداً » .
وحكم الحرفين ، في الإدغام ، أن يكون أوَّلهما ساكناً ، والثاني متحركاً ، بلا فاصلٍ بينهما .

وسكون الأول إما من الأصل : كالمُدِّ والشد^(٢) . وإما بحذف حركته .
كمدَّ وشدَّ^(٣) . وإما بنقل حركته إلى ما قبله : كيمدُّ ،

(١) الإدغام في اللغة : الإدخال : أدغمت اللجام في فم الفرس أي : أدخلته عليه .

(٢) الدال الأولى منهما ساكنة من أصلها .

(٣) أصلهما « مدد وشدد » سكنت الدال الأولى بحذف حركتها ، وأدغمت في الأخرى .

والإدغامُ يكون في الحرفين المتقاربين في الخرج ، كما يكون في الحرفين المتجانسين . وذلك يكون تارةً بإبدال الأول ليُجانسَ الآخر : كأمحى ، وأصله : « امحى » ، على وزن « انفعَلَ » ويكون تارةً بإبدال الثاني ليُجانسَ الأول : كادعى ، وأصله « ادعى » ، على وزن « افتعل » .

اقسام الادغام

الإدغامُ ، إما صغيرٌ ، وهو ما كان أوَّلُ المثلين فيه ساكناً من الأصل . وإما كبيرٌ : وهو ما كان الحرفان فيه متحركين ، فأسكن أولهما بحذف حركته ، أو بنقلها إلى ما قبلها . وإنما سميَ كبيراً لأن فيه عمليْن وهما الإسكان والإدراجُ ، أي : الإدغام . والصغير ليس فيه إلا إدراج الأول في الثاني . وللإدغامِ ثلاثُ أحوالٍ : الوجوبُ ، والجوازُ ، والإمتناعُ .

وجوب الادغام

يجبُ الإدغامُ في الحرفين المتجانسين إذا كانا في كلمة واحدة (٢) ، سواءً أكانا متحركين : كمرَّ ومُرُّ (وأصلهما : مَرَرٌ ومِرُّرٌ) ، أم كان الحرف الأول

(١) أصلهما : « يمدد ويشدد » نقلت حركة الدال الأولى إلى الساكن قبلها - وهو الميم في « يمدد » والشين في « يشدد » - وأدغمت في الدال الأخرى .

(٢) إلا فيما يمتنع فيه الإدغام ، أو يجوز فيه الإدغام وتركه ، وستعلم مواضع امتناعه وجوازه .

ساكناً والثاني متحركاً : كمد وعض (وأصلها : مَدَدٌ وَعَضَضٌ) . وأما قول الشاعر : « الحمد لله العلي الأجلل » فمن الضرورات الشعرية ، والقياس (الأجل) .

ثم إن كان الحرف الأول من المثلين ساكناً ، أدغمته في الثاني بلا تغيير . كشدَّ وصدَّ (وأصلها : شَدَدٌ وَصَدَدٌ) . وإن كان متحركاً طرحت حركته وأدغمته ، إن كان ما قبله متحركاً أو مسبوقةً بحرفٍ مدٍّ ، كرد وراذ . (وأصلها : رَدَدٌ وَرَادِدٌ) أما إن كان ما قبله ساكناً فتنقلَّ حركته إليه : كيردُّ (وأصله : يَرْدُدُ) .

ويجب إدغام المثلين المتجاورين الساكن أو لهما ، إذا كانا في كلمتين ، كما كانا في كلمة واحدة ، مثل : « سَكَتٌ ، وَسَكَنٌ وَعَنَى وَعَلَى » ، واكتُبْ بالقلم ، وقلْ له ، واستغفر رَبَّكَ غير أنه إن كان ثاني المثلين ضميراً ، وجب الإدغام لفظاً وخطاً ، وإن كان غير ضمير وجب الإدغام لفظاً لا خطاً ، كما رأيت .

وشدَّ فكُ الإدغام الواجب في ألفاظٍ لا يُقاسُ عليها ، مثل : « أَلِيلَ السَّقَاءِ ^(١) وَالْأَسْنَانُ » : (إذا تغيَّرتْ رَأْسُهَا وَفَسَدَتْ) ، ودببَ الإنسانُ : (إذا نبتَ الشَّعرُ في جبينه) وَصَيَّبَتِ الْأَرْضُ ^(٢) : (إذا كثُرَتْ ضَبَابُهَا) ، وَقَطِطَ الشَّعْرُ : (إذا كان قصيراً جَعْدًا) . ويقال قَطَّ بالإدغام أيضاً ، وَلَحِحتَ العَيْنُ : (إذا لَصِقَتْ أَجْفَانُهَا بِالرَّمْصِ ^(٣)) وَلَحِختْ : (إذا كَثُرَ دَمْعُهَا وَغَلِظَتْ أَجْفَانُهَا ، ويقال : لَحَتْ وَلَحِحتْ بالإدغام أيضاً ، وَمَشَشَتْ

(١) السقاء : جلد السخلة يجعل وعاء للماء وللبن .

(٢) ضبيب من باب فرح وظرف .

(٣) الرمض : وسخ أبيض جامد يجتمع في موق العين . فإذا سال فهو غمض .

الدابة: (إذا ظهرَ في وظيفها المشش) (١) ، وعزُزتِ الناقةُ : (إذا ضاقَ
بجرى لبنها) .

وشذَّ في الأسماءِ قولهم: «رجلٌ صَفُّ الحَالِ» ، (أي : ضيقُها) وشديدها ،
ويقولُ : (صَفُّ الحَالِ بالإدغامِ أيضاً) ، وطعامٌ قَضِيضٌ أي : « فيه حصيٌّ
صغارٌ أو ترابٌ ، ويقالُ : قضُّ بالإدغامِ أيضاً وقَضِضٌ بالتحريكِ . وهذا
يُنْعَجُ فيه الإدغامُ ، لأنه اسمٌ على وزنِ « فعلٍ » كما ستعلم .

جوازم الإدغام

يجوزُ الإدغامُ وتركهُ في أربعةِ مواضعَ :

الأولُ : أن يكونَ الحرفُ الأولُ من المثليين متحركاً ، والثاني ساكناً
بسكونٍ عارضٍ للجزمِ أو شبههِ (٢) ، فتقولُ : « لم يَمْدُ وُمدَّ » ، بالإدغامِ ،
و « لم يَمْدُدْ » بفكهِ . والفكُّ أجودٌ ، وبه نَزَلَ الكتابُ الكريمُ . قال ،
تعالى : « يكادُ زيتُها يُضيءُ » ، ولو لم تَمَسَّسْهُ نارٌ ، وقال : « واشدُّدْ على
قلوبهم » .

وإن اتصلَ بالمدغمِ فيه ألفُ الأثنينِ ، أو واوُ الجماعةِ ، أو ياءُ المخاطبةِ ،
أو نونُ التوكيدِ ، وجبَ الإدغامُ ، لَزوالِ سكونِ ثانيِ المثليينِ ، مثلُ :
« لم يَمْدُ وُمدَّ ، ولم يَمْدُوا وُمدُّوا ، ولم تَمْدِي وُمدِّي ، ولم يَمْدَنَّ وُمدَّنْ » ،
ولم يَمْدَنَّ وُمدَّنْ » ، أما إن اتصلَ به ضميرٌ رفعٍ متحركٌ فيمتنعُ الإدغامُ ،
كما سيأتي .

(١) المشش : شيء يظهر في وظيف الدابة حتى يشتد دون اشتداد العظم .

(٢) شبه الجزم : هو سكون البناء في الأمر المفرد .

وتكون حركة ثاني المثلين المدغمين في المضارع المجزوم والأمر ، اللذين لم يتصل بها شيء ، تابعة لحركة فائمه ، مثل : (رُدُّ ولم يَرُدُّ ، وَعَضَّ ولم يَعْضَّ ، وفِرَّ ولم يَفِرَّ) هذا هو الأكثر في كلامهم . ويجوز أيضاً في مضموم الفاء ، مع الضم ، الفتح والكسر . « كَرُدُّ ولم يَرُدُّ ، وِرَدُّ ولم يَرُدُّ . ويجوز في مفتوحها ، مع الفتح الكسر ، كعَضَّ ولم يَعْضَّ . ويجوز في مكسورها ، مع الكسر ، الفتح . كَفَرَّ ولم يَفِرَّ .

(نعلم من ذلك أن المضموم الفاء يجوز فيه الضم والفتح ، ثم الكسر ، والكسر ضعيف ، والفتح يشبه الضم في قوته وكثرته ، وأن المفتوح الفاء يجوز فيه الفتح ، ثم الكسر ، والفتح أولى وأكثر ، وأن المكسور الفاء يجوز فيه الكسر والفتح ، وهما كالمساويين فيه .

ويكون جزم المضارع حينئذ بسكون مقدر على آخره ، منع من ظهوره حركة الإدغام ، ويكون بناء الأمر على سكون مقدر على آخره ، منع من ظهوره حركة الإدغام أيضاً .

واعلم أن همزة الوصل في الأمر من الثلاثي المجرد ، مثل : « أمدد » ، يستغنى عنها بعد الإدغام ، فتحذف ، مثل : « مد » ، لأنها إنما أتت بها للتخلص من الإبتداء بالساكن ، وقد زال السبب ، لأن أول الكلمة قد صار متحركاً .

الثاني (١) : أن يكون عين الكلمة ولائها ياءً من لازماً تحريك ثانيتهما ، (عَيَّيَّ وَحَيَّيَّ) ، فمقول : (عَيَّيَّ وَحَيَّيَّ) ، بالإدغام أيضاً .

فإن كانت حركة الثانية عارضاً للإعراب ، مثل : (لَنْ يُجَيَّيَّ) ، ورأيتُ (حَيَّيَّ) ، إمتنع إدغامه . وكذا إن عَرَضَ سكون الثانية مثل : عَيَّيَّ (وحَيَّيَّ) .

(١) أي : الثاني من المواضع التي يجوز فيها الادغام وتركه .

الثالث : أن يكون في أول الفعل الماضي تاءً ، مثل : « تَبَعَ وَتَبَعَ » ، فيجوز الإدغام ، مع زيادة همزة وصلٍ في أوله ، دفعاً للابتداء بالساكن ، مثل : « تَابَعَ وَاتَّبَعَ » . فإن كان مضارعاً لم يجز الإدغام ، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين ، فتقول في تتجلى وتتلظى : « تَجَلَّى وَتَلْظَى » ، قال تعالى : « نَزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ » ، وقال : « نَارًا تَلْظَى » (أي : تنزل وتتلظى) . وهذا شائعٌ كثيرٌ في الاستعمال .

الرابع : أن يتجاوز مثلان متحركان في كلمتين (١) ، مثل : (جعل لي وكتب بالقلم ، فيجوز الإدغام ، بإسكان المثل الأول ، فتقول : « جَعَلَ لِي ، وَكَتَبَ بِالْقَلَمِ » . غير أن الإدغام هنا يجوز لفظاً لا خطاً) .

امتناع الادغام

يُمْتَنَعُ الْإِدْغَامُ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ :

الأول : أن يتصدر المثلان : كَدَدِنٍ وِدَدًا وِدَدَانٍ وَتَدَنٍ وَتَدَنٍ (٢) .

الثاني : أن يكونا في اسمٍ على وزنِ « فَعَلٍ » (بضم ففتح) . كدَرَرٍ وَجُدَدٍ وَصَفَفٍ (٣) ، أو « فَعْلٍ » (بضمّتين) : كسُرُرٍ وَذُلُلٍ

(١) فإن كان أول المثليين المتجاورين ساكناً والثاني متحركاً : كاجعل لي ، وجب الإدغام كما تقدم .

(٢) الددن والدداد والدد : اللهو واللعب و « الددان » : من لاغناء عنده ولا نفع . و« التدر » : جيل من الناس يتأخون الترك « الددن » : انحناء عند الظهر .

(٣) الجدد : جمع جدة بضم الجيم ، وهي الطريقة والعلامة و « الصفف » : جمع صفة ، وهي البيت الصيفي ، وبناء ذو ثلاثة حوائط ، وظلة يستتر بها من الحر .

وُجِدُ (١) ، أو (فَعَلَ) (بِكسْرِ ففتح) . كَلِمَمٍ وَكِلَلٍ وَحِلَلٍ (٢) ، أو
(فَعَلَ) (بفتحتين) : كَطَلَلٍ وَلَبَبٍ وَخَبَبٍ (٣) .

الثالث : أن يكون المثلان في وزن مزيدٍ فيه للإحاق ، سواءً أكان المزيدُ
أحد المثلين : كجَلَبَبٍ ، أولاً : كِهَيْلَلٍ (٤) .

الرابع : أن يتَّصَلَ بأول المثلين مُدْغَمٌ فيه : كِهَيْلَلٍ (٥) وُمَهْلَلٍ ، وشدَّد
وُمَشْدَد . وذلك لأنَّ في الإدغام الثاني تكرور الإدغام ، وذلك ممنوعٌ .

الخامس : أن يكون المثلان على وزن (أفعل) ، في التعجُّب ، نحو :

(١) السرور : جمع سرير . و«الذلل» : جمع ذلول . بفتح الذال : وهو البعير غير الصعب .
و«الجدد» بضمّتين ، جمع جديد .

«٢» اللمم : جمع لمة بكسر اللام ، وهي الشعر المجاور شحمة الاذن . فاذا بلغ المنكبيين
سمي جمّة ، بضم الجيم وتشديد الميم مفتوحة . و«الكلل» ، جمع كلة ، بكسر الكاف
وتشديد اللام مفتوحة ، وهي الستر الرقيق ، وغشاء يخاط كالبيت ينقى به البعض . ويسمى
في عرفنا بالناموسية و«الهلل» ، جمع حلة بكسر الحاء . وهي الحلة والمجتمع . وأما الحلة
بضم الحاء «وجمها حلال بضمها ايضاً» فهي كساء يكون من ثوبين كالازار والرداء مثلاً .
(٣) الطلل : ما شخص من آثار الديار ، وشخص كل شيء والمكان المرتفع ، والجمع اطلال
وطلول و«اللبب» : موضع الفلادة من الصدر ، والمنخر ، وما يشد على صدر الدابة ليمنع
الرحل من الاستئثار . وما استدق من الرمل . والجمع الباب . و«الحبب» : نوع من سير
الخيال ، وهو أن يراوح الفرس بين يديه ورجليه .

(٤) هَيْلَلٍ : أكثر من قول : «لا إله إلا الله» وهو أحد الالفاظ المنحوتة من المركبات ،
كيسمل : إذا قال بسم الله .

(٥) هَلَل قال لا إله إلا الله . وهلل فلان : جبن وفر . وهلل عن قرينه : نكص وتأخر .
وهلل الكاتب : كتب .

(اعزّزْ بالعلم ! وأحبّ به !) ، فلا يقالُ : (اعزّزْ به ! واحبّ به !) .

السادسُ : أن يعرض سُكونُ أحدِ المثليين ، لاتصاله بضمير رفعٍ متحركٍ :
كمدَدَتْ وَمَدَدْنَا وَمَدَدَتْ وَمَدَدْتُمْ وَمَدَدْتُنَّ .

السابعُ : أن يكونَ مما شذتِ العَرَبُ في فَكِّهِ اختياراً ، وهي ألفاظٌ محفوظةٌ تَقَدَّمَ ذكرُها ، فيمتنعُ الإدغامُ .

فائدة

إذا كان الفعلُ ماضياً ثلاثياً ، مجرداً مكسوراً العينِ ، مضاعفاً ، مُسنداً إلى ضمير رفعٍ متحركٍ ، جازَ فيه ثلاثة أوجه ، الأولُ : استعماله تاماً ، مفكوكٍ الإدغام ، فتقولُ في ظلِّ . « ظَلَلْتُ » . الثاني : حذفُ عينِهِ ، مع بقاءِ حركةِ الفاءِ مفتوحةً ، مثلُ : « ظَلَّتْ » . الثالثُ : حذفُ عينيه ونقلِ حركتها إلى الفاءِ بعد طرحِ حركتها ، مثلُ : « ظَلَّتْ » . قال تعالى : « أَنْظِرْ إِلَى إِهْلِكَ الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا » ، وقال : « لَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ حُطَامًا » ، فَظَلَّمْتُمْ تَفَكَّهُونَ (١) . قُرِئَ بِفَتْحِ الظَّاءِ فِي الْآيَتَيْنِ ، عَلَى بَقَاءِ حَرَكَتِهَا ، وَبِكُسْرِهَا عَلَى طَرَحِ حَرَكَتِهَا وَنَقْلِ حَرَكَةِ اللَّامِ الْمَحذُوفَةِ إِلَيْهَا .

فإن كان الفعلُ مضارعاً أو أمراً ، وهو ثلاثيٌ ، مجردٌ مضاعفٌ ، مكسورُ العينِ فيها ، مُسْتَنَدٌ إلى ضمير رفعٍ متحركٍ ، جازَ فيه الإتمام ، فتقولُ في يَقِرُّه وَقِرٌّ : « يَقِرُّونَ وَاقِرُّونَ » ، وجازَ حذفُ عينِهِ ونقلِ حركتها إلى الفاءِ ،

(١) تفكّهون ، أصله: تتفكّهون . ومعناه : تتحدثون فيما أصابكم . وأصل معنى التفكّه التنقل بصنوف الفاكهة ، ثم استعملوا بالتنقل بالحديث . ومنه الفكاهة . الحديث ذوي الأنس .

مثل : « يَقِرْنَ وَقِرْنَ » . ومنه ، في قراءة غير نافعٍ وعاصم : « وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ » بكسر القاف . أما ما فتحت عينه فلا يجوز فيه ذلك إلا سماعاً .
ومنه : « وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ » بفتح القاف ، في قراءة نافع وعاصم ، وبها قرأ حَفْصٌ وقراءة الكسر أصلها : « اقرِرْنَ » ، لأن « قرَّ » يجوز أن يكون من باب « فَعَلَ يَفْعَلُ » ، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ، ويجوز أن يكون من باب « فَعَلَ يَفْعَلُ » ، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع .

٢- الإِعلال

الإِعلالُ : حذف حرفِ العِلَّةِ ، أو قلبه ، أو تسكينه .

فالحذفُ : كيرِثُ (والأصلُ . يورِثُ) .

والقلبُ : كقال (والأصلُ . قولَ) .

والإسكانُ : كيمشي (والأصلُ . يمشي) .

(١) الإِعلالُ بالحذفِ

يُحذفُ حرفُ العِلَّةِ في ثلاثة مواضع :

الأوَّلُ : أن يكون حرفَ مدٍ مُلتقياً بساكنٍ بعدهُ : كقَمْ وَخَفُ ،

وَرَبِعٌ ، وَوَقْتُ وَخِفْتُ وَرَبَعْتُ ، وَيَقْمُنُ ، وَيَخْفَنُ ، وَيَبْعَنُ ، وَرَمَتُ ،

وَتَرْمُونُ ، وَتَرْمِينُ يَا فَاطِمَةُ ، وَقَاضٍ ، وَفَتَى .

(والأصلُ : « قومٌ وخافٌ وبيعٌ وقومتٌ وخيفتٌ وبيعتٌ ويخافنٌ ويبيعنٌ »)

ورمات وترميون وترميين وقاضين وفتان (١) « فحذف حرف العلة دفعاً لالتقاء الساكنين : وهؤلاء منبثقات أيضاً عن أصل آخر : وسيأتي شرح ذلك في الكلام على الإعلال بالحذف) .

إلا إن كان الساكن بعد حرف العلة مُدغماً فيما بعده ، فلا حذف ، لأن الإدغام قد جعل الحرفين كحرف واحد متحرك ، وذلك : كشادّ ويُشادّ وشوّد .

فإن عَرَضَ تحريكُ الساكن : كخَفِ اللهُ ، وقُلِ الحقُّ ، فلا تُعتبرُ حركته . لأنها مَعْرِضُ الزوال ، فلا يُردُّ المحذوفُ كما رأيت .

الثاني : أن يكون الفعلُ معلوماً مثلاً واوياً على وزن « يفعلُ » ، المكسور العين في المضارع ، فتُحذفُ فاؤه من المضارع والأمر ، ومن المصدر أيضاً ، إذا شُعِضَ عنها بالتاء كبعِدُ وعدُ وعدة .

(فإن لم يعوض عنها بالتاء فلا تحذف . فلا يقال : « وعد عداً » لعدم التعويض . ولا يجوز الجمع بينها ، فلا يقال : « وعدة » ، إلا أن تكون التاء مراداً بها المرة ، أو النوع ، لا التعويض : كوعده عدة واحدة ، أو عدة حسنة .

وإن كان الفعل مجهولاً لم تحذف : كيوعد . وكذلك إن كان مثلاً يائياً : كيسر ييسر أو كان مثلاً واوياً على وزن « يفعل » المفتوح العين . كيوجل ويوجل . وشذ قوهم : « يدع ويذر ويهب ويسع ويضع ويطأ ويقع » بحذف الواو مع انها مفتوحة العين) .

الثالث : أن يكون الفعلُ مُعتلّ الآخر ، فيُحذفُ آخرُهُ في

(١) التون في « قاضين وفتان » هي نون التنوين التي تُلَفِّظ ولا تَكْتُب . وإنما كتبتُها هنا للدلالة على أن التنوين هو نون ساكنة ، فاجتمع ساكن قبله ، وهو ياء القاضي وألف الفتى فالتقى ساكنان ، فحذف حرف المد ، فصار « قاضن وفتن » فاستغنى عن نون التنوين بدلالة تكرير الحركة ، وردت ألف الفتى إليه خطأ ليمكن الوقف عليه .

امر المفرد المذكر : كاخشَ وادعُ وارمِ ، في المضارع المجزوم ، الذي لم يتصل
 بآخره شيءٌ : كلم يَخْشَى ، ولم يَدْعُ ، ولم يَرْمِ . غيرَ أن الحذف فيها
 لا للإعلال ، بل للذيادة عن سُكونِ البِناءِ في الأمرِ ، وعن سُكونِ الإعرابِ في
 المضارع .

(٢) الإعلال بالقلب

(١) قلب الواو والياء ألفاً

إذا تحرك كل من الواو والياء بحركة أصلية وانفتح ما قبله ، انقلب ألفاً
 كدعا ورمى وقال وباع ، والأصل : « دَعَوَ وَرَمَى وَقَوْلَ وَبَيْعَ » .
 ولا يُعتدُّ بالحركة العارضة : كجَيْلٍ وَتَوَمٍّ ، وأصلها : « جَيْلٌ »^(١)
 وَتَوَأْمٌ ، سَقَطَتِ الهَمْزَةُ بعد نقلِ حركتها إلى ما قبلها ، فصار إلى « جَيْلٍ
 وَتَوَمٍّ » .

ويُشترطُ في انقلابها ألفاً سبعة شروطٍ .

(١) أن يتحرك ما بعدها ، إن كانتا في موضعِ عينِ الكلمة . تُعْلانُ في
 مثل : « بيانٍ وطويلٍ وغيورٍ وخورتنٍ » ، لسكون ما بعدها .

(٢) أن لا تليها ألفٌ ولا ياءٌ مُشدَّدةٌ ، إن كانتا في موضع اللام فلا
 تُعْلانُ في مثل : « رميا وغزوا وقتيان وعصوان » . لأن الألفَ وليتها ، ولا

(١) جَيْلٌ : اسم للضبع ، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث . والعلمية هنا هي العلمية
 الجنسية « راجع مبحث العلم الجنسي في الجزء الأول » . ويقال : « جَيْلَةٌ » أيضاً ، وقد يقال :
 « الجَيْل » .

في مثل : « عَـلَوِي وَفَتَوِي » ، للحاقِ الياءِ المشدَّدةِ إِيَّاهِما .

(٣) أن تكونا عينُ فعلٍ على وزنِ « فَعِيلَ » ، المكسورِ العينِ ، المعتلِّ

اللامِ : كَهَوِيٍّ وَدَوِيٍّ وَجَوِيٍّ^(١) وَقَوِيٍّ وَعَيْيٍّ وَحَيْيٍّ .

(٤) أن لا يجتمع إعلالان : كَهَوَى وَطَوَى وَالقُوَى وَالهُوَى وَالحَيَا

وَالحَيَاةُ : وَأصلُها : هَوِيٍّ وَطَوِيٍّ وَالقُوُوُّ وَالهُوِيُّ وَالحَيِيُّ وَالحَيَّةُ » .

فأعلتِ اللامُ بقلبها ألفاً ، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها . وسَلِمَتِ العينُ لإعلالِ

اللامِ ، كيلا يجتمع إعلالان في كلمة واحدة .

(٥) أن لا تكونا عينَ اسمٍ على وزنِ « فَعْلَانِ » بفتحِ العينِ . فلا تُعلَّانِ

في مثل : « حَيَوَانٍ وَمَوْتَانٍ^(٢) وَجَوَلَانٍ وَهَيَّانٍ^(٣) » .

(٦) أن لا تكونا عينَ فعلٍ تَجِيءُ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ منه على وزنِ « أَفْعَلَّ » ،

فإنَّ عينَهُ تَصِحُّ فِيهِ وفي مصدره والصِّفَةُ منه : كَعَوَرَ يَعْمُورُ عَوْرًا فَهُوَ

أَعْوَرٌ ، وَحَوْلَ يُحْتَوَلُ حَوْلًا فَهُوَ أَحْوَلُ ، وَهَيْفَ هَيْفًا فَهُوَ

أَهْيَفُ^(٤) ، وَغَيْدًا يَغِيدُ غَيْدًا فَهُوَ أَغِيدُ^(٥) .

(١) دوي يدوي دوى : مرض . ودوي صدره : حقد وضغن . و « جوي يجوى جوى » أصابته حرقة وشدة ووجد من عشق أو حزن .

(٢) الحيوان : الحياة ، وكل ذي روح . و « الموتان » : الموت ، وكل ما ليس بنبي روح كالأرض والدار والأثاث والخشب والحديد ونحوها .

(٣) الهيمان : مصدر هام بالشيء إذا أحبه ، وهام على وجهه : إذا ذهب لا يدري أين يتوجه ، وذلك من عشق أو حزن أو خوف أو نحوها .

(٤) هيفت الجارية : ضمر بطنها ودق خصرها ، فهي هيفاء ، وهو أهيف .

(٥) غيدت الجارية : مال عنقها ولانت أعطافها ، فهي غيداء ، وهو أغيد .

(٧) أن لا تكون الواو عيناً في « افتعل » الدال على معنى المشاركة . فلا
تعل الواو في مثل : « اجتور القوم يجتورون ، وازدو جوا يزدو جون » ،
أي : تجاوزوا وتزاجوا .

(٢) قلب الواو ياء

تقلب الواو ياءً في ثمانية مواضع :

(١) أن تسكن بعد كسرة : كيعاد وميزان . وأصلها : « موعاد
وموزان » لأنها من الوعد والوزن .

(٢) أن تتطرف بعد كسرة : كرضي ويرتضي وقوي والغازي والداعي
والشجي والشجية . والأصل : رَضُو ويرتضُو وقوُو والغازُو والداعُو
والشجُو والشجوة ، لأنها من الرضوان والقوة والغزو والدعوة والشجوة .
فإن لم تتطرف : كالعوج والدول (١) ، لم تقلب .

(٣) أن تقع بعد ياء التصغير : كجري ودلي . وأصلها : « جريو
ودليو » تصغير « جرو ودلو » .

(٤) أن تقع حشواً بين كسرة وألف ، في المصدر الأجوف الذي أعلت
عين فعله : كالقيام والصيام والانقياد والعياد والعبادة (٢) وأصلها : « قوام
وصوام وانقواد وعود وعودة » . وفعلها : « قام وصام وانقاد وعاد »

(١) الدول ، بكسر ففتح : جمع دولة ، بفتح فسكون . وأما الدول ، بضم ففتح ، فهي
جمع دولة ، بضم فسكون . هذا هو الحق ، ويذكر اللغويون ان كلا الجمعين لكلا المفردين .

(٢) العباد والعبادة : بكسر العين فيها مصدران لعاد المريض يعوده إذا زاره . ومثلها
« العود » ، بفتح العين ، والعبادة ، بضمها ، وهذه صحت واوها لانضمام ما قبلها .

والأصلُ : « قَوْمَ وَصَوْمَ وَانْقَوَدَ وَعَوَدَ » .

فإن صحَّتِ العينُ في الفعلِ صحَّت في المصدرِ أيضاً ، مثل : « لاوَدِلُواذاً ،
وعاودَ عِواداً ، وجاورَ جِواراً » . وكذا تصحح إن لم يكن بعدها ألفٌ :
كحالِ حِوَالاً .

(٥) أن تقعَ عيناً بعد كسرةٍ ، في جمع صحيح اللام ، على وزن « فِعَالٍ »
وقد أُعْلِت في المفردِ أو سكنت . فما أُعْلِتَ عينه في المفرد ، فكالدَّيَارِ وَالرِّيَاحِ
وَالحَيْلِ وَالقَمِيمِ . وأصْها : « دِوَارٌ وَرِوَاحٌ وَحِوَالٌ وَقِوَمٌ » ومفردها : « دارٌ »
وربِحٌ وحِياةٌ وقيمةٌ . والأصلُ : « دَوْرٌ وَرِوْحٌ وَحِوَالَةٌ وَقِوَمَةٌ »^(١) وما
سكنت عينه في المفرد (وهذا لا يكون إلا في جمعٍ على فعال) ، فكالثيابِ
والسياطِ . وأصلُها : (ثِوَابٌ وَسِوَاطٌ . ومُفْرَدُهَا : « ثِوبٌ وَسِوْطٌ » ،

فإن صحَّت عينُ المفردِ ، ولم تسكن . فلا تُثَقَلَبُ : كطويلٍ وطِوَالٍ وشذَّ
جمعُ جِوَادٍ على « جِيَادٍ » . والقياسُ أن يُجمع على « جِوَادٍ » . وكذلك إن كان
معتلاً اللام ، فلا تُثَقَلَبُ العينُ في الجمعِ ياءً : كجِوَّ وجِوَاءٍ . بل إن كانت
العينُ ، في الأصلِ ، واواً منقلبةً إلى الياءِ ، رُدَّت إلى الواوِ في الجمعِ : كَرِيَّانَ
وَرِوَاءٍ ، لأنَّ أصلَ رِيَّانٍ : « رَوِيَّانٌ » ، لأنه من « رَوِيَّ يَرَوِي » .

وإن وقعت الواوُ حشواً بين كسرةٍ وألفٍ ، فيما ليس مصدرأً ولا جمعاً :
كسِوَارٍ وَقِوَامٍ وَخِوَانٍ وَسِوَاكٍ ، لم تُثَقَلَب .

(٦) أن تجتمع الواوُ والياءُ . بشرط أن يكون السابق منها أصلاً ، لا مبدلاً

(١) فأعلت الأولى بقلب عينها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وأعلت الثلاثة الأخرى بقلبها
ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها .

من غيره ، وأن يكون ساكناً ، وأن يكون سكونه أصلياً ، لا عارضاً ، وأن تكونا في كلمة واحدة ، أو فيما هو كالكلمة الواحدة ، فتقلب حينئذ الواو ياءً وتُدغمُ في الياء .

ولا فرق بين أن تسبق الواوُ : كَمَقْضِيٍّ ومُرْمِيٍّ (وأصلها : مَقْضُوِيٍّ ومَرْمُويٍّ) وأن تسبق الياءُ : كَسَيِّدٍ ومِيْتٍ (وأصلها : سَيِّودٌ ومَيِّوتٌ)

ولا فرق أيضاً بين أن تكونا في كلمة واحدة ، كما ذكر ، وإن تكونا فيما هو كالكلمة الواحدة ، مثل : « هُوَلاءِ مُعَلِّمِيٍّ ومَكْرَمِيٍّ » والأصل : « مَعَلِّمُويٍّ ومَكْرَمُويٍّ » .

(اجتمعت الواو والياء . وسبقت إحداها بالسكون ، فانقلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء واعلم أن الضمير وما يضاف إليه هما كالكلمة الواحدة) .

فإن كان السابق منها مُبدلاً من غيره ، فلا قلب ولا إدغام . وذلك مثل : « ديوان » ، لأن أصله « ديوان » ، بدليل جمعه على « دواوين » ، مثل : « رُوِيَّةٍ » مُخَفَّفٍ « رُوِيَّةٍ » . وكذا إن كان سكونه عارضاً نحو : « قَوِيٍّ » مُخَفَّفٍ « قَوِيٍّ » ، وكذا إن كانتا في كلمتين ليستا كالكلمة الواحدة نحو : « جاءَ أبو يَحْيَى يَمْشِي وحيداً » .

وشذَّ قولهم : « ضَيَّوْنَ »^(١) ، ويومٌ أَيْوَمٌ^(٢) ، وعوى الكلبُ يعوي عَوِيَّةً وَعَوَّةً^(٣) ، والرَّجَاءُ بنُ حَيَّوَةَ « وحقها الإعلال

(١) الضيئون : السنور .

(٢) يوم أيوم : شديد .

(٣) عوية : جاءت على الاصل . وحقها الواو ياء وإدغامها في الياء بعدها . وعوة : أصلها : « عوية » . وقد جاء إعلاؤها مقلوباً ، أي : بقلب الياء واواً وإدغامها في الواو قبلها . وحقها أن تقلب واوها ياءً وتُدغم في الياء بعدها ، فيقال : « عية » .

فالإدغام ، بأن يقال : « ضَمِينٌ وَأَتَمٌّ وَعَيْتَةٌ وَحَيَّةٌ » كما قالوا : « أَيَّامٌ » ،
وأصلها « أَيَّامٌ » .

(٧) أن تكون الواو لأمأ ، في جمعٍ على وزنِ « فَعُولٍ » ، فتقلبُ ياءُ^(١) .
وذلك كدَلَوٍ ودَلِيٍّ : وَعَصَا وَعَصِي ، وَقَفَا وَقَفِيٍّ . ويجوزُ كسرُ الفاءِ ،
كدَلِيٍّ وَعَصِيٍّ وَقَفِيٍّ . والأصلُ : « دَلَوٌ وَعَصَوٌ وَقَفَوٌ » ، فقلبتِ
اللامُ ياءً ، فصارت إلى « دَلَوِيٍّ وَعَصَوِيٍّ وَقَفَوِيٍّ » فاجتمعتِ الواوُ والياءُ ،
وسبقتُ إحداهما بالسكون فقلبتِ الواوُ ياءً وأدغمت في الياءِ . وقد تصح
الواوُ شذوذاً ، كجمعهم « بَهَوٌ » على « بَهَوِيٍّ » . وقد جمعه أيضاً على
« بَهِيٍّ » ، قياساً .

فإن كان « فَعُولٌ » مفرداً ، صحَّت الواوُ ، مثل : عَتَا عَتَوُا^(٣) ، وسما
سَمَوُا ، ونَمَا نَمَوُا ، وقد تُعملُ شذوذاً ، فتمدَّ قالوا : « عَتَا عَتِيَّيَا » ، بضم العين
وكسرها ، كما قالوا : عَتَا عَتَوُا .

(٨) أن تكون الواو عـين كلمةٍ ، في جمعٍ على وزنِ « فَعَلٌ » ، صحيح
اللامُ : كصَائِمٍ وَصَيْمٍ ، وفَائِمٍ وَثَيْمٍ ، وجَائِعٍ وَجَيْعٍ . ويجوز التصحيح
أيضاً : كصَوِّمٍ ، وَنَوِّمٍ ، وَجَوِّعٍ . وهو أكثرُ استعمالاً من الإعلالِ .

(١) لا فرق بين أن تكون الواو قد صححت ، كدلو وأن تكون قد انقلبت ألفاً كعصا وقفاً .

(٢) البهو : البيت المقدم أمام البيوت . يكون معداً للضيوف . ويجمع في القلة على « أبهاء »
وفي الكثرة على « بهي و بهو » .

(٣) عتا يعتمو : استكبر وتجبر . والعاني : المستكبر ، والجبار : والمبالغ في ركوب المعاصي
والمتنرد الذي لا يقع منه الوعظ والتنبيه موقفاً ، وعتا الشيخ يعتمو عتياً ، بضم العين وكسرها :
كبير زولي وهرم .

وما كان منه مُعلِّمَ السلامِ ، وجبَ تصحيحَ واوِهِ : كَشَوَى وَغَوَى ،
وهما جَمعا « شَاوٍ وَغَاوٍ » .

أما ما كان على وزنِ « فَعَالٍ » فيجب تصحيح واوه أيضاً : كَنُؤَامٍ
وَصُؤَامٍ .

(٣) قلب الياء واواً

تقلَبَ الياءُ واواً في ثلاثة مواضع :

(١) أن تَسْكُنَ بعد ضَمَّةٍ ، في غير جمعٍ على وزنِ « فَعْلٍ » : كَيُوسِرُ
ومُوسِرٍ ، وَيُوقِنُ ومُوقِنٍ . وأصلها : « يُدَسِّرُ ومُدَسِّرٌ » ، وَيُيَقِنُ ومُيَقِنٌ
لأنها من « أيسرَ وأيقنَ » .

فإن تحرَّكت الياءُ : كَهَيَّامٍ ، لم تقلَبْ : وكذا إن سكنت بعد ضمةٍ في
جمعٍ على وزنِ « فَعْلٍ » : كَبَيْضٍ وهَيْمٍ ، جَمْعِيَّ « أبيضَ وبَيْضاءَ » ، وأهيمَ
وهَيَّاءَ ، فلا تَعْلُ ثبل تقلَبُ الضمة التي قبلها ، كسرةً ، لتصحَّ الياءُ ،
كما رأيت . والأصلُ : « بَيْضٌ وهَيْمٌ » ، على وزنِ « فَعْلٍ » لأنَّ ما كان
على وزنِ « أَفْعَلٍ وَفُعْلَاءَ » . صفةٌ مُشَبَّهَةٌ ، يُجمَعُ على « فَعْلٍ » بضمِّ
فسكون .

(٢) أن تقعَ لامُ فَعْلٍ بعدَ ضَمَّةٍ : كَنَهْوِ الرَّجُلِ وَقَضْوَاً ، بمعنى :
« ما أنهاء ! وما أقضاه » . وأصلها : « نَهْيٌ وَقَضْيَا ! » ، فهما يائيان .

(٣) أن تكونَ عيناً لِفُعْلَى ، بضم الفاء اسماً : كطوبى ، (وهي
مصدر طاب واسمٌ للجنة . وأصلها : طَيْبَى) أو أنثى لأفعل التفضيل :
كالكنوسى والخورى والطوبى والضوقى (مؤنثات) : « أكيس وأخير

وأطيب وأضيق . وأصلها كُنَيْسَى وَخَيْرَى وَطَيْبَى وَضَيْقَى (وجاء من ذلك كلمتان بلا قلب ، وهما « قسمة ضيزى ^(١) » و« مشية حيكى ^(٢) » . ولكن قد أبدلت الضمة كسرة لتصح الياء وأجاز ابن مالك وولده في « فعلى » الصفة القلب ، كما تقدم ، وسلامة الياء بإبدال الضمة كسرة وعليه فتقول : « الطوبى والطيبى ، والكوسى والكيسى ، والخورى والحيرى ، والضوقى والضيقى » .

(٤) فعلى وفعلى المعتلتا اللام

إذا اعتلت لام « فعلى » بفتح الفاء ، فإن كانت واواً سلمت في الاسم : كدعوى ، وفي الصفة : كنشوى . وإن كانت ياءً سلمت في الصفة : كخزياً وصدياً (مؤنثي « خزيان وصديان ») وقلبت واواً في الاسم : كتقوى ، وقوى وبقوى . وأصلها : « تقياً وقتياً وبقياً » . وشذ قولهم « رياً » للرائحة ، وحقها أن تكون « روى » .

وإذا اعتلت لام « فعلى » بضم الفاء ، فإن كانت ياءً صحّت في الاسم : كالفتياً ، وفي الصفة كالولتياً ، تأنيت « الأولى » ، بمعنى الأجدر والأحق . وإن كانت واواً سلمت في الاسم : كخزوى ، (وهي اسم موضع) وقلبت ياءً في الصفة : كالدنيا والعليا . (وهما من دنا يدنو وعلا يعلمو) . وشذ قول أهل الحجاز : « القُصوى » ، بتصحيح الواو : وهو شاذ قياساً ، فصيح

(١) قسمة ضيزى : جائزة غير عادلة . يقال ضازه حقه يضيّزه ، أي نقصه وضاذ في

الحكم جار .

(٢) مشية حيكى : يتحرك فيها المنكبان ، ويقال حاك يحيك حيكاً وحيكاً : إذا تبحر واختال ، أو حرك منكبیه وجسده في مشيه ، والعرب تمدح هذه المشية في النساء وتذمها في الرجال .

أستعمالاً به ورد الكتابُ الكريمُ ، قال تعالى : « وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى »
 وغيرُهم يقول : « القُصْصِيَا » ، على القياسِ وشذَّ عندَ الجميعِ « الحُلْوَى » ، ضدُّهُ
 « المرَى » وهما تأنيثُ « الأُحلى والأمر » .

(ه) اعدال الألف

إذا وقعت الألفُ بعد ياءِ التصغيرِ ، انقلبت ياءً ، وأدغمت في ياءِ التّصغيرِ :
 كغزالٍ وُغزِيلٍ ، وكتابٍ وكتيّبٍ ، لاقتضاء كسر ما قبلَ ياءِ التصغيرِ .
 وإذا وقعت بعد ضمةٍ ، قلبت واوًا : كشوهدٍ وُويِعَ ، أو بعد كسرةٍ قلبت
 ياءً : كمصايحٍ ودنانيرٍ ، والأصل : « شاهدٍ وباعٍ ، ومصباحٍ ودنانارٍ » ولما
 كان النّطقُ بذلك مُتَعَدِّراً ، قلبت الألفُ واوًا بعدَ الضمةِ وياءً بعد الكسرةِ ،
 لتناسبَ حركةَ ما قبلها .

وإذا وقعت رابعةً فصاعداً ، واتّصلت بضميرِ المثنى ، أو ضميرِ رفعٍ
 مُتحرّكٍ في الفعلِ ، أو بألفِ التثنيةِ في الاسمِ ، قلبت ياءً على كل حال . سواءً
 أكانت مُبدّلةً من واوٍ : كيرضى وأعطى والمرضى والمُعطى ، أم من ياءٍ :
 كيَسَمَى^(١) وأحيى ، والمهدى والمستشفى . فتقول : « يرضيان وأعطيا ،
 والمُرَضِيان والمُعْطِيانِ ، ويسعيان وأحييا ، والمُهْدِيانِ والمستشفيانِ » .

فإن كانت ثالثةً ، فإن كان أصلها الواو ، رُدَّتْ إليها : كغزوا
 وَغزوتُ والعصوينِ . وإن كان أصلها الياءُ ، رُدَّتْ إليها : كرميا
 ورميتُ والفتيينِ .

(١) أصل يرضى « يرضو » من الرضوان . وأصل أعطى « أعطو » لأن المجرّد منها عطا
 يعطو . وأصل يسعى « يسعي » لأنها من السعي .

الإعلال بالتسكين

والمرادُ به شيان : الأول حذف حركة حرفِ العلة ، دفعاً للشَّقل .
والثاني : نقل حركته إلى الساكن قبله .

فإذا تطرقت الواو والياء بعد حرفٍ متحركٍ ، حذفت حركتها إن كانت ضمةً أو كسرةً ، دفعاً للشَّقل : كيدعو الداعي إلى النادي ، ويقضي القاضي على الجاني . والأصل : « يدعُو الداعي إلى النادي ، ويقضي القاضي على الجاني » .

فإن لزم من ذلك اجتماع ساكنين ، حذفت لامُ الكلمة ، : « يرمون ويفزون » . والأصل « يرميون ويفزون » .

(طرحت ضمة الواو والياء دفعاً للثقل . فالتقى ساكنان : لام الكلمة وواو الجماعة ، فحذفت لام الكلمة ، دفعاً لاجتماع الساكنين) .

فإن كانت الحركة فتحةً ، لم تحذف ، مثل : لن أدعوَ إلي غير الحق ، ولن أعصي الداعي إليه .

وإن تطرقت الواو والياء بعد حرفٍ ساكن ، لم تطرح الضمة والكسرة ، مثل : « هذا دلّو يشرب منه ظبي » ، وشربت من دلّو ، وأمسكت بظبي .

وإذا كانت عين الكلمة واواً أو ياءً متحركتين ، وكان ما قبلها ساكناً صحيحاً وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها ، لأن الحرف الصحيح ، الأولي بتحمّل الحركة من حرف العلة لقوته وضعف حرف العلة .
والإعلال بالثقل ، قد يكون نقلاً محضاً . وقد يتبعه إعلال

بالقلب ، أو بالحذف ، أو بالقلب والحذف معاً .

فإن كانت الحركة المنقولة عن حرف العلة مجانسة له ، اكتُفي بالنقل :

كيقومُ ويبينُ ، والأصل : « يَقْوُمُ وَيَبِينُ » .

وإن كانت غيرَ مجانسة له ، قُلتَ حرفاً مجانسةً : كأقامَ وأبانَ ويُقيمُ

وَمَقَامٌ . والأصل : « أَقَوْمَ وَأَبِينَ وَيَقْوِمُ وَمَقْوَمٌ » .

(نقلت حركة الواو والياء الساكن قبلها ثم قلبت الواو والياء ألفاً بعد

الفتحة ، وياء بعد الكسرة للمجانسة . وهذا إعلال بالنقل والقلب) .

وربما تركوا ما يجب فيه الإعلال على أصله كأعولَ إعوالاً ، واستحوذَ

استحوذاً .

وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ :

(١) أَفْعَلَ التَّعَجَّبَ ، مَثَلُ : مَا أَقْوَمَهُ ! وَمَا أَبِينَهُ ! وَأَقْوَمَ بِهِ !

وَأَبِينَ بِهِ ! .

(٢) مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ « أَفْعَلَ » ، اسْمَ تَفْضِيلٍ ، مَثَلُ : « هُوَ أَقْوَمُ مِنْهُ

وَأَبِينُ » ، أَوْ صِفَةً مُشَبَّهَةً : كَأَحْوَالَ وَأَبْيَضَ ، أَوْ اسْمًا : كَأَسْوَدَ : لِلحَيَةِ .

(٣) مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ « مِفْعَلٍ » ، أَوْ مِفْعَلَةٍ ، أَوْ مِفْعَالٍ : كَمِقْوَلٍ

وَمِرْوَحَةٍ وَمِقْوَالٍ وَمِكْيَالٍ .

(٤) مَا كَانَ بَعْدَ وَاوِهِ أَوْ يَائِهِ أَلْفٌ : كَتَجْوَالٍ وَتَهْيَامٍ .

(٥) مَا كَانَ مُضَعَّفًا : كَأَبْيَضٌ وَأَسْوَدٌ .

(٦) مَا أُعِلَّتْ لِأَمِّهِ : كَأَهْوَى وَأَحْيَا .

(٧) مَا صَحَّتْ عَيْنُ مَاضِيهِ الْمَجْرَدِ : كَيَهْوَرٌ وَيَصْيَدُ ، وَأَعْوَرُهُ يُعْوَرُهُ .

فإن الماضي المجرد منها ، وهو « عَوَرَ وَصَيْدَ (١) » ، قد صحَّت عينه .

فكل ذلك لا نَقَلَ فيه ولا إعلال ، بل يجب تصحيح عينه كما رأيت .

فإن لَزِمَ بعد نقل الحركة إلى الساكن قبلها اجتماع ساكنين ، حذف حرف العلة مَنعاً لالتقاءهما . فمثل : « ابنٌ وبيعٌ ولم يَقُمْ ولم يبيع » أصله : « أبينٌ وأبيعٌ ولم يَقُومٌ ولم يبيع » ، نُقلت حركة العين إلى ما قبلها فصارت : « أبينٌ وأبيعٌ ولم يَقُومٌ ولم يبيع » فحذف حرف العلة ، دفعاً لالتقاء الساكنين .

(إذ بنقل حركة العين اجتمع ساكنان : حرف العلة وآخر الكلمة ، فيحذف حرف العلة مَنعاً لإجتماع الساكنين . وهذا فيه الإعلال بالنقل والحذف ، وقد استغني عن همزة الوصل في « بيع » ، لأنه إنما أتى بها تخلصاً من الابتداء بالساكن . وقد صار أول الكلمة متحرراً بعد نقل حركة ما بعده إليه ، فاستغني عنها) .

ومثل : « أقمٌ وخفٌ ولم يَقُمْ ولم يخف » ، أصله : « اقومٌ وإخوفٌ ولم يَقُومٌ ولم يخوف » .

(نُقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلها ، ثم قلب حرف العلة ألفاً بعد الفتحة وياء بعد الكسرة ، للمجانسة . فالتقى ساكنان ، فحذف حرف العلة دفعاً لالتقاءهما وقد استغني عن همزة الوصل في « خف » بعد تحريك أول الكلمة . وهذا فيه الإعلال بالنقل والقلب والحذف .

ومما أعلل بالنقل والحذف اسمُ المفعول المعتل العين : كَمَقُولٍ وَمَبِيعٍ . وأصلها : « مَقُوءٌ وَمَبِيعٌ » .

(نُقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ، فالتقى ساكنان : العين المنقولة حركتها وواو مفعول ، فحذفت واو « مفعول » دفعاً لالتقاء الساكنين . فصارا « مقولا ومبيعا » بضم القاف ، والباء) ، فقلبت ضمة الباء في « مبيع » كسرة ، لتصح الياء ، فصار « مبيعا » وقال الأخفش إن المحذوف هو عين الكلمة لا واو « مفعول » .

(١) صيد فهو اصيد : رفع رأسه كبراً .

وَنَدَرَ تَصْحِيحُ مَا عَيْنُهُ وَأَوْ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ ، كَقَوْلِهِمْ : تَوْبٌ مَصْنُونٌ ،
وَفَرَسٌ مَقْوُودٌ ، وَلِغَةِ بَنِي تَمِيمٍ تَصْحِيحُ مَا عَيْنُهُ يَاءٌ فَيَقُولُونَ : « مَبْيُوعٌ
وَمَخْنُوطٌ وَمَكْيُولٌ وَمَدْيُونٌ » .

وَمِنَ الْإِعْلَالِ بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ وَالْحَذْفِ مَعًا ، مَا كَانَ مِنَ الْمَصَادِرِ مُعْتَلًا
الْعَيْنَ عَلَى وَزْنِ « إِفْعَالٍ » ، أَوْ « اسْتِفْعَالٍ » : كِإِقَامَةِ وَاسْتِقَامَةِ . وَأَصْلُهَا :
إِقْوَامٌ وَاسْتِقْوَامٌ .

(نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْعَيْنِ ، وَهِيَ الْفَتْحَةُ ، إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ :
عَيْنَ الْكَلِمَةِ وَالْأَلْفَ ، فَحَذَفْتُ الْأَلْفَ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَصَارَتْ « إِقْوَامًا »
(بِكَسْرِ فَفَتْحٍ فَسَكُونٍ) « وَاسْتِقْوَامًا » (بِكَسْرِ التَّاءِ وَفَتْحِ الْقَافِ وَسَكُونِ
الْوَاوِ) ، فَقَلَبْتُ الْعَيْنَ أَلْفًا ، لِتَنَاسُبِ الْفَتْحَةِ قَبْلَهَا ، فَصَارَتْ « أَقَامًا وَاسْتِقَامًا » .
ثُمَّ عَوَّضَ الْمَصْدَرُ مِنْ أَلْفِ الْإِفْعَالِ وَالِاسْتِفْعَالِ الْمَحْذُوفَةِ تَاءَ التَّأْنِيثِ . وَقَدْ يَسْتَعْنَى
عَنْ هَذِهِ التَّاءِ فِي حَالِ الْإِضَافَةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « لَا تَلْهِيمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعًا عَنْ
ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ » أَي : إِقَامَتِهَا .)

وَقَدْ تَصَحَّحْتُ عَيْنَ الْفِعْلِ ، فَتَصَحَّحْتُ فِي الصَّدْرِ : كَأَعْوَالٍ إِعْوَالًا ، وَاسْتَحْوَذَ
اسْتَحْوَذًا .

إِعْلَالُ الْهَمْزَةِ

الْهَمْزَةُ مِنَ الْحُرُوفِ الصَّحِيحَةِ ، غَيْرَ أَنَّهَا تُشْبِهُ أَحْرَفَ الْعِلَّةِ ، لِذَلِكَ تَقْبَلُ
الْإِعْلَالَ مِثْلَهَا ، فَتَنْقَلِبُ إِلَيْهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ .
فَإِذَا اجْتَمَعَ هَمْزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ :

فَإِنْ تَحَرَّكَتِ الْأُولَى وَسَكَنَتِ الثَّانِيَةُ ، وَجِبَ قَلْبُ الثَّانِيَةِ حَرْفَ مَدٍّ
يُجَانِسُ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا : كَأَمِّنَ وَأَوْمِنَ وَأَمِنَ وَإِيمَانٍ وَأَدَمَ وَأَخْرَجَ .
وَالْأَصْلُ : « أَمِّنَ وَأَوْمِنَ وَأَمِنَ وَإِيمَانٌ وَأَدَمٌ وَأَخْرَجٌ » .

وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية أدغمت الأولى في الثانية ، مثل :
(سأعل) .

وإن تحركنا بالفتح ، قلبت الثانية واواً . فإن بنيت اسم تفضيل من
(أنَّ يِنَّ وأُمَّ يَوْمٌ) ، قلت : « هو أوَّ منهُ » ، أي : أكثر أنيناً ،
(هو أوَّ منهُ) أي : أحسن إمامة . والأصل : « أأمٌ » ، كما تقول
(أشدُّ) .

وإن كانت حركة الثانية ضمةً أو كسرة ، فإن كانت بعد همزة المضارعة
جاز قلبها واواً ، إن كانت مضمومةً ، وياء إن كانت مكسورة . مثل :
(أوُّمٌ وأَيْنٌ) من « أمَّ يَوْمٌ وأنَّ يِنَّ » ، وجاز تخفيفها ، مثل : « أوُّمٌ
وأئنٌ » . وإن كانت بعد همزة غير همزة المضارعة ، وجب قلبها واواً بعد
الضمة ، وياءً بعد الكسرة ، مثل : أوَّبٌ ، جمع « أبٍ » ، (وهو المرعى) .
وأصله « أوَّبٌ » . ومثل : « أئمةٌ » ، جمع (إمام) وأصلها : (أئمةٌ) . وقد
قالوا : أئمةٌ أيضاً ، على خلاف القياس .

وإن سكنت بعد حرفٍ صحيحٍ غير الهمزة ، جاز تحقيقها والنطق بها
كرأسٍ وسؤلٍ وبئرٍ . وجاز تخفيفها « بقلبها حرفاً يجانس حركة ما قبلها :
كراسٍ وسؤلٍ وبيرٍ .

وإن كانت آخر الكلمة بعد واوٍ أو ياءٍ زائدتين ساكنتين ، جاز تحقيق
الهمزة : كوضوءٍ وتثوؤٍ ونبوءةٍ وهنيءٍ ومريءٍ وخطيئةٍ ، وجاز تخفيفها ،
بقلبها واواً بعد الواوٍ وياءً بعد الياء ، مع إدغامها فيما قبلها : كوضوؤٍ وتثوؤٍ
وهنيءٍ ومريءٍ وخطيئةٍ .

فإن كانت الواو والياء أصليتين : كسوءٍ وشيءٍ ، فالأولى تحقيق

الهمزة ، ويجوز قلبها وإدغامها : كسوشي .

وإن تحركت بالفتح في حشو الكلمة ، بعد كسرةٍ أو ضمةٍ ، جاز تحقيقها :
كذئابٍ وجوَارٍ (١) ، وجاز تخفيفها ، بقلبها حرفاً يجانس حركة ما قبلها
كذيابٍ وُجوارٍ .

وإن تطرقت بعد متحركٍ ، جاز تحقيقها كقراً ويقرأ ، وجرؤً ويجرؤُ ،
وأخطأً ويخطيء ، والقاريء والخاطيء والملا ، وجاز تخفيفها ، بقلبها حرفاً
يُجانسُ حركة ما قبلها : كقراً ويقرأ ، وجرؤً ويجرؤُ ، وأخطأً ويخطيء ،
والقاري والخاطي والملا .

وتحذف وجوباً في فعل الأمر المشتق من « أخذَ وأكل » ، مثل : « خذْ
وكلْ » . وفي مضارع « رأى » وأمره ، مثل « يرى وأرى ونرى وره ورأيا
وروا » . وفي جميع تصاريف « رأى » التي على وزن « أفلع » : كأرى يُرى ،
وأرٍ ومُرٍ ومُري .

ويكثر حذفها من الأمر المشتق من « أمر » فيقال « مرٌ » ويقبلُ حذفها
من الأمر من « أتى » ، فيقال : « تِ الخَيْرِ (٢) » فإذا وقفت عليه ، قلت :
« تِه » بهاء السكت .

ويجبُ حذفُ همزةٍ بابِ « أفلع » ، في المضارع واسمي الفاعل والمفعول
والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان ، مثل « يُكرمُ ومُكرمٍ ومُكرمٍ »
والأصل : « يُوءِ كرمٌ وموء كرمٌ وموء كرمٌ » : وأصل حذفها إنما هو المضارع
المبدوء بهمزة المتكلم ، كيلا تجتمع همزتان ، ثمَّ حُملت عليه بقية التصاريف .

(١) الجوار : رفع الصوت بالدعاء . ومثله : الجأر والجؤور .

(٢) راجع تصريف الهموز في الكلام على تصريف الفعل مع الضمائر ، في الجزء الاول .

٣ - الإبدال

الإبدالُ إزالةُ حرفٍ ، ووضعُ آخرَ مكانه . فهو يُشبهُ الإعلالَ من حيث أن كلاًّ منها تغييرٌ في الموضع إلا أن الإعلالَ خاصٌّ بأحرفِ العلةِ ، فيقلبُ أحدها إلى الآخر ، كما سبق . وأما الإبدال ، فيكونُ في الحروفِ الصحيحة ، يجعلُ أحدهما مكان الآخر ، وفي الأحرفِ العلية ، يجعلُ مكان حرفِ العلةِ حرفاً صحيحاً .

قواعد الإبدال

(١) تُبدلُ الواوُ والياءُ همزةً . إذا تطرقتا بعد ألفٍ زائدةٍ . كدعاءِ وبناءِ . والأصلُ : « دُعاوُ وبنايُ » لأنها من دَعَا يَدْعُو وبنى يبني وتشاركها في ذلك الألفُ ، فإنها إذا تطرقت بعد الف زائدة ، تُبدلُ همزةً ، وذلك كحمراء ، فإن أصلها : (حمري) بوزن (سكرى) زيدت الف المدّ قبل آخرها . كما زيدت في كتاب وغلّامٍ ، فأبدلت الثانية همزةً ، ليتمكنَ المتكلمُ من النطق بها ، لأنها ساكنتان ، فآلتا إلى « حمراء » .
(وما لحقته هاء التأنيث من ذلك ، فإن كانت عارضة للفرق بين المذكر والمؤنث : كبناء وبناءة) بتشديد النون فيها ، وهما صيغتا مبالغة) ، ومشاء ومشاءة) بتشديد الشين فيها ، وهما صيغتا مبالغة أيضاً (وجب القلب لتطرف حرف العلة بعد ألف زائدة ، لأن هاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث في حكم الانفصال ، لأنها عارضة على صيغة المذكر .

وإن كانت غير عارضة ، بأن تكون الكلمة بنيت رأساً عليها ، لا للتفرقة بين المذكر والمؤنث كهداية ورعاية وسقاية وعداوة ، امتنع قلب حرف العلة همزة لعدم التطرف ، لأن هاء التأنيث حينئذ في حكم الإتصال ، لأنها لم تعرض

على صيغة المذكر للدلالة على مؤنث .

وإن كانت عارضة لجعل ما لحقته اخص مما تلحقه ، جاز بقاء الهمزة على حالها ، وجاز ردها إلى أصلها . فنقول : « عطاءة ورداءة ، وعطاية ورداية » .
وبقاؤها على حالها أولى : قال في شرح القاموس (في مادة عطا) . « العرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد الألف لأن الهمزة أحمل للحركة منها ، ولأنهم يستثقلون الوقف على الواو وكذلك الياء ، مثل « الرداء » ، واصله : «رداي» ، فإذا ألقوا فيها الهاء : فمنهم من يهزها بناء على الواحد ، فيقول « عطاءة الله ورداءة » ، ومنهم من يردها إلى الأصل فيقول : « عطاوة ورداية » : وكذا في التثنية : « عطاءان ورداءان : وعطاوان ورداوان » (هـ) .

(٢) تبدل الواو والياء همزةً ، إذا وقعتا عينَ اسمِ الفاعل ، وأعلتا في فعله : كقائلٍ وبائعٍ . والأصل : « قائلٌ وبائعٌ » ، وفعلها (قالَ وباعَ) ، وأصلها : (قولَ وبيعَ) فإن لم تُعلا في الفعل ، لم تُعلا في اسمِ الفاعل ، كعاورٍ وعائِنٍ ، وفعلها (عَوِرَ وعينَ) .

(٣) يُبدلُ حرفُ المد الزائدُ ، الواقع ثالثاً في اسم صحيح الآخر ، همزةً ، إذا بُني على مثال (مفاعِلَ) ولا فرق بين أن يكون حرف المد الفأ : كقلادةٍ وقلائد ، او واواً كعجوزٍ وعجائز ، او ياء : كصحيفةٍ وصحائف .

(فإن كان حرف العلة غير مد ، كقسورة وقساور ، وجدول وجداول ، او كان مداً غير مزيد : كغفازة ومفاوز ، ومعيشة ومعائش ، لم يبدل همزة ، وإنما يرد إلى أصله كما رأيت . إلا ما سمي منه مبدلاً ، فيحفظ ولا يقاس عليه : « كمصيبة ومصائب ، ومنارة ومناثر . وقد قالوا أيضاً : « مصاوب ومناور » ، على القياس) .

فإن اعتلت لامُ هذا النوع ، جمعتهُ على مثال (فعالي) : كقضية وقضايا ، ومطيةٍ ومطايا ونقاية ونقايا ، وهراوة وهراوى . فإن كانت همزةً ابدلتها ياء : كخطيئةٍ وخطايا ، فكأنها جمع خطية .

(هذا ما ذهب إليه الكوفيون . فإنهم قالوا : إن مثل هذه المجموع وزنه « فعالي هو » مذهب خال من التنطع والتكلف . وذهبت البصريون إلى ان وزنه « فعائل » فخطيئة مثلا ، جمعت على « خطايء » بياء مكسورة هي ياء خطيئة ، بعدها همزة هي لام الكلمة ، ثم تحولت ، بعد ضروب من الإبدال إلى « خطايا » .)

(٤) إذا تَوَسَّطت الفُ ما جمع على مثال (مفاعل) بين حرفي علة في اسم صحيح الآخر ، ابدلْ ثانيها همزةً : كأوَلْ وأوائِلْ ، وسيَدِ وسيائدْ ، ونيَفْ ونيائفْ . والأصل : (أواولُ وسياودُ ونيافُ) فإن تَوَسَّطت بينهما الف (مفاعيل) امتنع الإبدالُ : كطاووس ووطاويس .

فإن اعتلَّتْ لأمه جمعتَه على مثال (فعالي) : كزاوية وزوايا ، وراوية وروايا .

(وزوايا ونحوها جاءت على مثال « فعالي » من حيث الحركات والسكنات وهي في الأصل على مثال « فواعل » لأن أصلها : « زوايي » ، بياءين ، أولهما مكسورة . قلبوا كسرتها فتحة ، ثم قلبوا الياء الثانية ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت إلى « زوايا » وإنما كان أصلها « فواعل » ، لأن واوها أصلها ألف « فاعلة » ، كما في « كاتبة وكواتب » واما واو « زاوية » ، فقد انقلبت إلى الياء في « زوايا » .)

(٥) إذا كانت الواو مضمومةً بعد حرف ساكن او مضموم ، جاز قلبها همزة : كأدوُرْ ، (جمع دار) وحوُولْ : (مصدر حال بينها إذا حجز بينهما) ، وجاز بقاؤها على حالها : كأدوُرْ وحوُولْ . والأوَلُ أولى وأفصح .

(٦) كلّ كلمة اجتمع في اولها واوان ، وجب إبدالُ أولهما همزة ، ما لم تكن الثانية بدلا من الف المفاعلة . ولا فرق بين ان تكون الثانية حرف مدّ :

كالأولى (تأنيث الأول . واصلها : « الولى ^(١) » بوزن « الفعلى ») ، أولا :
 كالأول : (جمع الأولى ، واصلها : « الوؤل ^(٢) » بوزن « الفعل » ، كالأخرى
 والأخر ، والفضلى والفضل) ، ومثل : « الأواقي والأواصل » : جمعي
 الواقية والواصلة . وأصلها : « الواقي والأواصل ^(٣) » بوزن « الفواعل » ،
 ومثل : « أو يعد » : « مُصغر واعد وأصله وُوَيْعِد ^(٤) » ، بوزن فُعَيْعِل .

فإن كانت الثانية مقلوبة عن ألف المفاعلة ، لم يجب الإبدال ، بل يجوز
 وذلك مثل : « وُورِيَّ وُوُوفِيَّ » مجهولي : « وارى ووافى » : فلما بني الفعلُ

(١) الولى ، بواوين : الأولى مضمومة ، وهي فاء الكلمة والثانية ساكنة ، وهي عينها .
 وهذا مبنى على ما جنح إليه النحاة وبعض اللغويين ، باعتبار أن « أول » مبني على « وول » ،
 وهو فعل لم ينطقوا به . ومن قال إنه مشتق من « وأل » بمعنى لجأ ، فأصله عنده « أوأل » (بهمزة
 مفتوحة هي همزة (أفعل) وواو ساكنة وأنشأ « ووى » (بواو مضمومة وهمزة ساكنة ،
 قد سهلت إلى الواو ، ثم : قلبت الأولى همزة) ، ومن قال إنه مشتق من « آل يؤول » بمعنى
 رجع ، قال : إن أصله « أوأل » (بهمزتين ، الأولى مفتوحة ، وهي همزة « أفعل » والثانية ساكنة
 هي فاء الكلمة) ، والائتى « أولى » (بهمزة مضمومة : هي فاء الكلمة : وواو ساكنة : هي
 عينها) فعلى هذا ليس فيها قلب : لأن همزتها هي فاء الكلمة : وهي الهمزة الثانية في « أوأل »
 وقد يكون هذا هو الحق . وقد أوضحنا اصل « أول » في باب صيغ منتهى الجموع في الكلام على
 « أفعل » فراجع .

(٢) الولى . بواوين : الأولى مضمومة ، وهي فاء مفتوحة . وهي عينها .

(٣) الواقي والواصل : بواوين : الأولى فاء الكلمة : والثانية منقلبة عن ألف (فاعلة) :
 كما تقول في جمع ضاربة : (ضوارب) : بقلب الالف واوا .

(٤) وويعد : بواوين : الأولى مضمومة وهي فاء الكلمة : والثانية مفتوحة - وهي منقلبة
 عن ألف (فاعل) : كما تقول في تصغير (كاتب : كويتب) .

للمجهول احتيج إلى ضم ما قبل الألف ، فقلبت واواً . فإن ابدلت قلت :
« أوري وأوفي » .

(٧) إن كانت فاء « افعل » واواً أو ياءً ، ابدلت تاءً ، وادغمت في تاء الإفتعال ، وذلك : كاتصل واتسمر واتقى (والأصل : «إوتصل وإيتسر وإوتقى ») . ويشتراط في ذلك أن تكون الياء بدلاً من الهزمة ، فلا تبدل تاءً ، كما في « إيتمر » وأصلها : « إئتممر » . وقد تبدل على قلة كما في « اتزر » وأصلها : « إيتزر » وأصل هذه : « إئتزر » . ومنه الحديث : « إذا كان (أي الثوب) قصيراً فليتزر به .

(وأجاز بعض النحاة (وهم البغداديون) الإبدال في المهموز . فقالوا: يجوز أن يقال من الاكل والأمانة والأهل والازار والأخذ : (اتكل واتمن واتهل واتزر واتخذ) وعلى القول الأول (وهو الراجح) يجب أن يقال : (ايتكل ، ايتمن ، ايتهل ، ايتزر ، ايتخذ) إلا إذا كانت (اتخذ) على (اتخذ) ، فالإفتعال منها (اتخذ) قولاً واحداً . وكذا كانت (ايتكل) من (وكل إليه أمره يكله) ، لأن أصلها حينئذ : (اوتكل) ، فيكون إبدال الواو تاء على القاعدة . ويجوز أن تكون (اتخذ) مبنية على (وخذ) ، وهي بمعنى (أخذ) ، فالإفتعال منها (اتخذ) ، لأن أصلها (اوتخذ) ، فأبدلت الواو تاء على القياس .

(٨) إن كانت فاء « افعل » تاء ابدلت تاؤه تاءً ، وادغمنا : كاتأر .
وأصلها : « آتأر » .

وإن كانت فاؤه دالاً أو ذالاً أو زيناً ، ابدلت تاؤه دالاً : كادعى واذدكر وازدهى (وأصلها : ادتعى واذتكر وازتهى) .

وإن كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً ابدلت تاؤه طاءً : كاصطفى واضطجع واطرّد واطظلم . (وأصلها : استفى واضتجع واطرّد واطظلم) .

ويجوز الإدغام ، بعد إبدالِ الدالِ والطاء ، المبدلتينِ في تاءِ الافتعالِ ،
حرفاً من جنس ما قبلها : كاذَّكَرَ وازَّهَى وَاَصْفَى وَاَضْجَعَ وَاَظْلَمَ .

وقد يُعكَّسُ الإبدالُ بعد التاءِ المُثلثةِ والذالِ والظاءِ المُعجمتينِ ، بإبدالِ
التاءِ تاءً ، والذالِ دالاً ، والظاءِ طاءً : كاتَّارَ واذَّكَرَ وَاَظْلَمَ .

(٩) ما كانتِ فائوهُ تاءً أو ذالاً أو دالاً أو زيناً أو صاداً أو ضاداً أو طاءً
أو ظاءً مما هو على وزنِ « تفاعل » أو « تفعَّل » أو « تفعَّلَل » ، بحيثُ
تجتمعُ التاءُ وهذهِ الأحرفُ — جاز فيه إبدالُ التاءِ حرفاً من جنس ما بعدها ،
مع إدغامها فيه ، وذلك : كاتَّاقَلَ واذَّثَرَ واذَّكَرَ وازَّيَّنَ وَاَصْبَرَ وَاَضْرَعَ
وَاَطْرَبَ وَاَظْلَمَ . (والأصلُ : « تَناقَلَ وَتَدَثَرَ وَتَذَكَرَ وَتَزَيَّنَ وَتَصَبَّرَ
وَتَضْرَعَ وَتَطْرَبَ وَتَظْلَمَ » فأبدلتِ التاءُ حرفاً من جنس ما بعدها ، ثم
أُسكنَ لإدغامه فيما بعده فتعدَّرتِ الإبتداءُ بالساكن ، فأتي بهمزة الوصل تخلصاً
من ذلك . ومثلها : « إداراً وادَّحَرَ وادَّهَوَرَ » وأصلها : « تدارأُ
وتدحرج وتدهور . وقد فُعِلَ بها ما فُعِلَ بما سبق ، من الإبدالِ والإدغامِ
واجتلابِ همزة الوصل .

وربما جاء ذلك مع غيرِ هذهِ الأحرفِ ، كقولهم ، اسمعِ وَاَسْجِرُوا
وَأَسَابِقُوا وَاَصْلِحُوا . (والأصلُ : تَسْمَعُ وَتَسَاجِرُوا وَتَسَابِقُوا وَتَصَالِحُوا)
لكنه قليلٌ .

(١٠) إذا وقعتِ التاءُ ساكنةً قبلِ الدالِ ، وجبَ إبدالُها دالاً ،
وإدغامُها في الدالِ التي بعدها : كعِدَّانٍ « جمعُ عَتود » وهو الذكر من

الذكر من اولاد المعزى . والأصلُ « عتدان » كخروفٍ وخرفان) .
 (١١) إذا وقعت النون الساكنة قبل الميم او الباء ، ابدلت ميماً : كأمحى .
 والأصلُ : « أمحى » ، ومثل : « سنبُل » فتلفظُ « سنبُل » ، فأبدالها في
 اللفظ لا في الخط .

(١٢) الميم في « فِ » مُبدلةٌ من الواو ، لأنَّ اصله « فوه » ، بدليل جمعه
 على « أفواه » فحذفوا الهاء ، وأبدلوا الواو ميماً . فإن اضيف « الفم » رُجِعَ
 به إلى الأصل مثل : « هذا فوك » . وتجاوزُ إضافته ، مع بقاء الإبدال مثل :
 « هذا فوك » . ومنه حديثُ « تَلَوْتُ فِي الصَّائِمِ اطِيبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رَائِحَةِ
 الْمَسْكِ » .

٤ - الوقف

الوقفُ : قطعُ النطقِ عندَ آخرِ الكلمة .
 فما كان ساكنَ الآخر ، ووقفتَ عليه بسكونه ، سواءً أكان صحيحاً :
 كاتكتبُ ولم يكتبْ وعنْ وَمَنْ ، ام مُعتلاً كيمشي ويدعو ويخشى والفتى وعلى
 ومها .
 وما كان متحركاً ، كيكتبُ وكتبْ والكتابِ وأين وليتْ ، ووقفتَ
 عليه بحذفِ حركته (اي بالسكون) .
 وإليك أشهرَ قواعدِ الوقفِ وأكثرها دَوْراناً :
 (١) إذا وقفتَ على مُنَوَّنٍ ، حذفْتَ تنوينه بعد الضمة والكسرة ،
 وأسكنتَ آخره ، مثلُ : « هذا خالدٌ . مررتُ بخالدٍ » . فإن كانت

الحركة فتحةً ، أبدلت التنوين ألفاً ، مثل : « رأيتُ خالداً » . هذه هي اللفظة
الفُصحى وهي أرجح اللغات وأكثرها . وربيعه 'تجيزُ الوقف على المنون'
المنصوب ، كما يوقفُ على المرفوع منه والمجرور ، فيقولون « رأيتُ خالداً » .

(٢) إذا كتبتَ « إذا » بالألف مع التنوين ، طرحتَ التنوين ، ووقفتَ
عليها بالألف ، وإذا كتبتها : « إذَنْ » ، بنون ساكنة ، أبدلتَ نونها ألفاً ،
ووقفتَ عليها بها . ومنهم من يقفُ عليها بالنون مطلقاً . وهو اختيارُ بعض
النحاة . وإجماعُ القُرَّاء السبعة على خلافه .

(٣) إذا وقفتَ على نون التوكيد الساكنة (وهي الحفيفة) ، أبدلتها ألفاً ،
ووقفتَ عليها ، سواءً اكتبْتَ بالألف مع التنوين كقوله تعالى : « لَنَسْفَعًا
بِالنَّاصِيَةِ » . أم كتبتَ بالنون ، مثل : « اجتهدنْ » . فتقول في الوقف على
لَنَسْفَعًا . « لَنَسْفَعًا » ، وفي الوقف على اجتهدنْ « اجتهدا » . قال الشاعرُ :
« ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ، وَاللَّهِ فَاعْبُدَا » ، أي : « فاعْبُدنْ » .

(٤) هاءُ الضمير المفرد المذكور ، توصلُ ، في درج الكلام ، بحرف مد
يخانسها ، إلا إذا ألقتْ بساكن بعدها ، فمثل : رأيتُهُ وسررتُ به ، يُلفظانِ :
« رأيتُهُو وسررتُ بهي » فإذا وقفتَ عليها حذفْتَ صِلَتَهَا (وهي الواو أو
الياء) ، فتقول : رأيتُهُ « مررتُ به » ، إلا في ضرورة الشعر ، فيجوزُ الوقف
عليها بجركتها ، كقول الرَّاَجَز : كأنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوَةٌ » . ولو كان في النَّثْرِ
لوجبَ أن يقول : « سَمَاوَةٌ » بإسكان الهاء .

أما « ها » ، ضميرُ المؤنثة ، فتقفُ عليها بالألف ، مثل : رأيتها .

(٥) إذا وقفت على المنقوص ، فإن كان منصوباً ثبتت ياؤه ، سواء أ كان منوناً ، مثل : (سمعنا منادياً) ام غير منونٍ ، مثل : (طلبت المعالي) . وما سقط تنوينه من الصّرف ، فهو ثابت الياء ، كالمقترن بأل ، مثل : (رأيت مراكب في البحر جوارى) .

وإن كان مرفوعاً او مجروراً ، فإن كان منوناً ، فالأرجح حذف يائه ، كقوله تعالى : (فاقض ما انت قاض) ، ومثل : (مررت بقاض) ويجوز إثباتها ، كقراءة ابن كثير : (ولكل قوم هادي ... وما لهم من دونه من والي) وإن كان غير منون ، فالأصح إثبات يائه ، مثل : (جاء القاضي ومررت بالقاضي) . ويجوز حذفها ، كقوله تعالى : « وهو الكبير المتعال ... لينذر يوم التلاق » ووقف ابن كثير بالياء .

(٦) إذا وقفت على المقصور ، فإن كان غير منون ، وقفت عليه كما هو : كجاء الفتى ، وإن كان منوناً ، حذف تنوينه ، ورددت إليه ألفه في اللفظ : « كجاء فتى » ، ورأيت فتى ، ومررت بفتى « تقف عليه بلا تنوين .

(٧) إذا وقفت على تاء التأنيث المربوطة ، كحمزة وطلحة وشجرة وقائمة وفاطمة ، أبدلتها في الوقف هاء ساكنة ، فتقول : (حمزة ، وطلحة ، وشجرة ، وقائمة وفاطمة) . هذه هي اللغة الفصحى الشائعة في كلامهم . فإن وصلت ، رددتها إلى التاء ، مثل : (هذا حمزة مقبلاً) .

ومن العرب من يجري الوقف مجرى الوصل ، فيقف عليها تاء ساكنة ، كأنها مبسوطة ، فيقول : « ذهب طلعت ، وهذه شجرت ! وجاءت فاطمة . وقد سمع بعضهم يقول : « يا أهل سورة البقرت ؟ » فقال بعض من سمعه : « والله ما أحفظ منها آيت » . ومنه قول الرّاجز :

الله نَجَّكَ بِكَفِي مَسَلَمَتُ

مِنْ بَعْدِ مَا ، وَبَعْدِ مَا ، وَبَعْدَمَتُ (١)

صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتُ

وَكَادَتْ الْحُرَّةُ تُدْعَى أُمَّتُ (٢)

فائدة

اسلم ان تاء التأنيث التي حقها ان تكون مربوطة « أي في صورة الهاء » قد رسمت في المصحف تارة بصورة التاء المبسوطة ، مثل : إن شجرت الزقوم ... وامرأت نوح ... وامرأت لوط (٣) وتارة بصورة الهاء ، مثل : « هذه ناقة الله إليكم آية ... خذ من اموالهم صدقة تطهرهم بها وتزكئهم » فما رسم منها بصورة الهاء ، فقد وقف عليه كل القراء بالهاء ، وما رسم بالتاء المبسوطة ، فمنهم من يقف عليه بالهاء ، مراعاة للاصل : كابن كثير وابي عمرو والكسائي ، ومنهم من يقف عليه بالتاء ، مراعاة لرسمها بالتاء المبسوطة ، كنافع وابن عامر وعاصم وحزمة ، ووقف الكسائي على « لات » بالهاء ، ووقف الباكون عليها بالتاء .

(٨) إذا وقفت على تاء التأنيث المبسوطة ، فإن كانت ساكنة (وهي المتصلة بالفعل الماضي) ، وقفت عليها تاء ساكنة ، كما هي .

وإن كانت متحركة ، فإن اتصلت بحرف ، كرُبَّتْ وَثُمَّتَ وَلَعَلَّتْ ، وقفت عليها تاء ساكنة فقط . وإن اتصلت باسم فإن كان

(١) مسلعة : بفتح الميم : اسم رجل . و « مت » : اصلها « ما » المصدرية ، قلب ألفها تاء في الوقف على غير قياس . والبيت مرتبط بالبيت بعده ، أي نَجَّكَ اللهُ عَلَى يَدِي مَسَلَمَةَ سَنَ بَعْدَ مَا صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَةِ .

(٢) الغلصمة : رأس الحلقوم . و « الأمة » : الرقيقة المملوكة .

(٣) في حاشية الصبان على الاشموني نقلا عن شيخه السيد : إن كل امرأة في القرآن ، أضيفت الى زوجها ، ترسم بالتاء المبسوطة .

ما قبلها حرفاً صحيحاً ساكناً ، كأختٍ وبنّت ، وقفت عليها تاء ساكنة ايضاً «
 قولاً واحداً . وإن كان ما قبلها ألفاً (وذلك في جمع المؤنث السالم والملحق به) ،
 جاز الوقف عليها بالتاء وبالهاء ساكنتين ، تقول : « جاءت الفاطمات » ، إذا
 وقفت التاء ، و (جاءت الفاطمات) ، إذا وقفت بالهاء والاول ارجح واولى ،
 وهو الشائع في كلامهم ومن الوقف عليها بالهاء قولهم : « كيف الأخوة »
 والأخوات » وقولهم : « دفن البناء ، من المكرمات » .

أحكام الوقف على المتحرك .

لك في الوقف على المتحرك خمسة اوجه :

(١) ان تقف عليه بالسكون . وهو الاصل ، والكثير في كلامهم ، المشهور

عنهم .

(٢) ان تقف عليه بالرّوم ، وهو ان تأتي بالحركة ضعيفة الصّوت فلا
 تتمّها ، بل تحتلسها اختلاصاً ، تنسبها على حركة الأصل ، فتحة كانت الحركة
 او ضمة او كسرة . ومنع الفرء الوقف على ذي الفتحة بالرّوم واكثر القراء قد
 اختاروا قوله .

(٣) ان تقف عليه بالإشمام ، إن كان مضموماً (ولا إشمام في غيره) .
 والإشمام : إشارة الشفتين إلى الضمة ، بعد الوقف بالسكون مباشرة ، من غير
 تصويت بالحركة ، ضعيف او قوي ، وذلك بأن تضمّ شفتيك بعد إسكان
 الحرف ، وتدع بينها بعض انفراج يخرج منه النفس ، فيراهما الرائي مضمومتين ،
 فيعلم انك اردت بضمهما الحركة المضمومة ، وهذا إنما يراه البصير ، لا الاعمى ،
 وهو في الحقيقة وقف بإسكان الحرف . والضمة إنما يشار إليها بالشفتين .

(٤) ان تقف عليه بتضعيف الحرف الموقوفِ عليه ، فيكون حرفاً مشدداً ،
مثل : « هذا خالدٌ » ، وقرأتُ المصحفَ . إلا إذله كان الآخر همزةً ، او حرف
عليةً ، او ما كان قبله ساكناً ، فلا يضعفُ .

(٥) ان تقف عليه بنقلِ حركتهِ إلى ما قبله . مثل : « يَجْدُرُ بك الصَّبْرُ .
وعليك بالصَّبْرُ » .

وشرط الوقفِ بالنقل ان يكون ما قبله ساكناً ، وان تكون الحركة
المنقولة فتحة . فلا نقل في مثل « جَعْفَرُ » لتحرُّك ما قبل الآخر ولا في مثل :
« تَعَوَّدَ الصَّبْرُ » . لأن الحركة فتحة . واجازه الاخفش والكوفيون . فإنهم
يقولون : « تَعَوَّدَ الصَّبْرُ » . فإن كان الآخر همزةً جاز نقل فتحة الهمزة .
قولاً واحداً . فتقول في « اخرجتُ الحَبَّاءَ : اخرجتُ الحَبَّاءَ » . من الوقف
بالنقل . ان تقول في « اكتبه ولم يكتبه ، واعلمه ولم يعلمه . وعدده
ولم يعدده » . « اكتبه ولم يكتبه ، واعلمه ولم يعلمه ، وعدده ولم يعدده » .
ومنه قول الرَّاَجَز :

عَجَبْتُ وَالِدَهُ كَثِيرٌ عَجَبَةٌ
مِنْ عَزِي سَبْنِي لَمْ أَضْرِبُهُ

الوقف بهاء السكت

كلُّ متحركٍ تقفُ عليه بالسكون . كما علمت . ويجوزُ ان يوقفَ على بعض
المتحركات ايضاً بهاءً ساكنةً تسمى « هاء السكت » .

ولا تُزادُ هذه الهاءُ ، للوقف عليها ، إلا في المضارع المعتلِّ الآخر ،

المجزوم بحذف آخره ، وفي الأمر المعتل الآخر المبني على حذف آخره ، وفي « ما الإستفهامية » ، وفي الحرف المبني على حركة ، بناءً أصلياً . ولا يوقف بهاء السكت في غير ذلك ، إلا شذوذاً .

وإليك شرح ذلك :

(١) إذا وقفت على مضارع ، معتل الآخر ، لم يتصل آخره بشيء ووقفت عليه بإثبات آخره ساكناً ، في حالتي رفعه ونصبه . فإن جزمته ، فإن شئت وقفت على ما صار آخراً ، مثل : « لم تمش » ، لم تدع ، لم تحش » ، وإن شئت وقفت عليه بهاء السكت ، ليسهل الوقف ، وهو الأحسن ، مثل : لم تمشه ، لم تدعه ، لم تحشه .

وكذلك المعتل الآخر ، المبني على حذف آخره ، فإنك تقول فيه : « امش » ، أدع ، اخش » تقف بالسكون على ما صار آخراً وتقول : « مشه ، أدعه ، اخشه . » بالوقف على هاء السكت . إلا إذا بقي الأمر على حرف واحد ، مثل : « فِ وعِ وقِ » ، وهي أفعال أمر من « وفي يفي ، ووعي يعي ، ووقى يقي » ، فحينئذ يجب الوقف عليه بهاء السكت وجوباً ، مثل « فِه ، عِه ، قِه » .

(٢) إذا وقعت « ما » الإستفهامية موقع المجرور ، حذف ألفها وجوباً ، مثل : « على م عوِّلت ؟ حَتَّامَ تسكت ؟ الإم تَميل ؟ » . ومنه قوله تعالى : « عم يتساءلون ؟ ... فم أنت من ذكراها » ، ومثل : « نجية م جئت (١) ؟ وثمر م هذا الثمر (٢) ؟ » ثم إذا وقفت عليها ، فإن كانت مجرورة بالإضافة ،

(١) هذا سؤال عن صفة الجيء : أي على أية صفة جئت ؟ وقد تأخر الفعل لأن الاستفهام مدار الكلام .

(٢) تستفهم عن نوع الثمر .

وقفتَ عليها بهاء السكت وجوباً ، مثلُ : « بحِيءِ مَهْ ؟ وثمرُ مهْ » . وإن كانت
 مجرورةً بحرف الجرِّ ، فالأجودُ الوقوفُ عليها بهاء السكت ، مثلُ : « عمه ؟
 فيمه ؟ حتامه ؟ إلامه » . ويجوزُ الوقفُ على الميم ساكنة ، مثلُ : « عم ؟
 فيم ؟ علام ؟ حتام ؟ » . وقد تسكنُ الميمُ في الوصل ، إجراءً له مجرماً
 الوقفِ ، كقول الشاعر :

يا أبا الأسودِ لِمَ خَلَيْتَنِي لَهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذَكَرِ

وكان حقُّه أن يقول : « لِمَ » ، لكنه وصل كما يقف :

(٣) إذا وقفتَ على حرفٍ مبني على حركة ، مثلُ : « رَبِّ وَّلَعْلٌ وَإِنْ
 وَمُنْدُ » وقفتَ عليه بالسكون . وإن شئتَ وقفتَ عليه بهاء السكت ، مثلُ :
 « رَبِّهْ ، لَعْلَهْ ، إِنْهْ ، مُنْدُهْ » . ومن ذلك نون التوكيد المشدَّدة ، مثلُ :
 « لا تذهبنَّ واذهبنَّ » ، فإنك ، كما تقفُ عليها بالسكون ، تقفُ عليها بهاء
 السكت ، مثلُ : « لا تذهبنَّ واذهبنَّ » ، وهو الأحسنُ . ومن ذلك النوناتُ
 اللاحقاتُ للمثنى وجمع المذكر السالم والأفعال الخمسة . فكما تقفُ عليهنَّ
 بالسكون ، تقفُ عليهنَّ بهاء السكت ، تقول : « جاءَ الرَّجُلانِهُ » ، وأكرم
 المجتهدونه والمجتهدونُ يُكرَمونَه » . وقد قرئَ في العشر : « بعد أن تولوا
 مُدبرينَه ... إِنْه لَمَن الظالمينَه ... لعلَّهم إليه يرجعونَه » ، بالوقف على
 هاتين النونين بهاء السكت .

(٤) الاسمُ المبنيُّ ، إما أن يكون بناؤه عارضاً ، لسبب يزول بزواله :
 (كقَبْلُ وبعْدُ ، واسمُ « لا » النافية للجنس المبني) ، فما كان كذلك ، فلا

يقف عليه بهاء السكت . وإما أن يكون بناؤه ملازماً له في جميع أحواله
 (كالضائر وأسماء الإشارة ، وأسماء الاستفهام ونحوها) . فما كان كذلك ،
 وكان محرك الآخر ، وقفت عليه بالسكون أو بهاء السكت ، وذلك مثل :
 « أين وأيان وكيف والذين وحذار وحيث » فإن شئت وقفت عليها بإسكان
 أو آخرها ، وإن شئت وقفت عليها بهاء السكت ، مثل : « أينهُ ، أيانهُ ، كيفهُ ،
 الذينهُ ، حذارهُ ، حيثهُ » .

وكذلك الضائر المتحركة ، فإنك تقف عليها بالسكون ، أو بزيادة هاء
 السكت فتقول : « أكرمتُ وأكرمتهُ ، وقمتُ وقمنهُ ، وأنتِ وأنتيه ،
 ويحسدنُ ويحسدنهُ ، وانثينُ . تنثنه ، وهنّ وهنتهُ ، وأكرمتينُ
 وأكرمتينهُ » .

أما (أنا) ضمير الواحد المتكلم ، فمن قال إن الألف في آخره زائدة ،
 لبيان حركة النون عند الوقف ، أجاز الوقف عليه بإثباتها ، وأجاز حذفها
 والوقف عليه بهاء السكت ، مثل « أَنَّهُ » . ومن قال إنها أصلية . وقف
 عليه بها .

فائدة

من قال إن الألف في « أنا » زائدة ، أثبتتها في الوقف ، وأسقطها في الوصل
 « أي في درج الكلام » ، فيلغظ « أنا فعلت » ، بإسقاط الألف لفظاً لا خطأ .
 ومن قال أنها أصلية ، اثبتتها في الوصل والوقف . وذكر سيويوه ان من العرب من
 يثبت ألفها في الوصل : فيقول « أنا فعلت » : ينطق بالألف . وبذلك قرأ نافع
 في قوله تعالى : « أنا أحيي وأميت » - وقوله : « أنا آتيك به قبل أن يرتد
 إليك طرفك » بإثبات الألف في اللفظ . ومنه قول الشاعر :

أنا سيف العشيره فاعرفوني حميد قد تذريرت السناما
 وقول الراجز : « أنا ابو النجم ، وشعري شعري » .

وإذا وقفت على «هُوَ وَهِيَ» ، قلت : «هُوَ وَهِيَ» بإسكان الواو والياء ،
و «هُوَ وَهِيَ» بزيادة هاء السكت . وفي التنزيل : «وما أدراك ما هِيَ؟» .
وقال الشاعر :

إذا ما ترعرعَ فينا الغلامُ
فما إن يُقالُ له : مَنْ هُوَ ؟

هذا في لغة من فتح الواو والياء ، في «هُوَ وَهِيَ» في الوصل . أما من
سكنها في درج الكلام ، فلا يقف بهاء السكت بل بالواو والياء ساكتين ، كما
ينطقُ بها كذلك في الدارج .

أما ياء المتكلم ، فمن العرب من يسكنها في الوصل ، فإذا وقف عليها بسكونها
مثل : «الله أعطاني ، هذا غلامي» ، أو حذفها وأسكن ما قبلها ، فتقول :
«اللهُ أعطانُ ، هذا غلامُ» وعلى ذلك قراءةُ أبي عمرو : «ربي أكرمَنُ... وربي
أما نُنُ»^(١) ، وقول الشاعر :

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَا
دَ مَنْ حَذَرَ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنُ^(٢)

وَمِنْ شَانِي كَاسِفٍ وَجْهُهُ
إِذَا مَا أَنْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنُ^(٣)

ومنهم من يفتحها في الوصل . فيقول : «أعطاني اللهُ ، غلامي قد جاء» .
فإذا وقف عليها فبإسكانها : أو ألحق بها هاء السكت ، مثل : «اللهُ اعطانيَّةُ ،
هذا غلاميَّةُ» . ومنه قوله تعالى : «ما أغنى عني ماليه . هَلَكْتُ عَنِّي سُلْطَانِيَّةُ» .

(١) أي : أكرمني وأهانني .

(٢) أي : يأنيني .

(٣) أي : أنكرني .

٥ - الخط

الخط : تصويرُ اللفظِ بحروفِ هجائه التي يُنطقُ بها ، وذلك بأن يُطابق
الكتوبُ المنطوقَ به من الحروف .

والأصلُ في كل كلمةٍ أن تُكتبَ بصورةَ لفظها ، بتقديرِ الإبتداءِ بها والوقف
عليها . وهذا أصلٌ معتبرٌ بالكتابة .
ومن أجل ذلك :

كتبوا همزاتِ الوصلِ في درجِ الكلام ، وإن لم يُنطق بها ، لأنه إذا
أبتديءَ بالكلمات ، التي هي أولها ، نطقَ بهمزاتها ، مثلُ : جاءَ الحقُّ ، وسافرَ
أبنُك ، فإنك ، إن قدّمتَ وأخرتَ ، فقلتَ : « الحقُّ جاءَ ، إبنُك سافرَ » ،
نطقتَ بالهمزة : إلا إذا سبقت « أل » لامُ الجرِّ أو لامُ الإبتداءِ ، فتُحذفُ
همزتها ، مثلُ : « للرجلِ ، للمرأةِ ، للرجلِ أقوى من المرأةِ ، وللرأةِ أرقُّ
عاطفةً منه » .

وكتبوا هاءَ السكتِ في نحو : « رةٌ زيداً ، وقِهٌ تفسك » ، لأنك في
الوقف تقول : « رةٌ وقِهٌ » .

وكتبوا ألفَ « أنا » ، مع أنها لا تُلَفِّظُ في درجِ الكلام ، لأنها إذا وقِفَ
عليها ، وقِفَ عليها بالألفِ . ومن ذلك قوله تعالى : « لكنّا هو اللهُ ربِّي » ،
لأن أصله : « لكنّ أنا » .

وكتبوا تاءَ التأنيثِ ، التي يوقف عليها بالهاءِ ، هاءٌ : كرحمةِ وفاطمةِ ،
وكتبوا التي يوقف عليها بالتاءِ ، تاءٌ : كأختِ وبنْتِ وراحاتِ وفاطمتِ . ومن

وقف على الأول بالتاء المبسوطة ، كتبها بالتاء كَرَحِمَتْ و فاطمَتْ . ومن وقف
على الأخرى بالهاء ، كتبها بالهاء : كَرَحِمَاهُ و فاطمَاهُ .

وكتبوا المَنَوْنَ المنصوب بالألف ، لأنه يوقف عليه بها ، مثل : « رأيتُ
خالدًا » .

وكتبوا « إذا » ، ونون التوكيد الخفيفة : كَاكْتَبْنَا ، بالألف ، لأنه يوقف
عليها . ومن وقف عليها بالنون ، كتبها بالنون ، مثل : « إِذَنْ وَاكْتَبْنَا »
كتب كلُّ ما كتب اعتباراً بحال الوقف .

وكتبوا المنقوص ، الذي حذفت ياءه للتونين : كَقَاضٍ و نَحْوَهُ ، بغير ياء ،
لأنه يوقف عليه بها . ومن وقف على الأوّل بالياء ، أثبتتها في الخط : كَقَاضِي .
ومن وقف على الثاني بحذفها ، حذفها من الخط : كَقَاضٍ . والأول أفصح . كما
مرّ في باب الوقف .

وكتبوا ما لا يمكن الوقف عليه ، من الكلمات ، متصلاً بما بعده ، وما لا
يمكن الإبتداء به ، متصلاً بما قبله . فالأول : كحروف الجرّ الموضوعّة على
حرف واحد ، مثل : لخالدٍ ، وبالقلم . والثاني : كالضائر المتّصلة ، مثل :
« منكم ، وأكرمتمكم » .

أما الحروف التي تقع في الحشو ، (أي ما بين الإبتداء والوقف) فترسم
كما تلفظ ، لا يغيّر من ذلك شيء ، إلا ما كان من أمر بعض الأحرف ، في
بعض كلمات محصورة ، قد خالف رسمها لفظها ، وسندكرها لك ، وإلا ما كان
شأن الهمزة ، وستعرف أمرها .

ما خالف رسمه لفظه

هناك كلمات تُكتب على خلاف لفظها . ومخالفة الرسم واللفظ ، إما أن تكون بحذف حرف حقه ان يُكتب تبعاً للفظه . وإما أن تكون بزيادة حرف يكتب ولا يُلفظ ، وكان من حقه ان لا يكتب . وإما ان تكون برسم حرف يُكتب على خلاف لفظه ، وكان من حقه ان يُرسم على لفظه .

(١) ما يلفظ ولا يكتب

فأما ما يُلفظ ولا يُكتب ، فذلك ، في كلمات نسرُد عليك اكثرها استعمالاً .

(١) تُكتب (الذين) بلام واحدة ، وتلفظ بلامين ، لأنها مشددة .

(٢) ما كان مبدوءاً بلام كلبن ولحم ، ثم دخلت عليه (أل) : كاللبن واللحم ، ثم دخلت عليه لام ، فحينئذ تجتمع ثلاث لامات . فإذا اجتمعن فلا يُكتبن كلهن ، بل يُكتفى بلامين فقط ، مثل : « للبن منافع كثيرة ، وللحم فوائد ومضار » ، واللبن أنفع من اللحم . وهكذا إذا اجتمعت ثلاث لامات في كلمة ، اكتفيت باثنتين ، فتقول في (اللذان واللثان واللاتي واللاتي واللاتي) ، إذا دخلت عليهن اللام : « أحسنت للذين اجتهدا ، وللتين اجتهدتا » الخ .

(٣) تحذف الألف في كلمات هذه اشهرها :

١ - الله .

٢ - الرحمن ، معرفاً بالألف واللام . وقيد بعضهم الحذف في حال العلمية ، وأثبتها في غيرها : وقيده بعضهم في البسملة ، وأثبتها فيما عداها .

٣ - إله ، نكرة ومعرفة ، مثل : (إنما إلهكم إله واحد - أ جعل الآلهة لها واحداً) . وأما الإلهة والآلهة ، فتثبت ألفهما ، كما رأيت . وقرىء في الشذوذ : « ويدرك وإلهتك » ، وفي غير الشذوذ : (وآلهتك) ، وبالجمع .

٤- الحرف، علماً مقترناً بأل ، ومنهم من يكتبه « الحارث » بإثبات الألف .

٥- لكن .

٦- لكن .

٧- سموات ، جمع "سما" . ومنهم من يكتبها في غير القرآن الكريم :

« سموات » . بالألف .

٨- يا ، حرف النداء ، قبل « أيها » مثل : « يا أيها الذين آمنوا ، وقبل

« أهل » ، مثل : « يا أهل الكتاب ، وقبل كلِّ علمٍ مبدوءٍ بهمزةٍ » ، مثل :

« يا إبراهيم » . ويجوز في غير القرآن الكريم ، إثبات ألف (يا) ، وهو المشهور

بين الكتاب : مثل : يا أيها ، يا أهل ، يا إبراهيم .

٩- منهم من يحذف الألف من كل علم مشتهر . كإسحق وإبراهيم وإسماعيل

وهرون وسليمن وغيرها . والأفضل إثباتها ، في غير القرآن الكريم .

١٠- منهم من يحذفها في الجمع السالم مذكراً ومؤنثاً : كالصالحين والقنتين

والصلحت والقنتت والحفظت . تبعاً لحذفها في المصحف الأم . والأفضل إثباتها .

كالصالحين والقانتات والحافظات ، لأن خطأ المصحف لا يقاس عليه .

(٤) تحذف الفُ (ها) التنبيهيّة ، إذا دخلت على اسم الإشارة ، مثل :

« هذا وهذه وهؤلاء » .

(٥) تحذف الفُ (ذا) الإشاريّة ، إذا لحقتها اللامُ ، مثل : « ذلك وذلكما

وذلكم وذلكن » ومنهم من يثبتها في غير (ذلك) .

(٦) كلُّ حرفٍ يُدغمُ في حرفٍ مثله ، أو مخرجه ، يُحذفُ خطأً

ويُعوّضُ عنه بتشديد الحرف الذي ادغم فيه مثل : « شدّ » ، والنساء

أَمِنَ وَأَسْتَعَنَّ ، وَنَحْنُ أَمِنًا وَأَسْتَعْنَا ، وَأَمْتِي ، وَلَمْ يُكْسِي ، وَبِمَنْ وَعَمِنَ ،
وَالْأَتَجْتَهَدُ تَنْدَمُ ، وَإِمَّا تَجْتَهَدُ تَنْجَحُ ، وَأَحْبُ الْآتِكْسَلِ وَنِعْمًا تَفْعَلُ ،
وَنَحْوَ ذَلِكَ . وَمِنْهُمْ مَنْ يُثَبِّتُ نونَ « أَنْ » ، إِذَا جَاءَ بَعْدَهَا « لَا » : أَحْبَبْتُ أَنْ
لَا تَكْسَلَ .

(٢) مَا يُكْتَبُ وَلَا يُلْفِظُ

وَأَمَّا مَا يُكْتَبُ وَلَا يُلْفِظُ مِنَ الْحُرُوفِ ، فَهُوَ فِي أَلْفَاظِ :

(١) زَادُوا الْوَاوَ فِي عَمْرٍو ، فِي حَالَتِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ ، مِثْلُ : جَاءَ عَمْرٍو ،
وَمَرَرْتُ بِعَمْرٍو . وَحَذَفُوهَا فِي حَالَةِ النَّصْبِ ، مِثْلُ : « رَأَيْتُ عَمْرًا » ، قَالُوا :
وَذَلِكَ لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ « عَمَرَ » . وَإِنَّمَا حُذِفَتْ مِنْهُ فِي حَالَةِ النَّصْبِ ، لِأَنَّهُ
لَا يَشْتَبُهُ بِعَمَرَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ، لِأَنَّ « عَمَرَ » لَا يُنَوِّنُ ، لَمَنْعِهِ مِنَ الصَّرْفِ .

(٢) زَادُوا أَلْفًا غَيْرَ مَلْفُوظَةٍ فِي « مَائَةٍ » ، مَفْرَدَةً وَمُثَنًّا ، وَمُرَكَّبَةً
مَعَ الْأَحَادِ ، فَكَتَبُوهَا هَكَذَا : « مَائَةٌ وَمِائَتَانِ وَثَلَاثُمِائَةٍ وَأَرْبَعُمِائَةٍ
وَخَمْسُمِائَةٍ » الْخ .

وَمِنَ الْفَضْلِاءِ مَنْ يَكْتُبُهَا بِيَاءَ بِلَا أَلْفٍ ، هَكَذَا : « مِئَةٌ » . وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُهَا
بِأَلْفٍ بِلَا يَاءٍ ، هَكَذَا . « مَائَةٌ » . وَوَجْهَ الْقِيَاسِ أَنْ تَكْتُبَ بِيَاءَ بِلَا أَلْفٍ . وَهَذَا
مَا نَحْنُ عَلَيْهِ . وَإِنَّمَا كَانُوا يَكْتُبُونَهَا بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ ، يَوْمَ لَمْ تَكُنِ الْحُرُوفُ تَنْقُطُ ،
كَيْلَا تَشْتَبَهَ بِكَلِمَةٍ (مِنْهُ) ، الْمُرَكَّبَةِ مِنْ « مِنْ » الْجَارَةِ وَهَاءِ الضَّمِيرِ ، كَمَا قَالُوا .
قَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَكَثِيرًا مَا أَكْتُبُ أَنَا (مِئَةٌ) بِلَا أَلْفٍ ، مِثْلُ : كِتَابَةٌ « فِتَّةٌ » ،
لِأَنَّ زِيَادَةَ الْأَلْفِ خَارِجَةٌ عَنِ الْأَقْيَسَةِ : فَالَّذِي أَحْتَارَهُ كِتَابَتُهَا بِالْأَلْفِ دُونَ الْيَاءِ :
عَلَى وَجْهِ تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ ، أَوْ بِالْيَاءِ ، دُونَ الْأَلْفِ عَلَى تَسْهِيلِهَا .

وَزَادُوا أَلْفًا بَعْدَ وَاوِ الضَّمِيرِ . مِثْلُ : كَتَبُوا . وَلَمْ يَكْتُبُوا وَكَتَبُوا »

(٣) زادوا الواوَ في « أولات » (١) ، كقوله تعالى : « وأولاتُ الأحمالِ أجُلهنَّ أن يَضعنَ حملهنَّ » . وزادوها في أولو وأولي (٢) « بمعنى أصحاب » ، كقوله تعالى ، « وأولو العلم — يا أولي الألباب — لأولي الألباب » وزادوها في أولاء وأولي الإشاريتين ، كقوله سبحانه : « أولئك على هُدًى من ربهم » . وأما « الألى » الموصولة « بمعنى الذين » ، فلم يزدوا فيها الواو .

(٣) ما يلفظ على خلاف رسمه

ذلك نحو : « إِيحِلْ » : فعل أمرٍ من « وَجَلَ يَوْجَلُ » . وأصله : « إَوْجَلْ » ، قلبت واو د ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها . فإذا وقعت « إِيحِلْ » في درج الكلام ، بعد حرفٍ مضموم ، مثل : « يا فلانُ إِيحِلْ » ، فلا يغيَّرُ رُسمُ الياءِ ، لكنها تُلفظ واوًا ، هكذا : « يا فلانُ إَوْجَلْ » . ومثله كلُّ أمرٍ من المثال الواوي ، المفتوح العين في المضارع كودَّ ، والأمر منه « إِيدِدْ » فإذا قلتَ : (يا فلانُ إِيدِدْ) ، لفظت ياءه واوًا .

وكلُّ ما رسم ياءً ، مما تُلفظ ياؤه ألفاً ، كرمى وادعى واستدعى والرحى والهدى والمسعى والمصطفى والمستشفى ، فهو مما يلفظ على خلاف رسمه .

(١) اولات: بمعنى صاحبات

(٢) أولو وأولي: بمعنى أصحاب. والاول يستعمل في حالة الرفع. والآخر في حالتي النصب والجر.

كتابة الهمزة

الهمزة: هي التي تقبلُ الحركاتِ . فإن رُسِمَت على أَلِفٍ ، سُمِيت (الألفِ اليابسة) أيضاً : كأعطى وسأل والتبأ . وتقابلها الألفُ اللينةُ ، وهي التي لا تقبلُ الحركاتِ ، كألِف « قال ودعى ورمى » . والهمزة تقعُ في أول الكلمة : كأعطى ، وفي وسطها : كسأل ، وفي آخرها : كالنبأ . والألفُ اللينةُ تقعُ في حشو الكلمة : كقال ، وفي آخرها : كدعا . ولا تقعُ في أوَّلها . لأنها لا تكون إلا ساكنة وأول الكلمة لا يكون إلا متحركاً .

والهمزة ، في أول الكلمة ، على ستة أنواع :

الأولى : همزة الأصل ، وهي التي تكون في بنية الكلمة . كهمزة « أخذ وأب وأم وأخت وإن وإن وإذا » .

الثانية : همزة الخبير عن نفسه ، وهي التي تكون أول المضارع المُسند إلى المتكلم الواحد : كهمزة « أكتبُ وأقرأُ وأحسنُ » .

الثالثة : همزة الاستفهام ، وهي كلمة برأسها ، يُؤتى بها للاستخبار عن أمرٍ مثل : « أتكون من الفائزين » ؟ .

الرابعة : همزة النداء ، وهي كلمة برأسها أيضاً ، يُؤتى بها لنداء القريب . مثل : « أعبد الله » ، تناديه وهو منك قريبٌ .

الخامسة : همزة الوصل .

السادسة : همزة الفصل (وتسمى همزة القطع أيضاً) .

والهمزة حرفٌ لا صورةَ له في الخط ، وإنما يكتبُ غالباً بصورةِ الألفِ أو الواوِ أو الياءِ ، لأنها إن سهَّلتِ انقلبت إلى الحرف الذي كتبت بصورته . لذلك نرى أنهم لم يراعوا في كتابتها هجاءها ، إلا إذا ابتدئَ بها . أما إن

توسطت أو كانت في موضع الوقف ، فلم يراعوه ، بل راعوا ما تسهل إليه في
الحالتين ، فكتبوها على ما تسهل إليه من ألفٍ أو واوٍ أو ياءٍ والتي لم تسهل
لم يكتبوها على حرف ، بل رسموها قطعة منفردة هكذا : (ء) .

فالمقاييس في كتابة الهمزة أن تكتب بالحرف الذي تسهل إليه إذا
خففت في اللفظ ، فالهمزة في مثل : « سألَ وقرأَ ويسألُ ويقراءُ » في مثل :
« سؤالٍ وزوأمٍ ولؤمٍ ومؤنٍ ولؤلؤٍ » تكتب بالواو ، لأنها إذا خففت
تلفظُ واواً ، فتقول : « سؤالٌ وزوأمٌ ولؤمٌ ومؤنٌ ولؤلؤٌ » ، وفي مثل :
(ذئابٍ وخطيئةٍ ومئةٍ وفئةٍ وآليءٍ ، تكتب بالياء ، لأنها تسهل إليها ،
فتقول : « ذبابٌ وخطيئةٌ ومئةٌ وآليءٌ » .

والهمزة ، إما أن تكون في أول الكلمة ، أو في وسطها ، أو في آخرها .
وتوسطها إما أن يكون حقيقياً كما في « سألَ ويرؤفُ ومسألةٌ » ، وإما
أن يكون عارضاً ، وذلك إذا تطرقت ، وأتصلت بضمير ، أو علامة تأنيث
أو تثنية ، أو جمع ، أو نسبة ، أو ألف المنون المنصوب .

رسم الهمزة المبدوء بها

الهمزة المبدوء بها لا تكون إلا متحركة محققة النطق بها . ويجب إثباتها
في الخط على صورة الألف بأية حركة تحركت ، وفي أية كلمة وقعت ،
وذلك مثل : « أمَلٍ وإبلٍ وأُحَدٍ واقعدُ وأخذُ وأجلسَ وأخرُ وإخوةٍ
وإسمٍ وإصبعٍ وإحسانٍ » ونحو ذلك .

فإن وقعت هذه الهمزة المبدوء بها بعد همزة من كلمة أخرى ، بقيت على
حالتها من الخط ، كما لو كانت مبدوءاً بها ، مثل : (يجب أن ينشأ أولادنا على
العمل لإحياء آثار السلف الصالح) .

وإذا وقعت همزات القطع والأصل والخبر عن نفسه بعد همزة الاستفهام،
 كتبت بصورة الألف، كما لو وقعت ابتداءً، قال تعالى: (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا؟—
 إِلَهُ مَعَ اللَّهِ— أِذَا مِتْنَا؟). وتقول: (أَأَجِيئُكَ أَمْ تَجِيئُنِي؟). ويجوز أن
 تزيد بين الهمزتين ألفاً لا تكتب وإنما تعوض عنها بمدّة بينهما، فتقول:
 (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا؟) قال ذو الرمة:

فِيَا طَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ

وَبَيْنَ النَّقَا، أَأَنْتِ؟ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ^(١)؟

وإذا وقعت بعدها همزة الوصل أسقطت همزة الوصل من الكتابة، كما
 تسقط من اللفظ، لضعفها وقوة همزة الاستفهام. وليس في هذا الإسقاط
 التباس، لأن همزة الاستفهام مفتوحة، وهمزة الوصل مكسورة، قال
 تعالى «أَتَخَذْنَاهُمْ سَخِرِيًّا، أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ!— أَطَّلَعَ عَلَى الْغَيْبِ؟»
 وتقول: «أَبْنُكَ هَذَا أَمْ أَخُوكَ؟»، وتقول: «أَمْسُكَ حَسَنٌ أَمْ حَسِينٌ؟»،
 ومن ذلك قول ذي الرمة:

اسْتَجَدَّتْ أَلْرُكْبُ عَنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبْرًا

أَمْ رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرْبٌ؟

ولا تجري همزة «أل» هذا الجري، وإن كانت للوصل، لأنها مفتوحة،
 وهمزة الاستفهام مفتوحة، فتلتبس الهمزتان إحداهما بالأخرى. وحينئذ يختلط
 الإخبار بالاستخبار (أي الكلام الخبري بالكلام الاستفهامي)، فلو قلت:
 «الشمس طلعت» فلا يدري السامع: «أَأَنْتَ تَجْبِرُ عَنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ؟ أَمْ أَنْتَ

(١) الوعاء: رابية من رمل لينة تنبت حرار البقول، وموضع بين التعلبية والحزمية.
 و«جلاجل»: اسم موضع. و«النقا»: قطعة من الرمل تنقاد محدودبة.

تستفهم عن طلوعها ، والوجه أن تُبدل همزة «أل» ألفاً لينةً في اللفظ ،
يُستغنى عنها بالمدّة ، فتقولُ : «آ لرجلٌ خيرٌ أم المرأةُ» (١) ؟ .

قال تعالى : «آلُ اللهِ أَذِنَ لَكُمْ؟ - أَلَذَّكَرِينَ حَرَّمَ أُمَ الْأُنثَيَيْنِ؟ -
آلَانَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ؟» .

هذا ما يراه الجمهور الأعظم من النحاة في اجتماع همزة الاستفهام وهمزة «أل» .
وفي كتاب (الكتاب) لابن درستويه ما يدل على أنه لا فرق بين همزة «أل»
وغيرها من همزات الوصل وعلى أنها تجزئ هذا المجرى ، وإن كانت مفتوحة ،
لأنها أكثر استعمالاً من سائر ألفاظ الوصل وما قاله هو القياس . وأما التباس
الإخبار بالمتخبر ، فقريئة الكلام تعين المراد . ولا يكون هذا الإختلاط إلا
في بعض المواضع . فليكن المنع حيث لم يؤمن اللبس .

على أنهم لم يجروا على القياس ، حذر الالتباس ، فكان عليهم أن لا يجزئوا
حذف الاستفهام من الكلام ، وقد أجازوها اعتماداً على قريئة لفظية ، مثل :
« ما أدري : في ليل رحل القوم ، أم في نهار ؟ أي : أفي ليل ؟ وكقول عمر ابن
أبي ربيعة :

بدا لي معصم حين جمّرت وكفّ خضيبٌ زُينت ببنان

فوالله ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان ؟

أي : أبسبع ؟ والقريئة اللفظية هنا هي «أم» ، التي تكون بعد همزة
الاستفهام في السؤال عن أحد الشئيين . وقد يكون الحذف اعتماداً على قريئة
معنوية ، يعتمد فيها على فطنة السامع كقول الكميّ :

(١) من كان منهما خيراً لأمتة ووطنه فهو خير

طربت ، وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني ، وذو الشوق يلعب ؟
أي : « أو ذو الشوق يلعب ؟ » ومنه قول المتنبي :

أحيا؟ وأيسر ما قاسيت ما قتلا والبين جار على ضعفي ، وما عدلا
أراد : « أأحيا ؟ » . وفي الحديث : « وإن زنى ؟ وإن سرق ؟ » ، أي :
« أو إن زنى زنى أو إن سرق ؟ » وفي شرح المغني للدماميني : نقلنا عن الجني .
لابن قاسم : إن حذفها مطرد إذا كان بعدها « أم » : لكثرتة نظماً ونثراً . قال
الدماميني : « قلت : وهو كثير مع فقد « أم » . والاحاديث طافحة بذلك » .
وتحقيق قول ما قاله الاخفش من ان حذفها جائز اختياراً في نظم أو نثر ، إذا
أمن اللبس . فإن أدى الحذف إلى الالتباس ، فلا يجوز قولاً واحداً .

فأنت ترى أنهم أجازوا حذف همزة الاستفهام . ومنعوا حذف همزة « أل »
بعد همزة الاستفهام . والمسألان واحدة . فإذا قد أجازوا أن تحذف همزة
الاستفهام ، حيث يؤمن اختلاط الإخبار بالاستخبار ، فينبغي أن يجيزوا
حذف همزة « أل » بعد همزة الاستفهام حيث يؤمن الالتباس . قياساً على غيرها
من همزات الوصل والحق أن حذفها ، بعد همزة الاستفهام ، جائز قياساً عند
أمن اللبس . وقد تقدم القول فيما جنح إليه ابن درستويه في كتاب (الكتاب)
من جواز ذلك) .

رسم الهمزة المتطرفة

حُكِمَ الهمزة المتطرفة حُكْمَ الحرف الساكن ، لأنها في موضع الوقف من
الكلمة ، والهجاء موضوع على الوقف .

وهي إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحرراً :

فإن كان ما قبلها ساكناً ، كُتبت مفردة بصورة القطع هكذا : (ء) ،
 مثل : « المرء والجزء والدفء والخبء والشيء والنوء والنشء والعبء ،
 ويحيء ويسوء والمقروء والمشنوء والهنيء والمريء والبريء والسوء والضياء
 والوضوء ، وجاء وشاء » .

(وإنما لم تكتب بصورة حرف من أحرف العلة يكون كرسياً لها ، لأنها
 تسقط اللفظ إذا خففت عند الوقف ، لالتقاء الساكنين . وإذا جاز حذفها عند
 الوقف فلا ترسم ، ولأنها تبدل من حرف العلة قبلها وتدغم فيه مثل : « الشيء
 والنوء والمقروء والهنيء » ، فيقال : « الشي والنو والمقروء والهني ») .

وإن كان ما قبلها متحركاً ، كُتبت بحرف يناسب حركة ما قبلها ، مهما
 كانت حركتها ، لأنها إن خففت في اللفظ موقوفاً عليها ، نُحِي بها منحي ذلك
 الحرف :

فترتكز على الألف في مثل : « الخطأ والنبأ وقرأ وبقراً ولم يقرأ وأقرأ »
 وتوَضاً وتَوَضاً ورأيت امرأ القيس .

وعلى الواو في مثل : « التهيؤ والتواطؤ والأكمؤ^(١) واللؤلؤ والجؤجؤ^(٢)
 والتتبؤ وجرؤ ومرؤ ورَدؤ^(٣) ، وهذا امرؤ القيس .

وعلى الياء في مثل : يتكبي ويستهيء وصديء وضئضيء^(٤) وناشيء
 وقاريء ، ومررتُ بامرئ القيس .

رسم الهمزة المتوسطة

الهمزة المتوسطة ، إما أن تكون متوسطة حقيقة ، كأن تكون بين

(١) الأكمؤ : جمع كمء ، وهذا جمع كماء .

(٢) الجؤجؤ : الصدر .

(٣) جرؤ : صار ذا جرأة وإقدام و « مرؤ » صار ذا مروءة وإنسانية ، و « ردؤ » :

صار رديئاً .

(٤) الضئضيء : الاصل .

حرفين من بنية الكلمة ، مثل : « سألَ وبئرٍ ورؤُفَ » وإما إن تكون شبهَ
متوسطة ، كأن تكون متطرقةً ، وتلحقها علاماتُ التأنيثِ أو التثنيةِ أو
الجمعِ أو النسبةِ أو الضميرِ أو ألفُ المنونِ المنصوبِ ، مثلُ : « نشأةٌ وفئةٌ
وملأى وجزءانِ وشيثانٍ وقرءاونَ وهيئاتٍ وهذا جزؤُهُ ويقرؤُهُ وأخذتُ
جزءاً واحتملتُ عبثاً » .

وحكمها في الكتابةِ واحدٌ ، إلا في أشياء قليلةٍ نذكرها في مواضعها .

وإذا تَوَسَّطتِ الهمزةُ ، فإما أن تكون ساكنةً ، أو مفتوحةً ، أو مضمومةً
أو مكسورةً ، ولكلِّ حكمه في الكتابةِ .

والقاعدةُ العامةُ لكتابةِ الهمزةِ المتوسطةِ ، أنها إن كانت ساكنةً ، تُكتبُ
بجرفٍ يُناسبُ حركةَ ما قبلها ، مثلُ : « رأسٍ وسؤلٍ وبئرٍ » وإن كانت
متحركةً ، تُكتبُ بجرفٍ يُجانسُ حركتها هي ، مثلُ : « سألَ ويسألُ ولؤمٌ
ويلؤمٌ وسئمٌ ومُسئِمٌ ولئيمٌ » إلا أن تفتَحَ بعد ضمٍ أو كسرٍ ، فتُكتبُ
حرفاً يُجانسُ حركةَ ما قبلها ، مثلُ : « مؤنٌ وسؤالٌ وفئةٌ وذئابٌ
وناشئةٌ » . أو تقع بعد ألفٍ ، فتُكتبُ قطعةً منفردةً بعدها ، مثلُ : « ساءلٌ
ويتساءلٌ ويتساءلٌ وعباءةٌ » .

وهناك مواضعٌ قد يُشَدُّ فيها عن هذه القواعدِ الكليةِ ، يرجعُ أكثرها إلى
الهمزةِ في حالِ تَوَسُّطها توسطاً غير حقيقيٍّ . وستعلم ذلك فيما سنشرحه لك .

وإليك تفصيل هذا الجُمَلِ :

(١) رسمُ المتوسطةِ الساكنةِ

إذا تَوَسَّطتِ الهمزةُ ساكنةً ، كتبتُ على حرفٍ يناسبُ حركةَ ما قبلها :

فتُكْتَبُ على الألف في مثل : « رَأْسٌ وَكَأْسٌ وَيَأْمُلُ ^(١) » - ولم يقرأه ولم يَشَأْهُ وَنَشَأَتْ وَقَرَأْنَا » .

وَتُكْتَبُ على الواو مثل : « لَوْمٌ وَيُؤْمِنُ وَمُؤْمِنٌ وَأُوْتَمِنُ ^(٢) » ولؤلؤ-
ولم يَسْؤُهُ وَبُؤَتْ وَجَرُوتٌ وَجَرُوتٌ وَيَجْرُونَ » .

وعلى الياء في مثل : « بئرٌ وَذئبٌ وَأنتِ وَأَنْذَن ^(٣) » - وَجِئْتُ وَجِئْنَا
وَيَجِئْنَ وَأَنْبِئُهُ وَلَمْ يُنْبِئْهُ » .

(٢) رسم المتوسطة المفتوحة

(١) إن توسطت الهزمة مفتوحة ، بعد حرفٍ متحرك ، كتبت على حرفٍ
يجانس حركة ما قبلها .

فتُكْتَبُ على الألف في مثل : « سألَ ورأب ^(٤) وسامةٍ وضالةٍ ومأل -
وَخَطَّانٍ وَحِدَات ^(٥) وَأصلحتُ خَطَّاهُ وَسَمعتُ نأهُ ورأيتُ حِدَاةً ^(٦) »
وقرأاً ويقرآنٍ وبدأاً وَيَبْدَأُن ^(٧) » .

(١) هذه العلامة : (—) تدل على الفصل بين أمثلة المتوسطة حقيقية وأمثلة شبه المتوسطة .
فلينتبه الطالب لذلك .

(٢) لا عبرة بسقوط هزمة الوصل في الدرج . وإنما العبرة بأصلها ، وهي هنا مضمومة في الأصل .

(٣) الهزمة هنا مكسورة في الأصل . وإنما وصلت في درج الكلام .

(٤) رأب الصدع : أصلحه . ورأب بين القوم : أصلح .

(٥) الألف في « سامةٍ وضالةٍ ومأل وخطَّانٍ وحدآت » وهي الف الهزمة . والف المد
محدوفة ، كراهية اجتماع الفين في الخط ، وقد عوض عنها بالمددة لتدل عليها . وأصل كتابتها
هكذا : « سامة ، ضالة ، مأل ، خطَّان ، حدآن » .

(٦) الحدأة : بكسر الحاء وفتح الدال ، نوع من الطير .

(٧) إذا كانت الف المد خبير المثني ، فلا تحذف بل تكتب الألفان معاً ، كما رأيت . هذا
ما يراه جمهور العلماء . وسيأتي رأي غيرهم .

وعلى الواوِ في مثل : « مُؤَنٍ وَتُؤَدَةٍ وَمُؤَوَّلٍ وَيُؤَمَلُ وَمُؤَرِّخٍ وَسُؤَالِي
وَامرُؤَانٍ وَلُؤْلُؤَيْنِ وَلُؤْلُؤَاتٍ وَاشْتَرَيْتُ لُؤْلُؤَةً وَأَكَلْتُ أَمْؤُوتَةً وَجَرُّؤُؤًا
وَيَجْرُؤَانِ » .

وعلى الياءِ في مثل : « ذِيَابٍ وَرِنَاسَةٍ وَافْتِنَاتٍ وَفِنِيَّةٍ وَمِثَّةٍ ^(١) وَمِثَاتٍ
وَفِنَاتٍ وَقَارِنَانٍ وَقَارِنَاتٍ وَرَأَيْتُ قَارِنَهُ وَقَارِنِيَّهٗ وَمُنْشِيَهٗ وَمُنْشِيَّهٗ » .

(٢) إذا توسطت الهمزة مفتوحة بعد حرف ساكن ، توسطاً حقيقياً ،
كُتبت على الألف (إن لم تسبق بألف المد) مثل : « يِنَاسٌ وَيَسَآئِلُ
وَمَسَآلَةٌ وَجِيَالٌ ^(٢) وَالسَمَوَآلُ ^(٣) وَمَلَامَةٌ وَتَوَآمٍ وَمَلَانٌ وَظَمَآنٌ وَالقُرَآنُ ^(٤) »
فإن سبقت بألف المد ، كُتبت منفردة ، مثل : « سَآءَلٌ وَتَسَآءَلٌ وَسَآءَلُوا
وَيَتَسَآءَلُونَ » .

فإن كانت شبه متوسطة ، كُتبت منفردة بعد حرف انفصال ، مثل :
(جَاءَآ وَشَاءَآ وَجُزْءَانٍ وَضَوْءَانٍ وَخَبْوَةٌ وَخَبْوَاتٌ وَقِرَآءَةٌ وَرَأَى
ضَوْءَهُ وَكَسَاءَهُ » . وعلى شبه ياء بعد حرف اتصال ، مثل : « شِيَانٌ وَعِيبَانٌ
وَشِيَانٌ وَعِيبَانٌ وَرَأَيْتُ شَيْئَهُ وَفِيئَهُ وَعِيبَهُ وَنَشْنَشَهُ وَخَبِيئَهُ » .

(١) هذا قياس كتابة « مته » والأكثرون يكتبونها هكذا : « مائة » بزيادة الف بعد الميم ،
وهذا هو الشائع على أقلام الكتاب . وقد تقدم الكلام فيها .

(٢) جِيَالٌ : علم على جنس الضبع .

(٣) السموأل علم على رجل يهودي من العرب ، تنصب إليه القصيدة المشهورة التي مطلعها :
« إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه » . وهو عبراني معرب « صموئيل » . والسموأل في العربية
معناه : الظل ؛ وذباب الخل ، وطائر يكنى أبا براء .

(٤) الألف في « ملان وظمان والقرآن » هي ألف الهمزة . وألف المد قد حذفت مدلولاً
عليها بالمدّة ، كما تقدم في نظائرها .

(٣) إذا لزم ، من كتابة الهمزة ألفاً ، اجتمعُ ألفينِ : الهمزُ ، وألفُ المدِّ ، فإن سبقت ألفُ المدِّ ألفَ الهمزِ ، كتبتَ ألفَ المدِّ وحدها ، ورسمتَ ألفَ الهمزة قطعةً منفردةً بعدها ، مثلُ : « تضاءل وتشاءم وتشاءب » وإن سبقت ألفُ الهمزِ ألفَ المدِّ ، كتبتَ ألفَ الهمزِ وطرحتَ ألفَ المدِّ مُعَوِّضاً عنها بدَّةً ، كتبتُ على طرفِ ألفِ الهمزِ ، مثلُ : السامةِ والشامِ والقُرآنِ والملائنِ والنَّبأِ والمَلجانِ .

ويُستثنى من ذلك أن تكون ألفُ المدِّ ألفَ الضميرِ ، فتكتبُ هي وألفُ الهمزِ معاً ، مثلُ : « قرأوا وقرأوا ويقرأون ولم يقرأوا » . هذا رأيُ جمهور العلماء . ومنهم من يحذفُ ألفُ المدِّ مُعَوِّضاً عنها بالمدَّة ، مثلُ : « قرأوا وقرأوا ويقرآن ولم يقرآ » . وهذا هو القياس . وهو أيسرُ على الكاتبِ ومنهم من يكتبُ الهمزة منفردةً ، لا على الفِ ، ويُثبتُ الفِ الضميرِ بعدها ، مثلُ : « قرءوا وقرءوا ويقرءون ولم يقرءوا » .

أما إثباتهم الألفين في الفعل ، مع استكراههم ذلك في نحو « سامة وظمان وخطان » فلعلَّهم فرقوا بين أن تكون ألفُ المدِّ ضميراً أو غيرَ ضميرٍ ، لأن الألفَ هنا ضميرُ الفاعلِ . والفاعلُ أشدُّ لصوقاً بالفعل من غيره ، فلا يُستغنى عنه فكتبوها لذلك .

(٣) رسم المتوسطة المضمومة

(١) إن توسطت الهمزة مضمومةً بعد فتحٍ أو ضمٍ أو سكونٍ ، كتبت على الواو .

فمثالها مضمومة بعد فتح: « لَوْمَ وَضَوْلَ (١) وَرَوْفَ (٢) وَيَقْرَوُهُ
وَيَلْوُهُ وَيَكْلُوهُ (٣) وَهَذَا خَطْوُهُ وَنَبْوُهُ (٤) » .

ومثالها مضمومة بعد ضم: « الزُّؤُدُ (٥) والرُّؤْمُ (٦) والسُّؤْمُ (٧) وهذا
لُؤْلُؤُهُ وَجُؤُجُوهُ وَأَكْمُوهُ » .

ومثالها مضمومة بعد ساكن: « يَضْوُلُ وَأَرْوُسُ وَأَكْوُسُ وَالتَّرْوُسُ
والتَّسَاوُلُ وَالتَّلَاؤُمُ - وهذا جزؤه وَضَوْؤُهُ وَوُضُوؤُهُ وَضِيَاؤُهُ » . إلا إن
ضمت شبه المتوسطة ، بعد حرف من حروف الاتصال ، فتكتب على شبه ياء
مثل: « هذا شَيْئُهُ وَفَيْئُهُ وَعَيْئُهُ وَنَشَيْئُهُ وَبَرَيْئُهُ وَبَجَيْئُهُ وَبِجَيْئُونُ
وَبُسَيْئُونُ وَمُسَيْئُونُ » .

(٢) إذا لزم ، من كتابة همزة على الواو ، اجتماع واوين : فإن تأخرت
واو الهمز ، كتبتها معاً مثل: « هذا ضَوْؤُهُ وَوُضُوؤُهُ وَمَقْرُوؤُهُ » . وإن
سبقت ، فمنهم من يحذف صورتها ، ويكتبها همزة منفردة ، بعد حرف انفصال
مثل: « رَوْوُفٍ وَرُؤُوسٍ وَقَرَّوُوا وَيَقْرَوُونَ » ، وعلى شبه ياء ، بعد حرف
اتصال ، مثل: « كُنُوسٍ وَمَسْئُولٍ - وَمَلَّئُوا وَيَمْلَأُونَ » . إلا إن كانت

(١) ضؤل يضؤل ضآلة ، صغر وضعف .

(٢) رؤف يرؤف رآفة ورآفة : كان رؤوفاً رحياً أشد الرحمة . ورأف به يرأف رآفة :
رحمه .

(٣) كلاًه يكلؤه : حفظه ورعاه .

(٤) ومن العلماء من يكتبها ، وهي شبه متوسطة ، على حالها قبل توسطها « اي على الألف »
مثل: « يقرأه وهذا خطاه ونباهه » .

(٥) الزؤد ، بضمين : الفزع . ويقال أيضاً : « الزؤد » بضم فسكون .

(٦) الرؤم ، بضمين : جمع « روم » ، وهي التي تعطف على ولدها . والرؤم للضم : هو
الدليل الراضي بالخسف والذل .

(٧) السؤم ، بضمين : جمع « سؤم » وهو الملول ذو السامة والملل . وهو للمذكر والمؤنث
بلفظ واحد .

شبه متوسطة ، وكانت في الأصل مكتوبة على الواو : كَجَرَوْا وَيَجْرُؤُ ،
فترسم الواوَانِ معاً ، مثل : « جَرَوْا وَيَجْرُؤُونَ » .

هذا مذهب المتقدمين ، وعليه المعول عند أرباب هذا الشأن . وعليه رسم
بعض المصاحف ^(١) .

ومنهم من يرسم الواوَيْنِ معاً ، وهو القياس ، مثل : « رَؤُفٍ ورؤُوسٍ
وَسُؤُومٍ وَسُؤُونَ وكُؤُوسٍ ومرؤُوبٍ ^(٢) ومسؤول - وقرؤوا ويقرؤون
وملؤوا ويملؤون » .

ومنهم من يكتفي بواوٍ واحدة يرسم الهزمة عليها ، مثل : رَؤُفٍ ورؤُوسٍ
ومَسْؤُولٍ وقرؤوا ويقرؤون » . وعليه رسم كثير من المصاحف .

ومنهم من يبقي الهزمة المتطرفة ، المكتوبة على الألف ، المتصلة بما يجعلها
شبه متوسطة ، على حالها من الرسم ، مثل : « قرأوا ويقرؤون ، وبَدَأُوا
ويبدأون ، وملأوا ويملأون ، وهذا خطأ ونبأه ورشأه » وهو مذهب بعض
التأخرين . وهو الشائع على أكثر الأقلام اليوم ، لنسولته وبُعده عن إعمال
الفكر .

والمذهب الأول هو المتقدم . كما علمت . وكل له وجه صحيح .

أما إذا لزم من ذلك اجتماع ثلاث واوٍ ، فتطرح واو الهزمة ،
وتكتب الهزمة منفردة بين الواوَيْنِ ، قولاً واحداً ، مثل : « مؤءودة ^(٣) »

(١) ومنها المصحف الذي طبع في مصر بأمر الملك فؤاد الأول ، ملك مصر ، سنة ١٣٤٢ هـ
الهجرة ، وغيره مما طبع على غراره .

(٢) مرهوب . اسم مفعول من رأبه يرأبه رأباً بمعنى : أصلحه .

(٣) المؤءودة : المدفونة حية . وكان من عادة بعض الجاهلية دفن البنات وهن على قيد الحياة .
فقرعهم الله تعالى بقوله : « وإذا المؤءودة سئلت : بأي ذنب قتلت ؟ » والفعل من ذلك
« وأد يئد وأدأ » .

وَوُؤُولٍ (١) - وَمَقْبِرُؤُونَ وَمَنْشُؤُونَ (٢) وَيَسُؤُونَ .

(٣) إن توستت الهمزة مضمومة بعد حرف مكسور (وهذا لا يكون إلا في شبه المتوسطة) ، كتبت على شبه ياء ، مثل : مِئُونٌ وَفِئُونٌ (٣) وهذا قارئه وُمنشئُه وُمنبئُه وسِئُه وسِئُونٌ والقارئون وُالمنشئون وُالمنبئون وينبئُه ويُقرئُه .

(٤) رسم المتوسطة المكسورة

إن توستت الهمزة مكسورة ، لا تكتب إلا على الياء ، سواء أ كانت مكسورة بعد فتح ، مثل : « سَمٌ وَبَسٌ وَدَتِيبٌ (٤) - وُملجئِينٌ وَنظرتُ إلى رِشئِه وَخَطئِه وَمنشئِه (٥) .

أم مكسورة بعد ضم ، مثل : « سُئَلٌ وَرُئِيٌّ وَوُئِيٌّ عَنْهُ وَالدِّئِلُ (٦) - وَنظرتُ إلى لؤلؤئه وَبُؤْبئُه وَأَكْمئُه ، وسقت السفينة الماءَ يَجُؤْجئُها (٧) وتقول في جمع من سمئته لؤلؤاً : « مررتُ بالثلثئين » وبعضهم يكتب التي بعدها ياءً

(١) الووئل : مصدر : (وأل إليه وألا ووؤولا) أي لجأ إليه . ومنه « الوئيل » . وهو اللجأ .

(٢) المشنوء : المنبغض الممقوت ، يقال : (شئت الكاذب أشئوه وشئاً وشئاناً) أي : أبغضته ومقته .

(٣) مئون : جمع مئة . وفئون جمع فئة .

(٤) الدتئب : بكسر الهمزة ، الجاد في عمله ، التعب فيه .

(٥) ومن العلماء من يكتب الهمزة المكسورة المتطرفة ، الرسومة على الف ، كرشأ وخطأ ، على حالها بعد توسطها : مثل : نظرت إلى رشأه وخطأه ، كما يقونها كذلك إن كانت مضمومة كما تقدم .

(٦) الدئل : ابن آوى ، والذئب : دويبة تشبه ابن عرس .

(٧) ومن العلماء من يكتب الهمزة المتطرفة المكسورة ، الرسومة على وار ، كلؤلؤ وبؤبؤ وجؤجؤ ، على حالها بعد توسطها ، مثل : « نظرت إلى لؤلؤة » . والجؤجؤ : الصدر . وجؤجؤ السفينة : مقدمها .

بحركه ما قبلها (أي على الواو) ، مثل : « رُوِيَ وَنُوِيَ عَنْهُ » .

أم مكسورةً بعد كسر (وهذا لا يكون إلا في شبه المتوسطة) ، مثل :

« مِئِينَ وَفِينَ وَقَارَيْنَ وَنَاشِينَ وَمُنْشِينَ وَمُقَرَّيْنَ وَقَارِهِ وَمُنْشَهُ وَلَائِهِ » .

أم مكسورةً بعد سكون ، مثل : « أَفئِدَةٌ وَأَسئَلَةٌ وَمُسِمٌّ وَمُتَمِّمٌ ^(١) »

والمُرِّيُّ والرَّائِيُّ وَيُسَائِلُ وَسَائِلٌ وَمُسَائِلٌ — وَالْمُقَرَّيْنَ وَالطَّائِيَّ وَالْكَسَائِيَّ

وَالْجَزِيَّ وَجُزَيْهِ وَعَيْبُهُ وَشَيْئُهُ وَضَوْئُهُ وَوَضُوئُهُ وَضِيَّانُهُ » .

(٥) رسم المتوسطة مع علامة التانيث

الهمزة المتوسطة بالحاق علامة التانيث بها ، لا تكون إلا مفتوحة .

فإن كان ما قبلها مفتوحاً أو ساكناً صحيحاً ، كُتبت على الألف ، مثل :

« حِدَاةٌ ^(٢) وَخَطَاةٌ ^(٣) وَتَشَاةٌ وَنَبَاةٌ وَمَلَأَى وَظَمَأَى » .

وإن كان مضموماً ، كُتبت على الواو ، مثل : « لَوْلَاةٌ » .

وإن كان مكسوراً أو ياءً ساكناً ، كُتبت على الياء ،

مثل : « مِئَةٌ ^(٤) وَفِئَةٌ وَتَهْنِئَةٌ وَمَرَزِئَةٌ ^(٥) وَهَيْئَةٌ »

(١) التَّمُّ : من تَضَعُ وَلَدِينَ فِي بَطْنِ وَاحِدٍ ، يُقَالُ : أَتَأَمَّتِ الْمَرْأَةُ إِذَا وَلَدَتْ اثْنَيْنِ فِي حَمْلٍ وَاحِدٍ .

(٢) الْحِدَاةُ وَجَمْعُهَا حِدَاٌ ، بِفَتْحِ الْحَاءِ وَالِدَالِ فِيهَا : الْفَأْسُ ذَاتُ الرَّاسَيْنِ . وَأَمَّا الطَّائِرُ فَهُوَ الْحِدَاةُ وَجَمْعُهَا حِدَاٌ ، بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِ الدَّالِ فِيهَا .

(٣) الْخَطَاةُ : جَمْعُ خَاطِيءٍ .

(٤) وَأَكْثَرُ الْكُتُبِ يَكْتُبُونَهَا هَكَذَا (مائة) بِزِيَادَةِ الْفِ خَطَاٌ لَا لَفْظًا ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْقِيَاسِ وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ .

(٥) الْمَرَزِئَةُ : الْمَصِيبَةُ ، وَمِثْلُهَا الرَزِئَةُ .

وَبَيْئَةٌ (١) وَخَطِيئَةٌ وَبَرِيئَةٌ .

وإن كان ما قبلها ألفاً أو واواً ، كتبت منفردة ، مثل : « ملاءة وقراءة
ومروءة وسوءة (٢) وسوءى (٣) وسوءاء (٤) » .

(٦) رسم المتوسطة مع الف المنون المنصوب

الْمُنَوْنُ الْمَنْصُوبُ تَلْحَقُهُ أَلْفٌ مَدٌّ لَا تُلْفِظُ إِلَّا فِي الْوَقْفِ ، سِوَاءَ أَكَانَ
آخِرُهُ هَمْزَةً أَمْ غَيْرَهَا ، مِثْلُ : « رَأَيْتُ رَجُلًا وَكِتَابًا وَتَوْلُؤًا » .

فإن كانت الهمزة المنوثة تنوين نصب ، مرسومة على حرف أبقيتها
مرسومة عليه ، ورسمت بعدها الألف ، مثل : رأيت بُؤبؤاً وأكثوا وقارئاً
ومنشئاً .

وإن كانت منفردة ، غير مرسومة على حرف ، فإن كانت بعد حرف
انفصال ، تركتها على حالها ، ورسمت بعدها الألف مثل : « رأيتُ جزءاً
ورزءاً وضوءاً . وضوءاً » . وإن كانت بعد حرف اتصال كتبها قبل الألف
على شبه ياء ، مثل : (احتملتُ عبئاً واتخذتُ دِفئاً ورأيتُ شيئاً) .

غير أنهم تركوا كتابتها بعد الهمزة المرتكزة على ألف ، كراهية اجتماع
ألفين في الحظ ، مثل : (سمعتُ نبأ ورأيتُ رَشاً (٥)) وبعد الهمزة المسبوقة

(١) البيئة : بكسر الباء ولا وجه لفتحها : المنزل . ومثلها الباءة والمباءة . والبيئة أيضاً :
الحالة يكون عليها الشيء ، يقال : هو حشن البيئة ، أي الحالة .

(٢) السوءة : العورة ، والحصلة القبيحة . والفاحشة .

(٣) السوءة : تأنيث الأسوأ ، كالحسنى : تأنيث الاحسن .

(٤) السوءاء : الحصلة القبيحة . وهي أيضاً : ضد الحسناء ، يقال (سوءاء ولود خير من
حسناه عقيم) .

(٥) الرشأ : ولد الظبي عندما يتحرك ويمشي .

بألف المدِّ اعتباطاً ، لا لسببٍ ، مثل : « لبستُ رداءً ، وشربتُ ماءً (١) » .
 وإنما تُكتبُ هذه الألفُ ، لأنَّ المنونَ المنصوبَ لا يجوزُ أن يُوقفَ عليه
 بالسكونِ ، بل يجبُ أن يُوقفَ عليه بفتحةٍ ممدودةٍ ، تتولدُ منها ألفُ المدِّ .
 وسواءٌ في ذلك ما لحقتهُ هذه الألفُ في الخطِّ ، وما لم تلحقهُ لسببٍ أو
 اعتباطاً .

كتابة الألف المتطرفة

الألفُ المتطرفةُ ، إما أن تكونَ آخرَ فعلٍ : كدعا ورمى وأعطى ، وإما
 أن تكونَ آخرَ اسمٍ مُعربٍ عربيٍّ : كالفتى والعصا والمصطفى . وإما أن
 تكونَ آخرَ اسمٍ مَبْنِيٍّ : كأنا ومهما . وإما أن تكونَ آخرَ حرفٍ : كعملي
 ولولا . وإما أن تكونَ آخرَ اسمٍ أعجميٍّ : كهوسيقا .

فهي خمسةُ أنواعٍ ولكلِّ نوعٍ حكمهُ في الرسمِ .

(١) و (٢) إن تطرقت الألفُ في فعلٍ أو اسمٍ مُعربٍ .

فإن كانت رابعةً فصاعداً ، كتبها ياءً مطلقاً . والحرفُ المشدَّدُ يُحسبُ
 حرفين ، وكذلك الهمزة التي فوقها مدَّةٌ مُعوَّضٌ بها عن ألفٍ محذوفةٍ ،
 مثل : « حُبلي ودعوى وُجُلي وُجمادى ومستشفى - وأعطى وأملى
 ولبى وحلّى وآتى وآخى واهتدى وارتضى واستولى واستعلى » . وإلا
 إذا لزمَ ، من كتابتها ياءً ، اجتماعُ ياءَينِ ، فتكتبُ ألفاً ، مثل : « استحيا

(١) وحققها أن تكتب هكذا « رداءً وماءً » .

وأحيا وسجايا ويحيا وزوايا وتزايا ورتايا ودُنْيا . وقد كتبوا « يحيى ورّبي »
عليه ، « بياءين » ، للفرقة بين ما هو علمٌ أو فعلٌ أو صفة . والقولُ في نحوهما
كالبقول فيها .

وإن كانت ثلاثة ، فإن كانت منقلبةً عن الواو ، كتبتُها ألفاً ، مثل : « العصا
والقفا والدُّجأ والرُّبأ والضُّحأ والذُّرأ والعدأ ^(١) — ودعا وغزا وعفا وعلا وسما
وتلا » . وإن كانت منقلبةً عن ياءٍ كتبتُها ياءً ، مثل : « الفتى والهوى والنسوى
والرَّحى والحمى — ورمى ومشى وهدى وهوى وقضى » .

وما كان من ذلك ممدوداً ، فقصرته : كالبيضاء والجدعاء ، أو مهموزاً ،
فسهّلتها : كتوضأ وتجزأ وملجأ وملتجأ ، فلا يكتب بالياء ، بل يكتب بالألف
التي صار آخرها ، مثل : « البيضاء والجدعاء وتوضأ وتجزأ وملجأ وملتجأ » .

واعلم أن من النجاة من يكتبُ البابَ كله بالألف ، حملاً للخط على اللفظ ،
سواءً أكانت الألف ثالثةً أم فوق الثالثة ، وسواءً أكانت منقلبةً عن واو أم عن
ياء . قالوا : وهو القياس ، وهو أنقى للغلط . وهذا ما اختاره أبو علي الفارسي ،
كما في شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي . وهو مذهبٌ سهلٌ ، لكنه لم
يشتهر ، ولم ينتشر . والكتّاب قديماً وحديثاً على خلافه .

(١) الكرفيون يكتبون ما كان من الاسماء مضموم الأول أو مكسور بالياء ، وإن كانت
ألفه أصلها الواو . فيكتبون الذرا والعدا ونحوهما هكذا : « الذرى والعدى » . وجمهور
الكتاب على رأيهم في ذلك . وهو خلاف القياس ، والقول الأول قول البصريين وهو القياس .

(٣) إذا تطرقت الألفُ في اسمٍ مبني ، كتبت ألفاً ، مثلُ : « أنا ومهما » ،
إلا خمس كلمات منها ، كتبوها فيها بالياء ، وهي : « أتني ومتى ولدى والألى »
(اسم موصول بمعنى الذين) وأولى (اسم إشارة للجمع ، كأولاء) .

(٤) إذا تطرقت الألفُ في حرف من حروف المعاني ، كتبت ألفاً ، مثلُ :
« لولا وكلاّ وهلاّ » ، إلا أربعة أحرف ، كتبوها فيها بالياء . وهي : « إلى وعلى
وبلى وحتى » .

(٥) إذا تطرقت الألفُ في اسم أعجمي ، كتبت ألفاً مطلقاً ، ثلاثياً كان ،
أو فوق الثلاثي . ولا فرق بين أن يكون من أسماء الناس أو البلاد أو غيرها ،
مثلُ : « بُغا ولوقا وتليخا وزليخا وبحيرا » (وهي أعلامُ أناس) ، وأريحا وإفا
وحيفا وطنطا والرُّها (وهي أسماء بلدان) وبيّعا (وهي اسم طير) ، وموسيقا
وآرتاطيقا « وهما من مصطلحات الفنون والعلوم » . وكتبوا (بخارى) ، من
أسماء البلدان ، بالياء . وكتبوا أربعة من أعلام الناس بالياء أيضاً ، وهي موسى
وعيسى ومثى وكسرى . ومنهم من يكتب « متى » بالألف هكذا : « متّا » .

الوصل والفصل

من الكلمات ما لا يصح الابتداء به ، كالفئاتر المتصلة ومنها ما لا يصح الوقفُ
عليه ، كالحروف الموضوعة على حرف واحدٍ ومنها ما يصح الابتداء به والوقف
عليه ، وهو كل الكلمات ، إلا قليلاً منها .

فما صح الابتداء به والوقف عليه ، وجب فصله عن غيره في الكتابة ، لأنه

يستقل بنفسه في النطق، كالأسماء الظاهرة، والضمائر المنفصلة، والأفعال والحروف
الموضوعة على حرفين فأكثر .

وما لا يصحُّ الابتداء به ، وجب وصلُّه بما قبله ، كالضمائر المتصلة ، ونوني
التوكيد ، وعلامة التأنيث ، وعلامة التثنية ، وعلامة الجمع السالم .
وما لا يصحُّ الوقفُ عليه ، وجب وصلُّه بما قبله ، كالضمائر ، ونوني التوكيد ،
وعلامة التأنيث ، وعلامة التثنية ، وعلامة الجمع السالم .

وما لا يصحُّ الوقفُ عليه ، وجب وصلُّه بما بعده ، كحروف المعاني
الموضوعة على حرفٍ واحدٍ ، والمركب المزجيُّ ، وما رُكِّب مع المائة من
الآحاد : كأربعمائة ، والظُرُوفِ المضافة إلى « إذ » المُنَوَّنَةِ : كيومئذٍ
وحينئذٍ (١) . فإن لم تُنَوَّنْ ، بأن تُذكر الجملة المحذوفة المعوّض عنها بالتنوين ،
وجب الفصلُ مثلُ : « رأيتك حين إذ كنتَ تحطُبُ » .

وكلا النوعين (أي ما يصحُّ الابتداء به ، وما لا يصحُّ الوقف عليه) يجب
وصله ، كما رأيتَ ، لأنه لا يستقلُّ بنفسه في النطق . والكتابةُ تكون بتقدير
الابتداء بالكلمة والوقف عليها ، كما علمتَ في أول فصل الخط .

وقد وصلوا ، في بعض المواضع ، ما حقّه أن يكتب منفصلاً ، كأنهم
أعتبروا الكلمتين كلمةً واحدةً . وإليك تلك المواضع :

(١) وصلوا « ما » الإسميّة بكلمة « سيِّ » ، مثلُ : « أحبُّ أصدقائي ،
ولا سيِّما زهيرٍ » ، وبكلمة « نعم » إذا كسرت عينها ، مثلُ : « نعمًا
يعظّمكم به » ، فإن سكنت عينها ، وجب الفصلُ ، مثلُ : « نعمَ ما تفعل » .

(١) تنوين « إذ » هو تنوين عوض ، لأنه عوض عن جملة محذوفة ، مثل : « هل تذكر
إذ كنت تحطُب ؟ فحينئذ رأيتك » . أي : « فحين إذ كنت تحطُب رأيتك » . راجع مبحث
التنوين في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٢) ووصلوا « ما » الحرفية الزائدة أيًا كان نوعها ، بما قبلها ، مثل :
 « طالما نصحتُ لك إنما إلهكم إلهٌ واحدٌ ، أتيتُ لكننا أسامةٌ لم يأت . عمّا قليل
 ليُصبِحَنَّ نادمين . مما خطيئناهم أغرقوا . أيما الأجلين قضيتُ . فلا عدوان
 عليّ . أينما تجلسُ إجلس . إما تجتهدُ تنجح (١) . إنه لحقٌ مثلما أنكم تنطقون (٢) .
 اجتهدُ كما تنجح » .

(٣) وصلوا « ما » المصدرية بكلمة « مثل » مثل : « اعتصمُ بالحق مثلما
 اعتصم به سلفك الصالح » ، وبكلمة « ريثَ » ، مثل : « انتظرني ريثما
 آتيك » ، وبكلمة « حين » مثل : « جئتُ حينما طلعت الشمسُ » ، وبكلمة
 « كل » مثل : « كلما أضاء لهم مشوا فيه . كلما زرتني أكرمتك » . « وما
 بعد » كلِّ « مصدرية ظرفية .

(٤) وصلوا « من » استفهاميةً كانت ، أو موصولةً ، أو موصوفيةً ،
 أو شرطيةً ، بمن وعن الجاريتين فالاستفهاميةً مثل : « من أنت تشكو (٢) ؟ »
 والموصولةً مثل : « خذ العلمَ عمّن تشقُ به » . والموصوفيةً مثل : « عَجِبْتُ
 ممّنُ يحبُّ لك يؤذيك » ، أي من رجلٍ يحبُّ لك . والشرطيةً مثل : « ممّن
 تبتعدُ أبتعدُ ، وعمّن ترضَ أرضَ » ، أي من تبتعدُ عنه أنتَ أبتعدُ عنه أنا ،
 ومن ترضَ عنه أرضَ عنه .

وصلوا (من) الإستفهاميةً بفي الجارّة ، مثل : « فيمن ترغبُ أن يكون
 معك ؟ . فيمن ترى الخير ؟ » .

(١) إما ، أصلها : « إن ما » أبدلت النون ميما ، وادغمت في الميم بعدها .
 (٢) ما ، في مثلها ، زائدة هنا ، لا مصدرية ، كما قال بعضهم ، لأن الحرف المصدرية لا يدخل
 على مثله وقد سبقت « ما » هنا « إن » وهي حرف مصدرية .
 (٣) من أصلها : « من من » قلبت نون الأولى ميما ، وادغمت في الميم بعدها .

(٥) وصلوا « لا » بكلمة « أن » الناصبة للمضارع ، مثل : لئلا يعلم أهل الكتاب ^(١) « ويجب ألا تدعَ اللباس سبيلا إلى نفسك » . ولا فرق بين أن تسبقها لامُ التعليل الجارّةُ وألا تسبقها ، كما رأيت .

هذا مذهب الجمهور . وذهب أبو حيانَ ومن تابعه إلى وجوب الفصل قال : وهو الصحيح ، لأنه الأصل ، مثل : « يجب أن لا تهمل »

فإن لم تكن « أن » ناصبة للمضارع ، وجب الفصل ، كأن تكون مخففة من « أن » المشددة ، مثل : « أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ » أي أنه ، أن تكون تفسيريةً ، مثلُ : « قلْ له : أن لا تخفْ » .

(٦) وصلوا « لا » بكلمة « إن » الشرطية الجـازمة ، مثلُ : « إلا تفعلوه تكن فتنةٌ ^(٢) » ، إلا تنصروه فقد نصره اللهُ » .

(٧) منهم من يصلُ « لا » بكلمة « كي » ، مثلُ : لكيلا يكون عليك حرجٌ . ومنهم من يوجب الفصل . والأمران جائزان . وقد جاء الوصلُ والفصلُ في القرآن الكريم ، وقد وُصلت في المصحف في أربعة مواضع ، منها : « لكيلا يكون عليك حرجٌ » ومن الفصل قوله تعالى : « لكي لا يكون على المؤمنين حرجٌ » وقوله : « كي لا يكون دولةٌ بين الأغنياء منكم » .

(١) والأصل : لأن لا ، أبدلت النون لاما ، وادغمت في اللام بعدها ، فصارت « لألا » فرسموا الهمزة على الياء فصارت « لئلا » ، وإنما رسموها على الياء ، لأنها صارت متوسطة ، باعتبار الكلمتين كأنهما كلمة واحدة : والمتوسطة المفتوحة بعد كسر تكتب على الياء ، كما في « فنة ومئات » . كما عرفت ذلك من قبل .

(٢) والاصل : إن لا ، أبدلت النون لاما . وادغمت في اللام بعدها فصارت « إلا »

مباحث الفعل الإعرابية

وهو يشتمل على أربعة فصول :

١ - المبني والمعرب من الأفعال

الفعل كله مبني . ولا يُعربُ منه إلا ما أشبه الاسم ، وهو الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيد ولا نون النسوة .

وهذا الشبه إنما يقع بينه وبين اسم الفاعل . وهو يكون بينها من جهتي اللفظ والمعنى .

أما من جهة اللفظ ، فلأنها متفقان على عدد الأحرف والحركات والسكنات فيكتبُ : على وزن (كاتب) ومكرمٌ على وزن (يُكرمُ) . وأما من جهة المعنى فلأنَّ كلاً منهما يكون للحال والاستقبال وباعتبار هذه المشابهة يسمى هذا الفعل (مضارعاً) ، أي مشابهاً ، فإن المضارعة معناها المشابهة ، يُقال : « هذا يُضارعُ هذا » ، أي يشابهه .

فإن اتصلت به نون التوكيد ، أو نون النسوة ، بُني ، لأن هذه النونات من خصائص الأفعال ، فاتصالةُ بهنَّ يُبعدُ شَبههُ باسم الفاعل فيرجعُ إلى البناء الذي هو أصل في الأفعال .

٢ - بناء الفعل الماضي

يبني الماضي على الفتح ، وهو الأصلُ في بنائه ، نحو : « كتب » . فإن كان معتلاً الآخر بالألف ، كرمي ، ودعا ، بني على فتحٍ مقدّر على آخره . فإن اتصلت به تاء التانيث ، حُذف آخره ، لاجتماع الساكنين : الألف والتاء ، نحو : « رمت ودعت » والأصل « رمات ودعات » . ويكون بناؤه على فتحٍ مقدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين .

وليست حركة ما قبل تاء التانيث هنا حركة بناء الماضي على الفتح ، لأن حركة البناء - كحركة الإعراب - لا تكون إلا على الأحرف الأخيرة من الكلمة . والحرف الأخير هنا محذوف كما رأيت .

وإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء ، فهو كالصحيح الآخر - مبني على فتح ظاهر : كسرُوتٌ ورضيتٌ .

ويبنى على الضم إن اتصلت به واو الجماعة ، لأنها حرفٌ مدٌ وهو يقتضي أن يكون قبله حركةٌ تجانسه ، فيبنى على الضم لمناسبة الواو نحو : « كتبوا » . فإن كان معتلاً الآخر ، لألف ، حذفت لالتقاء الساكنين ، وبقي ما قبل الواو مفتوحاً ، كرموا ودعوا ، والأصل : « رماوا ودعوا » ويكون حينئذ مبنيًا على ضمٍ مقدّر على الألف المحذوفة .

(وليست حركة ما قبل الواو حركة بناء الماضي على الفتح ، لأن الماضي مع واو الجماعة يبنى على الضم ، ولأن حركة البناء كما قدمنا ، إنما تكون على الحرف الأخير والحرف الأخير هنا محذوف كما علمت) .

وإن كان معتلّ الآخر بالواو ، أو الياء ، حذف آخره وضمّ ما قبله بعد حذفه ، ليناسب واو الجماعة ، نحو : « دُعُوا وسرُّوا ورَضُوا » ، والأصل : « دُعِيُوا وسرُّوا ورَضِيُوا » وبوزن « كَتَبُوا وَظَرُّوا وَفَرِحُوا » .

(استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ، دفعاً للثقل ، فاجتمع ساكنان : حرف العلة وواو الجماعة ، فحذف حرف العلة ، منعاً لالتقاء الساكنين ، ثم حرك ما قبل واو الجماعة بالضم ليناسبها . فبناء مثل ما ذكر ، إنما هو ضم مقدر على حرف العلة المحذوف لاجتماع الساكنين ، فليست حركة ما قبل الواو هنا حركة بناء الماضي على الضم وإنما هي حركة اقتضتها المناسبة للواو ، بعد حذف الحرف الأخير . الذي يحمل ضمة البناء .

ويبنى على السكون إن اتصل به ضمير رفع متحرك ، كراهية اجتماع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة ، نحو : كَتَبْتُ وَكَتَبْتُ وَكَتَبْتُ وَكَتَبْتُ وَكَتَبْنَا » .

(وذلك لأن الفعل والفاعل المضمَر المتصل كالشيء الواحد ، وإن كانا كلمتين ، لأن الضمير المتصل بفعله يحسب كالجُزء منه . وأما نحو : « أكرمت واستخرجت » مما لا تتوالى فيه أربع حركات ، ان بني على الفتح مع الرفع المتحرك « فقد حمل في بنائه على السكون على ما تتوالى فيه الحركات الأربع ، لتكون قاعدة بناء الماضي مطردة) .

وإذا اتصل الفعلُ المعتلُّ الآخر بالألف ، بضمير رفع متحرك ، قلبت ألفه ياءً ، إن كانت رابعة فصاعداً ، أو كانت ثالثة أصلها الياء . نحو : « أعطيتُ واستحييتُ وأتيتُ » . فإن كانت ثالثة أصلها الواو ردت إليها ، نحو : « علوتُ وسموتُ » .

فإن كان معتلّ الآخر بالواو أو الياء ، بقي على حاله ، نحو : « سروت ورضيتُ » .

٣- بناء الأمر

يُبنى الأمر على السكون وهو الأصل في بنائه، وذلك إن اتصل بنون النسوة، نحو: (اكتبن) ، أو كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء : ككتب .
وعلى حذف آخره ، إن كان معتل الآخر ، ولم يتصل به شيء : كأنجُ
واسع وارم .

وعلى حذف النون ، إن كان متصلاً بألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء
المخاطبة : ككتبوا ، واكتبوا ، واكتبي .

وعلى الفتح ، إن اتصلت به إحدى نوني التوكيد : ككتبنْ واكتبنْ .

وإذا اتصلت نون التوكيد المشددة بضمير التثنية ، أو واو الجماعة أو ياء
المخاطبة في الأمر تثبت الألف معها ، وكسرت النون نحو : « اكتبان^(١) » ،
وحذفت الواو والياء ، حذراً من التقاء الساكنين ، نحو : « اكتبن^(٢) »
واكتبن^(٣) . ويبقى الأمر مبنيًا على حذف النون . والضمير المحذوف لالتقاء
الساكنين هو الفاعل .

وكذا إن اتصلت النون المخففة بالواو أو الياء ، ككتبنْ واكتبنْ . أما
بالألف فلا تتصل ، فلا يقال : اكتبان .

(١) اكتبان فعل أمر مبني على حذف النون . والألف : ضمير الفاعل والنون المشددة حرف
توكيد .

(٢) اكتبن : فعل أمر مبني على حذف النون . والواو المحذوفة ، لالتقاء الساكنين ضمير
الفاعل . والنون المشددة حرف توكيد .

(٣) اكتبن : فعل أمر مبني على حذف النون . والياء المحذوفة ، لالتقاء الساكنين ضمير
الفاعل . والنون المشددة حرف توكيد .

٤ - إعراب المضارع وبنائه

إذا انتظم الفعل المضارع في الجملة ، فهو إما مرفوع أو منصوب ، أو مجزوم .
وإعرابه إما لفظي ، وإما تقديري ، وإما محلي .

وعلامة رفعه الضمة ظاهرة ، نحو : (يفوزُ المتقون) ، أو مقدرة نحو :
« يعلو قدرُ من يقضي بالحق » ، ونحو : « يخشى العاقل ربّه » .

وعلامة نصبه الفتحة : ظاهرة ، نحو : « لن أقول إلا الحق » ، أو مقدرة ،
نحو : « لن أخشى إلا الله » .

وعلامة جزمه السكون نحو : « لم يلدْ ولم يولدْ » .

وإنما يعرب المضارع بالضمة رفعاً ، وبالفتحة نصباً ، وبالسكون جزماً إن
كان صحيح الآخر ، ولم يتصل بآخره شيء .

فإن كان معتل الآخر غير متصل به شيء جزم بحذف آخره نحو : « لم يَسعْ ،
ولم يرمِ ، ولم يدعْ » . وتكون علامة جزمه حذف الآخر .

وإن اتصل بآخره ضمير التثنية أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، فهو معربٌ
بالحرف ، بالنون رفعاً ، نحو : « يكتبان ويكتبون وتكتبين » وبحذفها جزماً
ونصباً ، نحو : « إن يَلزمُوا معصية الله ، فلن يفوزوا برضاه » .

وإن اتصلت به إحدى نوني التوكيد ، أو نون النسوة ، فهو مبني ، منع
الأوليين على الفتح نحو : « يكتبن ويكتبن » ، ومع الثالثة على السكون
نحو : « الفتيات يكتبن » : ويكون رفعه ونصبه وجزمه حينئذ محلياً .

فإن لم يتصل آخره بنون التوكيد مباشرة بل فصل بينها بضمير التثنية ،
 أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، لم يكن مبنياً ، بل يكون مُعرباً بالنون
 رفعاً ، وبجذفها نصباً وجزماً . ولا فرق بين أن يكون الفاصل لفظياً ، نحو :
 « يكتبان^(١) » أو تقديرياً نحو : « يكتبن^(٢) وتكتبن^(٢) » ، لأن الأصل
 « تكتبون^(١) وتكتبين^(٢) » .

(حذف نون الرفع ، كراهية اجتماع ثلاث نونات : نون الرفع ونون
 التوكيد المشددة^(٣) ثم حذف واو الجماعة وياء المخاطبة ، كراهية اجتماع ساكنين :
 الضمير والنون الأولى من النون المشددة) .

واعلم أن نون التوكيد المشددة ، إن وقعت بعد ألف الضمير ، ثبتت
 الألف وحذفت نون الرفع ، دفعاً لتوالي النونات ، غير أن نون التوكيد
 تكسر بعدها تشبيهاً لها بنون الرفع بعد ضمير المثنى ، نحو : « يكتبان^(١) » .
 وإن وقعت بعد واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، حذفت نون الرفع دفعاً
 لتوالي الأمثال . أما الواو والياء ، فإن كانت حركة ما قبلها الفتح ثبتتا ،
 وضمّت واو الجماعة ، وكسرت ياء المخاطبة ، وبقي ما قبلهما مفتوحاً على حاله ،
 فتقول في يخشون وترضين : « تخشون وترضين » . وإن كان ما قبل

(١) يكتبان : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم . وعلامة رفعه النون
 المحذوفة لتوالي الأمثال (أي النونات الثلاث) ، والألف ضمير الفاعل .

(٢) يكتبن وتكتبن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال والواو المحذوفة
 من « يكتبن » ، لالتقاء الساكنين ، هما ضمير الفاعل .

(٣) وذلك لأن الحرف المشدد ، وإن كان حرفاً واحداً في الخط ، فهو في اللفظ حرفان
 فالنون المشددة حرفان أولهما ساكن .

الواو مضموماً ، وما قبل الياء مكسوراً حذفتا . حذواً من التقاء الساكنين ،
 وبقيت حركة ما قبلها ، فتقول في تكتبون وتكتبين وتغزون وتغزين :
 « تكتبين وتكتبين وتغزين وتغزين » .

وإذا وكي نون النسوة نون التوكيد المشددة وجب الفصل بينهما بألفٍ ،
 كراهية توالي النونات ، نحو : « يكتبنان » أما النون المخففة فلا تلحق
 نون النسوة .

وحكم نوني التوكيد ، مع فعل الأمر ، كحكما مع المضارع في كل
 ما تقدم .

المضارع المرفوع

يرفع المضارع ، إذا تجرد من النواصب والجوازم . ورافعه إنما هو تجرده
 من ناصب أو جازم .

(فاللتجرد هو عامل الرفع فيه ، فهو الذي أوجب رفعه . وهو عامل
 معنوي ، كما أن العامل في نصبه وجزمه هو عامل لفظي لأنه ملفوظ .

وهو يرفع إما لفظاً ، وإما تقديراً ، كما سلف ، وإما محلاً ، إن
 كان مبنيًا ، نحو : « لاجتهدن^(١) » ونحو : « الفتيات يجتهدن^(٢) » .

(١) لاجتهدن : اللام لام جواب القسم : وأجتهدن : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله
 بنون التوكيد . وهو مرفوع محلاً لتجرده من النواصب والجوازم . وقاعله ضمير مستتر فيه
 وجوباً تقديره أنا . ونون التوكيد انثوية . حرف مبني على الفتح ، ولا محل له من الإعراب
 كشأن جميع الحروف .

(٢) الفتيات ، مبتدأ ويجتهدن . فعل مضارع مبني على السكون ، لاتصاله بنون النسوة ،
 وهو مرفوع محلاً ، لتجرده من النواصب والجوازم . ونون النسوة . ضمير الفاعل . وهو مبني
 على الفتح . وهو في محل رفع لأنه فاعل . والجملة خبر المبتدأ .

المضارع المنصوب ونواصبه

يُنصبُ المضارعُ إذا سبقته إحدى النواصب .

وهو يُنصبُ إما لفظاً، وإما تقديراً ، كما سلفَ ، وإما محلاً ، إن كان مبنياً
مثل : « على الأمهاتِ أن يعتنين بأولادهن^(١) » .

ونواصبُ المضارعُ أربعةٌ أحرفٍ ، وهي :

(١) أنْ ، وهي حرفٌ مصدريةٌ ونصبٌ واستقبالٌ ، نحو : « يريدُ اللهُ
أن يُخففَ عنكم » .

وسميت مصدريةً ، لأنها تجعلُ ما بعدها في تأويل مصدر ، فتأويل الآية
« يريد اللهُ التخفيفَ عنكم » : وسميت حرف نصب ، لنصبها المضارع . وسميت
حرف استقبال ، لأنها تجعل المضارع خالصاً للاستقبال . وكذلك جميع نواصب
المضارع تحضه الاستقبال^(٢) بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال .

ولا تقعُ بعد فعلٍ بمعنى اليقينِ والعلمِ الجازمِ .

فإن وقعت بعد ما يدلُّ على اليقين ، فهي مُخفِّفةٌ من « أنْ » ، والفعل
بعدها مرفوعٌ ، نحو : « أفلا يرونَ أن لا يرجعُ إليهم قولاً » ، أي أنه
لا يرجع .

وإن وقعت بعد ما يدلُّ على ظنٍّ أو شبهةٍ ، جازَ أن تكون ناصبةً
للمضارع ، وجازَ أن تكون مخفِّفةً من المشدِّدة ، فالفعلُ بعدها مرفوعٌ .
وقد قرئت الآيةُ : « وحسبوا ألا تكون فتنةٌ » ، بنصب « تكون » ، على

(١) يعتنين : فعل مضارع ، مبني على السكون ، لاتصاله بنون الإناث ، وهذه النون ،
هي : ضمير الفاعل .

(٢) أي : تجعله للاستقبال المحض وتخلصه له يقال : « محضته النصح - من باب فتح -
ومحضته إياه » أي أخلصته له .

أن « أن » ناصبة للمضارع ، ورفعه على أنها مخففة من « أن » . والنصب أرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل بلا نحو : « أحسب الناس أن يُترَكوا » والرفع والنصب سواء عند الفصل بها ، كآية الأولى . فإن فصل بينها بغير « لا » كقَدِّ والسين وسوف ، تعيّن الرفع ، وأن تكون « أن » مُخفّفة من المُشدّدة ، نحو : « ظننت أن قد تقوم ، أو أن ستقوم ، أو أن سوف تقوم » .

واعلم أن « أن » الناصبة للمضارع ، لا تستعمل إلا في مقام الرجاء والطمع في حصول ما بعدها ، فجاز أن تقع بعد الظن وشبهه ، وبعد ما لا يدل على يقين أو ظن ، وامتنع وقوعها بعد أفعال اليقين والعلم الجازم ، لأن هذه الأفعال إنما تتعلق بالحقق ، فلا يناسبها ما يدل على غير محقق ، وإثما يناسبها التوكيد ، فلذا وجب أن تكون « أن » الواقعة بعدها مُخفّفة من المُشدّدة المفيدة للتوكيد .

(٢) لن ، وهي : حرف نفي ونصب واستقبال ، فهي في نفي المستقبل كالسين وسوف في إثباته . وهي تفيد تأكيد النفي لا تأييده ، وأما قوله تعالى : **لن يَخْلُقوا ذباباً** ، فمفهوم التأييد ليس من « لن » ، وإنما هو من دلالة خارجية ، لأن الخلق خاص بالله وحده .

(وهي على الصحيح ، مركبة من « لا » النافية و « إن » المصدرية الناصبة للمضارع وصلت همزتها تخفيفاً وحذفت خطأ تبعاً لحذفها . وقد صارت كلمة واحدة لنفي الفعل في الاستقبال) .

(إذَنْ ، وهي : حرف جوابٍ وجزاءٍ ونصبٍ واستقبالٍ ، تقول : **إذَنْ تفلح** ، جواباً لمن قال : « سأجتهد » . وقد سميت حرف جوابٍ لأنها تقع في كلام يكون جواباً لكلام سابق . وسميت حرف جزاء ، لأن

الكلام الداخلة عليه يكون جزءاً لمضمون الكلام السابق . وقد تكون للجواب المحض والذي لا جزء فيه ، كأن تقولَ لشخصٍ : «إني أحبك» ، فيقول : «إذن أظنك صادقاً» ، فظنك الصدق فيه ليس فيه معنى الجزء لقوله : «إني أحبك» .

وأصلها ، عند التحقيق ، إما «إذا» الشرطية الظرفية ، حذف شرطها و عوض عنه بتنوين العوض (١) ، فجرت مجرى الحروف بعد ذلك : ونصبوا بها المضارع ، لأنه إن قيل لك «آتيك» ، فقلت «إذن أكرمك» ، فالمعنى إذا جئتني ، أو إذا كان الأمر كذلك أكرمك . وإما مركبة من «إذ» و «إن» المصدرية ، فإن قال قائل : «أزورك» . فقلت : «إذن أكرمك» فالأصل : «إذن تزورني أكرمك» ثم ضمنت معنى الجواب والجزاء .

أما كتابتها فالشائع أن تكتب بالنون عاملة ومهمله . وقيل : تكتب بالنون عاملة . وبالألف منونة مهمله . أما عند الوقف فالصحيح أن تبدل نونها ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب ، كما أبدلوا نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف كذلك . أما رسمها في المصحف فهو بالألف عاملة ومهمله . ورسم المصحف لا يقاس عليه ، كخط العروضيين . وقد سبق الكلام على ذلك) .

وهي لا تنصبُ المضارعَ إلا بثلاثة شروطٍ :

الأولُ : أن تكونَ في صدر الكلام ، أي صدرِ جملتها ، بحيثُ لا يسبقها شيءٌ له تعلقٌ بما بعدها . وذلك كأن يكونَ ما بعدها خبراً لما قبلها ونحو : «أنا إذن أكافئُك» أو جوابَ شرطٍ ، نحو : «إن تزورني إذن أزرك» أو جوابَ قسمٍ ، نحو : «والله إذن لا أفعلُ» . فإن قلتَ : «إذن والله لا أفعلُ» ، فقدمتَ «إذن» على القسم ، نصبتَ الفعلَ لتصدرها في صدر جملتها .

ومن عدم تصدورها ، لوقوعها جوابَ قسمٍ ، قولُ الشاعر :

(١) فتنونها عوض من جملة الشرط المحذوفة .

لَيْنُ جَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا

وَأَمَكَّنِي مِنْهَا ، إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

(فقد رفع « أقيل » لأن « إذن » لم تتصدر ، لكونها في جواب قسم مقدر ، دلت عليه اللام التي قبل « أن » الشرطية . والتقدير : والله لئن جاد لي . وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه . وقد أهملت « إذن » لوقوعها بين القسم وجوابه ، لا بين الشرط وجوابه ، كما قاله بعضهم ، لأنه إذا اجتمع شرط وقسم ، فالجواب للسابق منها . وجواب المتأخر محذوف ، لدلالة جواب الآخر عليه) .

وإذا سبقتها الواوُ أو الفاء ، جاز الرفع وجاز النصب . والرفع هو الغالب . ومن النصب قوله تعالى (في قراءة غير السبعة) : « وإن كادوا لَيَسْتَفْزَنَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ، وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا خِلاَفَكَ إِلَّا قَلِيلًا » ، وقوله : « أم لهم نصيبٌ من الملك ، فإذا لا يُوْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا » وقرأ السبعة : « وإذا لا يلبثون ... وإذا لا يُوْتُونَ » ، بالرفع . وإذا قلت : « إن تجتهد تنجح ، وإذن تفرح » ، جزمت « تفرح » ، وألغيت « إذن » ، إن أردت عطفه على الجواب « تنجح » ، فيكون التقدير : « إن تجتهد تنجح وتفرح » ، وذلك لعدم تصدورها ، ورفعته أو نصبته ، إن أردت العطف على جملي الشرط والجواب معاً ، لأنها كالجمل الواحدة . وإنما جاز الوجهان ، لوقوعها بعد الواو . ويكون العطف من باب الجمل ، لا من باب عطف المفردات . فتكون حينئذ صدرَ جملة مستقلة مسبوقه بالواو ، فيجوز الوجهان . رفع الفعل ونصبه .

فإن كان شيءٌ من ذلك ألغيتها ورفعت الفعل بعدها ، إلا إن كان جوابَ شرطٍ جازمٍ ، فتجزمُه ، كما رأيت ، ونحو : « إن تجتهد إذن تلحق خيراً » . فعدم التصدير ، المانع من إعمالها ، إنما يكون في هذه المواضع الثلاثة ، لا غير .

الثاني : أن يكون الفعلُ بعدها خالصاً للاستقبالِ . فإن قلتَ : إذن أظنك صادقاً « جواباً لمن قال لك : « إني أحبك » ، رفعتَ الفعلَ لأنه للحال .

الثالثُ : ألا يفصلَ بينها وبينَ الفعلِ بفاصلٍ غيرِ القسمِ و (لا) النافية ، فإن قلتَ : « إذن هم يقومون بالواجب » . جواباً لمن قال : « يهود الأغنياء بالمال في سبيل العلم » ، كان الفعلُ مرفوعاً ، للفصلِ بينها بغيرِ الفواصلِ الجائزة .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروطُ قولك : إذن أنتظرُك « ، في جواب من قال لك (سأزورك) فإذاً هنا مصدرٌ ، والفعلُ بعدها خالصٌ للاستقبالِ . وليس بينها وبينه فاصل .

فإن فصلَ بينها بالقسمِ ، أو « لا » النافية ، فالفعلُ بعدها منصوبٌ . فالأولُ نحو : « إذن والله أكرمك » وقول الشاعر :

إذن ، والله ، نريمهم يحرب
تشيّبُ الطفلَ من قبل المشيبِ

والثاني نحو : « إذن لا أحيئك » .

وأجاز بعضُ النحاةِ الفصلَ بينها - في حالِ النصب - بالنداء ، نحو : « إذن يا زهيرُ تنجح » ، جواباً لقوله : « سأجتهد » . وأجاز ابنُ عصفورٍ الفصلَ أيضاً بالظرفِ والجارِ والمجرور . فالأولُ نحو : « إذن يوم الجمعة أحيئك » والثاني نحو « إذن بالجِدِّ تبلغُ المجد » . وقد جمعَ بعضهم شروطَ إعمالها والفواصلِ الجائزةَ بقوله :

أعملُ « إذن » إذا أتتكَ أو لا

وسُقتَ فعلاً بعدها مُستقبلاً

واحذر ، إذا أعملتها ، أن تفصيلاً

إلا يحلفِ أو نداءٍ أو يلا

وافصل بظرفٍ أو بمجردٍ على

رأي ابن عصفورٍ رئيس النبلا

وبعضهم يُهملُ « إذن » ، مع استيفائها شروطَ العمل . حكى ذلك سيبويه عن بعض العرب . وذلك هو القياس . لأن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصةً . و « إذن » غيرُ مختصةٍ ، لأنها تباشرُ الأفعال ، كما علمت ، والأسماءُ ، مثل : « أأنتُ تَكْرِمُ اليتيمَ ؟ إذن أنتَ رجلٌ كريمٌ » .

(٤) كي ، وهي : حرف مصدريةٍ ونصبٍ واستقبال . فهي مثل : « أن » ، تجعل ما بعدها في تأويل مصدر . فإذا قلتَ : « جئتُ لكي أتعلّم » ، فالتأويلُ : « جئتُ للتعلّم » وما بعدها مؤوّلٌ بمصدرٍ مجرورٍ باللام .

والغالبُ أن تسبقها لامُ الجرِّ المفيدةُ للتعليل ، نحو : « لكيلا تأسوا على ما فاتكم » . فإن لم تسبقها ، فهي مُقدّرةٌ ، نحو : « استقيم كي تُفلح » ويكون المصدرُ المؤوّلُ حينئذٍ في موضع الجرِّ باللام المُقدّرةُ ، أو يكونُ منصوباً على نزع الخافض .

النصبُ بأنٍ مُضمرةً

قد اقتصت « أن » من بين أخواتها بأنها تنصبُ ظاهرةً ، نحو : « يريدُ الله أن يُخفّفَ عنكم » ، ومُقدّرةً ، نحو : « يريدُ الله ليُبينَ لكم » ، أي لأن يُبينَ لكم .

وإضمارها على ضربين : جائزٍ وواجبٍ .

(١) إضمارُ أن جوازاً

تقدّرُ « أن » جوازاً بعد ستةٍ أحرفٍ :

(١) لامٌ كي (وتسمى لامٌ التعليل أيضاً ، وهي : اللام الجارّة ، التي يكون ما بعدها علةً لما قبلها وسبباً له ، فيكون ما قبلها مقصوداً لحصول ما بعدها ، نحو : « وأنزّلنا إليك الذكر لتبين للناس (١) » .

وإنما يجوزُ إضمارُ (أن) بعدها إذا لم تقترن بلا النافية أو الزائدة .

فإن اقترنت باحداهما ، وجب إظهارُها . فالنافية نحو : « لئلا يكون للناس على الله حجةً » والزائدة نحو : « لئلا يعلم أهلُ الكتاب (٢) » .

(٢) لامُ العاقبة ، وهي « اللام الجارّة التي يكون ما بعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة له ، لا علةً في حصوله ، وسبباً في الإقدام عليه ، كما في لام كي . وتسمى لامُ الصيرورة ، ولامُ المآل ، ولامُ النتيجة أيضاً » ، نحو : « فالتقطه آلُ فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً (٣) » .

(والفعل . بعد هاتين اللامين ، في تأويل مصدر مجرور بهما . و « أن » المقدرة هي التي سبكته في المصدر ، فتقدير قولك : جئت لأتعلم : (جئت للتعلم) . والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما . واعلم أن الكوفيين يقولون : إن النصب إنما هو بلام كي ولام العاقبة . لا بأن مضمرة . وهو مذهب سهل خال من التكلف . وعليه مشيننا في كتبنا المدرسية ، تسهيلاً على الطلاب) .

(٣ و ٤ و ٥ و ٦ الواو والفاء وثم واو العاطفات إنما ينصب الفعل بعدهن بأن مضمرة ، إذا لزم عطفه على اسمٍ محضٍ ، أي جامد غير مشتق ، وليس في تأويل الفعل ، كالمصدر وغيره من الأسماء الجامدة ، لأن الفعل لا يُعطف إلا على الفعل ، أو على اسم هو في معنى الفعل وتأويله ، كأسماء الأفعال والصفات التي في

(١) أي : لأجل أن تبين . فانزال الذكر مقصود للتبيين .

(٢) أي : ليعلموا . أي لأجل ان يعلموا . فلا هنا زائدة للتأكيد .

(٣) أي : التقطوه . فكانت عاقبة عملهم ان كان عدواً لهم وحزناً ، فهم لم يلتقطوه ليكون لهم كذلك لكن عاقبة الأمر كانت هكذا .

الفعل فإن وقع الفعل في موضع اقتضى فيه عطفه على اسم محض قدّرت (أن) بينه وبين حرف العطف ، وكان المصدر المؤول بها هو المعطوف على اسم قبلها .
 فنثال الواو : « يأبى الشجاعُ الفرارَ وَيَسْلَمَ » ، أي : « وأن يَسْلَمَ » ،
 والتأويلُ : « يَأبى الفرارَ والسلامة » ، ونحو : « لولا الله ويلطف بي هلكتُ »
 أي : وأن يَلُطِّفَ بي . والتأويل : لولا الله ولطفه بي . ومنه قولُ ميسون (١) :

وَلَبَسَ عُبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

أي : لبسُ عباءة وقرّة عيني .

ومثالُ الغاء : « تَبِعْكَ » ، فنثال المجدد ، خيرٌ من راحتك فتحرم القصد ،

أي : « خيرٌ من راحتك فحرمانك القصد » .

ومنه قول الشاعر :

وَلَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ

مَا كُنْتُ أَوْثَرُ لِإِتْرَابٍ عَلَى تَرَبٍ (٣)

(١) ميسون : امرأة بدوية تزوجها معاوية بن ابي سفيان اول الخلفاء من بني امية ، فكروته عيش الحضارة ورفاهيتها ، فقالت ابياها منها هذا البيت فطلقها واعادها إلى اهلها .

(٢) الشفوف : الثياب الرقاق . واحدها « شف » بفتح الشين .

(٣) توقع الأمر : انتظر وقوعه وكونه . والمعر الذي يتعرض للسؤال من غير ان يسأل ، فهو عكس القانع ، وهو من يسأل ويتذلل . قال تعالى : « أَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ » أي : من ومن لم يسأل . والإتراب ، بكسر الهمزة : الفنى ، والترب بفتح التين : الفقر . والمعنى : لولا اني اتوقع ذا حاجة إلى معروفى وبذلي ، ما كنت افضل الفنى على الفقر .

أي : لولا توقع معتر فارضاؤه .

ومثال : (ثم) : « يرضى الجبانُ بالهوان ثم يَسلمَ » ، أي : « يرضى بالهوان ثم السلامة » ومنه قول الشاعر :

إني وقتلي سُليكا ، ثم أعقله
كالثورِ يُضربُ لما عافت البقر^(١)

أي : قتلي سُليكا ثم عقلي إياه :

ومثال (أو) : « الموتُ أو يبلغَ الإنسانُ مأمَلَه أفضلُ » أي : « الموتُ أو بلوغه الأملَ أفضلُ » ومنه قوله تعالى : « ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً ، أو من وراء حجابٍ ، أو يُرسِلَ رسولا ، أي : « إلا وحياً ، أو إرسالَ رسولٍ » .

فإن في جميع ما تقدم ، مقدرة . والفعل منصوب بها ، وهو مؤولٌ بمصدر معطوف على الاسم قبله ، كما رأيت .

(٢) اضمار « أن » وجوباً

تقدّرُ (أن) وجوباً بعد خمسة أحرف (٢) :

(١) سليك : رجل كان قد اتى منكراً فقتله الشاعر ، ثم عقله : أي دفع ديبته . فقال هذا البيت تمثيلاً لحاله ، في كونه ضر نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر . وذلك إن إنانها إذا عافت الماء ضرب الثور لتخاف فتشرب . ولا يضربونها لأنها ذات لبن .

(٢) هذا مذهب البصريين ، من أن النصب هو بيان مضمرة بعد هذه الأحرف الخمسة . وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف هي بنفسها الناصبة للفعل : فالنصب بها لا بأن مضمرة وهو مذهب خال من التكلف . وعليه درجنا في كتبنا المدرسية تسهيلاً على الطلاب .

(١) لام الجحود « وسماها بعضهم لام النفي (١) ، وهي لام الجر التي تقع بعد (ما كان) أو (لم يكن) الناقصتين » ، نحو : « ما كان الله ليظلمهم » ، ونحو : « لم يكن الله ليغفر لهم » .

(فيظلم ويغفر : منصوبان بأن مضمرة وجوباً ، والفعل بعدها مؤول بمصدر مجرور باللام . وخبر كان ويكون مقدر . والجار والمجرور متعلقان : بخبرها المقدر والتقدير : « ما كان الله مريداً لظلمهم ، ولم يكن مريداً لتعذيبهم » .

فإن كانتا تامتين ، جاز (إظهار (أن) بعدها ، لأنها حينئذ لام التعليل نحو : « ما كان الإنسان ليعصي ربّه ، أو لأن يعصيه » ، أي : ما وُجد ليعصيه :

(٢) فاء السببية « وهي التي تفيد أن ما قبلها سببٌ لما بعدها ، وأن ما بعدها مسببٌ عما قبلها » ، كقوله تعالى : « كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تطفؤا فيه فيحل عليكم غضي » .

(فإن لم تكن الفاء للسببية ، بل كانت للعطف على الفعل قبلها ، أو كانت للاستئناف لم ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة . بل يعرب في الحالة الأولى بأعراب ما عطف عليه ، كقوله تعالى : (لا يؤذن لهم فيعتذرون ، أي ليس هناك إذن لهم ولا اعتذار منهم : ويرفع في الحالة الأخرى ، كقوله سبحانه : « إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له : كن فيكون » أي : « فهو يكون إذا أَرَادَهُ » فجملة « يكون » ليست داخلة في مقول القول ، بل هي جملة مستقلة مستأنفة . ومنه قول الشاعر :

ألم تسأل الربيع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم ببداء سملق (٢)
(أي : فهو ينطق إن سألته) :

(١) تسميتها بلام الجحود من تسمية العام بالخاص ، لأن الجحود إنما هو إنكار ما تعرفه ، لا مطلق الإنكار ، والنحويون أرادوا بالجحود هنا النفي مطلقاً ، لا نفي ما تعرف فقط . ولذا صوب ابن النحاس تسميتها بلام النفي .

(٢) الربيع : المنزل . والقواء بفتح القاف : الخالي الذي لا أنيس فيه . والبيداء الأرض القفر . والسملق بفتح فسكون : الصفصف وهو : اللطمشن المستوي من الأرض .

(٣) واو المعية « وهي التي تُفيدُ حصولَ ما قبلها مع ما بعدها ، فهي بمعنى (مع) تُفيدُ المصاحبةَ » كقول الشاعر :

لا تَنهَ عن خُلُقٍ وتَأقِي مِثْلَهُ

عارٌ عليك ، إذا فَعَلتَ ، عَظِيم

(فإن لم تكن الواو للمعية ، بل كانت للعطف ، أو للاستئناف ، فيعرب الفعل بعدها في الحالة الأولى ، بإعراب ما قبله ، نحو : « لا تكذب وتعاشر الكاذبين » ، أي ولا تعاشرهم . ويرفع في الحالة الأخرى ، نحو : « لا تعص الله ويراك » ، أي : وهو يراك . والمعنى : هو يراك ، فلا تعصه . فالواو ليست للمعية ، ولا للعطف ، بل هي للاستئناف .

وخلاصة القول : إن إعراب الفعل بعد الفاء والواو يتوقف على مرادالقائل . فإن أراد السببية ، فالنصب . وإن أراد العطف ، فالإعراب بحسب المعطوف عليه . وإن لم يرد هذا ولا ذاك ، بل أراد استئناف جملة جديدة ، فالرفع ليس المراد بالاستئناف قطع الارتباط بين الجمل في المعنى بل المراد الارتباط اللفظي ، أي الإعرابي . واعلم ان المروي من ذلك ، من آية أو شعر ، ينطق به على روايته وقد تحمل الأوجه الثلاثة في كلام واحد ، وقد مثلوا له بقولهم : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » . فإن أردت النهي عن الأمرين معاً ، جزمت ما بعد الواو ، لأنها حينئذ للعطف . وإن أردت النهي عن الجمع بينها ، نصبت ما بعدها ، لأنها حينئذ للمعية . وإن أردت النهي عن الأول وحده ، وإباحة الآخر ، رفعت ما بعدها لأنها حينئذ للاستئناف : ويكون المعنى : « لا تأكل السمك ، ولك أن تشرب اللبن » .

والواو والفاء هاتان لا تُقدَّر (أن) بعدها إلا إذا وقعتا في جواب نفي أو طلب فمثال النفي مع الفاء : « لم ترحم فترحم » ومثال الطلب معها : « هل ترحون فترحموا ؟ » . ومثال النفي مع الواو : « لا تأمر بالخير وتعرض عنه » ومثال الطلب معها : « لا تأمروا بالخير وتعرضوا عنه » .

فإن لم يسبقها نفي أو طلب ، فالمضارع مرفوع ، ولا تُقدَّر

(أن) ، نحو « يُكرمُ الأستاذُ المجتهدُ ، فيخجلُ الكسلانُ » ، ونحو :
« الشمسُ طالعةٌ وينزلُ المطرُ » .

وشرطُ النفي أن يكون نفيًا محضًا . فإن كان في معنى الإثبات ، لم تُقدَّرْ .
بعده (أن) فيكونُ الفعلُ مرفوعًا ، نحو : « ما تزالُ تجتهدُ فتتقدَّمُ » إذِ
المعنى أنت ثابتٌ على الاجتهاد . ونحو : (ما تجيئنا إلا فنكرمك) . فالنفي
منتقضٌ بالآلة ، إذِ المعنى إثباتٌ المجيء .

ولا فرق بين أن يكون النفيُ بالحرف ، نحو : (لم يجتهد فيفلحَ : أو
بالفعل ، نحو : (ليس الجهل محموداً فتقبلَ عليه) ، أو بالإسم ، نحو : الحلمُ
غيرُ مذموم فتتفرَّ منه .

ويُلحَقُ بالنفي التَّشْبِيهُ المرادُ به النفي والإنكارُ ، نحو : كأنك رئيسنا
فقطيعك ! ، أي : ما أنت رئيسنا . وكذا ما أفاد التَّخْفِيفُ . نحو : (قد
يجودُ البخيلُ فيمدحَ) أو النفي ، نحو : (قلما تجتهدُ فتنجحَ (١)) .

والمرادُ بالطلبِ الأمرُ بالصيغة أو باللام ، والنهي ، والاستفهام ، والتَّسْمِي
والترجي ، والعرضُ ، والتَّحْضِيضُ .

أما ما يدلُّ على معنى الأمر بغير صيغة الأمر أو لامِ الأمر : (كاسم
فعل الأمر) ، نحو : (صه ، فينامُ الناسُ) . أو المصدرِ النائبِ عن
فعل الأمر ، نحو : (سُكوتاً ، فينامُ الناسُ) . أو ما لفظه خَبِر

(١) إذا قلت : « قل رجل يقول ذلك » فالمعنى : « ما رجل يقول ذلك » ، وإن قلت :
« قلما تجتهد فتنجح » فالمعنى : « ما تجتهد فتنجح » . فقل وقلما في مثل هذا الكلام ، معنهما
النفي المحض . وقد يراد بهما التقليل . والكثير استمهاهما للنفي . وقد وفينا هذا البحث حقه في
الجزء الأول من هذا الكتاب . راجع بحث الأفعال الجامدة فيه .

ومعناهُ الطلبُ ، نحو : « حَسْبُكَ الحَدِيثُ ، فَيَنَامُ النَّاسُ ») ، فلا تُقدَّرُ
« أن » بعده . ويكونُ الفعلُ مرفوعاً على أصحِّ مذاهبِ النحاة . وأجازَ
الكسائيُّ نصبَهُ في كلِّ ذلك . وليس ببعيد من الصواب .

والفعلُ المنصوبُ بأن مُضمرةً وجوباً ، بعد الفاءِ والواوِ هاتين ، مؤوَّلٌ
بمصدرٍ يُعطفُ على المصدرِ المسبوكِ من الفعلِ المتقدم . فإذا قلت : « زُرْني
فَأَكْرَمَكَ » ، ولا تنهَ عن خُلُقٍ وتَأْتِي مثله « فالتقديرُ : « لِيَكُنْ مِنْكَ زِيَارَةٌ
لِي فَأَكْرَمَ مِنِّي إِيَّاكَ » ، ولا يَكُنْ مِنْكَ نَهْيٌ عَنْ خُلُقٍ وَاتِيَانِ مِثْلِهِ » .

(واعلم أنه إذا سقطت فاء السببية هذه بعد ما يدل على الطلب ، يجوز الفعل
بعد سقوطها إن قصد بقاء ارتباط ما بعدها بما قبلها ارتباط فعل الشرط بجزائه .
فإن اسقطت الفاء في قولك « اجتهد فتنجح » ، قلت : « اجتهد تنجح » . ومنه
قوله تعالى : « قل تعالوا أتل ما حرم ربكم » . وقول امرئ القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(فإذا أردت الاستئناف ، رفعت الفعل ، نحو : عجل ، ينزل المطر .)
فليس المراد أن تعجل بنزول المطر . وكذا إذا كانت الجملة نعتاً لما قبلها ، كقولك
« صاحب رجلا يدلك على الله . ومنه قوله : « فهب لي من لدنك ولياً يرثني »
أي : ولياً وارثاً لي . وقد قرئت الآية بالجزم أيضاً ، على معنى : « إن يهب لي
ولياً يرثني » . وكذا إذا كانت الجملة في موضع الحال فإنك ترفع الفعل ، نحو :
« قل الحق لا تبالي بالإثنين » أي : غير مبال بهم . ومنه قوله تعالى : « ولا تمنن
تستكثر » ، أي : مستكثراً .)

(٤) حتى : وهي « حتى الجارة » ، التي بمعنى « إلى » أو لام التعليل . فالأول
نحو : « قالوا : لن نبرحَ عليه عاكفينَ حتى يرجعَ إلينا موسى » . والثاني نحو :
« أطعِ اللهَ حتى تَفُوزَ برضاهُ » أي إلى أن يرجعَ ، ولتفوز . وقد تكون

بمعنى « إلا » كقوله :

ليس العطاء من الفضول سماحة

حتى تجودَ وما لَدَيْكَ قليل

أي : إلا أن تجود . والفعل بعدها بأن مُضَمَّرَةٌ ، أن يكون مستقبلاً ، إما بالنسبة إلى كلام المتكلم ، وإما بالنسبة إلى ما قبلها .

ثم إن كان الاستقبال بالنسبة إلى زمان التكلم وإلى ما قبلها . وجب النصب لأنَّ الفعل مُستقبلٌ حقيقةً ، نحو : « صمُّ حتى تغيبَ الشمس » : فغياب الشمس مُستقبلٌ بالنسبة إلى كلام المتكلم ، وهو أيضاً مُستقبلٌ بالنسبة إلى الصيام . وإن كان الاستقبال بالنسبة إلى ما قبلها فقط ، جاز النصب وجاز الرفع . وقد قرئَ قوله : « وزلزلوا حتى يقولَ الرسولُ » بالنصب بأن مُضَمَّرَةٌ ، باعتبار استقبال الفعل بالنسبة إلى ما قبله ، لأن زلزالهم سابقٌ على قول الرسول . وبالرفع على عدم تقدير « أن » ، باعتبار أن الفعل ليس مُستقبلاً حقيقةً . لأنَّ قول الرسول وقع قبل حكاية قوله ، فهو ماضٍ بالنسبة إلى وقت التكلُّم . لأنه حكايةُ حالٍ ماضيةٍ و « أن » لا تدخل إلا على المُستقبل .

فإن أريدَ بالفعل معنى الحال ، فلا تُقدَّرُ « أن » . بل يُرفع الفعل بعدها قطعاً ، لأنها موضوعةٌ للاستقبال ، نحو : « ناموا حتى ما يستيقظون » . ومنه قولهم : « مرض زيدٌ حتى ما يرجونه » وتكون « حتى » حينئذٍ حرفَ ابتداءٍ وانفعلٌ بعدها مرفوعٌ للتجرد من الناصب والجازم . وحتى الابتدائية : حرفٌ تُبدأ به الجملةُ . والجملةُ بعدها مستأنفةٌ ، لا محل لها من الإعراب .

وعلاوة كون الفعل للحال أن يصلح وضع الفاء في موضع حتى . فإذا قلت :
(ناموا فلا يستيقظون ، ومرض زيد فلا يرجونه) ، صح ذلك .

(٥) أو . ولا تُضمرُ بعدها (أن) إلا أن يصلح في موضعها (إلى) أو
(إلا) الاستثنائية ، فالأول كقول الشاعر :

لَا سَتْسَهْلُنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى

فَمَا أَتَقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

أي : إلى أن أدرك المنى ، والثاني كقول الآخر :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ

كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا (١)

أي : إلا أن تستقيم .

والفعل ، المنصوب بأن مضمرة بعد (أو) ، معطوف على مصدر مفهوم من الفعل المتقدم . وتقديره في البيت الأول : (لِيَكُونَ مَنِي اسْتِسْهَالٌ لِلصَّعْبِ أَوْ إِدْرَاكٌ لِلْمُنَى) ، وتقديره في البيت الآخر : لِيَكُونَ مَنِي كَسْرٌ لِكُعُوبِهَا أَوْ اسْتِقَامَةٌ مِنْهَا) .

واعلم أن تأويل « أو » بإلى أو إلا . إنما هو تقدير يلاحظ فيه المعنى دون الإعراب . أما التقدير الإعرابي باعتبار التركيب فهو أن يؤول الفعل قبل « أو » بمصدر يعطف عليه المصدر المسبوك بعدها بأن المضمرة . كما رأيت وإنما أول ما قبل « أو » بمصدر لثلاثي يزم عطف الاسم (وهو المصدر المسبوك بأن المقدرة على الفعل . وذلك ممنوع) .

(١) الغمز : الجس والعصر . والقناة : الرمح . والكعوب : جمع كعب ، وهي العقدة من عقد الرمح . يريد أنه إذ أخذ في إصلاح قوم استشرى فيهم الفساد أخذهم بالشدة والعنف ليقوم معوجهم ، إلا أن يقتلعوا عما هم فيه وتستقيم أمورهم .

شذوذ حذف أن

لا تعمل « أن » مقدّرة الا في المواضع التي سبق ذكرها . وقد ورد حذفها ونصب الفعل بعدها في غير ما سبق الكلام عليه ، ومن ذلك قولهم : « مرهٌ يحفرها » و « خذِ اللصَّ قبل يأخذك » ، والمثل : « تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه » ، وقول الشاعر :

ألا أيها الزاجري أحضر الوغى

وأن أشهد اللذات ، هل أنت مخلدي ؟!

أي : « أن يحفرها » ، وأن يأخذك » ، وأن تسمع » ، وأن أحضر » ، وذلك شاذة لا يقاس عليه . والفصح أن يرفع الفعل بعد حذف « أن » ، لأن الحرف عاملٌ ضعيفٌ ، فإذا حذف بطل عمله . ومن الرفع بعد حذفها قوله تعالى : « ومن آياته يُريكم البرق خوفاً وطمعاً » ، وقوله : « قل أفغير الله تأمروني أعبد » ، والأصل : « أن يريكم » ، وأن أعبد » .

المضارع المجزوم وجوازمه

يُجزمُ المضارع اذا سبقته احدى الجوازم . وهي قسمان . قسم يجزم فعلاً واحداً ، نحو : « لا تياس من رحمة الله » ، وقسم يجزم فعلين ، نحو : « مها تفعل تُسأل عنه » .

وجزومه إما لفظي ، إن كان مغرباً ، كما مثل ، وإما محلي ، إن كان مبنياً ، نحو : « لا تستغلقن بغير النافع (١) » .

(١) تستغلقن : فعل مضارع مبني على الفتحة ، وهو في محل جزم بلا التامية .

الجازم فعلا واحداً

الجازم فعلا واحداً أربعة أحرفٍ وهي : « لم ولما ولأم الأمر ولا الناهية »
وإليك شرحها :

لم ولما : تسميان حرفي نفي وجزم وقلب ، لأنها تنفيان المضارع ،
وتجزمانه ، وتقلبان زمانه من الحال أو الاستقبال الى الماضي ، فإن قلت :
« لم أكتب » أو « لمّا أكتب » ، كان المعنى أنك ما كتبت فيما مضى .

والفرق بين « لم ولما » من أربعة أوجه :

(١) أن « لم » للنفي المطلق ، فلا يجب استمرار نفي مصحوبها إلى الحال ،
بل يجوز الاستمرار ، كقوله تعالى : « لم يلدْ ولم يولدْ » ، ويجوز عدمه ، ولذلك
يصح أن تقول : « لم أفعل ثم فعلت » .

وأما « لمّا » فهي للنفي المستغرق جميع أجزاء الزمان الماضي ، حتى يتصل :
بالحال ، ولذلك لا يصح أن تقول : « لمّا أفعل ثم فعلت » ، لأن معنى قولك
« لمّا أفعل » أنك لم تفعل حتى الآن ، وقولك : « ثم فعلت » يناقض ذلك .
لهذا تسمى « حرف استغراق » أيضاً لأن النفي بها يستغرق الزمان الماضي
كله .

(٢) أن النفي بلم لا يتوقع حصوله ، والمنفي بلمّا متوقع الحصول ، فإذا
قلت : « لمّا أسافر » فسرك مُنتظَرٌ :

(٣) يجوز وقوع « لم » بعد أداة شرط ، نحو : « إن لم تجتهد تندم » . ولا
يجوز وقوع « لمّا » بعدها .

(٤) يجوز حذف مجزوم « لمّا » ، نحو : « قاربت المدينة ولمّا » ،

أي : « ولما أدخلها » . ولا يجوز ذلك في مجزوم « لم » ، إلا في الضرورة ،
كقول الشاعر :

احفظْ ودَيْعَتَكَ التي أستودعتَهَا

يومَ الأَعَارِزِ ، إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمْ

أي : « وإن لم تصل » ويُروى : « إن وُصِلْتَ » بالمجهول ، فيكون
التقدير : (وإن لم توصل) ، قال العيني : وهو الصواب .

ولامُ الأمرِ : يُطَلَبُ بها إحدَاثُ فعلٍ ، نحو : « لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ
سَعَتِهِ » .

والناهية : يُطَلَبُ بها تركُهُ ، نحو : « ولا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى
عُنُقِكَ » ، ولا تَبْسُطُهَا كُلَّ البَسْطِ ، فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا) .

فوائد

(١) لما ، الداخلة على الفعل الماضي ، ليست نافية جازمة ، وإنما هي بمعنى
« حين » فإذا قلت « لما اجتهد أكرمه » . فالمعنى : حين اجتهد أكرمه . ومن
الخطأ إدخالها على المضارع إذا أريد بها معنى « حين » ، فلا يقال « لما يجتهد
أكرمه » بل الصواب أن يقال : « حين يجتهد » ، لأنها لا تسبق المضارع إلا
إذا كانت نافية جازمة .

(٢) لام الأمر مكسورة ، إلا إذا وقعت بعد الواو والفاء فالأكثر تسكينها ،
نحو : فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي » . وقد تسكن بعد « ثم » .

(٣) تدخل لام الأمر على فعل الغائب معلوماً ومجهولاً ، وعلى المخاطب
والمتكلم المجهولين : وتدخل « لا » الناهية على الغائب والمخاطب معلومين ومجهولين .
وعلى المتكلم المجهول . ويقل دخولها على المتكلم المفرد المعلوم . فإن كان مع
المتكلم غيره ، فدخولها عليه أهون وأيسر ، نحو : « ولنحمل خطاياكم » وقول
الشاعر :

إذا ما خرجنا من دمشق ، فلا نعد لها أبداً . ما دام فيها الجراضم (١)
 وذلك ان الواحد لا يأمر نفسه ، فإن كان معه غيره هان الأمر لمشاركة غيره
 له فيما يأمر به ، وأقل من ذلك دخول الكلام على المخاطب المعلوم ، لأن له صيغة
 خاصة وهي « أفعل » ، فيستغنى بها عنه .

(٤) اعلم ان طلب الفعل أو تركه ، ان كان من الأدنى إلى الأعلى ، سمي
 « دعاء » تأديباً . وسميت اللام و « لا » حرفي دعاء ، نحو : « ليقض علينا ربك »
 ونحو : « لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا » وكذلك الأمر بالصيغة يسمى فعل
 دعاء ، نحو : « رب اغفر لي » .

الجازم فعلين

الذي يجزم فعلين ثلاث عشرة أداة . وهي :

(١) إن ، نحو : (إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله) .

وهي أمُّ الباب . وغيرها مما يجزم فعلين إنما جزمها لتضعنه معناها . فإن قلت :
 (من يزني أكرمه) ، فالمعنى : (إن يزني أحد أكرمه) ولذلك بنيت أدوات
 الشرط لتضمنها معناها .

(٢) إذ ما ، كقول الشاعر :

وإنك إذ ما تات ما أنت أمرٌ

به تُلفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

وهي : حرف بمعنى (إن) . وبقيّة الأدوات أسماء تضمنت معنى (إن) ،
 فبنيت وجزمت الفعلين . وعلماؤها الجزم قليل . والأكثر أن تهمل ويرفع الفعلان
 بعدها . وذهب بعضهم إلى أنها لا تجزم إلا في ضرورة الشعر .

(١) الجراضم بفتح الجيم : جمع جرضم . وجراضم : بضم الجيم فيها وهو الاكول .

(وأصلها « ذا » الظرفية ، لحقتها « ما » الزائدة للتوكيد فحملتها معنى « أن » ، فصارت حرفاً مثلها ، لأنها لا معنى لها إلا ربط الجواب بالشرط ، بخلاف بقية الأدوات فان لها ، غير معنى الربط ، معاني آخر ، كما ستعلم . ومن النحاة كالمبرد وابن السراج والفارسي - من يجعلها اسماً معتبراً فيها معنى الظرفية) .
 (٣) من ، وهي اسم مبهم للعاقل ، نحو : (من يفعل سوءاً يجز به) .

(٤) ما ، وهي اسم مبهم لغير العاقل ، نحو : (وما تفعلوا من خير يعلمه الله) .

(٥) مها ، وهي : اسم مبهم لغير العاقل أيضاً ، نحو : « وقالوا : مها تأتنا به من آية لتسحرنا بها ، فما نحن لك بمؤمنين » .

(وهي على الصحيح ، اما مركبة من « مه » التي هي اسم فعل أمر للزجر والنهي ومعناه : « أكف » ومن « ما » المتضمنة معنى الشرط ، ثم جعلنا كلنا واحدة للشرط والجزاء ويدل على هذا أنها أكثر ما تستعمل في مقام الزجر والنهي . واما مركبة من (ما) الشرطية (وما) الزائدة للتوكيد ، زيدت عليها كما تزداد على غيرها من أدوات الشرط ثم كرهوا أن يقولوا : (ما ما فأبدلوا من ألف الأولى هاء ليختلف اللفظان) .

(٦) متى ، وهي : اسم زمان تضمن معنى الشرط ، كقول الشاعر :

متى تأتُهُ تمشُو^(١) إلى ضوء ناره

تجد خير نارٍ ، عندها خيرٌ موقد

وقد تلحقها « ما » الزائدة للتوكيد كقوله :

(١) تمشو : فعل مضارع مرفوع ، وليس جواب الشرط ، وجملته حال من فاعل تأ أي : التي تأتُهُ عاشياً . وجواب الشرط هو (تجد) ، يقال عشا النار واليها : أتاه من : برجو عندها هدى أو قرى ، أو ضيافة .

متى ما تلقني ، فَرْدَيْنِ ، تَرُجِفُ
رَوَائِفُ أَلَيْتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا^(١)

(٧) أَيْانَ ، وهي : اسم زمانٍ تَضْمَنَ معنى الشرطِ كقول الشاعر :

أَيْانَ نُؤْمِنُكَ ، تَأْمَنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا
لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا
وكثيراً ما تلحقها « ما » الزائدة للتوكيد ، كقول الآخر :

إِذَا النَّعْجَةُ الْأَدْمَاءُ^(٢) بَاتَتْ بِقَفْرَةٍ

فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ يَنْزِلُ

(وأصلها : « أي إن » ، فهي مركبة من « أي » المتضمنة معنى الشرط و « آن » بمعنى حين . فصارتا بعد التركيب اسماً واحداً للشرط في الزمان المستقبل مبنياً على الفتح) .

(٨) أَيْنَ ، وهي : اسمُ مكانٍ ، تَضْمَنَ معنى الشرط ، نحو : « أينَ تَنْزِلُ أَنْزِلْ » وكثيراً ما تلحقها « ما » الزائدة للتوكيد ، نحو : أننا تكونوا يَدِرُ كُكُومُ الْمَوْتِ » .

(٩) أَنَّى ، ولا تلحقها « ما » ، وهي اسمُ مكانٍ تَضْمَنَ معنى الشرط ، كقول الشاعر :

خَلِيلِيَّ ، أَنَّى تَاتِيَانِي تَاتِيَا

أَخَاً غَيْرَ مَا يُرَضِيكُمَا لَا يُجَاوِلُ

(١٠) حَيْثُمَا ، وهي : اسمُ مكانٍ تَضْمَنَ معنى الشرط ، ولا

(١) الروائف : جمع رانفة ، وهي اسفل الألية الذي يلي الأرض عند القعود . والألية بفتح الهمزة ، لا بكسرهما ، كما هو الشائع على الألسنة . وتستطار : تدعر وتخاف ، يقال ستطير : إذا دعر . وهو منصوب بأن مقدرة .

(٢) المراد بالنعجة نعجة الرمل وهي البقرة الوحشية . والأدماء : السمراء .

تجزم إلا "مقارنة" بما ، على الصحيح ، كقول الشاعر :

حَيْثَمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ اللهُ - نَجَاحاً فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

(١١) كيفما ، وهي : اسمٌ مبهمٌ تضمنَ معنى الشرط ، فتقتضي شرطاً وجواباً مجزومين عند الكوفيين ، سواءً ألحقها « ما » ، نحو : « كيفما تكن يكن قرينك » ، أم لا ، نحو : « كيف تجلس أجلس » .

أما البصريون فهي عندهم بمنزلة « إذ » ، تقتضي شرطاً وجزاءً ، ولا تجزم ، فها بعدها مرفوعان غير أنها بالاتفاق تقتضي فعلين متفصي اللفظ والمعنى ، كما رأيت سواءً أجزمت بها أم لم تجزم .

(فلا يجوز أن يقال : « كيفما تجلس أذهب » ، لاختلاف لفظ الفعلين ومعناها . ولا : « كيفما تكتب الكتاب أكتب القربة » ، أي أخرزها وأخطبها لاختلاف معنى الفعلين وإن اتفق لفظهما . ولا : « كيفما تجلس أقعد » لاختلاف لفظ الفعلين وإن اتفق معناهما) .

(١٢) أي . وهي : اسمٌ مبهمٌ تضمنَ معنى الشرط . وهي ، من بين أدوات الشرط ، «معرية» بالحركات الثلاث ، لملازمتها الإضافة إلى المفرد ، التي تبعدها من شبه الحرف ، الذي يقتضي بناء الأسماء ، فمثالها مرفوعة : « أي امرئ يخدم أمته تخدمه »^(١) ، ومثالها منصوبة : قوله تعالى : « أَيَّامَاتُ دَعَا قَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى »^(٢) ، ومثالها مجرورة : « بأي قلم تكتب تكتب »^(٣) ،

(١) أي : مرفوعة ، لأنها مبتدأ والجملة بعدها خبر .

(٢) أي : منصوبة لأنها مفعول به مقدم لتدعو .

(٣) بأي : الباء : حرف جر . وأي مجرورة بها .

وكتاب أيّ تقرأ أقرأ^(١) .

« وهي ملازمة للاضافة إلى المفرد . وقد يحذف المضاف إليه فيلحقها التنوين عوضاً منه ، كما في الآية الكريمة . إذ التقدير : « أي اسم تدعوا » وكما في المثال الرابع ، إذ التقدير « كتاب أي رجل » .

ويجوز أن تلحقها « ما » الزائدة للتوكيد ، كآية السابقة ، وكقوله تعالى :
(أيما الأجلين قضيتُ فلا عدوانٌ عليّ) .

(١٣) إذا ، وقد تلحقها (ما) الزائدة للتوكيد ، فيقال : (إذا ما)
وهي اسم زمانٍ تضمن معنى الشرط . ولا تجزم إلا في الشعر ، كقول الشاعر :

استغن ، ما أغناك رُبك ، بالغنى

وإذا تُصيكَ خصاصةً فتجمل^(٢)

وقد يجزمُ بها في النثر على قلة : ومنه حديثُ علي وفاطمة ، رضي الله
عنها : (إذا أخذتما مضاجعكما ، تكبيرا أربعاً وثلاثين) .

والفرقُ بين (إن) وإذا : أن الأولى تدخل على ما يُشكُّ في حصوله .
والثانية تدخل على ما هو مُحققُ الحصول . فإن قلتَ (إن جئتُ أكرمتك) ،
فأنتَ شاكٌّ في مجيئه ، وإن قلتَ : (إذا جئتُ أكرمتك) ، فأنتَ على يقينٍ
من مجيئه .

(والجزمُ باذا شاذٌ ، للنافاة بينها وبين « إن » الشرطية . وذلك أن أدواتِ
الشرطِ إنما تجزمُ لتضمنها معنى « إن » : التي هي موضوعة للإبهام والشك ،
وكلمة « إذا » موضوعة للتحقيق فيها متنافيتان) .

(١) كتاب : مضاف ، وأي : مضاف إليه مجرور بالاضافة .

(٢) الخصاصة : الفقر . وتجمل : أي لا تظهر على نفسك المسكنة والذل . ويروي

« فتحمل » بالهاء . أي احتمل . والأول أحسن في المعنى .

الشَّرْطُ والجواب

يجب في الشرط أن يكون فعلاً خبيرياً ، مُتصرفاً ، غير مُقترنٍ بقَدْرٍ ، أو لن ، أو ما النافية ، أو السين أو سوف .

فإن وقع اسمٌ بعد أداةٍ من أدوات الشرط ، فهُنَاك فعلٌ مُقدَّرٌ ، كقوله تعالى : « وإن أخذ من المشركين استجاركَ فأجرُهُ » ، فأحدٌ : فاعلٌ لفعلٍ محذوف ، هو فعل الشرط . وجملةُ « استجاركَ » المذكورةُ مُفسرةٌ للفعل المحذوف .

المراد بالفعل الخيريّ ما ليس أمراً ، ولا نهياً ولا مسبوقاً بأداةٍ من أدوات الطلب — كالاستفهام والعرض والتحصيض — فلذلك كلُّه لا يقعُ فعلاً للشرط . والأصل في جواب الشرط أن يكون كفعل الشرط . أي الأصلُ فيه أن يكون صالحاً لأن يكون شرطاً . غير أنه قد يقعُ جواباً ما هو غير صالحٍ لأن يكون شرطاً . فيجبُ حينئذٍ اقترانه بالفاء لترِبطهُ بالشرط ، بسببِ فقدِ المناسبةِ اللفظيةِ حينئذٍ بينها . وتكون الجملةُ برُمُتها في محلِّ جزمٍ على أنها جواب الشرط .

وتسمى هذه الفاء « فاءَ الجواب » ، لوقوعها في جواب الشرط ، وفاءَ الربط ، لربطها الجواب بالشرط .

مَوَاضِعُ رَبْطِ الجوابِ بالفاءِ

يجب ربطُ جوابِ الشرطِ بالفاءِ في اثني عشرَ موضعاً .
الأول : أن يكون الجوابُ جملةً اسميةً : نحو : « وإن يَمَسَّكَ بخير فهو على كل شيءٍ قديرٌ » .

الثاني : أن يكون فعلا جامداً ، نحو : « إن ترني أنا أقل منك مالاً وولداً ، فمسي ربتي أن يؤتيني خيراً من جنتك » .

الثالث : أن يكون فعلاً طليياً ، نحو : « قل إن كنتم تحبون الله ، فاتبعوني يحببكم الله » .

الرابع : أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى ، وحينئذ يجب أن يكون مقترناً بقَدَ ظاهرة ، نحو : « إن يسرق ، فقد سرق أخ له من قبل » . أو مقدرة ، نحو : « إن كان قيصه قد من قبل فصدقت » .

(ولو لم تقدر « قد » لوجب أن يكون الفعل الماضي هنا مستقبل المعنى ، وليس الأمر كذلك . ألا ترى أنك ان قلت : « إن جتني أكرمتك » ، كان المعنى « إن تجتني أكرمتك » ، وان قلت : « إن جتني أكرمتك » فالمعنى « إن تجتني فقد سبق إكرامي إياك فيما مضى ») .

الخامس : أن يقترن بقَدَ ، نحو : « إن تذهب فقد أذهب » .

السادس : أن يقترن بما النافية ، نحو : « فإن تولىتم فما سألتكم عليه من أجر » .

السابع : أن يقترن بِلَنْ ، نحو : « وما تفعلوا من خير فلن تكفروه » .
الثامن : أن يقترن بالسين ، نحو : « ومن يستكف عن عبادته ويستكبر ، فسيحشرهم إليه جميعاً » .

التاسع : أن يقترن بسوف ، نحو : « وإن خفتم عيلة ، فسوف يُفنيكم الله من فضله » . والعيلة : الفقر .

العاشر : أن يُصدَّرَ برُبِّ ، نحو : « إن تجيء فرما أجيء » .

الحادي عشر : أن يُصدَّرَ بكأنا ، نحو : « إنه من قتل نفسه » .

غيرِ نفسٍ ، أو فسادٍ في الأرضِ ، فكأنما قتلَ الناسَ جميعاً .
 الثاني عشر : أن يُصدَّرَ بأداةٍ شرطٍ ، نحو : « وإن كان كبيراً عليك
 إعراضهم ، فإن استطعتَ أن تبتغيَ نفقاً في الأرضِ أو سُلماً في السماء فتأتيهم
 بآيةٍ (١) » ، ونحو أن تقولَ : « من يُجاوِزْكَ ، فإن كان حسنَ الخلقِ
 فقتربَ منه » .

فإن كان الجوابُ صالحاً لأن يكون شرطاً فلا حاجة إلى ربطه بالفاء . لأن
 بينها مناسبةً لفظيةً تُغني عن ربطه بها . إلا أن يكون مُضارعاً مُثبتاً ، أو
 منفيّاً بلا ، فبجوز أن يُربطَ بها وأن لا يُربط . وتركُ الرابطِ أكثرُ استعمالاً ،
 نحو : « إن تعودوا نعدُّ » ، ومن الربطِ بها قوله تعالى : « ومن عاد فينتقمُ
 اللهُ منه » وقوله : « فمن يؤمنَ بربِّه ، فلا يخافُ بخساً ولا رهماً (٢) » .

وقد تخلفَ فاءُ الجوابِ « إذا » الفجائيةُ ، إن كانت الأداةُ « إن » أو
 « إذا » وكان الجوابُ جملةً اسميةً خبريةً غيرَ مقترنةٍ بأداةٍ نفيِّةٍ أو « إن » ،
 نحو : « إن تُصيبنهم سيئةٌ بما قدمتْ أيديهم ، إذا هم يُقنطون » ، ونحو :
 « فإذا أصاب به من يشاءُ من عباده ، إذا هم يستبشرون » .

حذفُ فعلِ الشرطِ

قد يُحذفُ فعلُ الشرطِ بعدَ « إن » المُردِّفةِ بلا ، نحو : « تكلممُ بخيرٍ ،
 وإلا فاسكتْ » (٣) : قال الشاعر :

(١) جملة « فإن استطعت » في محل جزم على أنها جواب الشرط الأول . وجواب الشرط
 الثاني محذوف والتقدير : إن استطعت فافعل .
 (٢) أي : فلا يخاف نقصاً في جزائه لإظلاما .
 (٣) أي : وإلا تتكلم بخير فاسكت .

فَطَلَّقَهَا ، فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍ

وإلا يَعِلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ (١)

وقد يكون ذلك بعد « مَنْ » مُرَدِّفَةً بِلا ، كقولهم : « مَنْ يُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، وَمَنْ لَا ، فَلَا تَعْبَأْ بِهِ » .

ومما يحذفُ فيه فعلُ الشرطِ أن يقعَ الجوابُ بعدَ الطلبِ ، نحو : « جُدْ تُسُدْ » والتقديرُ « جُدْ ، فَإِنْ تَجُدُّ تُسُدُّ » .

حذف جواب الشرط

يُحذفُ جوابُ الشرطِ إن دلَّ عليه دليلٌ ، بشرط أن يكون الشرطُ ماضياً لفظاً ، نحو : « أَنْتَ فَائِزٌ إِنْ أَجْتَهَدْتَ » ، أو مضارعاً مُقْتَرِناً بِسَلَمٍ ، نحو : « أَنْتَ خَاسِرٌ إِنْ لَمْ تَجْتَهَدْ » .

(ولا يجوز أن يقال : « أَنْتَ فَائِزٌ إِنْ تَجْتَهَدْ » ، لأن الشرط غير ماضٍ ، ولا مقترن بلم) .

ويُحذفُ إما جوازاً ، وإما وجوباً .

فَيُحذفُ جوازاً ، إذ لم يكن في الكلام ما يَصْلُحُ لأن يكونَ جواباً ، وذلك بأن يُشعرَ الشرطُ نفسهُ بالجوابِ ، نحو : « فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِي كَفَقاً فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْماً فِي السَّمَاءِ » . أي : إِنْ اسْتَطَعْتَ فَافْعَلِ ، أَوْ بَارِ بِقَعِ الشَّرْطِ جَوَاباً لِكَلَامِ ، كَأَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : أُتَكْرَمُ سَعِيداً ، فَتَقُولُ : « إِنْ لَجْتَهَدْ » ، أي « إِنْ أَجْتَهَدْ أَكْرَمَهُ » .

ويُحذفُ وجوباً ، إن كان ما يَدُلُّ عليه جواباً في المعنى . ولا فرق بين أن يتقدَّم الدالُّ على جواب الشرطِ ، نحو : « أَنْتَ فَائِزٌ إِنْ أَجْتَهَدْتَ » أو يتأخَّرَ عنه ، كَأَنْ يَتَوَسَّطَ الشرطُ بين القسمِ وجوابه ، نحو : « وَاللَّهِ ، إِنْ قَمْتَ لَا أَقُومَ » أو يَكْتَنِفُهُ ، كَأَنْ يَتَوَسَّطَ الشرطُ بين جُزْئِي ما يَدُلُّ على جوابه نحو : « أَنْتَ ، إِنْ أَجْتَهَدْتَ ، فَائِزٌ » .

(١) أي : وإلا تطلقها يعل مفرقك الحسام .

فائدة

الشرطُ يقتضي جواباً ، والقسم كذلك . فإن اجتمع شرطٌ وقسمٌ ولم يسبقهما ما يقتضي خبراً ، كالمبتدأ أو ما أصله المبتدأ ، كان الجواب للسابق ، وكان جواب المتأخر محذوفاً ، لدلالة جواب الأول عليه . فإن قلت : « إن قمت ، والله ، أقم » فأقم : جواب الشرط ، وجواب القسم محذوف ، لدلالة جواب الشرط عليه . وإن قلت : والله ، إن قمت لأقومن ، فأقومن جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف ، لدلالة جواب القسم عليه ، قال تعالى : « قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن ، لا يأتون بمثله ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً » . فجملة : (لا يأتون) جواب القسم المدلول عليه باللام ، لأن التقدير : « والله لئن اجتمعت » . وجواب الشرط محذوف ، دل عليه جواب القسم .

وقد يُعطى الجواب للشرط ، مع تقدم القسم ، في ضرورة الشعر كقوله :

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً

أصم في نهار القيظ ، للشمس بادياً

(١) القيظ : أشد الحر . ويرى : « ضاحياً » بدل « بادياً » . ومعناه بارزاً للشمس . يقال : ضحى للشمس يضحى ، بكسر الحاء في الماضي وفتحها المضارع أي برز لها متعرضاً لتورها ومصدره « الضحاه » ، بفتح الضاد ومدوداً . والمادة تدل على معنى البروز والظهور . ومنه « الضحاه » . وضاحية كل شيء : ناحيته البارزة . ومنه ضاحية البلد ، والضواحي جمعها .

وَأَرْكَبُ حِجَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ

وَأَعْرَجَ مِنَ الْخَاتَمِ صُغْرَى شِمَالِيَا ^(١)

فإن تقدّم عليها ما يقتضي خبراً ، جاز جعل الجواب للشرط ، وجاز جعله للقسم . فإن جعلته للقسم : قلت : « زهيرٌ » ، والله إن يجتهد ، لأكرمته » ، وإن أعطيته للشرط ، قلت : « زهيرٌ والله » ، إن يجتهد أكرمته » ، ومن العلماء من أوجب إعطاء الجواب للشرط . ولا ريب أن جعله للشرط أرجح ، سواءً أتقدّم الشرط على القسم ، أم تأخر عنه . أما إذا لم يتقدمها ما يقتضي خبراً ، فالجواب للسابق منها ، كما أسلفنا .

حذفُ الشرطِ والجوابِ معاً

قد يُحذفُ الشرطُ والجوابُ معاً ، وتبقى الأداةُ وحدها ، إن دُلَّ عليها دليل ، وذلك خاصٌ بالشعر للضرورة ، كقوله :

قالتُ بناتُ العمِّ : يا سَلَمَى ، وإن

كانَ فقيراً مُعديماً ؟ قالتُ : وإن

أي : وإن كان فقيراً مُعديماً فقد رضيتُهُ . وقول الآخر :

فإنَّ المنيَّةَ ، مَنْ يَخْشِهَا

فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيُّنَا

أي : أيُّنا يذهبُ تُصَادِفُهُ .

وقيل يجوزُ في التثنية على قلَّة . أما إن بقي شيءٌ من مُتعلقات

(١) سرج وفروة : موضعان . والخاتم لغة في الخاتم . وفي الخاتم أربع لغات : خاتم بفتح التاء ، وهو أشهرها ؛ وخاتم بكسرهما ، وخاتم وخيتام . واران بصغرى شماله خنصر يده اليسرى . ويفهم من البيت أنهم كانوا يجتتمعون بها .

الشرط والجواب ، فيجوز حذفها في شعر ونثر ، ومنه قولهم : « من سلم عليك ، فسلم عليه ، ومن لا فلا ، أي : ومن لا يسلم عليك ، فلا تسلم عليه ، ومنه حديث أبي داود : من فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا ، أي : « ومن لم يفعل فما أحسن » ، وقولهم : « الناس يجزون بأعمالهم : إن خيراً فخيئراً ، وإن شراً فشرّاً » ، أي : « إن عملوا خيراً ، فيجزون خيراً ، وإن عملوا شراً فيجزون شراً » .

(ويجوز أن تقول : « إن خيراً فخيئراً : وإن شراً فشرّاً » برفع ما بعد الفاء على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فجزاؤهم خير ، فجزاؤهم شر . فتكون الجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم على أنها جواب الشرط) .

الجزم بالطلب

إذا وقع المضارع جواباً بعد الطلب يجزم : كأن يقع بعد أمر أو نهْي ، أو استفهام أو عرض ، أو تخصيص ، أو تمنٍّ أو ترجٍّ ، نحو : « تعلم تفز » ، لا تكسل تسد . هل تفعل خيراً ، تؤجر . ألا تزورنا تكن مسروراً . هلا تجتهد تنل خيراً ، ليتني اجتهدت أكن مسروراً . هلا تجتهد تنل خيراً . ليتني اجتهدت أكن مسروراً . لعلك تطيع الله تفز بالسعادة .

وجزم الفعل بعد الطلب ، إنما هو بأن المحذوفة مع فعل الشرط . فتقدير قولك : « جُد تسد » : « جُد ، فإن تجد تسد » . وتقدير قولك : هل تفعل خيراً ؟ تؤجر : « هل تفعل خيراً ؟ فإن تفعل خيراً تؤجر » . وقس على ذلك . وقيل : إن الجزم بالطلب نفسه لتخمينه معنى الشرط .

واعلم أن الطلب لا يشترط فيه أن يكون بصيغة الأمر ، أو النهي ، أو الاستفهام ، أو غيرها من صيغ الطلب . بل يجزم الفعل بعد الكلام الخبري ،

إن كان طلباً في المعنى ، كقولك : « تطيع أبويك ، تلق خيراً » ، أي :
أطعها تلق خيراً . ومنه قولهم : « إتقي الله امرؤ فعل خيراً ، يُثب عليه » .
أي : ليتق الله ، وليفعل خيراً يُثب عليه . ومن ذلك قوله تعالى : « هل
أدلكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم ؟ تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون
في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ، يغفر لكم
ذنوبكم » ، أي : آمنوا وجاهدوا يغفر لكم ذنوبكم . والجزم ليس لأنه جواب
لاستفهام ، في صدر الآية ، لأن غفران الذنوب ليس مرتبطاً بالدلالة على التجارة
الرابحة ، لأنه قد تكون الدلالة على الخير ، ولا يكون أثرها من مباشرة فعل
الخير . وإنما الجزم لوقوع الفعل جواباً لقوله : « تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون
في سبيل الله » ، لأنها بمعنى : آمنوا وجاهدوا .

فالمضارع ، في كل ما تقدم ، مجزوم لأنه جواب طلب في المعنى ، وإن
كان خيراً في اللفظ .

فوائد

(١) لا يجب أن يكون الأمر بلفظ الفعل ليصح الجزم بعده ، بل
يجوز أن يكون أيضاً اسم فعل أمر ، نحو : « صه عن القبيح تؤلف » .
وجملة خبرية يراد بها الطلب (كما تقدم) ، نحو : (يرزقني الله مالاً
انفع به الأمة) أي : ليرزقني ، : « حسبك الحديث ينم الناس » .

(٢) يشترط لصحة الجزم بعد النهي أن يصح دخول (إن) الشرطية عليه ،
نحو : « لا تدن من الشر تسلم » ، إذ يصح أن تقول : « إلا تدن من الشر
تسلم » . فإن لم يصلح دخول إن عليه ، وجب رفع الفعل بعده ، نحو :

« لا تدن من الشرّ تهلك » ، برفع تهلك ، إذ لا يصح أن نقول : « إلا تدن من الشرّ تهلك » ، لفساد المعنى المقصود : وأجاز ذلك الكسائي .

(٣) لا يُجزَمُ الفعلُ بعد الطلب إلا إذا قصدَ الجزاء . بأن يُقصدَ بيانُ أن الفعلَ مسبَّبٌ عما قبله ، كما ان جزاءَ الشرطِ مُسبَّبٌ عن الشرطِ . فإن لم يُقصد ذلك ، وجبَ الرفعُ إذ ليس هناك شرطٌ مُقدَّرٌ ، ومنه قوله تعالى : « ولا تَمُنُّنَّ تَسْتَكْثِرِينَ ^(١) » ، وقوله : « فَهَبْ لِي مِنْ كَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي ^(٢) » وقوله : « فاضربْ لهم طريقاً في البحرِ يَبَسًا ، لا تخافُ دَرَكًا ولا تخشى ^(٣) » وقوله : « خذْ من أموالهم صدقةً تطهِّرْهم ^(٤) » .

(٤) إذا سقطت فاءُ السببيةِ التي يُنصبُ المضارعُ بعدها ، وكانت مسبوبةً بما يدلُّ على الطلبِ ، يُجزَمُ المضارعُ إن قصدَ بقاءَ ارتباطه بما قبله ارتباطاً المُسبَّبِ ، كما مرَّ . فإن اسقطت الفاءَ من قولك : « جئني فأكرمك » جزمتَ ما بعدها ، فقلت : « جئني أكرمك » .

وقد أوضحنا هذا وما قبله ، من قبل ، في الكلام على : « فاءُ السببية » .

اعرابُ الشرطِ والجوابِ

الشرطُ والجوابُ يكونانِ مُضارعينِ ، وماضيينِ ، ويكون الأولُ

(١) جملة « تستكثر » في موضع الحال من فاعل تمنن .

(٢) جملة « يرثني » في موضع النصب ، على أنها صفة لوليأ .

(٣) جملة لا تخاف « في موضع الحال من فاعل « اضرب » ويجوز ان تكون استثنائية فلا محل لها من الاعراب .

(٤) جملة « تطهرهم » في موضع النصب على انها نعت لصدقة .

ماضياً والثاني مضارعاً . والأول مضارعاً والثاني ماضياً ، وهو قليلٌ ، ويكون
الأول مضارعاً أو ماضياً ، والثاني جملةً مُقتترنة بالفاء أو بإذا .

فإن كانا مضارعين ، وجب جزمُهما ، نحو : « إن يَنْتَهوا يُغْفَرَ لَهُمْ ما قد
سَلَفَ » ورفع الجواب ضعيفٌ كتوله :

فَقَلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ ، أَنِّهَا
مُطَبَّعَةٌ ، مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

وعليه قراءة بعضهم : « أينما تكونوا يُدركُكم الموتُ » بالرفع .
وإن كان الأول ماضياً ، أو مضارعاً مسبوqاً بلم ، والثاني مضارعاً ، جاز
في الجواب الجزم والرفع . فإن رفعتَ كانت جملته في محل جزم ، على أنها
جواب الشرط . والجزمُ أحسنُ ، والرفعُ حسنٌ . ومن الجزم قوله تعالى :
« من كان يُريد زينةَ الحياةِ الدُّنيا نُوفِّ اليهم أعمالهم » . ومن الرفع قول
الشاعر :

وَأَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ^(١)

يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

ونقول في المضارع المسبوq بلم : « إن لم تقم أقم . إن لم تقم أقم » ،
يجزم الجواب ورفع .

وان كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً (وذلك قليلٌ وليس خاصاً بالضرورة ،
كأزعمه بعضهم) ، وجب جزمُ الأول ، كحديث : « من يَقُمْ ليلةَ القَدْرِ
إيماناً واحْتِسَاباً ، عُفِرَ لَهُ ما تقدَّمَ من ذنبه » . ومنه قول الشاعر :

(١) المسغبة : الجوع .

انْ يَسْمَعُوا سَبَّةً^(١) طَارُوا بِهَا فَرِحًا ،

عَنِّي ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَقُّنُوا

وان وقع الماضي شرطاً او جواباً ، 'جزم محللاً نحو : « ان أحسنتم أحسنتم لأنفسكم » .

وان كان الجواب مضارعاً مقترناً بالفاء ، نحو : « ومن عادَ فينتقمُ اللهُ منه » ، امتنع جزمه ، لأنَّ العربَ التزمت رفعه بعدها . وتكونُ جملة في محلِّ جزمٍ ، على أنها جواب الشرط .

وان كان الجوابُ جملةً مقترنةً بالفاء أو (اذا) ، كانت الجملة في محلِّ جزمٍ ، على أنها جوابُ الشرطِ ، نحو : « ان تستفتحوا فقد جاءكم الفتحُ » ، وان تنهوا فهو خيرٌ لكم » ، ونحو : « وان تُصنبنهم سيئةٌ بما قدمت أيديهم ، اذام يقنطون » .

فوائد

اذا وقع فعلٌ مقرونٌ بالواو أو الفاء (وزاد بعضهم أو وثم) بعد جواب شرطٍ جازمٍ ، جاز فيه الجزم ، بالعطف على الجواب . وجاز فيه الرفع على أنه جملةٌ مستأنفةٌ . وجاز النصبُ بأنْ مقدرةٌ وجوباً ، وهو قليلٌ . وقد قرئت الآيةُ : « وان تبدوا ما في أنفسكم ، أو تخفوه ، يحاسبكم به اللهُ ، فيغفر لمن يشاء ، يجزم (يغفر) في قراءة غيرِ عاصمٍ من السبعةِ ، ويرفعه في قراءته ، وبالنصب لابنِ عباسٍ شدوذاً . ومن النصب قول الشاعر :

(١) السبّة : العار ، يقال : « هذا سبّة على فلان » أي هو عار يسب به . ورجل سبّه : يسبه الناس .

متى ما تَلَقَّيْ فَرْدَيْنِ تَرَجَفْ

رَوَانِفُ أَلَيْتِكَ وَتُسْتَطَارَا (١)

(١) اذا وقع الفعلُ المقرونُ بالواو أو الفاء بين فعلِ الشرط وجوابه ، جاز به الجزم وهو الأكثرُ ، وجاز النصب ، وامتنع الرفع نحو : « ان تستقيم وتجتهد أكرمك » ، يجزم (تجتهد) ، عطفاً على تستقيم ، وبنصبه بأن مقدرةً وجوباً . وإنما امتنع الرفعُ لأنه يقتضي الاستئناف قبل تمام جملة الشرط والجواب ، لأنَّ الفعلَ متوسطَ بينها . وذلك ممنوعٌ ، لأنه لا معنى للاستئناف حينئذٍ . ومن النصب قول الشاعر :

وَمَنْ يَقْتَرِبُ مِنَّا ، وَيَخْضَعُ ، نَوَّوهِ

وَلَا يَخْشَى ظِلْمًا ، مَا أَقَامَ ، وَلَا هَضْمًا

وقول الآخر :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً

فَيُنْبِتْهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ ، يَزَلُّ

(٣) ان وقع فعلٌ مجردٌ من العاطف بعد فعلِ الشرط ، ولم يقصد به الجواب ، أو وقع بعد تمام الشرط والجواب ، جاز جزمه ، على أنه بدلٌ مما قبله . وجاز رفعه ، على أنه جملةٌ في موضع الحال من فاعل ما قبله . فمن الجزم بعد فعل الشرط قول الشاعر :

(١) تستطار منصوب بأن مقدرة وجوباً ، وقد سبق شرح هذا البيت في الجوازم .

متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا

تجد حطباً جزلاً وناراً تاججا^(١)

ومن الرفع بعده قول الآخر :

متى تاتته تعشو إلى ضوء ناره

تجد خير ناري، عندها خير موقد^(٢)

ومن الجزم والرفع ، بعد تمام الشرط والجواب ، قوله تعالى : « ومن يفعل ذلك يلق أثاماً : يُضاعف له العذاب » . وقد قرىء « يُضاعف » بالجزم على أنه بدل من « يلق » . وبالرفع على أنه جملة حالية من فاعل يلق ، أو على أنه جملة مستأنفة .

إعراب أدوات الشرط

أدوات الشرط : منها ما هو حرف ، وهما : « إن » و « إذ » ما « (على خلاف في « إذ ما » كما تقدم) . ومنها ما هو اسم مبهم تضمن معنى الشرط ، وهي : « من وما ومها وأي » وكيفما « ومنها ما هو ظرف زمان تضمن معنى الشرط ، وهي : « أين وأنى وأيان ومتى » وإذ

(١) تلمم : بدل من تات مجزوم . واللام ان تأتي القوم ، فتنزلهم وتزورهم زيارة خفيفة والحطب الجزل : الغليظ ، وناره تثبت طويلاً . ويجوز ان تكون الالف في تاججا ضمير الاثنين فيعود على الحطب والنار . وأن تكون زائدة للاطلاق . فالضمير المستتر يعود على الحطب أو النار ، إذ قد تذكر النار على قلة وعلى هذا فيكون ان فعل ماضياً . وقيل أصله تاجج فهو مضارع والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة شذوذاً . لأن التوكيد لا تلحق المضارع إلا بأحد شروط اربعة استوفيناها في الجزء الأول من هذا الكتاب . وتراها موجزة في الكلام على احرف التاكيد في الجزء الثالث .

(٢) سبق شرحه في الكلام على « متى » .

ومنها ما هو ظرفٌ مكانٌ تضمنَ معنى الشرطِ ، وهي : « حيثما » .

فما دلَّ على زمانٍ أو مكانٍ ، فهو منصوبٌ محلاً على أنه مفعولٌ فيه لفعل الشرط .

و « من وما ومهما » إن كان فعلُ الشرطِ يطالبُ مفعولاً به ، فهي منصوبةٌ محلاً على أنها مفعولٌ به له ، نحو : « ما تحصلُ في الصَّغرِ ينفعك في الكِبَرِ . من تجاورُ فأحسنِ إليه . مهما تفعلُ تسأل عنه » . وإن كان لازماً أو متعدياً استوفى مفعولَهُ ، فهي مرفوعةٌ محلاً على أنها مبتدأٌ ، وجملةُ الشرطِ خبرُهُ ، نحو : « ما يحيي به القدر ، فلا مفرُّ منه . من يحدُّ يحدُّ ، مهما ينزل بك من خطبٍ فاحتمله . ما تفعله تلتزمه » من تلتزمه فسلم عليه . مهما تفعلوه تجدوه .

و « كيفما » : تكونُ في موضع نصبٍ على الحال من فاعلِ فعلِ الشرطِ ، نحو : « كيفما تكن يكن أبناؤك » .

و « أي » تكونُ بحسبِ ما تُضافُ إليه ، فإن أُضيفت إلى زمانٍ أو مكانٍ كانت مفعولاً فيه ، نحو : « أي يوم تذهب أذهب » . أي ببلدٍ تسكن أسكن » وإن أُضيفت إلى مصدرٍ كانت مفعولاً مطلقاً ، نحو : « أي إكرام تكريم أكرم » ، وإن أُضيفت إلى غير الظرف والمصدر ، فحكها حكمُ « من وما ومهما » ، فتكونُ مفعولاً به في نحو : « أي كتابٍ تقرأ تستفد » . ومبتدأً في نحو : « أي رجلٍ يجد يسد . أي رجلٍ يخدم أمته تخدمه » .

وكلُّ أدوات الشرطِ مبنيةٌ ، إلا « أيًا » ، فهي معرَّبةٌ بالحركات الثلاث ، ملازمةٌ للاضافة إلى المفرد ، كما رأيت .

إعراب الأسماء وبنائها

وفيه ثلاثة فصول :

١ - المعرب والمبني من الأسماء

الأسماء كلها مُعربةٌ إلا قليلاً منها .

ويُعرَبُ الاسمُ إذا سلمَ من شَبهِ الحرفِ . ويُبنى إذا أشبهه في الوضع أو المعنى ، أو الاقتدار ، أو الاستعمال .
فالشبّه على أربعة أضربٍ :

الأولُ : الشبّه الوضعيُّ . بأن يكونَ الاسمُ موضوعاً على حرفٍ واحدٍ ، كالتاء من « كتبتُ » ، أو على حرفين ، كنا من « كتبنا » .
(فالضائرُ بنيت لأنها أشبهت الحرف في الوضع ، لأن أكثرها موضوع على حرف أو حرفين . وما كان منها موضوعاً على أكثر ، فإنما بني حملاً على أخواته ، وذلك لأن أقل ما يبني منه الاسم ثلاثة أحرف ، فما ورد من الأسماء على أقل من ذلك ، كان مبنياً لشبهه الحرف في الوضع . وأما نحو : « يد ودم » ، فهو معرب . لأنه في الأصل ثلاثة أحرف : « دمو ويدي ») .

الثاني : الشبّه المعنوي . بأن يُشبهَ الاسمُ الحرفَ في معناه . وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام . والآخرُ

ما أشبه حرفاً غيرَ موجودٍ ، حقهُ أن يوضعَ فلم يُوضع ، كأسماءِ الإشارة .
 (فهذه الأسماء بنيت لتضمنها معاني الحروف ، لأن ما تحمله من المعنى حقه
 أن يؤدي بالحرف . فأسماء الشرط أشبهت حرف الشرط ، وهو « إن » ، وأسماء
 الإستفهام أشبهت حرف الإستفهام ، وهو الهمزة ، وأسماء الإشارة أشبهت حرفاً
 غير موجود . فبنيت لتضمنها معنى حرف كان ينبغي أن يوضع فلم يضعوه .
 وذلك لأن الإشارة ، من المعاني التي حقه أن تؤدي بالحرف ، غير أنهم لم يضعوا
 حرفاً للإشارة ، كما وضعوا للتعني « ليت » ، وللتعجب « لعل » ، وللاستفهام
 الهمزة وهل ، وللشرط « إن » .

الثالثُ : الشبّه الافتقاريُّ الملائمُ : بأن يحتاج إلى ما بعدهُ احتياجاً دائماً ،
 ليتمَّ معناه . وذلك كالأسماء الموصولةِ وبعضِ الظروف الملائمةِ للإضافةِ إلى
 الجملةِ .

(فالأسماء الموصولة بنيت لافتقارها في جميع أحوالها إلى الصلة التي تتم
 معناها ، كما يفتقر الحرف إلى ما بعده ليظهر معناه ، والظروف الملائمة للإضافة
 إلى الجملة ، كحيث وإذا ومنذ الظرفيتين ، إنما بنيت لافتقارها إلى جملة تضاف
 إليها افتقار الحرف إلى ما بعده) .

الرابعُ : الشبّه الاستعماليُّ . وهو نوعان : نوعٌ يشبه الحرف العاملَ في
 الاستعمال ، كأسماء الأفعالِ ، فهي تستعملُ مؤثِّرةً غيرَ متأثرة ، لأنها تعملُ
 عملَ الفعلِ « ولا يعملُ فيها غيرها » ، فهي كحروف الجرِّ وغيرها من الحروف
 العواملِ « تُؤثِّرُ في غيرها ولا يُؤثِّرُ غيرها فيها . ونوعٌ يشبه الحرفَ العاطلَ ،
 (أي : غيرَ العاملِ) في الاستعمالِ ، من حيثُ إنهُ مثلهُ لا يُؤثِّرُ ولا يتأثِّرُ ،
 كأسماء الأصواتِ ، فهي كحرفي الاستفهامِ وحروفِ التنبيهِ والتحضيضِ
 وغيرها من الحروفِ العواطلِ ، لا تعملُ في غيرها ، ولا يعملُ غيرها فيها .

٢ - الأسماء المبنية

الأصلُ في الأسماء الإعرابُ ، وإنما يُبنى منها ما أشبه الحرفَ كما قدّمنا ، وهو ألفاظٌ محصورة .

والأسماءُ المبنيةُ على نوعين : نوعٌ يُلزمُ البناءَ ، ونوعٌ يُبنى في بعض الأحوال .

المُلَازِمُ للبناء من الأسماء

يما يلزمُ البناءُ من الأسماء الضائِرُ وأسماءُ الإشارة ، والأسماءُ الموصولةُ ، وأسماءُ الشرطيِّ ، وأسماءُ الاستفهامِ ، وأسماءُ الكنايةِ ، وأسماءُ الأفعالِ ، وأسماءُ الأصواتِ (١) .

ومنه « لَدَى وِلْدَانٍ وَالْآنَ وَأَمْسَ وَقَطُّ وَعَوْضٌ » ، من الظروف .
و « قَطُّ » ، ظرفٌ للزمان الماضي على سبيل الاستفراق . و « عَوْضٌ » ،
ظرفٌ للزمان المستقبل كذلك ، فهو بمعنى « أبدأ » ، تقول « ما فعلته قطُّ » ،
ولا أفعله عوضٌ ، أي لا أفعله أبدأ .

ومنه الظروفُ الملازمة للاضافة إلى الجملة ، كـ « حيثُ وإِذَا وَإِذَا وَمِذَّ وَمِذُّ » ،
إن جعلنا ظرفين .

فـ « حيثُ » ، ملازمةٌ للاضافة إلى الجملة ، فإن أتى بعدها مفردٌ رفعَ على أنه
مبتدأٌ ، ونوبيّ خبِرُهُ ، نحو : « لا تجلس إلا حيثُ العلمُ » أي : حيثُ العلمُ
موجودٌ .

(٢) قد سبق الكلام عليها كلها في الجزء الأول من هذا الكتاب ، فراجعها . أما أسماء
الشرط فقد مر بك شرحها في هذا الجزء .

و «مُذ ومُنذُ» : معناهما إما ابتداء المدة ، نحو : « مارايتك مُذ يوم الجمعة » ، وإما جمعها ، نحو : « مارايتك منذُ يومان » . والاسم بعدهما مرفوعٌ على أنه فاعلٌ لفعلٍ محذوف ، والتقديرُ : « مُذ كان يومُ الجمعة ، ومنذ كان يومانِ » (وكان هنا تامة لا ناقصة) . فإن جَرَّتْ بها كانا حرفي جَرٍّ ، وليسا بظرفين .

و «إِذ» ظرفٌ لما مضى من الزمان « وإِذا » : ظرفٌ للمستقبل منه . وهما مضافان أبدأ إلى الجمل ، إلا أن «إِذ» تُضافُ إلى كلتا الجملتين ، و «إِذا» لا تُضافُ إلى الجملة الفعلية .

ومنه المركبُ المزجي ، الذي تضمّنَ ثانيه معنى حرف العطف ، أو كان مختوماً بكلمة «وَيْهِ» . فالأول : كأحدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عَشَرَ ، إلا أني عَشَرَ ، ونحو : « وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْنَ بَيْنَ^(١) » ، وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ ، والأمرُ بَيْنَ بَيْنَ ، وآتيك صباحَ مساءً وتفرّقَ العدوُّ شَدَرَ مَذَرَ . وهو مبنيٌ على فتح الجزئين . والثاني نحو : « جاءَ سيبويهُ ، ومررتُ بسيبويهِ » . وحرفُ التعريفِ والإضافةُ لا يُخلانِ ببناءِ العددِ المركبِ . كأحدَ عَشَرَ وخمسةَ عَشَرَ .

(وما لم يكن منه متضمناً معنى حرف العطف ، ولا مختوماً بويه ، كان جزؤه الثاني معرباً إعراب ما لا ينصرف ، للعملية والتركيب المزجي . أما جزؤه الأول فيبنى على الفتح : كبعلبك وحضرموت وبختنصر . ما لم يكن آخره ياء فيبنى على السكون . كعمد يكرم . فان ختم بويه كسيبويه ، بني

(١) أي في حيرة واختلاط وشدة لا يحصى لهم عنها ولا مفر . والحيص في الاصل : المدول والانحراف . يقال : « حاص منه يحيص حيصاً وحيصاً وحيصاناً » : إذا عدل عنه وحاد ، والبيص في الأصل : الشدة والضيق . ومنه قول سعيد بن جبير : « أثقلت ظهره . وجعلت عليه الأرض حيص بيص » أي : ضيقم عليه .

جزؤه الأول على الفتح والثاني على الكسر ، كما تقدم) .

(وأما اثنا عشر فجزؤه الأول معرب لإعراب المثني . بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرأً وجزؤه الثاني مبني على الفتح أبداً ، ولا محل له من الإعراب . فهو بمنزلة النون من المثني) .

ومنه ما كان على وزن « فَعَالٍ » علماً لأنثى . كحَدَامٍ ورقاشٍ أو شتاءٍ لها . كياخباتٍ ويا كذابٍ . وهو مبني على الكسر تشبيهاً له بما كانه على هذا الوزن من أسماء الأفعال . كزَالٍ وحَذَارٍ . وكما أشبهه في الوزن ، أشبهه في المعدل أيضاً : فخبث : معدولة عن خبيثة ، وكذاب : معدولة عن كاذبة . كما أن « نَزَالٍ » معدولة عن انزل ، و« حَذَارٍ » عن احذر . ونذر أن يُستعمل ما كان على وزن « فَعَالٍ » في شتم الأنتى إلا مع النداء .

ما لا يلزمُ البناءُ من الأسماء

من الظروف ما لا يلزمُ البناءُ . فهو يُبنى في بعض الأحوال ، ويُعرب في بعضٍ . وذلك : كقبَلٍ وبعد ودون وأوّل والجهات الست .

فما قُطِعَ منها عن الإضافة لفظاً ، لا تقديراً (بحيث لا يُنسى المضاف إليه) بنى على الضم ، نحو : « لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ » ونحو : « جلست امامُ » ، ورجعتُ إلى وراءُ » .

وما اضيفَ منها لفظاً ، اعرب ، نحو : « جئتُ قبلَ ذلكُ » ، وجلستُ امامَ المنبرِ » .

وما عرِيَ منها عن الإضافة لفظاً وتقديراً (بحيث يُنسى المضاف إليه لأذنه لا يتعلقُ به غرضٌ مخصوصٌ) اعرب ، نحو : « جئتُ قبلاً ، وفعلتُ ذلكُ » .

من بعدٍ .

ويلحق بهذه الظروف «حَسَب» عند قطعه عن الإضافة نحو: «هذا حسب»
أي: «حَسْبِي» ، بمعنى يكفيني . وقد تُزادُ الفاءُ عليه تزييناً للفظٍ ، نحو :
«الكتابُ سَمِيرِي فَحَسْبُ» ، أي : هو يكفيني عن غيره . وهو مبني على الضم .
ويلحقُ بها أيضاً «غَيْر» بعد النفي ، نحو : فعلتُ هذا لا غيرُ ، ، أو
«ليسَ غيرُ» . وهي مبني على الضم أيضاً .

٣ - أنواع إعراب الاسم

أنواعُ إعرابِ الاسمِ ثلاثةٌ : رفعٌ ونصبٌ وجَرٌ : وعلامة الإعراب فيه
إما حركةٌ أو حرفٌ . والأصلُ فيه أن يُعربَ بالحركات .

المُعربُ بالحركات من الأسماء

المُعربُ بالحركة من الأسماءِ ثلاثةُ أنواعٍ : الإسمُ المفردُ ، وجمعُ التكسيرِ ،
وجمعُ المؤنثِ السالمِ .

وهي تُرفعُ بالضمّة ، وتنصبُ بالفتحة ، وتجرُ بالكسرة ، إلا جمعُ المؤنثِ
السالمِ ، فيُنصبُ بالكسرة بدلَ الفتحة ، نحو : «أكرمتُ الفتياتِ المجتهداتِ»
والإسمَ الذي لا ينصرفُ ، فيُجرُ بالفتحة ، بدلَ الكسرة ، نحو : «ما الفقيرُ
القانعُ بأفضلَ من الغني الشاكر» .

والحركاتُ تكونُ ظاهرةً على آخرِ الإسمِ ، إن كان صحيحَ الآخرِ ، غيرَ
مضافٍ إلى ياءِ المتكلمِ ، نحو : «الحقُّ منصورٌ» .

فإن كان معتل الآخر بالألف ، تُقدَّر على آخره الحركاتُ الثلاثُ للتَّعذر ،
نحو : « إن أهدي مُنى الفقى » .

وإن كان معتل الآخر بالياء تُقدَّر على آخره الضمة والكسرة ، نحو :
« حكم القاضي على الجاني » أما الفتحة فتظهرُ على الياءِ لِحَفَّتِها ، نحو : « أُجيبوا
الداعيَ إلى الخير » .

الإسم الذي لا ينصرفُ

الإسمُ الذي لا يَنصَرِفُ (ويُسمَى الممنوعَ من الصرفِ أيضاً) : هو ما لا
يجوزُ أن يلحقه تنوينٌ ولا كسرةٌ . كأحمدَ ويعقوبَ وعطشانَ .

وهو على نوعين : نوعٌ يُمنعُ لسببٍ واحد ، ونوعٌ يُمنعُ لسببين .

فالممنوع من الصَّرفِ لسببٍ واحد : كلُّ اسمٍ كان في آخره ألفُ التَّأنيثِ
المدودةُ : كصحراءَ وعذراءَ وزكرياءَ وأنصبياءَ . أو ألفهُ المقصورةُ . كحُبلى
وذِكْرِى وجرحى . أو كان على وزنٍ منتهى الجموعِ كساجدَ ودرامَ ومصابيحَ
وعصافيرَ .

(ولا يشترطُ فيما كان على وزنٍ منتهى الجموعِ أن يكون جمعاً . بل كل اسم
جاء على هذه الصيغة — وإن كان مفرداً — فهو ممنوع من الصرف : كسراويل^(١)
وطباشيرٍ وشراحيل^(٢)) .

والممنوع من الصَّرفِ لسببين إما عَلَمٌ وإما صِفةٌ .

(١) سراويل اسم مفرد مؤنث ، وقد يذكر ، ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه ،
وأنكر ابن مالك عليه ذلك . وجمعه « سراويلات » ، وهو اسم أعجمي معرب وقيل بل هو
عربي جمع سروال وسراولة .

(٢) شراحيل : علم على رجل . فمن قال انه عربي منعه من الصرف لكونه على وزنٍ منتهى
الجموع ومن قال انه أعجمي منعه للملحمة والمجمة ، منضماً إليها صيغة منتهى الجموع .

العَلَمُ المُنَوَّعُ مِنَ الصَّرْفِ

يُنْعَمُ العَلَمُ مِنَ الصَّرْفِ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ :

(١) أَنْ يَكُونَ عِلْمًا مُؤَنَّثًا . سِوَاهُ أَوْ كَانَ مُؤَنَّثًا بِالتَّاءِ : كِفَاطِمَةٌ وَعِزَّةٌ وَطَلْحَةٌ وَحَمْزَةٌ ، أَوْ مُؤَنَّثًا مَعْنَوِيًّا : كَسُمَادَ وَزَيْنَبَ وَسَقْرَةَ وَلَطْفَى . إِلا مَا كَانَ عَرَبِيًّا ثَلَاثِيًّا سَاكِنِ الوَسْطِ ، كَدَعْدٍ وَهِنْدٍ وَجَمَلٍ ، فَيَجُوزُ مِنْهُ وَصَرَفُهُ وَالأَوَّلَى صَرَفُهُ . إِلا أَنْ يَكُونَ مَنقُولًا عَنِ مُذَكَّرٍ ، كَأَنْ تُسَمَّى امْرَأَةٌ بِقَيْسٍ أَوْ سَعْدٍ ، فَإِنَّكَ تَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ وَجُوبًا ، وَإِنْ كَانَ سَاكِنِ الوَسْطِ . فَإِنْ كَانَ الثَّلَاثِيُّ السَّاكِنِ الوَسْطِ أَعْجَمِيًّا ، وَجِبَ مِنْهُ : كَمَاهَ وَجُورَ وَحِمَصَ وَبَلْخَ وَرَيْسَ (١) وَرُوزَ (٢) .

وَإِذَا سَمَّيْتَ مُذَكَّرًا بِنَحْوِ : «سَعَادٍ وَزَيْنَبَ وَعِنَاقَ» (٣) وَعَقْرَبَ وَعَنْكَبُوتَ مِنَ الأَسْمَاءِ المُؤَنَّثَةِ وَضَمًّا ، الزَائِدَةَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، مَنَعْتَهُ مِنَ الصَّرْفِ ، لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّنَائِيثِ الأَصْلِيِّ . فَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، كَدَعْدٍ وَعُنُقٍ ، صَرَفْتَهُ . وَإِنْ كَانَ التَّنَائِيثُ عَارِضًا ، كَدَلَالٍ وَرَبَابٍ وَوَدَادٍ ، أَعْلَامًا لِأُنْثَى ، مَنَعْتَهَا مِنَ الصَّرْفِ . فَإِنْ سَمَّيْتَ بِهَا مُذَكَّرًا صَرَفْتَهَا ، لِأَنَّهَا فِي الأَصْلِ مُذَكَّرَاتٌ . فَالدَّلَالُ وَالوَدَادُ : مُصَدَّرَانِ . وَالرَبَابُ : السَّحَابُ الأَبْيَضُ ، وَبِهِ سُمِّيَتِ المَرْأَةُ (٤) . أَمَا إِذَا سَمَّيْتَ مُذَكَّرًا بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ المُؤَنَّثِ الخَالِيَةِ مِنَ التَّاءِ ، فَإِنَّكَ

(١) هَذِهِ الخَمْسَةُ أَسْمَاءُ بِلَادٍ .

(٢) رُوزٌ : اسْمُ امْرَأَةٍ .

(٣) العِنَاقُ ، بِفَتْحِ المِيعِ : الأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِ المِيزِ .

(٤) وَالرَبَابُ أَيْضًا : مِنْ آلَاتِ الطَّرْبِ الَّتِي يَضْرِبُ بِهَا .

تصرفه ، كأن تسمي رجلاً : مُرضعاً أو مُتمثماً^(١) . والكوفيون ينعونه من
الصرف .

وأسماء القبائل مؤنثة . ولك فيها وجهان : منعها من الصرف ، باعتبار أنها
أعلام لمؤنثات ، نحو : « رأيتُ تميمَ » ، تعني القبيلةَ ، ولك صرفها ، باعتبار أن
هناك مضافاً محذوفاً نحو : « رأيتُ تميماً » ، تعني بني تميم . فحذفتَ المضافَ
وأقمتَ المضافَ إليه مُقامهُ فإن قلتَ : « جاءَ بنو تميم » صرفتَ تميماً قولاً
واحداً . لأنك تعني بتميم أبا القبيلة لا القبيلة نفسها .

وما سُميَ به مما يُجمعُ بالألفِ والتاءِ : كعمَرَقاتِ وأذرعَاتِ جازمنعه من
الصرف ، وجاز صرفه وإعرابه كأصله ، وهو الأَفصحُ .

وما كان على وزن « فعَالِ » علماً لمؤنثٍ ، كحذامٍ وقطامٍ ورقاشٍ ونوارٍ
فأهلُ الحجازِ يبنونه على الكسر ، في جميع أحواله فيقولون : قالتَ حذامُ ،
وسمعتُ حذامَ ، ووَعيتُ قولَ حذامِ . قال الشاعر :

إذا قالتَ حذامُ فصدَّقوها فإنَّ القولَ ما قالتَ حذامُ

وبنو تميم ينعونه من الصِّرفِ للعلميةِ والتأنيثِ ، فيقولون : « قالتَ حذامُ » ،
وسمعتُ حذامَ ، ووَعيتُ قولَ حذامِ .

(ومن العلماء من يمنعه للعلمية والعدل ، باعتبار عدل هذه الأسماء عن حاذمة
وفاطمة وراقشة ونائرة . ومنعها للعلمية والتأنيث أولى) .

(٢) أن يكونَ علماً أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف : كإبراهيمِ وأنطونَ
وإنما يُمنعُ إذا كانتَ علميَّته في لغته . فإن كان في لغته اسمَ جنسٍ ، كإبراهيمِ

(١) التَّممُ : من تجمع اثنين في بطن : يقال منه أتامت المرأة . والولدان توأمان وكل واحد
منهما توأم الآخر .

وغيرند ونحوهما مما يُستعمل في لغته علماً ، يصرف إن سميت به .

وما كان منه على ثلاثة أحرفٍ صرف ، سواءً أكان محرك الوَسط ، نحو ملك^(١) ، أم ساكنه ، كنوح وجول وجاك .

(وقيل : ما كان محرك الوسط يمنع ، وما كان ساكنه يصرف ، وقيل : ما كان ساكنه يصرف ويمنع . وليس بشيء : والصرف في كل ذلك هو ما اعتمده المحققون من النحاة) .

(٣) أن يكون علماً موازناً للفعل . ولا فرق بين أن يكون منقولاً عن فعل ، كيشكرو وي زيد وشمر^(٢) . أو عن اسم على وزنه ، كدئيل^(٣) وإستبرق وأسعد ، مُسمى بها .

والمعتبر في المنع إنما هو الوزن المختص بالفعل ، أو الغالب فيه . أما الوزن الغالب في الاسم ، الكثير فيه ، فلا يُعتبر ، وإن شاركه فيه الفعل . وذلك : لأن يكون على وزن « فَعَل » : كحَسَنٍ ورجب . أو « فَعِل » : ككَتِفٍ وخصر . أو « فَعُل » : كعضد . أو « فاعِل » كصالح . أو « فَعَلَل » : كجعفر . فإن سميت بما كان على هذه الأوزان انصرف .

والمراد بالوزن المختص بالفعل : أن يكون لا نظير له في الأسماء العربية وإن وجد فهو نادر لا يغلب به . فمثل « دئيل » هو على صيغة الماضي المجهول . لكنه نادر في الأسماء . فلم تمنع ندرته أن يكون هذا الوزن من خصائص الفعل : ويندرج فيه ما جاء على صيغة الماضي الثلاثي المجهول ، الذي لم يعمل ولم يدغم^(٤) :

(١) ملك : هو ابن متوشلح بن نوح .

(٢) شمر : اسم فارس واسم قبيلة .

(٣) دئيل اسم قبيلة منها أبو الأسود الدؤلي . والدؤل في الأصل : ابن آوى ، والذئب ،

ردوية تشبه ابن عرس .

(٤) فان اعل ، كأن تسمي رجلاً بقبيل . مجهول « قال » ، أو أدغم . كأن تسمي رجلاً

برد ، مجهول « رد » صرفتها على أرجح اقوال النحاة . لفقد الوزن بالاعلال أو الادغام .

فصارا إلى الأوزان التي تغلب على الأسماء .

كدئبل وكان تسمي رجلا « كتب » ، وكل صيغ الأفعال المزيد فيها ^(١) ، معلومة ومجهولة . إلا ما جاء على وزن الأمر من صيغة « فاعل يفاعل » : كصالح ، علما . فانه على وزن « صالح » فعل أمر ^(٢) . فما جاء من الأعلام على وزن مختص بالفعل ، منعه من الصرف .

والمراد بالوزن الذي يغلب في الفعل : أن يكون في الأفعال أكثر منه في الأسماء . فغلبته في الفعل جعلته أحق به من الاسم وأولى . ويندرج فيه ما جاء على صيغة الأمر من الثلاثي المجرد . كأن تسمي رجلا « إئمد » ^(٣) أو « اصبع » ، أو « أبلم » ^(٤) . فإنها موازنة لقولك : « اجلس واقف وانصر » ، وما كان على صيغة المضارع المعلوم من الثلاثي المجرد ، مما أوله حرف زائد من أحرف المضارعة مثل : « أحمد ويشكر وتغلب » أعلما فما جاء من الأعلام على وزن يغلب في الفعل ، منعه من الصرف ايضاً .

فائدة

(١) إن ما جاء على وزن الفعل ، مما سميت به ثلاثة أنواع : نوع منقول عن اسم : كدئبل واستبرق . ونوع منقول عن صفة : كأحمر وأزرق ، ونوع منقول عن فعل : كيشكر ويزيد . وكلها يشترط في منعها من الصرف أن تكون على وزن يختص بالفعل أو يغلب فيه ، كما تقدم . ومن العلماء كعيسى بن عمر - شيخ الخليل وسيبويه - ومن تابعه ، من يمنع العلم المنقول عن فعل مطلقاً ، وإن جاء على ما يغلب في الأسماء . كأن تسمي رجلا : « كتب » ، أو حمد أو ظرف أو حوقل . ويصرف ما عداه من المنقول عن اسم : كرجب أو عن صفة : كحسن . وما قوله ببعيد من الصواب . وإن خالفه الجمهور . وفي مقدمتهم

(١) اما الصيغ المجردة عن الزيادة ، فمنها ما يغلب في الفعل ، ومنها ما يغلب في الاسم ، كما سيأتي :

(٢) وزن « فاعل » بكسر العين ، من الوزن الكثير في الأسماء الغالب فيها . لذلك تنصرف الأعلام التي جاءت على هذا الوزن .

(٣) الإئمد ، بكسر الهزة وسكون الثاء وكسر الميم : حجر الكحل .

(٤) الأبلم ، بضم الهزة وسكون الباء وضم اللام : بقلة لها قرون كالباقل ، وورق شجرة تسمى « القل » ، بضم فسكون .

تليذه سيبويه . لأن النقل عن الفعل ليس كالتنقل عن اسم او صفة . فهو قوة له في منعه من الصرف .

(٢) العلم المنقول عن فعل ، يجوز أن تعامله معاملة الأسماء المنووعة من الصرف فترفعه بالضمه ، وتنصبه وتجره بالفتحة . ويجوز أن تعامله معاملة الجملة المحكية . فإن روعي في أصل النقل . أنه منقول من الفعل مجرداً عن ضميره ، يعرب إعراب ما لا ينصرف ، وهذا هو الأكثر في الأفعال المنقولة . فتقول : « جاء يشكر وشمر ، ورأيت يشكر وشمر ، ومررت يشكر وشمر » . وإن كان مراعى فيه أنه منقول عن الجملة . أي عن الفعل مضمرأ فيه الفاعل ، يعرب إعراب الجملة المحكية ^(١) فتبقيه على حاله من الحركة أو السكون ، رفعا ونصبا وجرا . لأنه نقل عن جملة محكية . فيحكى على ما كان عليه . فإن سميت رجلا « يكتب او استخراج » ، باعتبار ان كل واحد منها جملة مشتملة على فعل وفاعل مضمر ، قلت : جاء يكتب واستخرج ، ورأيت يكتب واستخرج ، ومررت يكتب واستخرج .

وعليه قوله :

نبئت أخوالي ، بني تزويد ظلما علينا لهم فديد ^(٢)

وهذا يجري مع المنقول عن فعل يغلب وزنه في الاسماء قولاً واحداً . لأن إعرابه إعراب المحكي ، لا إعراب ما لا ينصرف . وعليه فتقول فيمن سميته : كتب ، منقولاً إلى العلمية مع ضميره ، « جاء كتب ، ورأيت كتب ، ومررت بكتب » .

(٣) ما كان مبدوءاً بهمزة وصل : من الأفعال التي سميت بها ، فإنك تقطع مزته بعد نقله إلى العلمية . لانه يلتحق بنظائره من الاسماء بعد التسمية به . فإن

(١) راجع إعراب المحكي في اوائل الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٢) نبئت ماض مجحول . ونبأ من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل ، كما علمت في الجزء الأول . والتاء نائب الفاعل ، وهو مفعوله الأول ، وأخوالي : مفعوله الثاني . وبني بدل منه . ومفعوله الثالث جملة « لهم فديد » من المبتدأ والخبر . أي : نبئت أخوالي لهم فديد . وعلينا : متملق بالخبر . وظلما : مصدر في موضع الحال ، لأنه مؤول بظالمين . والفديد : الصوت والصراخ والجلبة . يقال : فديفد فديداً : إذا صوت . ورجل فداد : شديد الصوت . وتزيد هذا : هو تزويد بن حلوان . او قبيلة معروفة تنسب اليها البرود التزيدية . وهو بالتاء المنقوطة من فوق . هذا ما صوبه ابن يعين في شرح المفصل . والنحاة يروونه بالياء المثناة من تحت .

سميت بانصرف واستخرج ونحوهما ، قلت : « جاء انطلق واستخرج » ، بقطع
الهمزة . أما الاسماء المسمى بها ، كانطلاق واستخراج ، فلا تقطع همزتها بعد
التسمية بها ، بل تبقى على حالها . لان نظيرها من الاسماء همزته موصولة .

(٤) (١) ان يكون علماً مركباً تركيب مزج ، غير مختوم بويته (٢)
كعبلبك وحضرموت ومعدي كرب وقالي . قلا .

(٥) أن يكون علماً مزيداً فيه الألف والنون : كعنان وعمران وغطفان .

(٦) أن يكون علماً معدولاً : بأن يكون على وزن « فَعْل » . فيقدرُ
معدولاً على وزن « فاعل » . وذلك كعمرَ وزفرَ وزحلَ وتعلَ . وهي
معدولةٌ عن عامرٍ وزافرٍ وزاحلٍ وتاعلٍ .

وهذا العدل تقديري لا حقيقي . وذلك ان النحاة وجدوا الأعلام التي على
وزن « فعل » غير منصرفة ، وليس فيها إلا العملية . وهي لا تكفي وحدها في
منع الصرف فقدروا انها معدولة عن وزن « فاعل » ، لأن صيغة « فعل » وردت
كثيراً محولة عن وزن فاعل : كغدر وفسق بمعنى غادر وفاسق () .

وما سُمعَ منصرفاً ، مما كان على هذا الوزن ، كأدبٍ ، لم يُحكمْ بعدله .

وقد أحصى النحاة ما سُمعَ من ذلك غيرَ مُنصرفٍ فكان خمسةَ عشرَ علماً .
وهي : عُمرُ وُزفرُ وُزحلُ وتُعلُ وُجشمُ وُجمَحُ وُفزعُ وُدلفُ وُعصمُ
وُجحي وبلعُ وُمضِرُ وُهبلُ وُهذلُ وُقشمُ ، وعدّها السيوطيُّ في « هم
الموامع » أربعةَ عشرَ ، بإسقاطِ « هذل » .

(١) أي : الرابع من المواضع السبعة التي يمنع للعلم فيها من الصرف .

(٢) فان ختم بها كان مبنياً على الكسر ، كما سبق بالكلام على الاسماء المبنية .

وَيُلْحَقُ بِهَا « جَمْعٌ وَكُتْعٌ وَبُصْعٌ وَبُتْعٌ ». وهي أسماءٌ يؤكدُ بها الجمعُ المؤنثُ ، نحو : « جاءتِ النساءُ جَمْعٌ وَكُتْعٌ وَبُصْعٌ وَبُتْعٌ » أي : جميعهنَّ ، و « رأيتهنَّ جَمْعَ وَكُتْعَ وَبُصْعَ وَبُتْعَ » و « مرتُّ بهنَّ جَمْعَ وَكُتْعَ وَبُصْعَ وَبُتْعَ » . فهي ممنوعةٌ من الصرفِ للتعريفِ والعدْلِ .

(أما كونها معرفة ، فبدليل أنها تؤكدُ بها المعرفة . كما رأيت . وتعريفها هو بالإضافة المقدرة إلى ضمير المؤكد ، إذ التقدير « جاء النساءُ جميعهنَّ » . وأما كونها معدولة ، فلأن مفردهما جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء . فحقها أن تجمع على جمعاء وكتعوات والنخ . لأن ما كان على وزن « فعلاء » اسماً ، فحقه أن يجمع على « فعلاوات » : كصحراء وصحراوات . ولكنهم عدلوا بها عن « فعلاوات » إلى « فعل ») .

ومما جاء غير مصروفٍ للتعريفِ والعدْلِ ، سَحَرٌ « مجرداً من الألفِ واللامِ والإضافة مُراداً به سَحَرٌ يَوْمٌ بعينه . وإن كان كذلك فلا يكونُ إلا ظرفاً : كجئتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرًا .

(أما كونه معرفة ، فلأنه أريد به معين . وأما كونه معدولاً ، فإنه معدول عن « السحر » بالألفِ واللامِ . فإن التقدير « جئتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السحر ») .

(٧) أن يكونَ علماً مزيدياً في آخره ألفٌ للإلحاق : كأرطى وذِفْرَى ، إذا سَمِيَتْ بِهَا . وألفها زائدةٌ للإلحاق وزنها يجعفر .

الصِّفَةُ الْمَنْعُوعَةُ مِنَ الصَّرْفِ

تمنعُ الصِّفَةُ مِنَ الصَّرْفِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ :

(١) أن تكونَ صفةً أصليةً على وزن « أَفْعَلٌ » : كأحمرَ وأفضل .

ويشترطُ فيها ألا تُؤنَّثَ بالتاءِ ، فإن أنثتُها لم تمنعْ كأرملٍ ، فإن مؤنَّثه أرملةٌ . والأرملُ الفقيرُ .

(فإن كانت الوصفية عارضة لاسم على وزن « أفعل » لم تمنع من الصرف .
 وذلك كأربع وأرنب في قولك : « مررت بنساء أربع ورجل أرنب » . فأربع
 في الأصل اسم للعدد ، ثم وصف به ، فكأنك قلت : بنساء معدودات بأربع .
 وأرنب للحيوان المعروف . ثم أريد به معنى الجبان والذليل ، فالوصف بها
 عارض ، ومن ثم لم يؤثر في منعها من الصرف .

وإن كانت الاسمية عارضة للصفة لم يضر عروضها ، فتبقى ممنوعة من الصرف
 — كما لم يضر عروض الوصفية للاسم ، فيبقى منصرفاً . وذلك كأدم — للقيد —
 وأسود — للحية — وأرقم — للحية المنقطة — وأبطح — للمسيل فيه دقيق الحصى
 وأجرع — للرملة المستوية لا تنبت شيئاً . فهي ممنوعة من الصرف ، وإن استعملت
 استعمال الأسماء ، لأنها صفات ، فلم يلتفتوا إلى ما طرأ عليها من الاسمية ، كما لم
 يلتفتوا إلى ما طرأ عليها على ما سبق من الوصفية وبعضهم يمتد باسميتها الحاضرة
 فيصرفها وأما « أجدل » — للصقر — و « أخيل » — لطائر ذي خيلان (١) —
 و « أفعى » للحية ، فهي منصرفة في لغة الأكثر . لأنها أسماء في الأصل والحال .
 وبعضهم يمنعها من الصرف لاحتكاكها فيها معنى الصفة . وهي القوة في أجدل والتلون
 في أخيل ، والإيذاء في أفعى . وعليه قول الشاعر :

كان العقيلين ، حين لقيتهم ،
 فراخ القطا لأقين أجدل بازيا
 وقول الآخر :

دربني وعلمي بالأمور وشيمتي
 فما طائري يوماً علي بأخيلا (٢)

(٢) أن تكون صفة على وزن « فعلان » ، كعطشان وسكران .
 ويشترط في منعها أن لا تؤنث بالتاء . فان أنثت بها لم تمنع :

(١) الخيلان : بكسر الحاء : جمع خال ، وهو نقطة سوداء تكون في الجسم تخالف لونه .
 والأخيل مختلف لونه بالبياض والسواد ، لذلك سمي بالأخيل . وهو طائر مشثوم عديم .

(٢) يقول : ان طائره ليس بالطائر المشثوم . وضرب مثلا لذلك بالأخيل . يريد أنه لا
 يشاهم . فهو يمضي لما يريد لا يتطير من شيء .

كسَيْفَانٍ - وهو الطويل - وَمَصَانٍ - وهو اللثيم - وَنَدْمَانٍ - وهو النديم^(١) لأن مؤنثها سيفانة ومصانة وندمانة.

وقد أحصوا ما جاء على وزن «فعلان» ، مما يؤنث على «فعلانة» ، فكان ثلاث عشرة صفة ، وهي : «ندمان» ، «النديم» ، و«جبلان» ، «العظيم البطن» و«دخان» ، «اليوم المظلم» ، و«سيفان» ، «لطويل» ، و«صونجان» ، «اللباس الظهر من الدواب والناس» ، و«صيحان» ، «اليوم الذي لا غيم فيه» ، و«سخنان» ، «اليوم الحار» ، و«موتان» ، «الضعيف النفؤاد البليد» ، و«علان» ، «الكثير النسيان» ، و«فشوان» ، «الدقيق الضعيف» ، و«نصران» ، «لواحد النصرارى» ، و«مصان» ، «لثيم» ، و«أليان» ، «لكبير الألية . فهذه كلها منصرفة» ، لأنها تؤنث بالتاء . وما عداها فممنوع ، لأن مؤنثه على وزن «فعلى» كفضبان وعضبى ، وعطشان وعطشى ، وسكران وسكرى ، وجوعان وجوعى . وأما نحو : «أرونان» - وهو الصعب من الأيام - فنصرف لأمرين : الأول لأنه ليس على وزن «فعلان» ، والثاني لأنه يؤنث بالتاء ، فيقال : «يوم أرونان» ، وليلة أروانة ، أي صعبة شديدة .

(٣) أن تكون صفة معدولة ، وذلك بأن تكون الصفة معدولة عن وزن آخر . ويكون العدل مع الوصف في موضعين :

الأول : الأعداد على وزن «فعال أو مفعَل» : «كأحاد وموحد» ، و«ثلاث ومثلاث» ، و«رباع ومربع» .

(١) إذا كان ندمان بمعنى النديم - من الندامة . وهي المحادثة والمكاملة ، صرف لأن مؤنثه ندمانه . وإن كان بمعنى الندام - من الندم - فهو غير منصرف ، لأن مؤنثه ندى لا ندمانة .

(وهي معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين الخ ، فإذا قلت : « جاء القوم
مثنى » ، فالمعنى انهم جاءوا اثنين اثنين . وقد قالوا : ان العدل في الأعداد
مسموع عن العرب إلى الأربعة . غير ان النحويين قاسوا ذلك إلى العشرة ، والحق
انه مسموع في الواحد والعشرة وما بينها) .

الثاني : « أخر » ، في نحو قولك : « مررتُ بنساءٍ أحرَّ » قال تعالى : « فَعِدَّةٌ
من أيامٍ أحرَّ » . وهي جمع أخرى ، مؤنث آخر . وآخر (بفتح الخاء) اسم
تفضيلٍ على وزنِ « أفعل » بمعنى مغاير . وكان القياسُ أن يُقالَ : « مررتُ
بنساءٍ أحرَّ » كما يقالُ : « مررتُ بنساءٍ أفضلَ » - بإفرادِ الصفة وتذكيرها -
لا « بنساءٍ أحرَّ » ، كما لا يقالُ : « بنساءٍ فضلَ » ، لأنَّ أفعلَ التفضيلِ ، إن
كان مُجرِّداً من « أل » والإضافة لا يُؤنثُ ولا يُنثى ولا يجمعُ .

(وقد علمت في مبحث اسم التفضيل ، في الجزء الأول ، انه إن كان مجرداً
من « أل » والإضافة وجب استعماله مفرداً مذكراً ، وإن كان موصوفه مثنى أو
مجموعاً أو مؤنثاً ، سواء أريد به معنى التفضيل أو لا . كما هي الحال هنا . تقول :
أخلاقك أطيب ، وآدابك أرفع ، وشمالك أحلى » أما آخر فعدلوا به عن هذا
الاستعمال ، فقد استعملوه موافقاً للموصوف . فقالوا : « آخر وأخران وآخرون ،
وأخرى وأخريان وأخر » . على خلاف القياس ، وكان القياس أن يقال آخر
للجميع . فالعدل به عن القياس إحدى علتين في منعه من الصرف . وإنما
اختصت « أحر » في جعل عدلها مانعاً من الصرف . لأن آخر ممنوع منه لوزن
الفعل . وأخرى لألف التأنيث . وأخران وأخريان وآخرون معربة بالحرف .
واعلم انه لم يسمع شيء من الصفات التي جاءت على وزن « فعل » ممنوعاً من
الصرف إلا « أحر » فقدروا فيها العدل . ليكون علة أخرى مع الوصفية) .

حكم الاسم المنوع من الصرف

حكمُ الاسم المنوع من الصرف أن يمنعَ من التنوين والكسرة ، وأن يُجرَّ بالفتحة نحو : « مررتُ بأفضلَ منه » ، إلا إذا سبقته « أل » أو أُضيف ، فيجر بالكسرة ، على الأصل ، نحو : « أحسنتُ إلى الأفضلِ أو إلى أفضلِ الناسِ » . وقد يُصرفُ (أي: ينوَّنُ ويُجرُّ بالكسرة) غيرَ مسبوقٍ بألٍ ولا مضافاً ، وذلك في ضرورة الشعر : كقول السيدةِ فاطمةَ بنتِ الرسولِ ترثي أباهَا ، صلى الله عليه وآله وسلم :

ماذا على مَنْ شَمُّ تربةِ أحمدٍ
أن لا يَشُمَّ^(١) مَدَى الزَّمانِ غواليا^(٢)

والمنقوصُ المستحقُّ المنعَ من الصرف ، كجوار^(٣) وغواشٍ^(٤) مُتحَدِّفٍ بأوّهُ رفعاً وجرأً ، وينوَّنُ ، نحو : « جاءت جوارٍ ، ومررتُ بجوارٍ » . ولو سميتَ امرأةً بناجٍ ، قلتَ : « جاءت ناجٍ ، ومررتُ بناجٍ » . ويكونُ الجرُّ بفتحةٍ مقدرةٍ على الياءِ المحذوفةِ ، كما يكونُ الرفعُ

(١) يشم ؛ بفتح الشين ، من باب « علم يعلم » . هذه هي اللغة الفصحى ، وفيه لغة أخرى وهي ضم الشين ، من باب « رد يرد » .

(٢) الغوالي ؛ جمع غالية . وهي أخلاط من الطيب .

(٣) الجواري ؛ جمع جارية أيضاً ، وهي الفتية من النساء سميت بذلك لخفتها وكثرة جريها . والجارية أيضاً ؛ اسم فاعل من جرى يجري . والجواري أيضاً ؛ السفن لأنها تجري فوق الماء .

(٤) الغواشي ؛ الظلمات ، من غشي الليل - بكسر الشين - إذا اظلم . والمفرد غاشية ، وهي أيضاً ؛ اسم فاعل من غشي المكان ؛ إذا أناه ، وغشيه الامر ؛ إذا غطاه .

بضمة مقدرة عليها كذلك . أما في حالة النصب ، فتثبت الياء مفتوحة نحو :
« رأيت جوارِيَ وناجِيَّ » .

وقد جاء في الشعر إثباتُ يائِهِ ، في حالة الجرِّ ، ظاهرةً عليها الفتحةُ كقوله :

فلو كان عبدَ الله مولى ، هجوتهُ

ولكنَّ عبدَ الله مولى مواليا (١)

ومن النحاة من يثبتُ ياءَ المنقوصِ الممنوعِ من الصرف ، إذا كان عَلِيًّا ، في
أحواله الثلاثة . فيقولُ : « جاءت ناجي ، ورأيت ناجيَّ ، ومررتُ بناجِيَّ » .
واعلم أن تنوين المنقوص ، المستحق المنع من الصرف ، إنما هو تنوينُ عوضٍ
من الباءِ المحذوفة ، لا تنوين صرف كتنوين الأسماء المنصرفة لأنه ممنوع منه .

فوائد

(١) أجاز بعضهم صرف ما حقه أن يمنع ، مطلقاً في نظم أو نثر . وهي لغة
حكاهما الأخفش وقال : كأنها لغة الشعراء . لأنهم اضطروا إليه في الشعر ، فجري
على ألسنتهم ذلك في الكلام . ولا ريب أنها لغةٌ ضعيفة ، لا يلتفت إليها .
(٢) إذا عرضَ للعلم الممنوع من الصرف التنكير ، كأن يراد به واحد لا
بعينه ممن سمي به فإنه ينصرفُ ، نحو : (جاءني عمرٌ من العمرين ، وفاطمةٌ من
الفاطمات ، و ابراهيمٌ من الإبراهيميين ، وأحمدٌ من الأحمدين ، وعثمانٌ من
العثمانيين) ، ونحو : (رب سعادٍ وعمرانٍ ويزيدٍ ويوسفٍ ومعد يكربٍ لقيتُ) .
إلا إذا كان منقولاً عن صفة ، كمن سميتهُ أحمر ويقظان) ، فإنه لا ينصرف على

(١) المولى : العبد الرقيق . ويطلق أيضاً على السيد وابن العم . وكان حقه ان يقول :

« ولكن عبد الله مولى موال » بحذف يائها وتنوينها تنوين العوض .

المختار من أقوال النخاعة . وهو ما ذهب إليه سيبويه . لأنه قبل نقله من الوصفية إلى العملية ، كان ممنوعاً من الصرف . فإذا فقد العملية رجع إلى أصله من المنع ، اعتدائاً بهذا الأصل ولم يفعلوا ذلك في غير الصفات الممنوعة ، لأنه بزوال العملية ، التي هي أحد سببي المنع ، لم يبق إلا سبب واحد فلا يكفي في المنع من الصرف . (٣) أجاز الكوفيون والأخفش وأبو علي الفارسي للشاعر أن يمنع صرف ما حقه أن ينصرف . وعليه قول الأخطل :

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ ، إِذْ هَوَتْ

بشبيبَ غائِلةِ النفوسِ ، غَدورٌ (١)

وقول العباس بن مرداس :

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ

يفوقان مرداسَ في مجْمَعِ

واختاره ابن مالك . وهو الصحيح ، كما قال ابن هشام ، لكثرة ما ورد منه .

وعن ثعلب أنه أجاز منع المنصرف مطلقاً ، في نظم أو نثر . وبعضهم خص

ذلك بما كان علماً . وبعضهم أجاز صرف ما كان على صيغة منتهى الجموع . والحق الاقتصار على ما ذكرنا .

المعربُ بالحروف من الأسماء

المعربُ بالحروف من الأسماء ثلاثة أنواع : المثني ، وجمع المذكر السالم ،

والأسماء الخمسة .

فالمثنى يُرفعُ بالألف ، مثل : (أفلح المجتهدان) . ويُنصب ويُجرُّ بالياء

المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها مثل : (أكرمت المجتهدين) ، وأحسننَّ إلى

المجتهدين .

(١) الأزارق ، أصلها الأزارقة ، حذفت التاء للضرورة . وهي جمع أزرقى . والأزارقة

طائفة من الخوارج منسوبة إلى نافع بن الأزرق . وشبيب هذا هو رأس الأزارقة ، وهو شبيب

بن يزيد الشيباني . وفي شذرات الذهب انه شبيب بن قيس .

ومن العرب من يُنازمُ المثنى الألف ، رفماً ونصباً وجراً ، وهم بنو الحارث
 ابن كعب ، وخشم ، وزبيدٌ وكنانة وآخرون ، فيقولون : « جاء الرجلان ،
 ورأيت الرجلان ، ومررت بالرجلان » . وعليه قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً

دَعْتَهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ ، عَقِيمٌ (٣)

وقول الآخر :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وحملوا على هذه اللغة قراءة من قرأ : « إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ » بتشديد
 « إِنَّ » . وقرىء : « إِنَّ هَذَانِ » ، بتخفيفها ، « وَإِنَّ هَذَيْنِ » بتشديدها
 ونصب هذين بالياء .

وجمعُ المذكر السالم يرفع بالواو ، مثل : « أفلح المجتهدون » . وينصبُ
 ويجرُ بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ، مثل : « أكرمتُ المجتهدين » ،
 وأحسنْتُ إلى المجتهدين » .

والأسماء الخمسة هي « أَبٌ وَأَخٌ وَوَحْمٌ وَفَوْ وَذُو » . وهي ترفعُ بالواو ،
 مثل : « جاء أبو الفضل » ، وتنصبُ بالألف ، مثل : « أكرم أباك » وتجرُ
 بالياء ، مثل : « عامل الصديق معاملة أخيك » .

وهي لا تعرب كذلك إلا إذا كانت مفردة مضافة إلى غير ياء المتكلم . فإن
 كانت مثناة ، أو مجموعة ، فتعرب إعراب المثنى أو الجمع ، مثل : « أكرم
 أبويك ، واقتدِ بصالح آبائك ، واعتصمُ بدوي الأخلاق الحسنة » .

(١) هابي التراب : ما ارتفع منه ودق . وهو أيضاً : تراب القبر ، وهو المراد هنا . والطعنة
 العقيم : هي التي لا يحتاج طاعنها إلى غيرها لتفانها وبلوغه بها القصد وقوله : « عقيم » هو صفة
 لطعنة ، وحقه النصب ، لكنه قطعه عن النعتية لفظاً . وجعله خبراً لمبتدأ محذوف أي تزود
 منا طعنة هي عقيم .

وإن قطعت عن الإضافة كانت معربة بحركات ظاهرة ، مثل : « هذا أبٌ صالحٌ ، وأكرم الفم عن بذيء الكلام ، وتمسك بالأخ الصادق » .

وإن أضيفت إلى ياء المتكلم كانت معربة بحركاتٍ مُقدَّرةٍ على آخرها ، يمنعُ من ظهورها كسرةُ المناسبة^(١) مثل : « أبي رجل صالح ، وأكرمتُ أبي ، ولزمتُ طاعةَ أبي » .

ومن العرب من يقول في أبٍ وأخٍ وحمٍ : « هذا أبك ، ورأيتُ أبك ، ومررتُ بابك » . بحذفِ الآخر ، ويعرب الاسم بحركاتٍ ظاهرة . ومنه قوله :

بَابِهِ اقْتَدَى عَدِي فِي الْكِرْمِ

وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

ومن قال : « هذا أبك » قال في التثنية : « هذان أبان » . ومن قال : « هذا أبوك » ، قال : هذان أبوان .

ومنهم من يلزمُ ذلك الألف ، في حالات الإعراب الثلاث ، ويُعربُهُ إعرابَ الاسمِ المقصور ، بحركاتٍ مُقدَّرةٍ على الألف ، سواءً أضيفَ أم لم يُضف . فيقول : هذا أباً ، ورأيتُ أباً ، ومررتُ بأباً . ويقول : هذا الأبأ ، ورأيتُ الأبأ ، ومررتُ بالأبأ ، باعتبار انه اسم مقصور . كما تقول : « هذه عصاً ، وهذه العصا » . لأن الأصل « أبو » ، قلبت الواو ألفاً لتحريكها وانفتاح

(١) يكون ما قبل ياء المتكلم مكسوراً ، لأن الياء تناسبها الكسرة قبلها . فالكسرة التي يؤتى بها لتناسب الياء تسمى كسرة المناسبة أو حركة المناسبة . وهي تمنع من ظهور حركات الإعراب على آخر الكلمة .

ما قبلها ، كما قلت في « عصا » وأصلها : « عَصَوٌ » . ومنه المثل : « مُكْرَهُهُ أَخَاكَ لَا يَطْلُ » (١) ، وقول الشاعر : « إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... الْبَيْتِ » .
ومن قال : هذا « أبأ » ، قال في التثنية : « هَذَا أَبَوَانِ » ، كما يقول : « هَاتَانِ عَصَوَانِ » . يَقلبُ الألفَ واوًا .

إِعْرَابُ الْمَلْحَقِ بِالْمُثْنِيِّ (١)

يُعرَبُ « اثنتانِ اثنانِ » إِعْرَابَ الْمُثْنِيِّ .

ويُعرَبُ « كِلَا وَكِلْتَا » إِعْرَابَ الْمُثْنِيِّ ، إِذَا أُضِيفَا إِلَى ضَمِيرٍ ، مِثْلُ : « جَاءَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا وَالْمَرَأَتَانِ كِلْتَاهُمَا » ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا وَالْمَرَأَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا ، وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا وَالْمَرَأَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا . فَإِنَّ أُضِيفَتَا إِلَى غَيْرِ الضَّمِيرِ أُعْرِبَا إِعْرَابَ الْأَسْمِ الْمَقْصُورِ ، بِمَحْرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا ، مِثْلُ : جَاءَ كِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمَرَأَتَيْنِ ، وَرَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمَرَأَتَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمَرَأَتَيْنِ .

وَكِلَا وَكِلْتَا : اسْمَانِ مُلَازِمَانِ لِلإِضَافَةِ . وَلِفِظُهُمَا مُفْرَدٌ وَمَعْنَاهُمَا مُثْنِيٌّ : وَلِذَلِكَ يَحْوِزُ الإِخْبَارُ عَنْهُمَا بِمَا يَحْمَلُ ضَمِيرَ الْمُفْرَدِ ، بِإِعْتِبَارِ لِفْظِهِمَا ، وَضَمِيرَ الْمُثْنِيِّ بِإِعْتِبَارِ مَعْنَاهُمَا ، فَنَقُولُ : « كِلَا الرَّجُلَيْنِ عَالِمٌ ، وَكِلَاهُمَا عَالِمَانِ » وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرْيُ بَيْنَهُمَا

قَدْ أَقْلَعَا ، وَكِلَا أَنْفِيهِمَا رَابِي

إِلَّا أَنْ إِعْتِبَارَ اللَّفْظِ أَكْثَرُ ، وَبِهِ جَاءَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ ، قَالَ تَعَالَى :

(١) هذا مثل يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه ، ولا في مقدوره القيام به .
(٢) راجع بحث المثنى والملحق به في أوائل هذا الجزء .

« كلتا الجنتين آتت أكملها ، ولم يقل : « آتتا » .

ويعرب ما سمي به من الأسماء المثناة إعراب المثنى ، لأنه ملحق به ،
فتقول : « جاء حسان وزيدان ، ورأيت حسنين وزيدين ، ومررت بحسين
وزيدين » . ويجوز أن يلزم الألف ويعرب إعراب ما لا ينصرف ، تشبيهاً
له بنحو : « عمران وسلمان » تقول : « جاء زيدان وحسان » ، ورأيت زيدان
وحسان ، ومررت بزيدان وحسان » كما تقول : « جاء عمران » ، ورأيت
عمران ، ومررت بعمران » ويكون منعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف
والنون .

فائدتان

(١) قال ابن هشام في المغني : وقد سئلت قديماً عن قول القائل : « زيد
وعمر وكلاهما قائم . أو كلاهما قائمان » . فكتبت : إن قدر (كلاهما) توكيداً
فيل « قائمان » : لأنه خبر عن « زيد وعمر » ، وإن قدر مبتدأ ، فالوجهان ،
والختار الأفراد . وعلى هذا ، فإذا قيل : « إن زيدا وعمرا » فإن قيل « كليهما » ،
فيل « قائمان » أو « كلاهما » فالوجهان . ويتمين مراعاة اللفظ في نحو : « كلاهما
محب لصاحبه » ، لأن معناه كل واحد منهما ، وقوله :

كلانا غني عن أخيه حياته ونحن ، إذا متنا ، أشد تفانيا

(٣) يؤكد بكلا المثنى المذكور . وبكلتا المثنى المؤنث ، ويضافان أبداً لفظاً
ومعنى إلى واحد معرفة ، دال على اثنين : إما بلفظه ، نحو : « جاء كلا الرجلين »
وإما بمعناه . كقول الشاعر :

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل^(١)

(١) المدى : الناية . « والقبل » بفتحين : ما ارتفع من جبل أو رمل أو علو من الأرض
وهو أيضاً المحجة الواضحة . والمعنى : إن للخير والشر غاية ينتهيان إليها ، ويقفان عندها .
وكلاهما واضح ظاهر ، يستقبل الناس أينما توجهوا ، كما يستقبلهم الوجه المرتفع من الأماكن .

أي : وكلا ما ذكر من الخير والشر : ولا يضافان إلى مفرد ، وأما قول الشاعر :

كلاخي وخليلي واجدي ابدأ في النائبات وإمام الملمات
فضرورة نادرة ، لا يلتفت إليها ولا يستشهد بها ، ولا تباح في شيء من
الكلام ، حتى الشعر لان الضرورة إنما يستشهد بها ، إذا كانت كثيرة . فإن كثرت
في كلامهم جاز للشاعر ارتكابها .

إعرابُ الملحقِ بجمعِ المذكرِ السالمِ

يُعرَبُ الملحقُ بجمعِ المذكرِ السالمِ « وهو ما جمع هذا الجمعَ على غيرِ قياسِ ،
إعرابِ جمعِ المذكرِ السالمِ .

ويجوز في نحو : « بَنِينَ وَسِنِينَ وَعِضِينَ وَثِيْبِينَ » وما أشبهها أن يُعرَبَ
إعرابَ هذا الجمعِ ، وهو الإفصحُ فيقال : « مَرَّتْ عَلِيٌّ سِنُونَ ، واغتربتُ
سِنِينَ ، وأنجزتُ هذا العملَ في سِنِينَ » . قال تعالى : « أَلَمْ يَبْنِئُوا لَهُ الْبَنُونَ ؟ »
ويجوز أن تَلَزَمَهُ الياءُ مع التثنية (٢) ، تشبيهاً له بجمعِ ، فيُعرَبُ بالضمَّة
رفعاً ، وبالفتحة نصباً ، وبالكسرة جرّاً . تقول : « مَرَّتْ عَلِيٌّ سِنِينَ كَثِيرَةً .
ومكثتُ مُغْتَرِباً سِنِينَ كَثِيرَةً ، أو ثمانِي سِنِينَ » . وعليه قول الشاعر :

دَعَانِي مَنْ نَجِدِ ، فَإِنَّ سِنِينَهُ
لَعِينٌ بِنَا شَيْباً وَشَيْبِنَا مُرْدَاً

وقول الآخر :

وكانَ لنا أبو حَسَنِ ، عَلِيٌّ ،
أبَا بَرًّا : وَنَحْنُ لَهُ بَنِينُ

(١) راجع بحث جمع المذكر السالم والملحق به في هذا الجزء .

(٢) هذا إن تجرد من (أل) والإضافة .

ويجوز فيما سميَ به من هذا الجمع أن يعربَ إعرابه . فنقول : « جاءَ عابدونَ
وزيدونَ ، ورأيتُ عابدينَ وزيدينَ ، ومررتُ بعابدينَ وزيدينَ » . وهو
الأفصحُ . ويجوز أن يلزمَ الياءَ والنونَ مع التنوين ، والإعرابَ بالحركات
الثلاثِ . فنقول : جاءَ زيدونُ ، ورأيتُ زيدوناً ، ومررتُ بزيدونِ . ويجوز
أن يلزمَ الواوَ والنونَ بلا تنوينٍ ، ويعربَ إعرابَ ما لا ينصرفُ ، تشبيهاً له
بهارون ، فيجري مجراهُ . ويكون ممنوعاً من الصرف للعلمية وشبهِ العجمة .
فنقول : جاءَ عابدونُ وحمدونُ وخذلونُ وزيدونُ ، ورأيتُ عابدونَ وحمدونَ
وخذلونَ وزيدونَ ، ومررتُ بعابدونَ وحمدونَ وخذلونَ وزيدونَ (١) ، كما
تقول : جاءَ هارونُ ، ورأيتُ هارونَ ، ومررتُ بهارونَ .

إعرابُ الملحقِ بجمعِ المؤنثِ السالمِ ٢

تُعربُ « أولاتُ » كجمعِ المؤنثِ السالمِ ، بالضمّةِ رفعاً ، وبالكسرةِ نصباً
وجراً . قال تعالى : « وإن كنَّ أولاتِ حملٍ » . وتقول : (أولاتُ الأخلاقِ
الطيبَةِ محبوباتٌ) و (ارجُ الخيرَ من أولاتِ الحياءِ والصلاحِ والعلمِ) .

(١) هذه الأسماء وإن لم تكن أعجمية ، فإنها اشبهت الاعجمي في لفظها ، فكان عليها
شبه العجمة .

(٢) راجع جمعِ المؤنثِ السالمِ والملحقِ به في هذا الجزء .

وَيُعْرَبُ مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ إِعْرَابَهُ ، فَتَقُولُ : « هَذِهِ أَذْرَعَاتٌ »^(١)
وَعَرَفَاتٌ^(٢) ، وَرَأَيْتُ أَذْرَعَاتٍ وَعَرَفَاتٍ ، وَسَافَرْتُ إِلَى أَذْرَعَاتٍ
وَعَرَفَاتٍ . هَذَا هُوَ الْفَصِيحُ . قَالَ تَعَالَى : « فَإِذَا أَفْضَمْتَ مِنْ عَرَفَاتٍ ،
وَيَجُوزُ فِيهِ مَذْهَبَانِ آخِرَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يُعْرَبَ إِعْرَابُ مَا لَا يَنْصَرَفُ ،
لِلْعَلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ : فَيُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ ، وَيَنْصَبُ وَيُجْرُ بِالْفَتْحَةِ . وَيَمْتَنَعُ حِينَئِذٍ مِنَ
التَّنْوِينِ . فَتَقُولُ : « هَذِهِ عَرَفَاتٌ » ، وَرَأَيْتُ عَرَفَاتَ ، وَمَرَرْتُ بِعَرَفَاتَ ،
وَالثَّانِي أَنْ يُرْفَعَ بِالضَّمَّةِ ، وَيُنْصَبَ وَيُجْرُ بِالْكَسْرِ ، كَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ ،
غَيْرَ أَنَّهُ يُزَالُ مِنْهُ التَّنْوِينُ ، فَتَقُولُ : « هَذِهِ أَذْرَعَاتٌ » ، وَدَخَلَتْ أَذْرَعَاتٌ ،
وَعَرَجَتْ عَلَى أَذْرَعَاتٍ . وَيُرْوَى قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ ، وَأَهْلِهَا
بِئْتَرِبَ ، أَدْنَى دَارِهَا نَظْرًا عَالِي

بِالْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ : كَسْرِ التَّاءِ مُنَوَّنَةً ، وَكَسْرِهَا بِلا تَنْوِينٍ ، وَفَتْحِهَا غَيْرَ
مُنَوَّنَةً .

(١) أَذْرَعَاتٌ بِلَدِّ فِي حَوْرَانَ الشَّامِ ، وَالنَّسْبَةُ إِلَيْهَا أَذْرَعِي .

(٢) عَرَفَاتٌ وَعَرَفَةٌ : مَوْقِفُ الْحَاجِّ ، وَهِيَ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ مَيْلًا مِنْ مَكَّةِ الْكَرْمَةِ ،

(٣) يَثْرِبُ مِنْ أَسْمَاءِ الْبَدِينَةِ الْمُتَوَرَّةِ .

مرفوعات الأسماء

مرفوعاتُ الأسماءِ تسعةٌ: الفاعلُ، ونائبه، والمبتدأ، وخبرُه، واسمُ
الفعلِ الناقص، واسمُ أحرفِ «ليس»، وخبرُ الأحرفِ المشبهةِ بالفعل،
وخبرُ «لا» النافية للجنس، والتابع للمرفوع.
ويشتمل هذا الباب على سبعة فصولٍ:

الفاعل

الفاعلُ: هو المُسندُ إليه بعد فعلٍ تامٍ معلومٍ أو شبههِ، نحو «فاز المجتهدُ»
و«السابقُ فَرُسُه فائزٌ».

(فالمجتهدُ: اسند إلى الفعل التام المعلوم، وهو «فاز» والفرس: اسند إلى
شبه الفعل التام المعلوم، وهو «السابق» فكلاهما فاعل لما أسند إليه.)

والمرادُ بشبه الفعلِ المعلومِ اسمُ الفاعلِ، والمصدرُ. واسمُ التفضيلِ،
والصفةُ المشبهةُ، ومبالغة اسمِ الفاعلِ، واسمُ الفعلِ. فهي كلُّها ترفعُ الفاعلَ
كالفعلِ المعلومِ. ومنه الاسمُ المستعارُ، نحو: «أكرمَ رجلاً مسكاً خلقه».

(فخلقهُ فاعل لمسك مرفوع به، لأن الاسم المستعار في تأويل شبه الفعل
المعلوم والتقدير: «صاحب رجلاً كالمسك» وتأويل قولك: «رأيت رجلاً
أسداً غلامه»: «رأيت رجلاً جريئاً غلامه كالأسد».)

وفي هذا الفصل خمسة مباحث:

(١) أحكام الفاعل

للفاعل سبعة أحكام :

(١) وجوب رفعه . وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافته إلى المصدر ، نحو : « إكرامُ المرءِ أباهُ فرضٌ عليه ^(١) » ، أو إلى اسم المصدر ، نحو : « سَلِمَ عَلَى الْفَقِيرِ سَلَامًا ^(٢) عَلَى الْغَنِيِّ » ، وكحديث : « مِنْ قِبَلَةِ الرَّجُلِ أَمْرَاتُهُ الْوُضُوءُ ^(٣) » .
أو بالباء ، أو من ، أو اللام الزائدات . نحو : « مَا جَاءَنَا مِنْ أَحَدٍ ^(٤) ، وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ^(٥) ، وَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ مَا تَوَعَدُونَ ^(٦) » .

(٢) وجوب وقوعه بعد المسند ، فإن تقدم ما هو فاعل في المعنى كان الفاعل ضميراً مستتراً يعود إليه ، نحو : « عَلِيٌّ قَامَ » .

(٣) والمقدم إما مبتدأ كما في المثال ، والجملة بعده خبره ، وإما مفعول لما قبله ، نحو : « رَأَيْتَ عَلِيًّا يَفْعَلُ الْخَيْرَ » وإما فاعل لفعل محذوف ، نحو : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ، فَأَحَدٌ : فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور .

(١) إكرام : مضاف ، والمرء مضاف إليه . من إضافة المصدر إلى فاعله : مجرور لفظاً بالإضافة ، مرفوع حكماً ، لأنه فاعل المصدر .

(٢) سلام : مضاف ، والكاف : مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله . ولها محلان من الإعراب : قريب ، وهو الجر بالإضافة ، وبعيد ، وهو الرفع على أنها فاعل .

(٣) قبلة : مضاف ، والرجل : مضاف إليه ، من إضافة من المصدر إلى فاعله ، وأمراته مفعوله .

(٤) والأصل : ما جاءنا أحد ، فأحد فاعل جاء ، فهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة .

(٥) الأصل : وكفى الله شهيداً .

(٦) والأصل : هيهات ما توعدون : أي بعد . فاللام : حرف جر زائد ، وما : اسم موصول فاعل لاسم الفعل : وهو هيهات ، ومحلّه القريب الجر باللام الزائدة ومحلّه البعيد الرفع على أنه فاعل هيهات . وهيهات الأخرى ، تؤكد هيهات الأولى ،

وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على المسند اليه . فأجازوا أن يكون «زهير» في قولك : « زهير قام » فاعلا لجاء مقدماً عليه . ومنع البصريون ذلك . وجعلوا المقدم مبتدأ خبره الجملة بعده ، كما تقدم . وتظهر ثمره الخلاف بين الفريقين في أنه يجوز أن يقال ، على رأي الكوفيين : « الرجال جاء » على أن الرجال فاعل لجاء مقدم عليه . وأما البصريون فلم يميزوا هذا التعبير . بل أوجبوا أن يقال : « الرجال جاءوا » . على أن الرجال مبتدأ ، خبره جملة جاءوا ، من الفاعل وفاعله الضمير البارز . والحق أن ما ذهب اليه البصريون هو الحق : وقد تمسك الكوفيون بقول الزبأ :

ما للجمال مشيها وثيدا ؟
أجندلا يحملن أم حديدا ؟

فقالوا : لا يجوز أن يكون « مشيها » مبتدأ ، لأنه يكون بلا خبر ، لأن « وثيدا » منصوب على الحال . فوجب أن يكون فاعلا لوثيدا مقدماً عليه . وقال البصريون : انه ضرورة . أو إنه مبتدأ محذوف الخبر ، وقد سبقت الحال مسده . أي : ما للجمال مشيها يبدو وثيدا . على انه لا حاجة إلى ذلك . فهذا البيت على فرض صحة الاستشهاد به ، شاذ يذوب في بحر غيره من كلام العرب . ونرى أن الاستشهاد به لا يجوز ، لأن الزبأ هذه مشكوك في كثير من أخبارها . ثم انها لم تنشأ في بيئة يصح الاستشهاد بكلام اهلها . فانها من أهل « باجرما » وهي قرية من اعمال البليخ ، قرب الرقة ، من أرض الجزيرة ، جزيرة « اقور » ، التي بين الفرات ودجلة ، وهي مجاورة لديار الشام . والعلماء لا يستشهدون بكلام الفصحاء المجاورين لجزيرة العرب . فكيف يصح الاستشهاد بكلام امرأة من اهل جزيرة « اقور » ؟ وقد قالوا : إنها كانت ملكة الجزيرة ، وكانت تتكلم بالعربية . راجع ترجمتها في شرح الشواهد للعيني ، في شرح شواهد الفاعل . وفي جمع الأمثال للميداني في شرح المثل : « ببقه صرم الرأي » . وذكر في جمهرة الأمثال هذه أنها كانت على الشام والجزيرة من قبل الروم . وفي القاموس وشرحه للزبيدي أن الزبأ اسم الملكة الرومية ، تمد وتقصر ، وهي ملكة الجزيرة ، وتعد من ملوك الطوائف وهي بنت عمرو بن الظرب أحد أشراف العرب وحكامهم ، خدعه جذية الأبرش ، وأخذ عليه ملكه وقتله ، وقامت هي بأخذ ثأره في قصة مشهورة مشتملة على أمثال كثيرة .

نقول : وان تاريخ الزباء يشبه تاريخ زنوبيا ، التي يذكرها الروم في اخبارهم
ويرجع العلماء انها هي . ويراجع الكلام على « باجرما » و « جزيرة اقور » في
معجم البلدان .

(٣) انه لا بُدَّ منه في الكلام . فإن ظهرَ في اللفظ فذاك . وإلا فهو ضمير
راجعٌ إما لمذكور ، نحو : « المجتهدُ ينجحُ » أو لما دل عليه الفعلُ ، كحديث
« لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمنٌ . ولا يشربُ الخمرَ حين يشربُها وهو
مؤمنٌ »^(١) . أو لما دلَّ عليه الكلامُ ، كقولك في جواب هل جاء سليمٌ ؟
« تعمَّ حاءٌ »^(٢) . أو لما دلَّ عليه المقامُ ، نحو : « كلاً إذا بلغت التراقي »^(٣) ،
وقول الشاعر :

إذا ما أعرنا سيِّداً من قبيلةٍ
ذراً منبرِ صلي علينا وسلماً

إذا ما غضبنا غضبةً مضريةً
هتكننا حجاب الشمس ، أو قطرت دماً

أو لما دلَّت عليه الحالُ المشاهدةُ ، نحو : « إن كان غداً فائتي »^(٥) ،

يقول الشاعر :

(١) أي : ولا يشرب هو ، أي الشارب . ففاعل يشرب ضمير مستتر تقديره : هو يعود على
اسم الفاعل المفهوم من يشرب .

(٢) اي : نعم جاء هو ، أي سليم ، فالفاعل ضمير مستتر يعود على سليم الذي دل عليه
كلام العرب .

(٣) الضمير في بلغت يعود على الروح المعلومة في المقام .

(٤) انتقدير : قطرت هي ، أي السيوف المعلومة من المقام .

(٥) اي ان كان ما نحن عليه الآن من سلامة وإمكان اللقاء غداً فائتي ، فاسم كان ضمير
مستتر يعود إلى ما دلت عليه الحال المشاهدة . وحكم اسم كان كحكم الفاعل كما ستعلم .

إذا كان لا يُرضيك حتى ترُدني

إلى قطري ، لا إخالك راضياً

(٤) أنه يكون في الكلام وفعله محذوف لقرينة دالة عليه : كأن يُجاب به نفي ، نحو : (بلى سعيد^٢) في جواب من قال : (ما جاء أحد^١) ، ومنه قول الشاعر :

تَجَلَّدْتُ ، حتى قيل لم يعرُ قلبه

من الوجدِ شيء^٣ ، قلتُ : بل أعظم الوجدِ^٤

أو استفهام^٥ ، نقول : (من سافر^٦) فيقال «سعيد» ، وتقول : (هل جاءك أحد^٧) ، فيقال : (نعم خليل^٨) ، قال تعالى : (لئن سألتهم من خلقهم ؟ ليقولنَّ الله^٩) . وقد يكون الاستفهام مقدرأ كقوله تعالى : (يسبح له فيها بالغدو والآصال ، رجال^{١٠} لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن

(١) أي إذا كان ما تشاهده مني لا يرضيك . فاسم كان ضمير يعود الى ما دلت عليه الحال وفاعل يرضيك ، كذلك . وجملة يرضيك خبر كان . وقطري : بفتح القاف والطاء ، ورجل كان من رؤساء الخوارج خرج في زمن مصعب بن الزبير . لما ولي منصب العراق نيابة عن أخيه عبد الله بن الزبير . فبقي قطري عشرين سنة يقاتل ويسلم عليه بالخلافة ، حتى كان أيام الحجاج بن يوسف الثقفي . فكان يسير اليه الجيوش جيشاً بعد جيش وهو يظهر عليهم ، حتى توجه اليه سفيان ابن الأبرد الكلبي ، فظهر عليه سفيان ، وقتله سنة ثمان وسبعين من الهجرة وكان المباشر لقتله سودة بن أيجر الدارمي ، وقيل غير ذلك .

(٢) أي : بلى جاء سعيد .

(٣) بل عراه أعظم الوجد .

(٤) أي : خلقنا الله .

(٥) أي : يسبحه رجال ، فكانه قيل : من يسبحه ؟

ذكر الله) ، في قراءة من قرأ (يُسَبِّحُ) مجهولاً ، ومنه قول الشاعر :

لَيْبِكَ يَزِيدُ ، ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ^٢
وَمَحْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَانِحُ

ومما جاء فيه حذفُ الفعل ، مع بقاءِ فاعله ، كل اسمٍ مرفوعٍ بعد أداةٍ خاصةٍ بالفعل ، والحذفُ في ذلك واجبٌ ، نحو : (وإن أحد من المشركين استجارك ، فأجره حتى يسمع كلام الله ، ثم أبلغه مأمنه) ونحو : (إذا السماء انشقت) ، ومنه المثل : (لو ذاتُ سوارٍ لطمتني) ، وقول امرئ القيس :

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه
فلئس على شيءٍ سواه بخزانٍ

وقول السموأل :

إذا المرء لم يدنس من اللوم عرضهُ
فكلُّ رداءٍ يرْتديه جميلٌ

فكل من « أحدِ السماءِ وذاتِ المرءِ » : فاعلُ لفعلٍ محذوفٍ يفسره الفعلُ المذكور بعده .

(١) ومن قرأ يسبح له معلوماً فرجال فاعل .

(٢) أي : يبكيه ضارع . تقدير الاستفهام : « من يبكيه ؟ » فقيل : ضارع ، أي : دليل . والمحتبِط : من يسأل المعروف من غير سابق معرفة ولا وسيلة . يقال : احتبِطه إذا سأله من غير أن يقدم بين يديه وسيلة أو وساطة . وتطيح : تهلك . والطوائع : المهلكات . والمعنى : لبيك يزيد رجلاً : مظلوم وطالب حاجة أو معروف .

(٥) أن الفعلَ يجبُ أن يبقى معه بصيغة الواحد ، وإن كان مثنى أو مجموعاً ، فكما تقول : « اجتهد التلميذ » ، فكذلك تقول : « اجتهد التلميذان » ، واجتهد التلاميذ » ، إلا على لغةٍ ضعيفة لبعض العرب ، فيطابق فيها الفعل الفاعل . فيقال على هذه اللغة : أكرماني صاحبك ، وأكرموني أصحابك ، ومنه قول الشاعر :

تَبِجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنَا أَلْقَحْنَاهَا غُرَّ السَّحَابِ

وقول الآخر :

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسَامَاهُ مُبْعِدٌ وَحَمِيمٌ

وما ورد من ذلك في فصيح الكلام ، فيُعربُ الظاهرُ بدلاً من المضمَرِ ، وعليه قوله تعالى : « وأسروا النجوى ، الذين ظلموا » . أو يعربُ الظاهرُ مبتدأ ، والجملة قبله خبرٌ مقدَّمٌ . أو يعربُ فاعلاً لفعلٍ محذوف . فكأنه قيل - بعد قوله : « وأسروا النجوى » - من أسرها ؟ فيقال : أسرها الذين ظلموا . وهو الحق^(١) . وأما على تلك اللغة فيُعربُ الظاهرُ فاعلاً ، وتكون الالفُ والواو والنون أحرفاً للدلالة على التثنية أو الجمع ، فلا محل لها من الاعراب ، فعكسها حكمُ تاء التأنيت مع الفعل المؤنث .

(٦) أن الأصلَ اتصالُ الفاعلِ بفعله ، ثم يأتي بعده المفعول . وقد يُعكسُ الامرُ ، فيتقدَّمُ المفعولُ ، ويتأخرُ الفاعلُ ، نحو : « أكرمَ المهتدَ أستاذُهُ » . (وسياتي الكلامُ على ذلك في باب المفعول به) .

(٧) أنه إذا كان مؤنثاً أنتت فعله بتاء ساكنةٍ في آخر الماضي ، وبتاء

(١) وهذا لا يكون إلا حيث يستدعي المقام تقدير كلام استفهامي ، كما ترى في الآية الكريمة .

المضارعة في أول المضارع ، نحو : « جاءت فاطمة » ، وتذهب خديجة » .

وللفعل مع الفاعل ، من حيث التذكير والتأنيث ثلاث حالات : وجوب التذكير ، ووجوب التأنيث ، وجواز الأمرين .

(٢) متى يجب تذكير الفعل مع الفاعل ؟

يجب تذكير الفعل مع الفاعل في موضعين :

(١) أن يكون الفاعل مذكراً ، مفرداً أو مثنى أو جمع مذكر سالماً .
سواء أكان تذكيره معنى ولفظاً ، نحو : « ينجح التلميذ » ، أو المجتهدان ، أو المجتهدون ، أو معنى لا لفظاً ، نحو : « جاء حمزة » . وسواء أكان ظاهراً ، كما مثل أم ضميراً ، نحو : « المجتهد ينجح » ، والمجتهدان ينجحان ، والمجتهدون ينجحون ، وإنما نجح هو ، أو أنت ، أو هما ، أو أنتم .

(فان كان جمع تكسير : كرجال ، أو مذكراً مجموعاً بالالف والتاء ، كطلحات وحمزات ، أو ملحقاً يجمع المذكر السالم : كبنين . جاز في فعله الوجهان : تذكيره وتأنيثه كما سيأتي . أما إن كان الفاعل جمع مذكر سالماً . فالصحيح وجوب تذكير الفعل معه . وأجاز الكوفيون تأنيثه ، وهو ضعيف فقد أجازوا ان يقال : « أفلح المجتهدون وأفلحت المجتهدون ») .

(٢) أن يفصل بينه وبين فاعله المؤنث الظاهر بالاً ، نحو : « ما قام إلا فاطمة » .

(وذلك لان الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف إذ التقدير : « ما قام أحد إلا فاطمة » . فلما حذف الفاعل تفرغ الفعل لما بعد (إلا) : فرفع ما بعدها على أنه فاعل في اللفظ لا في المعنى . فـإن كان الفاعل ضميراً منفصلاً مفصلاً بينه وبين فعله بالاً ، جاز في الفعل الوجهان كما ستعلم) .

وقد يؤنث مع الفصل بها ، والفاعل اسم ظاهراً ، وهو قليل وخصه

ما بَرَّتْ من رِيبةٍ وذَمِّ
في حَرَبِنَا إلا بناتُ العَمِّ

(٣) متى يَجِبُ تَأْنِيثُ الفِعْلِ مع الفاعل ؟

يجب تأنيث الفعل مع الفاعل في ثلاثة مواضع :

(١) أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً ظاهراً متصلاً بفعله ، مفرداً أو مثني أو جمع مؤنثٍ سالمًا نحو : « جاءت فاطمة » ، أو الفاطمتان ، أو الفاطمات » .

(فان كان الفاعل الظاهر مؤنثاً مجازياً ، كشمس ، أو جمع تكسير ، كفواطم ، أو ضميراً منفصلاً ، نحو : « إننا قام هي » ، أو ملحقاً يجمع المؤنث السالم ، كبنات أو مفصلاً بينه وبين فعله بفاعل ، جاز فيه الوجهان كما سيذكر . أما جمع المؤنث السالم فالأصح تأنيثه . وأجاز الكوفيون وبعض البصريين تذكيره . فيقولون : « جاءت الفاطمات . وجاء الفاطمات ») .

(٢) أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعودُ الى مؤنثٍ حقيقي أو مجازي ، نحو : « خديجةٌ ذهبت ، والشمسُ تطلع » .

(٣) أن يكون الفاعل ضميراً يعودُ الى جمع مؤنثٍ سالمٍ ، أو جمع تكسير لمؤنثٍ أو لمذكرٍ غير عاقل ، غير أنه يؤنث بالثناء أو بنون جمع المؤنث ، نحو : « الزينباتُ جاءت » ، أو جئن ، وتجيءُ أو يحنن ، و (الفواطمُ أقبلتُ أو أقبلن) و (الجمالُ تسيرُ أو يسرن) .

(٤) متى يجوز الأمران : تذكيرُ الفِعْلِ وتأنيثُهُ

يجوز الأمران : تذكير الفعل وتأنيثه في تسعة أمور :

(١) أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً ظاهراً (أي : ليس بضمير) ،

نحو : (طلعتِ الشمسُ ، وطلعَ الشمسُ) . والتأنيثُ أفصحُ .

(٢) أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصلاً بينه وبين فعله بفواصلٍ غيرِ «إلا» ، نحو : « حضرتُ » ، أو حضرتَ المجلسَ امرأةٌ » ، وقول الشاعر :

إن امرأةً غرةٌ منكُنَّ واحدةٌ

بعدي وبعديك في الدنيا لمغرورٌ

والتأنيثُ أفصحُ .

(٣) أن يكون ضميراً منفصلاً لمؤنثٍ ، نحو : « إنما قامَ ، أو إنما قامت هي » ، ونحو : « ما قامَ ، أو ما قامت إلا هي » . والاحسنُ تركُ التأنيثِ .

(٤) أن يكون الفاعل مؤنثاً ظاهراً ، والفعلُ «نعم» أو «بئس» أو «ساء» التي للذمِّ^١ ، نحو : « نعمتُ ، أو نعمَ ، وبئستُ ، أو بئسَ ، وساءتُ ، أو ساء المرأةُ دعدُ » . والتأنيثُ أجود .

(٥) أن يكون الفاعل مذكراً مجموعاً بالألف والتاء ، نحو : « جاء ، أو جاءت الطلحاتُ » . والتذكيرُ أحسنُ .

(٦) أن يكون الفاعلُ جمعَ تكسيرٍ لمؤنثٍ أو لمذكرٍ ، نحو : « جاء ، أو جاءت الفواطمُ ، أو الرجالُ » . والأفضلُ التذكيرُ مع المذكر ، والتأنيثُ مع المؤنثِ .

(٧) أن يكون الفاعل ضميراً يعودُ الى جمع تكسيرٍ لمذكرٍ عاقلٍ ، نحو :

(١) ساء ، إن كانت للذم فهي فعل جامد لا يتصرف . لأنه لم يرد منه إلا الماضي كالشال وإن كانت من المساء نحو : « ساءني ما فعلت » فهي فعل متصرف . تقول منه « ساءني وتسوءني ويسوء فلاناً » . فإن كانت بمعنى المساء تؤنث لتأنيث الفاعل وتذكيره وجوباً . « ساءني فلان . ويسوءني فلانة » .

(الرجال جاءوا ، أو جاءت) . والتذكير بضمير الجمع العاقل أفصح .

(٨) أن يكون الفاعلُ ملحقاً بجمع المذكر السالم ، أو يجمع المؤنث السالم . فالاول ، نحو : (جاء أو جاءت البنون) . ومن التأنيث قوله تعالى : (آمنتمُ بالذي آمنتم به بنو إسرائيل) . والثاني نحو : (قامت ، أو قام البنات) . ومن تذكيره قول الشاعر (وهو عبدةُ بنُ الطيب) :

فبكى بِناتي شجوهنَّ وزوجتي

والظاعنون إليَّ ، ثم تصدَّعوا ١

ويرجعُ التذكيرُ مع المذكر والتأنيث مع المؤنث .

(٩) أن يكون الفاعلُ اسمَ جمعٍ ، أو اسمَ جنسٍ جمعياً ٢ . فالاول نحو : (جاء ، أو جاءت النساء ، أو القوم ، أو الرهط ، أو الإبل . والثاني نحو : قال ، أو قالت العرب ، أو الروم ، أو الفرس ، أو الترك ، ، ونحو : (أورق أو أورقتِ الشجر) .

(وهناك حالة يجوز فيها تذكير الفعل وتأنيثه . وذلك : إذا كان الفاعل المذكر مضافاً الى مؤنث . على شرط أن يعني الثاني عن الاول لو حذف تقول : « مرَّ ، أو مرَّت علينا كرورُ الايام » و « جاء ، أو جاءت كلُّ الكاتبات » ، بتذكير الفعل وتأنيثه ، لانه يصح إسقاط المضاف المذكر وإقامة المضاف إليه المؤنث مقامه ، فيقال : « مرَّت الايام » و « جاءت الكاتبات » . وعليه قول الشاعر :

(١) شجوهن : منصوب على أنه مفعول لأجله ، أي : بكين لشجوهن ، أي حزنهن . والظاعنون : الراحلون . وتصدعوا : تفرقوا . وفي البيت دليل على انه يقال لامرأة الرجل : « زوجة » بالتاء . وزعم يونس أنه ليس من كلام العرب ، والبيت حجة عليه ، نعم الكثير الفصح ان يقال : « زوج » للرجل والمرأة ، قال تعالى : « قلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة » .

(٢) راجع اسم الجنس الجمعي في مبحث الجمع في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

« كما شرقت صدرُ القناة من الدَّم » غيرَ أن تذكيرَ الفعل هو الفصح والكثير ، وإن تأنيثه في ذلك ضعيف . وكثير من الكتاب اليوم يقومون في مثل هذا الاستعمال الضعيف .

أما إذا كان لا يصحُّ إسقاط المضاف المذكور وإقامة المضاف إليه المؤنث مقامه ، بحيث يختلُّ أصل المعنى فيجب التذكير ، نحو : (جاء غلامٌ سعاد) فلا يصحُّ أبداً أن يقال : « جاءت غلامٌ سعاد » لأنه لا يصحُّ إسقاطُ المضاف هنا كما صحَّ هناك ، فلا يقال : « جاءت سعاد » . وأنت تعني غلامها .

(٥) أقسام الفاعل

الفاعلُ ثلاثةُ أنواعٍ : صريحٌ وضميرٌ ومؤوَّلٌ .

فالصريح . مثلُ : « فاز الحقُّ » .

والضميرُ ، إما متصلٌ كالتاء من (قمتَ) والواو من (قاموا) والألفُ من (قاما) والياء من (تقومينَ) ، وإما منفصلٌ : كأنا ونحن من قولك (ما قام إلا أنا ، وإنما قام نحنُ) وإما مستترٌ نحو : (أقومُ ، وتقومُ ، وتقومُ ، وسعيدٌ يقومُ ، وسعادٌ تقومُ) .

والمستترُ على ضربين : مستترٌ جوازاً . ويكون في الماضي والمضارع المسندَينِ إلى الواحد الغائب والواحدة الغائبة ، ومستترٌ وجوباً . ويكون في المضارع والأمر المسندَينِ إلى الواحد المخاطب ، وفي المضارع المسندِ إلى المتكلم ، مفرداً أو جمعاً . وفي اسم الفعل المسندِ إلى متكلم : كآفٍ أو مخاطبٍ : « كضه » وفي فعل التمجيب ، الذي على وزن (ما أفعل) نحو : ما أحسنَ العلمُ .

(١) ما : اسم نكرة معناه التمجيب . وهو في محل رفع لأنه مبتدأ . وأحسن فعل ماضٍ فعل تعجب أول . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره « هو » يعود إلى « ما » التمجيبية والعلم مفعول به لأحسن ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع لأنها خبر المبتدأ .

وفي أفعال الاستثناء: كخلا وعدا وحاشا، ونحو: «جاء القومُ ما خلا سعيًا» .

(والضمير المستتر في أفعال الاستثناء يعود الى البعض المفهوم من الكلام . فتقدير قولك جاء القوم ما خلا سعيًا: «جاءوا ما خلا البعض سعيًا» . و«ما» إما مصدرية ظرفية، وما بعدها في تأويل مصدر مضاف الى الوقت المفهوم منها . والتقدير: «جاؤوا زمن خلوم من سعي» والتقدير: «جاؤوا خالين من سعي (١)» .

والفاعلُ المؤولُ: هو أن يأتي الفعلُ، ويكونَ فاعلهُ مصدرًا مفهوماً من الفعل بعدهُ، نحو: «يَحْسُنُ أن تجتهد» .

(فالفاعل هنا هو المصدر المفهوم من تجتهد . ولما كان الفعل الذي بعد «أن» في تأويل المصدر الذي هو الفاعل، سمي الفعل مؤولاً) .

ويتأولُ الفعلُ بالمصدر بعدَ خمسةِ أحرف، وهي: «أنْ وإنْ وكَي وما ولو المصدريتين» .

فالاولُ مثل: «يُعجِبني أن تجتهد»، والتقديرُ: «يُعجِبني اجتهادك» .

والثاني مثل: «بلغني أنك فاضلٌ»، والتقديرُ: «بلغني فضلُك» .

والثالث مثل: «أعجِبني ما تجتهدُ»، والتقديرُ: «أعجِبني اجتهادك» .

والرابع مثل: «جئتُ لكي أتعلمَ»، والتقديرُ: «جئتُ للتعلم» .
و«كَي» لا يتأولُ الفعل بعدها إلا بمصدرٍ مجرورٍ باللام .

والخامس مثل: «وَدِدْتُ لو تجتهد»، والتقدير: «وَدِدْتُ اجتهادك» .

(١) ستم في باب الاستثناء عند الكلام على «خلا وعدا وحاشا» أن الحق فيها أنها أفعال لا فاعل لها . أو انها أحرف للاستثناء منقولة عن الفعلية الى الحرفية . لتضمنها معنى (إلا) حرف الاستثناء .

« ولو » لا يتأولُ الفعلُ بعدها إلا بالمفعول ، كما رأيت .

والثلاثةُ الأولُ يتأولُ الفعلُ بعدها بالمرفوع والمنصوب والمجرور .

والجملةُ المؤلفة من الفاعل ومرفوعه تُدعى جملةً فعليةً .

فائدتان

(١) إن وقع بعد (لو) كلمة « أن » فهناك فعل محذوف بينها تقديره : « ثبت » . فان قلت : « لو أنك اجتهدت لكان خيراً لك » فالتقدير : « لو ثبت اجتهدك » . فيكون المصدر المؤول فاعلاً لفعل محذوف ، تقديره : « ثبت » .

(٢) الهمزة الواقعة بعد كلمة « سواء » تسمى همزة التسوية ، وما بعدها مؤول بمصدر مرفوع على أنه مبتدأ مؤخر ، و « سواء » قبله خبره مقدماً عليه . فتقدير قوله تعالى : « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم » : « إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم » أي : الأمران سيأت عندهم . فهمة التسوية معدودة في الاحرف المصدرية ، التي يتأول الفعل بعدها بمصدر . فتكون الاحرف المصدرية ، على هذا ستة أحرف .

٢ - نائب الفاعل

نائبُ الفاعل : هو المُسند إليه بعدَ الفعلِ المجهولِ أو شبههِ ، نحو :
« يُكرّمُ المجتهدُ ، والحمدودُ خلقُهُ ممدوحٌ » .

(فالجتهد اسند الى الفعل المجهول ، وهو « يكرم » . وخلقهُ اسند الى شبه الفعل المجهول وهو « الحمدود » فكلاماً نائب فاعل لما اسند اليه) .

والمرادُ بشبهِ الفعلِ المجهولِ اسمُ المفعولِ ، والاسمُ المنسوبُ إليه ، فاسمُ المفعولِ كما مثلَ . والاسمُ المنسوبُ إليه ، نحو : « صاحبُ رجلانِ نبويّاً خلقُهُ » .

« فخلقه ، نائب فاعل لنبوي مرفوع به ، لأن الاسم المنسوب في تأويل اسم المفعول . والتقدير : « صاحب رجلاً منسوباً خلقه الى الأنبياء » .
 ونائبُ الفاعل قائمٌ مقامَ الفاعل بعد حذفه ونائبٌ منابِه .
 وذلك أن الفاعل قد يحذف من الكلام ، لغرض من الاغراض ، فينوب عنه بعد حذفه غيره .
 وفي هذا الفصل ثلاثة مباحث :

(١) أسباب حذفِ الفاعلِ

يحذف الفاعل ، إما للعلم به ، فلا حاجةَ الى ذكره ، لأنه معروفٌ نحو :
 « وخلقَ الإنسانَ ضعيفاً » .
 وإما للجهل به ، فلا يمكنك تمييزه ، نحو : « سُرقَ البيتُ » ، إذا لم تعرفِ السارق .
 وإما للرغبة في إخفائه للابهام ، نحو رُكِبَ الحصانُ ، إذا عرفت الراكب غير أنك لم تُرد إظهاره .
 وإما للخوف عليه نحو : « ضربَ فلانٌ » إذا عرفت الضاربَ غير أنك خفت عليه ، فلم تذكره .
 وإما للخوف منه ، نحو : « سُرقَ الحصانُ » إذا عرفت السارق فلم تذكره ، خوفاً منه ، لأنه شرير مثلاً .
 وإما لشرفه ، نحو : « عملَ عملٌ منكرٌ » ، إذا عرفت العامل فلم تذكره ، حفظاً لشرفه .
 وإما لانه لا يتعلقُ بذكره فائدةٌ ، نحو : « وإذا حُييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردُّوها » ، فذكرُ الذي يُحيي لا فائدةَ منه ، وإنما الغرضُ وجوبُ ردِّ التحية لكل من يُحيي .

(٢) الاشياءُ التي تنوبُ عن الفاعل

ينوب عن الفاعل بعد حذفه أحد أربعة أشياء :

(١) المفعول به ، نحو : « يكرّمُ المجتهدُ » .

وإذا وُجد في الكلام ، فلا ينوب عن الفاعل غيره مع وجوده لأنه أولى من غيره بالنيابة ، لكون الفعل أشدّ طلباً له من سواه ، فيرتفعُ هو على النائية ، وينتصب غيره ، نحو : « أكرمَ زهيرٌ يوم الجمعةِ أمام التلاميذِ بجائزةِ سنويةِ إكراماً عظيماً » .

وقد ينوبُ المجرور بحرف الجر ، مع وجود المفعول به الصريح ، وذلك قليل نادرٌ ، كقول الشاعر :

لم يُعْنِ بالعلياء إلا سيِّداً^٢
ولا شفى ذا الغيِّ إلا ذو هُدَى

وقول الآخر :

وإنما يرضي المنيبُ ربّه^٣ ما دام معنياً بذكرِ قلبه^٣

(١) والاصل : يكرّم الاستاذ التلميذ .

(٢) بالعلياء ، الباء : حرف جر متعلق بيمين . والعلياء مجرور بالباء لفظاً . مرفوع محلاً على أنه فاعل ليعن . وسيبدأ مفعول به له ، وقد أتى المجرور مع وجود المفعول الصريح ، وحقه ان يقول : « لم يعن بالعلياء إلا سيد » ، برفع سيد .

(٣) بذكر : متعلق بمعنياً ، وهو مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل لشبه الفعل المجهول : وهو « معنياً » . فانه اسم مفعول ، وقلبه مفعوله ، وحقه أن يرفع القلب على النيابة عن الفاعل ، ولكنه أتى المجرور .

وقراءة من قرأ : « ليُجزى قوماً بما كَسَبوا » .

وإذا كان للفاعل مفعولان أو ثلاثة ، أُقيم المفعولُ الأولُ مقامَ الفاعل ،
فيرتفع على النائية ، وينتصبُ غيره ، نحو : « أُعطيَ الفقيرُ درهمًا ، ووطن
زهيرٌ مجتهدًا ، ودُرِيتَ وفتيًا بالعهد ، وأُعلمتَ الامرَ واقمًا » .

وقد تجوز نيابةُ المفعولِ الثاني في باب أعطى ، إن لم يقع كبسٌ ، نحو :
« كَسِيَ الفقيرُ ثوبًا ، وأُعطيَ المسكينَ دينارًا » .

(فان لم يؤمن الالتباس ، لم يحز إلا إنباء الأول ، نحو : « أُعطيَ سعيدٌ سعدًا » . ولا يقال :
أعطي سعيداً سعد . إذا أردت ان الآخذ سعد والمأخوذ سعيد فان أردت ذلك قدمته فقلت :
« أُعطيَ سعدٌ سعيدًا » ، ليتبين الآخذ من المأخوذ ، لأن كلا منهما صالح لذلك ، فلا يتمين الآخذ
إلا بتقدمه وإنابته عن الفاعل) .

(٢) المجرورُ بحرف الجر ، نحو : « نُظِرَ في الامرِ » ، ومنه قوله تعالى :
« ولما سُقِطَ^٣ في أيديهم » . على شرط أن لا يكون حرف الجرّ للتعليل ، فلا
يقال : « وَقِفَ لكَ » ، ولا من أَجْلِكَ . إلا إذا جعلت نائبَ الفاعل ضميرَ
الوقوفِ المفهومِ من « وَقِفَ » فيكونُ التقدير : « وَقِفَ الوقوفُ » ، الذي
تمهد ، لكَّ أو من أَجْلِكَ .

(وإذا تاب المجرور بحرف الجر عن الفاعل ، يقال في إعرابه انه مجرور لفظاً بحرف الجر
مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل . غير انه ان كان مؤنثاً لا يؤنث فعله ، بل يجب أن يبقى مذكراً .
تقول : « ذهب بفاطمة » ، ولا يقال : « ذهبت بفاطمة » .

(٣) الظرفُ المنصرفُ المختصُّ ، نحو : « مُشيَ يومٌ كاملٌ » ، وصيغ
رمضانُ .

(١) بما : متعلق بيجزى . وهو في محل رفع نائب فاعل ، وقوماً مفعوله . والقراءة الممول
عليها انما هي برفع قوم على أنه فاعل كما هي القاعدة .

(٢) والأصل : نظر الناس في الأمر .

(٣) سقط في يده : زل وتحير وندم .

(والتصرف من الظروف ، ما يصح وقوعه مسنداً إليه ، كيوم وليلة وشهر ودهر وأمام ووراء ومجلس وجهة ونحو ذلك . وغير التصرف منها ، ما لا يقع مسنداً إليه ، فلا يكون إلا ظرفاً ، كحيث وعوض وقط والآن ومع وإذا ، أو ظرفاً ومجروراً بمن . كمنذ ولدى ولدن وقبل وبعد وتم (بفتح الثاء) : أو بلى ، كتمى ، أو بن والى . كآين . وما كانت كذلك لا ينوب عن الفاعل ، لانه لا يسند إليه . اذ لا يجوز فيه الرفع ، كما يصح أن تسند الى يوم وشهر ورمضان ، فتقول : « جاء يوم الجمعة ، ومضى على الامر شهر ، ورمضان شهر مبارك » .

والظرف المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلا اذا كان مع تصرفه مختصاً . والمراد باختصاصه ان يكون مفيداً غير مبهم ، وهو يختص بالوصف ، نحو : « جلس مجلس مفيد » أو بالاضافة نحو : « سهرت ليلة القدر » ، أو بالعلمية ، نحو : « صم رمضان » . فلا تنوب عن الفاعل مثل « زمان ووقت ومكان » ونحوها من الظروف المبهمه غير المختصة . فلا يقال : « وقف زمان » ولا « انتظر وقت » ولا « جلس مكان » . فان اختصت بقيد يقيدها ، جازت نيابتها ، نحو « وقف زمان طويل ، وانتظر وقت قصير ، وجلس مكان رحب » .

(٤) المصدر المتصرف المختص ، نحو : « احتفل احتفالاً عظيمًا » .

(والتصرف من المصادر : ما يقع مسنداً إليه كإكرام واحتفال واعطاء وفتح ونصر ونحوها . وغير التصرف منها ما لا يصح ان يقع مسنداً إليه . لأنه لا يكون إلا منصوباً على المصدرية ، أي : على المفعولية المطلقة ، نحو : « معاذ الله وسبحان الله » . فلا ينوب مثل هذا عن الفاعل ، لأنه لا يجوز الرفع فيسند إليه ، كما يصح الإسناد الى إكرام وفتح ونصر ، نحو : « إكرام الضيف سنة العرب » ، ونحو : « اذا جاء نصر الله والفتح » .

والمصدر المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلا اذا كان مع تصرفه مختصاً . والمراد باختصاصه أن يكون مفيداً غير مبهم ، ويختص بالوصف ، نحو : « وقف وقوف طويل » أو ببيان العدد ، نحو : (نظر في الأمر نظرثان ، أو نظرات) . أو ببيان النوع ، نحو : « سير سير الصالحين » .

وقد ينوب عن الفاعل ضمير المصدر المتصرف المختص ، كان تقول : « هل كتبت كتاباً حسنة ؟ » فتقول : « كتبت » . فنائب الفاعل ضمير

مستترٌ يعود إلى الكتابة . وقد يعودُ الضميرُ على مصدرِ الفعل ، وإن لم يذكر ، لكونه مفهوماً مهوداً للسامع ، كقوله تعالى : « وحيلَ بينهم وبين ما يشتهون » أي : حيلَ الحؤولِ المهودِ ذهنياً . فنائبُ الفاعلِ ضميرُ المصدرِ المفهوم من الكلام . ومنه قول الفرزدق :

يُغْضِي حَيَاءً ، وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَةٍ

فَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

أي : يُغْضِي الإغْضَاءَ الَّذِي تَعَهْدُ ، وَهُوَ إِغْضَاءُ الإِجْلَالِ ، مَهَابَةٌ لَهُ . فنائبُ الفاعلِ ضميرُ الإغْضَاءِ المفهوم من « يُغْضِي » .

(ولا يجوز أن يكون (من مهابته) في موضع الرفع على النائية ، لان حرف الجر هنا التعليل . فالمرجور في موضع النصب على أنه مفعول لأجله . وإذا كان حرف الجر للتعليل ، ينوب المجرور به عن الفاعل ، كما علمت ، لانه يكون ، والحالة هذه ، من جملة أخرى ، لأن المفعول لأجله مبني على سؤال مقدرة . فاذا قلت : (وقف الناس) فكان سائلاً سألت : لماذا وقف الناس ؟ فقلت : اجلالاً للعداء ، أي وقفوا اجلالاً لهم ... فاجلال : مبني على فعل مفهوم من الفعل المذكور . فكذلك هنا ، في بيت الفرزدق . اذ التقدير : يفضى اغضاء الإجلال . اي يفضي الناس اغضاء اجلال ... وانما يفضون ذلك الاغضاء من أجل مهابته ، أي : مهابة له واجلالاً لمقامه) .

وإذا 'فقدَ' المفعولُ به من الكلام جازت نيابة كل واحدٍ من المجرورِ والمصدرِ والظرفِ المختصينِ على السواء . فمن نيابة المصدر المختص قوله تعالى :

(١) حال بينهم يحول حولاً (بفتح فسكون) وحولاً وحيلولة ، أي حجز بينهم ومنع اتصال أحدهم بالآخر . وحال بينه وبين ما يشتهي ، أو دونه ودون ما يريد ، أي : كان حائلاً زحاجزاً ومانعاً من وصوله الى ذلك .

« فإذا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةً وَاحِدَةً » ومن نيابة المجرور أن تقول : « يُشَادُّ بِذِكْرِ الْعَامِلِينَ إِشَادَةً عَظِيمَةً » ومن نيابة الظرف قولك : « يُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَاتَهَا » .

فائدة

متى حذف الفاعل ، وناب عنه نائبه ، فلا يجوز أن يذكر في الكلام ما يدل عليه ، فلا يقال : (عوقب الكسول من المعلم ، أو الكسول معاقب من المعلم) بل يقال : (عوقب الكسول) أو (الكسول معاقب) وذلك لأن الفاعل انما يحذف لغرض ، فذكر ما يدل عليه مناف لذلك . فان أردت الدلالة على الفاعل أتيت بالفعل معلوماً ، (فقلت عاقب المعلم الكسول) ، أو باسم الفاعل ، فقلت : (المعلم معاقب الكسول) الا أن تقول : (عوقب الكسول المعلم) ، فيكون المعلم فاعلاً لفعل محذوف تقديره : (عاقب) فكأنه لما قيل : (عوقب الكسول) سأل سائل : من عاقبه ؟ فقلت : (المعلم) ، أي عاقبه المعلم . ويكون ذلك على حد قوله تعالى : (يسبح له فيها بالغدو والآصال . رجال) . في قراءة من قرأ (يسبح) مجهولاً ، فيكون (رجال) فاعلاً لفعل محذوف . والتقدير : (يسبحه رجال) كما تقدم في باب الفاعل) .

(٣) أَحْكَامُ نَائِبِ الْفَاعِلِ وَأَقْسَامُهُ

كلُّ ما تقدَّمَ من أَحْكَامِ الْفَاعِلِ يَجِبُ أَنْ يُرَاعَى مَعَ نَائِبِهِ ، لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ ، فَلَهُ حُكْمُهُ .

فيجب رفعه ، أن يكون بعد الِئْتِسَادِ ، وأن يُذكَرَ فِي الْكَلَامِ . فان لم يُذكَرْ فَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ ، وَأَنْ يُؤْنَتَ فَعْلُهُ إِنْ كَانَ هُوَ مُؤْنَتًا ، وَأَنْ يَكُونَ فَعْلُهُ مُوَحَّدًا ، وَإِنْ كَانَ هُوَ مُشْتَرًى أَوْ مُجْمَعًا ، وَيُجُوزُ حَذْفُ فَعْلِهِ لِقَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَيْهِ .

(فعمل الطالب مراجعة هذه الاحكام كلها في مبحث الفاعل ، وان يأتي بأمثلة لنائب الفاعل على شاكلة أمثلة الفاعل) .

ونائبُ الفاعل ، كالفاعل ، ثلاثة أقسامٍ : صريحٌ وضميرٌ ومؤوّلٌ .

فالصريحُ نحو : « يُحِبُّ المجتهدُ » .

والضميرُ ، إما مُتَّصِلٌ ، كالتاءِ من « أَكْرِمْتَ » وإما مُنْفَصِلٌ نحو : « ما يُكْرِمُ إلا أنا » . وإما مُسْتَتِرٌ ، نحو : « أَكْرَمُ ، وَنُكْرِمُ ، وَنُكْرِمُ » ، وزُهَيْرٌ يُكْرِمُ ، وفاطمةٌ نُكْرِمُ » .

والمؤوّلُ نحو : « يُحَمَّدُ أن تجتهدوا » ، والتأويلُ : « يُحَمَّدُ اجتهدكم » .

(راجع ما فصلناه من الكلام على أقسام الفاعل وأحكامه) .

٣ - المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبرُ : اسمانِ تتألفُ منهما جملةٌ مفيدةٌ ، نحو : « الحق منصورٌ » و « الاستقلالُ ضامنٌ لسعادة الأمة » .

ويتميِّزُ المبتدأُ عن الخبرِ بأنَّ المبتدأُ مُخْبَرٌ عنه ، والخبرُ مُخْبِرٌ به .

والمبتدأُ : هو المسنَدُ اليه ، الذي لم يسبقه عاملٌ .

والخبرُ : ما أُسِنِدَ الى المبتدأ ، وهو الذي تمُّ به مع المبتدأ فائدة . والجملةُ المؤلفةُ من المبتدأ والخبرِ تُدعى جملةً اسميةً .

ويتعلّقُ بالمبتدأ والخبرُ ثمانية مباحث :

(١) أحكام المبتدأ

للمبتدأ خمسة أحكام :

الأول : وجوب رفعه . وقد يحرف بالباء أو من الزائدين ، أو برب ، التي هي حرف جر شبيه بالزائد . فالأول نحو : « بِحَسْبِكَ اللهُ » . والثاني نحو : « هل من خالقٍ غيرِ اللهِ يرزقكم ؟ ! » . والثالث نحو : « يا رَبُّ كاسيةٌ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامةِ » .

الثاني : وجوب كونه معرفةً نحو : « محمدٌ رسولُ اللهِ » ، أو نكرةٌ مفيدةٌ ، نحو : « مجلسٌ علمٌ يُنتفعُ بهِ خيرٌ من عبادةِ سبعينَ سنةً » .

وتكون النكرة مفيدة بأحدٍ أربعةٍ عشر شرطاً :

(١) بالإضافة لفظاً نحو : « خمسُ صلواتٍ كتَبهنَّ اللهُ » ، أو معنىً ، نحو : « كلُّ يموتُ » ، ونحو : « قلُّ كلُّ يعملُ على شاكلته » ، أي : كلُّ أحدٍ .

(٢) بالوصف لفظاً ، نحو : « لَعَبْدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مُشركٍ » ، أو تقديرأ نحو : « مَسْرٌ أهرٌ ذانابٍ » ، ونحو : « أمرٌ أتى بك » ، أي : شرٌ عظيمٌ وأمرٌ عظيمٌ : أو معنىً : بأن تكون مُصنَّفةً ، نحو : « رَجِيلٌ عندنا » ، أي : رجلٌ حقيرٌ ، لأن التصغير فيه معنى الوصف .

(٣) بأن يكون خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً مقدماً عليها ،

(١) بحسبك : الباء حرف جر زائد وحسب مجرور لفظاً بالباء الزائدة ، مرفوع محلا على أنه مبتدأ ، والله خبره .

(٢) من : حرف جر زائد ، وخالق مجرور لفظاً بن الزائدة ، مرفوع محلا على أنه مبتدأ .

(٣) رب : حرف جر شبيه بالزائد وكاسية ، مجرور لفظاً برب ، مرفوع محلا على أنه مبتدأ . وعارية خبره .

نحو : « فوق كل ذي علمٍ عليمٌ » ، ولكل أجلٍ كتابٌ .

(٤) بأن تقع بعد نفي . أو استفهام . أو « لولا » ، أو « إذا » الفجائية .
فالأول نحو : « ما أحدٌ عندنا » ، والثاني نحو : « إلهٌ مع الله ؟ » ، والثالث
كقول الشاعر :

لولا أظطبارٌ لأودى كلُّ ذي همةٍ
لما استقلتُ مطاياهنَّ للظعنِ

والرابعُ نحو : « خرجتُ فاذا أسدٌ رابضٌ » .

(٥) بأن تكونَ عاءلةً ، نحو : « إعطاءٌ قرشاً في سبيل العلم ينهض بالأمة » .
ونحو : « أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ » ، ونهيٌ عن مُنكر صدقةٌ » .

(إعطاء : عمل النصب في « قرشاً » على أنه مفعول به . وأمر ونهي : يتعلق بهما حرف الجر
والمجرور مفعول لها غير صريح) .

(٦) بأن تكونَ مُبهمةً ، كأسماء الشرط والاستفهام و « ما » التمجيبية
وكم الخبرية . فالأول نحو : « من يجتهدُ يُفلحُ » ، والثاني نحو : « من
يجتهدُ ؟ » ، وكم علماً في صدرك ؟ » ، والثالث نحو : « ما أحسنَ العلمُ ! » ،
والرابعُ نحو : « كم مائةٌ لك ؟ ! » .

(٧) بأن تكون مفيدةً للدعاءِ بخيرٍ أو شرٍّ ، فالأولُ نحو : « سلامٌ
عليكم » ، والثاني نحو : « وَيَلٌَّ للمطففينَ ٦ » .

(١) من : اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ . وجملة الشرط مع الجواب خبره .

(٢) من : اسم استفهام في محل رفع مبتدأ . ومجتهد : خبره .

(٣) كم : اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ، وعلماً : تمييز منصوب ، وفي صدرك : متعلق بالخبر
المحذوف .

(٤) ما : تمجيبية في محل رفع مبتدأ ، والجملة بعده خبره .

(٥) كم : خبرية في محل رفع مبتدأ ، وهي مضافة إلى مائة . ولك متعلق بخبرها .

(٦) المطفون : الذين لا يوفون الكيل والوزن .

(٨) بأن تكون خلفاً عن موصوف ، نحو : « عالمٌ خيرٌ من جاهل » ،
أي : رجلٌ عالمٌ . ومنه المثلُ : « ضعيفٌ عاذَ بقَرَملةٍ » .

(٩) بأن تقع صدرَ جملةٍ حاليَّةٍ مُرتبطةٍ بالواو أو بدونها : فالاول كقول
الشاعر :

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ ، فَمَذُّ بَدَا
حِيَاكَ أَخْفَى ضَوْوَهُ كُلَّ شَارِقِ

والثاني كقول الشاعر :

الذَّبُّ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً
وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي^٢

(١٠) بأن يرادَ بها التنويحُ ، أي التفصيلُ والتقسيمُ كقول امرئ القيس :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرَّكْبَتَيْنِ
فَثَوْبٌ لِبِسْتُ ، وَثَوْبٌ أَجْرٌ^٣

وقول الآخر :

فِيَوْمٍ عَلَيْنَا ، وَيَوْمٌ لَنَا
وَيَوْمٌ نَسَاءُ ، وَيَوْمٌ نُسْرٌ

(١) القرملة : واحدة القرملة ، وهو شجر ضعيف لا شوك له وينفضح اذا وطئ ، والمثل
يضرب للماجز يستعين بمثله .

(٢) مدية : مبتدأ . ويدي : خبره . وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من ضمير
المفعول في تراني .

(٣) ثوب : مبتدأ . وجملة لبست خبرها . وثوب الثاني : مبتدأ . وجملة اجر خبره .
والمفعول محذوف والتقدير فثوب لبسته وثوب اجره . ويروى « فثوباً » في الموضعين فيكون
مفعولاً مقدماً للفعل بمدته .

(١١) بأن تُعْطَفَ عَلَى مَعْرِفَةٍ ، أَوْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا مَعْرِفَةٌ . فالأولُ نحو :
« خالِدٌ وَرَجُلٌ يَتَعَلَّمَانِ النُّحُو » ، والثاني نحو : « رَجُلٌ وَخَالِدٌ يَتَعَلَّمَانِ
الْبَيَانَ » .

(١٢) بأن تُعْطَفَ عَلَى نَكْرَةٍ مَوْصُوفَةٍ ، أَوْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ
فالأول نحو : « قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى » ، والثاني
نحو : « طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ » .

(١٣) بأن يَرَادَ بِهَا حَقِيقَةُ الْجِنْسِ لَا فَرْدٌ وَاحِدٌ مِنْهُ ، نحو : « ثَمَرَةٌ خَيْرٌ
مِنْ جَرَادَةٍ » و « رَجُلٌ أَقْوَى مِنْ امْرَأَةٍ » .

(١٤) بأن تَقَعُ جَوَاباً ، نحو : « رَجُلٌ » في جواب من قال : « مَنْ
عِنْدَكَ ؟ » .

فائدة

(ولم يشترط سيبويه والمتقدمون من النحاة لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة .
فكل نكرة أفادت إن ابتدئ بها صح أن تقع مبتدأ . ولهذا لم يميز الابتداء بالنكرة الموصوفة
أو التي خبرها ظرف أو جار أو مجرور مقدماً عليها : إن لم تفد . فلا يقال : « رَجُلٌ مِنْ
النَّاسِ عِنْدَنَا . وَلَا عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ » ولا « لِإِنْسَانٍ ثَوْبٌ » ، لعدم الفائدة ، لأن الوصف في الأول
وتقدم الخبر في الثاني لم يفيدا التخصيص ، لأنها لم يقللا من شيوع النكرة وعمومها) .

الثالث ٢ : « جواز حذفه إن دل عليه دليل » ، تقول : « كيف سعيد ؟ » ،
فيقال في الجواب : « مجتهد » أي : هو مجتهد ، ومنه قوله تعالى : « مَنْ عَمِلَ

(١) طاعة : مبتدأ . وقول : معطوف عليه فهو مبتدأ مثله . والخبر محذوف والتقدير :
طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما .

(٢) أي الحكم الثالث من أحكام المبتدأ .

صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعليها ، وقوله «سورة» أنزلناها .

(والتقدير في الآية الأولى : « فعمله لنفسه ، وإساءته عليها » ، فيكون المبتدأ ، وهو العمل - والإمامة ، محذوفاً ، والجار متعلق بجزءه المحذوف . والتقدير في الآية الثانية : « هذه سورة ») .

الرابع : وجوب حذفه وذلك في أربعة مواضع :

(١) إن دل عليه جواب القسم ، نحو : « في ذمّي لأفعلن كذا » ، أي : في ذمّي عهدٌ أو ميثاقٌ .

(٢) إن كان خبره مصدرأً نائباً عن فعله نحو : « صبرٌ جميلٌ » ، و « سمعٌ وطاعةٌ » ، أي : صبري صبرٌ جميلٌ ، وأمري سمعٌ وطاعةٌ .

(٣) إن كان الخبرُ مخصوصاً بالمدح أو الذم بعد « نعمَ وبئسَ » . مؤخرأً عنها ، نحو : نعمَ الرجلُ أبو طالبٍ ، وبئسَ الرجلُ أبو لهبٍ ، فأبو ، في المثالين ، خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديره : « هو » .

(٤) إن كان في الاصلَ نعتاً قطعَ عن النعتية في معرض مدحٍ أو ذمٍ أو ترحمٍ ، نحو : « خذُ بيدَ زهيرِ الكريمِ » ، و « دَعِ مجالسةَ فلانِ اللئيمِ » ، و « أحسنِ الى فلانِ المسكينِ » .

(فاللمبتدأ محذوف في هذه الأمثلة وجوباً . والتقدير : هو الكريم ، وهو اللئيم ، وهو المسكين ويموز ان تقطعه عن الوصفية للنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره في الأول : أمدح ، وفي الثاني : أذم ، وفي الثالث : أرحم) .

الخامس : إن الاصلَ فيه أن يتقدّمَ على الخبرِ وقد يجبُ تقديمُ الخبرِ عليه . وقد يجوز الأمران . (وسيأتي الكلامُ على ذلك) .

(١) أي : الحكم الخامس من أحكام المبتدأ .

(٢) أقسامُ المبتدأ

المبتدأ ثلاثة أقسامٍ: صريحٌ، نحو: «الكرِيمُ محبوبٌ»، وضميرٌ منفصلٌ، نحو: «أنتَ مجتهدٌ»، ومؤوّلٌ، نحو: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ»^١، ونحو: «سِوَاهُ عَلَيْهِمُ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ»^٢، ومنه المثلُ «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^٣.

(٣) أحكامُ خبرِ المبتدأ

لخبرِ المبتدأ سبعةُ أحكامٍ:

الاول: وجوبُ رفعه.

الثاني: أن الأصل فيه أن يكون نكرة مشتقة. وقد يكون جامداً. نحو: «هذا حجرٌ».

الثالث: وجوبُ مطابقته للمبتدأ إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً.

الرابع: جواز حذفه إن دلّ عليه دليلٌ، نحو: «خرجتُ فإذا الأسدُ»،

(١) والتأويل: «وصومكم خير لكم»، فيكون الفعل في تقدير مصدر مرفوع على أنه مبتدأ.

(٢) والتأويل: «إنذارك وعدم إنذارك سواء» فما بعد همزة التسوية مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ. وسواء قبله خبره. وهمزة التسوية سبق الكلام عليها في آخر مبحث الفاعل.

(٣) والتأويل: «سماحك بالمعيدي خير من رؤيتك إياه». فتسمع مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ، وخبر: خبره. والفعل مؤول بمصدر على تقدير أن، والأصل ان تسمع. وقد روي: «تسمع» بالرفع، وبالنصب بأن مقدرة، كما روي «ان تسمع»، باثبات «أن».

أي : فاذا الأسدُ حاضرٌ ، وتقول : « مَنْ مجتهدٌ ؟ » ، فيقالُ في الجواب :
« زهيرٌ » ، أي : « زهيرٌ مجتهدٌ » ، ومنه قوله تعالى : « أَكَلْهَا دَائِمٌ وَظَلَّهَا »
أي : وظلَّها كذلك .

الخامس وجوبُ حذفه في أربعة مواضع :

(١) أن يدلَّ على صفةٍ مُطلقةٍ ، أي : دالةٍ على وجودِ عامٍّ ١

وذلك في مسألتين ، الأولى : أن يتعلَّقَ بها ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ ، نحو :
« الجنة تحتَ أقدامِ الأمَّاتِ » ، و « العلمُ في الصدورِ ٢ » . والثانية : أن
تقعَ بعد لولا أو لوما ، نحو : « لولا الدينُ هَلَكَ الناسُ » ، و « لوما الكتابةُ
لضاعَ أكثرُ العلمِ ٣ » .

(فان كان صفة مفيدة (أي دالة على وجود خاص : كالشي والعمود والركوب والأكل
والشرب ونحوها) وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل ، نحو : « لولا المدبر سألنا ما سلم »
ونحو : « خالد يكتب في داره ، والمصفور مفرد فوق الفصن » . ومنه حديث : « لولا قومك
حديثو عهد بكفر لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم » . فان دل عليه دليل جاز حذفه وذكره ،
نحو : « لولا أنصاره هلك » . أو « لولا أنصاره حموه هلك » ، ونحو : « علي على فرسه » أو
« علي راكب على فرسه » .

(٢) أن يكونَ خبراً لمبتدأٍ صريحٍ في القسمِ ، نحو : « . لعمرِكَ
لأفعلن ٤ » ، ونحو : « أيمنُ الله لاجتهدن ٥ » ، قال الشاعر :

لعمرِكَ ما للإنسانِ إلا ابنُ يَوْمِهِ

على ما تجلَّى يَوْمُهُ لا ابنُ أَمْسِهِ

(١) وذلك بأن تكون بمعنى كائن أو موجود أو مستقر أو حاصل .

(٢) أي : الجنة كائنة أو موجودة ، العلم كائن أو موجود .

(٣) أي : لولا الدين موجود ، ولولا الكتابة موجودة .

(٤) التقدير : لعمرِكَ قسيمي ، أي : حياتك هي قسيمي .

(٥) والتقدير : أيمن الله قسيمي . وأمين كلمة موضوعة للقسم .

وما الْفَخْرُ بِالْعَظْمِ الرَّمِيمِ ، وَإِنَّمَا
فَخَارُ الَّذِي يَبْغِي الْفَخَارَ بِنَفْسِهِ

(فان كان المبتدأ غير صريح في القسم (بمعنى أنه يستعمل للقسم وغيره) جاز حذف خبره وإثباته . تقول « عهد الله لأقولن الحق ، وعهد الله علي لأقولن الحق » .

(٣) أن يكون المبتدأ مصدرأ ، أو اسم تفضيل مضافاً الى مصدر ، وبعدهما حال لا تصلح أن تكون خبرأ ، وإنما تصلح أن تسد مسد الخبر في الدلالة عليه . فالاول نحو : « تأديبي الغلام مسيئاً » . والثاني نحو : « أفضل صلاحك خالياً مما يشغلك » .

ولا فرق بين أن يكون اسم التفضيل مضافاً الى مصدر صريح ، كما مثل ، أو مؤول ، منحو : « أحسن ما تعمل الخير مستتراً » ، وكذا لا فرق بين أن تكون الحال مفردة ، كما ذكر ، أو جملة : كحديث : « أقرب ما يكون الصديق من ربه وهو ساجد » . وقول الشاعر : « وقد اجتمعت فيه الحلالان : (المفردة والمركبة) .

خير أقرابي من المولى حليف راضاً
وشرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضْبَانُ

(١) والتقدير : تأديبي الغلام حاصل عند إساءته .

(٢) أحسن : مضاف وما بعد (ما) المصدرية في تأويل مصدر مجرور بالإضافة ، والتأويل : أحسن عملك . والخبر : محذوف ، والتقدير : أحسن عملك الخير حاصل في حال استتارك .

(٣) جملة وهو ساجد : في محل نصب على الحال من العبد . والتقدير : أقرب كون العبد من ربه حاصل في حال سجوده . (وتكون) هنا تامة لا ناقصة . فهي ترفع الفاعل .

(٤) المولى : ابن اسم .

(فالحال في الأمثلة المتقدمة دالة على الخبر المحذوف (وهو حاصل) سادة مسده . لكنها غير
صالحة للإخبار بها مباشرة لمباينتها للمبتدأ ، إذ لا معنى لقولك : (تأديبي الغلام مسيء ، وفضل
صلاتك خال مما يشغلك) ، وهم جرا) .

فان صحَّ الإخبارُ بالحال ، وجبَ رفعُها لعدمَ مُباينتها حينئذٍ للمبتدأ ،
نحو : « تأديبي الغلامَ شديدٌ » ، وشدَّ قولهم : « حُكْمُكَ مُسَمِّطٌ » ، أي :
مُتَّبِعًا نافذًا ، إذ يصحُّ أن تقولَ : « حُكْمُكَ مُسَمِّطٌ » .

(٤) أن يكونَ بعدَ واوٍ مُتَمِّينٍ أن تكونَ بمعنى « مع » ، نحو : « كلُّ
امريءٍ وما فعلَ » ، أي : مع فعله . فان لم يتعيَّن كونُها بمعنى « مع » ،
جاز إثباتُه ، كقولِ الشاعر :

تَمَنَّا لِي أَلْمُوتَ الَّذِي يَشَعْبُ الْفَتَى ٢

وكلُّ امرئٍ وألموت يلتقيان

السادس ٣ : جواز تعديده ، والمبتدأ واحد نحو : « خليلٌ كاتبٌ » ،
شاعرٌ ، خطيبٌ .

السابع : أن الأصل فيه أن يتأخر عن المبتدأ . وقد يتقدمُ عليه جوازاً
أو وجوباً (وسيأتي الكلامُ على ذلك) .

(٤) الخبرُ المفردُ

خبرُ المبتدأ قسماً : مفردٌ وجملةٌ .

فالخبرُ المفردُ : ما كانَ غيرَ جملةٍ ، وإن كانَ مُثنىً أو مجموعاً ، نحو :

(١) الخبرُ محذوفٌ ، والتقدير : كلُّ امرئٍ وفعله مقترنان .

(٢) يشعب : يقتال ويهلك .

(٣) أي الحكم السادس من احكام خبر المبتدأ .

« المجتهد محمودٌ » ، والمجتهدان محمودان ، والمجتهدون محمودون ،

وهو إما جامدٌ ، وإما مُشتقٌ .

والمرادُ بالجامدِ ما ليس فيه معنى الوصفِ ، نحو : « هذا حجرٌ » . وهو لا يتضمَّنُ ضميراً يعودُ الى المبتدأ ، إلا إذا كان في معنى المشتق ، فيتضمَّنُه نحو : « عليٌّ أَسَدٌ » .

(فأسد هنا بمعنى شجاع ، فهو مثله يحمل ضميراً مستتراً تقديره (هو) يعود الى علي ، وهو ضمير الفاعل . وقد سبق في باب الفاعل ان الاسم المستعار ، يرفع الفاعل كالفعل ، لأنه من الأسماء التي تشبه الفعل في المعنى .

وذهب الكوفيون الى ان خبر الجامد يحتل ضميراً يعود الى المبتدأ ، وان لم يكن في معنى المشتق . فان قلت : (هذا حجر) ، فحجر يحمل ضميراً يعود الى اسم الاشارة (تقديره هو) ، أي : (هذا حجر هو) ، وما قولهم ببعيد من الصواب . لأنه لا بد من رابط يربط المبتدأ بالخبر ، وهذا الرابط معتبر في غير العربية من اللغات أيضاً) .

والمراد بالمشتق ما فيه معنى الوصفِ ، نحو : « زهيرٌ مجتهدٌ » . وهو يتحمَّلُ ضميراً يعود الى المبتدأ ، إلا إذا رفع الظاهر ، فلا يتحمَّلهُ ، نحو : « زهيرٌ مجتهدٌ أخواه » .

(فمجتهد ، في المثال الأول ، فيه ضمير مستتر تقديره هو يعود الى زهير ، وهو ضمير الفاعل . أما في المثال الثاني فقد رفع (أخواه) على الفاعلية فلم يتحمل ضمير المبتدأ) .

ومتى تحمَّلَ الخبرُ ضميرَ المبتدأ لزمَتْ مُطابقتُهُ له إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً ، نحو : « عليٌّ مجتهدٌ ، وفاطمةٌ مجتهدَةٌ » ، والتلميذان مجتهدان ، والتلميذتان مجتهدتان ، والتلاميذ مجتهدون ، والتلميذات مجتهدات .

فان لم يتضمّن ضميراً يعودُ الى المبتدأ ، فيجوزُ أن يُطابقهُ ، نحو :
 « الشمسُ والقمرُ آيتانِ من آياتِ الله » ، ويجوزُ أن لا يطابقهُ ، نحو : « الناسُ
 قسمانِ : عالمٌ ومتعلمٌ ولا خيرَ فيما بينهما » .

(٥) الخبرُ الجملة

الخبرُ الجملةُ : ما كان جملةً فعليةً ، أو جملةً اسميةً ، فالاول نحو :
 « الخلقُ الحسنُ يُعلي قدرَ صاحبه » ، والثاني نحو : « العاملُ خلقُهُ
 حسنٌ » .

ويُشترطُ في الجملة الواقعة خبراً أن تكونَ مُشتملةً على رابطٍ يربطُها
 بالمبتدأ .

والرابطُ إما الضميرُ بارزاً ، نحو : « الظلمُ مرّته وخيمٌ » ، أو مستتراً
 يعودُ الى المبتدأ ، نحو : « الحقُّ يملو » . أو مُقدّراً ، نحو : « الفضةُ
 الدرهمُ بقرشٍ » ، أي : الدرهم منها . وإما إشارةً الى المبتدأ ، نحو : « لباسُ
 التقوى ذلك خيرٌ » ، وإما إعادةُ المبتدأ بلفظه ، نحو : « الحاقةُ »

(١) الخلقُ : مبتدأ ، والحسنُ : صفة . وجملة يعلي : جملة فعلية خبره .

(٢) العاقلُ : مبتدأ اول ، وخلقهُ مبتدأ ثان ، وحسنُ : خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ
 الثاني وخبره : جملة اسمية ، خبر المبتدأ الأول .

(٣) الفضةُ مبتدأ اول . والدرهم بقرشٍ : مبتدأ ثان وخبره ، والجملة خبر عن المبتدأ الأول ،
 والرابط هو الضمير المحذوف . والتقدير : الدرهم منها بقرش .

(٤) لباسُ : مبتدأ اول ، وذلك مبتدأ ثان وخبره ، والجملة خبر المبتدأ الأول : والرابط
 اسم الإشارة .

(٥) الحاقةُ : مبتدأ اول . و (ما) : اسم استفهام مبتدأ ثان ، والحاقة خبره والجملة خبر
 المبتدأ الأول .

ما الحاقه؟ ، أو بلفظٍ أعم منه ، نحو : « سعيد نعيم الرجل » .

(فالرجل يعم سعيداً وغيره ، فسعيد داخل في عموم الرجل ، والعموم مستفاد من (ال)
الدالة على الجنس) .

وقد تكون الجملة الواقعة خبراً نفسَ المبتدأ في المعنى ، فلا تحتاج الى رابطٍ ،
لأنها ليست أجنبيةً عنه فتحتاج الى ما يربطها به ، نحو : « قل هو الله أحد » ،
ونحو : « نطقي الله حسي » .

(فهو : ضمير الشأن . والجملة بعمده هي عينه ، كما تقول : (هو علي مجتهد) وكذلك
قولك : (نطقي الله حسي) فالمنطوق به ، (وهو الله حسي) هو عين المبتدأ . وهو (نطقي)
وأما فيما سبق فإثما احتيج الى الربط لأن الخبر اجنبي عن المبتدأ ، فلا بد له من رابط يربطه به) .

قد يقع الخبرُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً . فالاولُ نحو : « المجدُّ تحتَ علمِ
العلمِ » ، والثاني نحو : « العلم في الصدور لا في السطور » .

(والخبر في الحقيقة إنما هو متعلق الظرف وحرف الجر . ولك ان تقدر هذا المتعلق فعلاً
كاستقر وكان ، فيكون من قبيل الخبر الجملة ، واسم فاعل ، فيكون من باب الخبر المفرد ،
وهو الأول ، لأن الأصل في الخبر ان يكون مفرداً) .

ويُخبرُ بظروف المكان عن أسماء المعاني وعن أسماء الأعيان . فالاول نحو :
« الخيرُ أمامك » . والثاني نحو : « الجنةُ تحتَ أقدامِ الامهاتِ » .

وأما ظروف الزمانِ فلا يُخبرُ بها إلا عن أسماء المعاني ، نحو : « السفرُ
غداً » ، والوصولُ بعد غدي . إلا إذا حصلت الفائدةُ بالإخبارِ بها عن أسماء
الاعيان فيجوزُ ، نحو : « الليلةُ الهلالُ » ، و « نحن في شهر كذا » ، و « الوردُ
في أيار » . ومنه : « اليومُ خمرةٌ » ، و « غداً أمرٌ » .

(٦) وجوب تقديم المبتدأ

الاصلُ في المبتدأ أن يتقدّم . والاصلُ في الخبر أن يتأخّر . وقد يتقدّم أحدهما وجوباً ، فيتأخّر الآخرُ وجوباً .

ويجبُ تقديمُ المبتدأ في ستة مواضع :

الاولُ : أن يكون من الاسماء التي لها صدرُ الكلام ، كأسماء الشرط ، نحو : « من يتق الله يفلح » ، وأسماء الاستفهام ، نحو : « من جاء ؟ » ، « وما » التعجبية ، نحو : « ما أحسنَ الفضيلة ! » ، وكَم الخبرية نحو : « كم كتاب عندي ! » .

الثاني : أن يكون مُشبّهًا باسم الشرط ، نحو : « الذي يجتهدُ فله جائزة » و « كلُّ تلميذٍ يجتهدُ فهو على هدى » .

(فالمبتدأ هنا اشبه اسم الشرط في عمومهِ ، واستقبال الفعل بعده ، وكونه سبباً لما بعده ، فهو في قوة ان تقول : (من يجتهدُ فله جائزة) و (اي تلميذٍ يجتهدُ فهو على هدى) . ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في جواب الشرط) .

الثالثُ : أن يضافَ الى اسمٍ له صدرُ الكلام ، نحو : « غلامٌ من مجتهدٍ » و « زمامٌ كم في يدك » .

الرابعُ : أن يكون مقترناً بلام التأكيد (وهي التي يسمونها لامَ الابتداء) ، نحو : « لمبدؤ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ » .

الخامسُ : أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً ، وليس هناك قرينةٌ تمين أحدهما ، فيتقدّم المبتدأ خشية التباس المسندِ بالمسندِ

(١) كم : هنا خبرية بمعنى كثير . وأمر مضاف إليها . فان جملتها استفهامية نصبت ما بعدها تمييزاً .

اليه ، نحو : « أخوك علي » ، إن أردت الإخبارَ عن الآخر ، و « علي أخوك » ،
إن أردت الإخبارَ عن علي ، ونحو : « أسن منك أسن مني » ، إن قصدت
الإخبارَ عن من هو أسن من مخاطبك « وأسن مني أسن منك » ، إن أردت
الإخبارَ عن من هو أسن منك نفسك .

(فان كان هناك قرينة تميز المبتدأ والخبر ، جاز التقديم والتأخير نحو : « رجل صالح
حاضر ، وحاضر رجل صالح » ونحو « بنو أبنائنا بنونا » ، بتقديم المبتدأ ، و « بنونا
بنو أبنائنا » ، بتقديم الخبر . لأنه سواء أقدم أحدهما أم تأخر ، فالمعنى على كل حال أن
بني أبنائنا هم بنونا) .

السادس : أن يكون المبتدأ محصوراً في الخبر ، وذلك بأن يقترن الخبرُ بإلا
لفظاً نحو : « وما محمدٌ إلا رسولٌ » أو معنىً ، نحو : « إنما أنت نذيرٌ » .

(إذ المعنى ما أنت إلا نذير : ومعنى الحصر هنا أن المبتدأ (وهو محمد ، في المثال الأول)
منحصر في صفة الرسالة ، فلو قيل : « ما رسول إلا محمد » . بتقديم الخبر ، فسد المعنى ، لأن
المعنى يكون حينئذ : ان صفة الرسالة منحصرة في محمد مع انها ليست منحصرة فيه . بل هي
شاملة له ولغيره من الرسل ، صلوات الله عليهم . وهكذا الشأن في المثال الثاني) .

(٧) وجوب تقديم الخبر

يجب تقديم الخبر على المبتدأ في أربعة مواضع :

الاول : إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدة ، مخبراً عنها بظرفٍ أو جارٍ
ومجرور ، نحو : « في الدار رجلٌ » و « عندك ضيفٌ » ومنه قوله تعالى :
« ولدينا مزيدٌ » و « على أبصارهم غشاوةٌ » .

(وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن تأخيره يوم أنه صفة وأن الخبر منتظر . فان كانت النكرة مفيدة لم يجب تقديم خبرها ، كقوله تعالى : « وأجل مسمى » عنده لأن النكرة وصفت بمسمى ، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة) .

الثاني : إذا كان الخبر اسم استفهام ، أو مضافاً الى اسم استفهام ، فالاول ، نحو : « كيف حالك ؟ » والثاني نحو : « ابنُ مَنْ انت ؟ » و « صبيحة أي يوم سفرك ؟ » .

(وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن لام الاستفهام أو ما يضاف اليه صدر الكلام) .

الثالث : إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود الى شيء من الخبر نحو : « في الدار صاحبها » ومنه قوله تعالى : « أم على قلوب أقفأها » . وقول « نصيب :

أهابك إجلالاً ، وما بك قدرة

علي ، ولكن ملء عين حبيها

(وإنما وجب تقديم الخبر هنا ، لانه لو تأخر لاستلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك ضعيف قبيح منكر (راجع الكلام على عود الضمير) في الجزء الأول من هذا الكتاب) .

الرابع : أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ . وذلك بأن يقترن المبتدأ بالاسم لفظاً ، نحو : « ما خالق إلا الله » ، أو معنى ، نحو : « إنما محمود من يجتهد » .

(١) كيف : اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم ، وحالك مبتدأ مؤخر .

(٢) ابن : خبر مقدم ، وهو مضاف الى « من » الاستفهامية . وأنت : مبتدأ مؤخر في محل رفع .

(٣) صبيحة ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم : وهو مضاف لأي الاستفهامية وسفرك مبتدأ مؤخر .

(إذ المعنى : « ما محمود إلا من يجتهد » . ومعنى الحصر هنا ان الخبر « وهو خالق » في المثال « منحصر في الله . فليست صفة الخالق إلا له سبحانه ، فلو قيل : « ما الله إلا خالق » بتقديم المبتدأ ، فسد المعنى ، لانه يقتضي أن لا صفة لله إلا الخلق ، وهو ظاهر الفساد . وهكذا الحال في المثال الثاني) .

(٨) المبتدأ الصفة

قد يُرفع الوصفُ بالابتداء ، إن لم يطابق موصوفهُ تثنيةً أو جمعاً ، فلا يحتاجُ الى خبر ، بل يكتبي بالفاعل او نائبه ، فيكون مرفوعاً به ، ساداً مسدّ الخبر ، بشرط أن يتقدم الوصفُ نفيً أو استفهامً . وتكونُ الصفةُ حينئذٍ بمنزلة الفعل ، ولذلك لا تُثنى ولا تُجمعُ ولا تُوصفُ ولا تُصغَرُ ولا تُعرفُ . ولم يشترط الاخفش والكوفيون ذلك ، فأجازوا أن يُقال : « ناجحٌ ولدك » ، ومدوحٌ أبناؤك » .

ولا فرق بين أن يكون الوصفُ مشتقاً ، نحو : « ما ناجحُ الكسولان ١ » ، و « هل محبوبُ المجتهدون ٢ » ، او اسماً جامداً فيه معنى الصفة ، نحو : « هل صخرٌ هذانِ المُعانَدان ٣ ؟ » ، و « ما وحشيٌ أخلاقك ٤ » .

ولا فرق أيضاً بين أن يكون النفيُّ والاستفهامُ بالحرف ، كما مُثل ،

(١) ما : نافية ، وناجح : مبتدأ ، والكسولان : فاعل ناجح أغنى عن الخبر .

(٢) هل : حرف استفهام ، ومحبوب : مبتدأ ، والمجتهدون : نائب فاعل لمحبوب أغنى عن الخبر .

(٣) صخر : مبتدأ ، وهو اسم جامد بمعنى الوصف ، لانه بمعنى صلب ، وهذان : فاعل لصخر أغنى عن الخبر .

(٤) وحشي : مبتدأ ، وهو اسم جامد فيه معنى الصفة ، لانه اسم ملسوب ، فهو بمعنى اسم المفعول ، واخلاقك : نائب فاعل له أغنى عن الخبر .

او بغيره ، نحو : « ليس كسولٌ ولدك » و « غيرُ كسولٍ أبناؤك » و « كيف سائرُ أخواك » ، غير أنه مع « ليس » يكون الوصفُ أسماً لها ، والمرفوعُ بعدةً مرفوعاً به ساداً مسدداً خبرها ، ومع « غير » ينتقلُ الابتداءُ إليها ، ويُجر الوصفُ بالإضافة إليها ، ويكونُ ما بعد الوصفِ مرفوعاً به ساداً مسدداً الخبر .

وقد يكونُ النفيُّ في المعنى نحو : « إنما مجتهدٌ ولدك » ، إذ التأويلُ : « ما مجتهدٌ إلا ولدك » .

فان لم يقع الوصفُ بعد نفيٍ او استفهامٍ ، فلا يجوز فيه هذا الاستعمالُ ، فلا يقالُ : « مجتهدٌ غلاماك » ، بل تجبُ المطابقةُ ، نحو : « مجتهدانِ غلاماك » .
وحيثُ يكونُ خبراً لما بعده مُقدماً عليه . وقد يجوزُ على ضعفٍ ، ومنه الشاعر :

خَيْرٌ بَنُو هُبِّ ، فَلَا تَكُ مُلْغِيَا
مَقَالَةَ هُبِّي ، إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ ١

والصفةُ التي تقعُ مبتدأً ، إنما ترفعُ الظاهرَ ، كقول الشاعر :

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَامِي ، أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا ؟
إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مَن قَطْنَا ٢

او الضميرُ المنفصلُ ، كقول الآخر :

(١) بنو هب ، بكسر اللام وسكون الهاء ، حي من الازد مشهورون بجزر للطير وعيافتها ، وذلك أن يستسعدوا ويتشاءموا بأصواتها ومساقطها . والهب في الاصل : مهواة ما بين جبلين ، أو الصدع في الجبل ، أو الشعب الصغير فيه ، أو وجه فيه كالحائط لا يرتقى . وجمعه أهاب وهوب وهلاب وهابية .

(٢) قاطن : مقيم . والظعن : الرحيل . ويجوز فيه لغة إسكان عينه وفتحها .

خَلِيلِيَّ ، مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا
إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَيَّ مَنْ أَقَاطِعُ

فان رفعتِ الصفةُ الضميرَ المستترَ ، نحو : «زُهَيْرٌ لَا كَسُولٌ وَلَا بَطِيءٌ» ،
لم تكن من هذا الباب ، فهي هنا خبرٌ عما قبلها . وكذا ان كانت تكتفي
بمرفوعها ، نحو : «ما كَسُولٌ أَخَوَاهُ زُهَيْرٌ» ، فهي هنا خبر مقدمٌ ، وزُهَيْرٌ :
مبتدأ مؤخر ، وأخواهُ : فاعلُ كَسُولِ .

واعلم أن الصفةَ ، التي يُبتدأُ بها ، فتكتفي بمرفوعها عن الخبر ، إنما هي
الصفةُ التي تُخالفُ ما بعدها تنثيةً أو جمعاً ، كما مرَّ . فان طابقتُهُ في تنثيتهِ أو
جمعه ، كانت خبراً مُقدِّماً ، وكان ما بعدها مبتدأً مؤخراً ، نحو : «ما
مُسَافِرَانِ أَخَوَايَ ، فَهَلْ مُسَافِرُونَ إِخْوَتُكَ ؟» . أمَّا إن طابقتُهُ في إفراده ،
نحو : «هل مُسَافِرٌ أَخُوكَ ؟» ، جاز جعل الوصفِ مبتدأً ، فيكونُ ما بعده
مرفوعاً به ، وقد أغنى عن الخبر ، وجاز جعلُهُ خبراً مُقدِّماً وما بعدهُ مبتدأً
مؤخراً .

٤ - الفعل الناقص

الفعل الناقصُ : هو ما يدخل على المبتدأ والخبر ، فيرفعُ الاولَ تشبيهاً له
بِالفاعل ، وينصبُ الآخرَ تشبيهاً له بالمفعول به ، نحو : «كانَ عُمَرُ عادِلاً» .

ويُسمَى المبتدأُ بعد دخوله اسماً له ، والخبرُ خبراً له .

(١) فاعل كَسُولِ وبَطِيءِ : ضمير مستتر تقديره : «هو» يعود إلى زُهَيْرِ .

(وسميت هذه الافعال ناقصة ، لأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام تام ، بل لا بد من ذكر المنصوب لتمام الكلام . فمنصوبها ليس فضلة ، بل هو عمدة ، لأنه في الاصل خبر للمبتدأ ، وإنما نصب تشبيهاً له بالفضلة ، بخلاف غيرها من الافعال التامة ، فان الكلام ينمقد معها بذكر المرفوع ، ومنصوبها فضلة خارجة عن نفس التركيب) .

والفعلُ الناقصُ على قسمين : كانَ وأخواتها . وكاد وأخواتها . (وهي التي تُسمى أفعالَ المقاربة) .

كانَ وأخواتها

كانَ وأخواتها هي : « كانَ وأمسى وأصبحَ وأضحى وظلَّ وباتَ وصارَ وليسَ وما زالَ وما انفكَّ وما بقيَ وما برحَ وما دامَ » .

وقد تكونُ « آضَ ورجعَ واستحالَ وعادَ وحارَ وارتدَّ وتحوَّلَ وغدا وراحَ وانقلبَ وتبدَّلَ » ، بمعنى « صارَ » ، فان أتت بمعناها فلها حكمها .

ويتعلَّقُ بكانَ وأخواتها ثمانيةُ مباحثَ :

(١) معاني كانَ وأخواتها

معنى « كانَ » : اتصافُ المُستندِ بالمُسندِ في الماضي . وقد يكون اتصافه به على وجه الدوام ، إن كان هناك قرينةٌ ، كما في قوله تعالى : « وكانَ اللهُ عليماً حكيماً » ، أي : إنه كان ولم يزلْ عليماً حكيماً .

ومعنى « أمسى » : اتصافه به في المساء .

ومعنى « أصبحَ » : اتصافه به في الصباح .

ومعنى « أضحى » : اتصافه به في الضحا .

ومعنى « ظلَّ » : اتصافه به وقتَ الظلِّ ، وذلك يكون نهاراً .

ومعنى « بات » : اتصافهُ به وقتَ المَبِيتِ ، وذلك يكون ليلاً .

ومعنى « صار » : التحوُّلُ ، وكذلك ما بمعناها .

ومعنى « ليس » : النفي في الحال ، فهي مختصةٌ بنفي الحال ، إلا إذا قُيِّدَتْ بما يُفيدُ المُضِيَّ أو الاستقبال ، فتكون لما قُيِّدَتْ به ، نحو : « ليس عليَّ مُسافراً أمسَ أو غداً »

و « ليس » : فعلٌ ماضٍ للنفي ، يختصُّ بالأسماءِ . وهي فعلٌ يُشبهُ الحرفَ . ولولا قبُولها علامةَ الفعلِ ، نحو : « ليستِ وليسا وليسوا ولسنا ولسن » ، لحكمتنا بحرفيتِها .

ومعنى « ما زال وما انفكَّ وما فقيءَ وما برحَ » : مُلازمةُ المُسندِ للمُسندِ إليه ، فإذا قلتَ « ما زالَ خليلٌ واقفاً » فالمعنى أنه ملازمٌ للوقوفِ في الماضي .

ومعنى « ما دام » استمرارُ اتصافِ المُسندِ إليه بالمُسندِ . فمعنى قوله تعالى : « وأوصاني بالصلاة والزكاةِ ما دُمْتُ حياً » : أوصاني بهما مدةَ حياتي .

وقد تكون « كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلَّ وبات » بمعنى « صار » ، إن كان هناك قرينةٌ تدلُّ على أنه ليس المرادُ اتصافُ المُسندِ إليه بالمُسندِ في وقت مخصوص ، مما تدلُّ عليه هذه الأفعال ، ومنه قوله تعالى : « فكان من المُفْرَقَيْنِ » أي : صار ، وقوله : « فأصبحتم بنعمتهِ إخواناً » ، أي : صرتم ، وقوله : « فظلتُ أعناقُهم لها خاضعين » ، أي : صارت ، وقوله : « ظلَّ وجهه مسوداً » ، أي : صار .

(٢) شروطُ بعضِ أخواتِ « كان »

يُشترطُ في « زالَ وانفكَّ وفتيءَ وبرحَ » أن يتقدَّمَهَا نفيٌ ، نحو : « لا يزالونَ مختلفينَ » و « لن نبرحَ عليه عاكفينَ » ، أو نهيٌ ، كقول الشاعر :

صاحِ شَمْرٌ ، ولا تَزَلْ ذَاكِرَ أَلْمُوْ

تِ فَئِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُّبِينٌ

أو دُعَاءٌ ، نحو : « لا زِلْتَ بِخَيْرٍ » .

وقد جاء حذفُ النهي منها بعد القسم ، والفعلُ مضارعٌ منفيٌ بلاَ وذلك جائزٌ مُستملحٌ ، ومنه قوله تعالى : « تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يَوْسَفَ » ، والتقديرُ : « لا تفتأُ » وقولُ امرئ القيس :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

والتقديرُ : « لا أبرحُ قاعدًا » .

ولا يُشترطُ في النهي أن يكون بالحرف ، فهو يكونُ به ، كما مرَّ ، ويكونُ بالفعل ، نحو : « لستَ تبرحُ مجتهداً » ، وبالاسم ، نحو : « زهيرٌ غيرُ مُنفكٍ قائماً بالواجب » .

وقد تأتي « ونسى يني » ، ورامَ يريمٌ ' ، بمعنى « زال » الناقصة ، فيعملانِ عملها . ويُشترطُ فيهما ما يُشترطُ فيها ، ومنه قولُ الشاعر :

فَأَرْحَامُ شِعْرِي يَتَّصِلْنَ بِيَابِهِ

وَأَرْحَامُ مَالِي لَا تَنِي تَتَقَطَّعُ

أي : لا تزالُ تتقطعُ ، وقول الآخر :

إِذَا رُمْتَ ، يَمِّنُ لَا يَرِيمُ مُتِيماً ،

سُلُوًّا فَقَدْ أَبْعَدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرْمِي ،

(١) أصل معنى الوئى : الفتور والضعف . وأصل معنى الريم : البراح . فان قلت : (ما وئى فلان في عمله) و (ما رمت الدار) فهذا تامتان . وإن قلت : (ما وئى فلان مجتهداً ، وما رمت عاملاً) ، فهذا ناقصتان . بمعنى ما زال وما برح . وكل فعل تام تضمن معنى فعل ناقص عمل عمله .

(٢) سلواً : مفعول به لرمت .

أي : « لا يزال » ، أو لا يبرح مُتَّيِّمًا .

ويشترطُ في « دام » أن تتقدّمها « ما » المصدريةُ الظرفيةُ ، كقوله تعالى :
« وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمتُ حياً » .

(ومعنى كونها مصدرية انها تجعل ما بعدها في تأويل مصدر . ومعنى كونها ظرفية انها
تأبى عن الظرف وهو المدة ، لأن التقدير : « مدة دوامي حياً ») .

« تنييه » - زال الناقصة مضارعها « يزال » . وأما « زال الشيء يزول » بمعنى « ذهب »
و « زال فلان هذا عن هذا » ، بمعنى « مازه عنه يبيزه » ، فهذا فعلان تامان . ومن الاول قوله
تعالى : (إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا) .

وقد يُضمَرُ اسمُ « كان » وأخواتها ، ويُحذفُ خبرُها ، عند وجودِ قرينةٍ
دالةٍ على ذلك ، يُقالُ : « هل أصبح الركبُ مسافراً ؟ » فتقولُ : « أصبح » ،
والتقديرُ : « أصبح هو مسافراً » .

(٣) أقسامُ كان وأخواتها

تنقسمُ « كان وأخواتها » إلى ثلاثة أقسام :

الاولُ : ما لا يتصرفُ بحالٍ ؛ وهو : « ليسَ ودام » فلا يأتي منها
المضارعُ ولا الأمرُ .

الثاني : ما يتصرفُ تصرُّفاً تاماً ، بمعنى أنه تأتي منه الأفعال الثلاثة ،
وهو : « كان وأصبحَ وأمسى وأضحى وظلَّ وباتَ وصارَ » .

الثالث : ما يتصرفُ تصرُّفاً ناقصاً ، بمعنى أنه يأتي منه الماضي والمضارع
لا غيرُ ، وهو : « ما زال وما انفكَّ وما فقيءَ وما برحَ » .

واعلم أن ما تصرّفَ من هذه الافعال يعملُ عملَها ، فيرفع الاسم وينصبُ
الخبرَ ، فعلاً كان أو صفةً ، أو مصدرأ ، نحو : يمسى المجتهدُ مسروراً ،
وأمسَ أديباً ، وكونكُ مجتهداً خيرٌ لك ، قال تعالى : « قتلُ كونوا حجراً

أو حديداً ، وقال الشاعر :

وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كائناً
أخاك ، إذا لم تُلْفِه لَكَ مُنْجِداً

غير أن المصدر كثيراً ما يُضافُ إلى الاسم ، نحو : « كون الرجل تقياً خيراً له » .

(فالرجل : مجرور لفظاً ، لأنه مضاف إليه ، مرفوع محلاً ، لأنه اسم المصدر الناقص) .

وإن أُضيفَ المصدرُ الناقصُ إلى الضمير أو إلى غيره من المبتدئات ، كان له محلان من الأعراب : محل قريب وهو الجرُّ بالإضافة ، ومحل بعيد وهو الرفع ، لأنه اسمٌ للمصدر الناقص ، قال الشاعر :

يَبْذُلِ وَحِلْمِ سَادَ فِي قَوْمِهِ أَلْفَتَى
وَكُونُكَ إِيَاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

(٤) تَمَامُ « كَان » وَأَخْوَاتِهَا

قد تكونُ هذه الأفعال تامّةً ، فتكتفي برفع المُستندِ إليه على أنه فاعلٌ لها ، ولا تحتاجُ إلى الخبر ، إلا ثلاثة أفعالٍ منها قد لزمتِ النقص ، فلم ترد تامّةً ، وهي : « ما فقيء وما زال وليس » .

(فإذا كانت (كان) بمعنى : حصل ، و (أمسى) بمعنى : دخل في المساء ، و (أصبح) بمعنى : دخل في الصباح ، و (أضحى) بمعنى : دخل في الضحى ، و (ظل) بمعنى : دام واستمر ، و (بات) بمعنى نزل ليلاً ، أو أدركه الليل ، أو دخل مبيته ، و (صار) بمعنى انتقل (١) ، أو ضم وأمال (٢))

(١) تقول : (صار الأمر إلى فلان يصير) أي انتقل إليه .

(٢) تقول : (صار فلان الشيء إليه يصيره ويصوره) أي : ضمه إليه وأماله إليه .

أو صوت (١) ، أو قطع وفصل (٢) ، و « دام » بمعنى : بقي واستمر ، « وانفك » بمعنى : انفصل أو انحل ، و « برح » بمعنى : ذهب ، أو فارق ، كانت تامة تكتفي برفع هو فاعلها .

ومن تمام هذه الأفعال قوله تعالى : « إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون » ، وقوله : « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » ، وقوله : « فسبحان الله حين تمشون وحين تمشون » ، وقوله : « خالدين فيها ما دامت السموات والأرض » ، وقوله : « فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك » ، قريء بضم الصاد ، من صارهُ يَصُورُهُ ، وبكسرها ، من صارهُ يَصِيرُهُ ، وقول الشاعر :

تَطَاوَلَ لَيْلِكَ بِالْإِثْمِيدِ وَبَاتَ أَخْلِي ، وَلَمْ تَرْتَقِدِ

(٥) أَحْكَامُ أَسْمِ « كَان » وَخَبَرُهَا

كل ما تقدم من أحكام الفاعل وأقسامه ، يعطى لاسم « كان » وأخواتها لأن له حكمته

وكل ما سبق لخبر المبتدأ من الأحكام والأقسام ، يعطى لخبر « كان » وأخواتها ، لأن له حكمته^٣ ، غير أنه يجب نصبه ، لأنه شبيه بالفعل به .

وإذا وقع خبر « كان » وأخواتها جملة فعلية ، فالأكثر أن يكون فعلها مضارعاً ، وقد يجيء ماضياً ، بعد « كان » وأمسى وأضحى وظلّ وبات وصار . والاکثر فيه ، إن كان ماضياً ، أن يقترن بقدر ، كقول الشاعر :

(١) تقول : « صار يصور » أي : صوت .

(٢) تقول صار فلان الشيء يصوره وبصيره ، أي : قطعه وفصله .

(٣) الرجاء أن يطالب الأستاذ الطلاب بمراجعة ذلك والإتيان بأمثلة تناسب المقام .

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ أَحَدٌ^١

وقد وقع مجرّداً منها ، وكثر ذلك في الواقع خبراً عن فعل شرطية ، ومنه قوله تعالى : « إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي » ، وقوله : « إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ » وقوله : « إِنْ كُنْتُ قَلِمْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ » وقل في غيره ، كقول الشاعر :

أَضَحَتْ خَلَاءٌ، وَأَضَحَى أَهْلُهَا أَحْتَمَلُوا
أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ
وقول الآخر :

وَكَانَ طَوَى نَسْحًا عَلَى مُسْتَكِينَةٍ
فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ

(٦) أَحْكَامُ أَسْمِهَا وَخَبَرِهَا فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ

الأصل في الاسم أن يلي الفعل الناقص ، ثم يجيء بعده الخبر . وقد يُعكس الأمر ، فيقدّم الخبر على الاسم ، كقوله تعالى : « وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ » ، وقول الشاعر :

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةً
لِذَاتِهِ بِأَدْكَارِ الشَّيْبِ وَالْهَرَمِ

(١) الرواية بنصب « مثل » على أنه خبر « ما » التي تعمل عمل « ليس » ، وأحد اسمها مؤخر . غير أن تقديم خبرها على اسمها يبطل عملها ، كما ستعلم . فاعمالها هنا ، مع تقديم خبرها ، من الشذوذ .

سلي ، إن جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ
فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالَمٍ وَجَهْوَلٍ

ويجوزُ أن يتقدّم الخبرُ عليها وعلى اسمها معاً ، إلا « ليس » وما كان في أوله « ما » النافية أو « ما » المصدرية ، فيجوزُ أن يُقالَ « مُصْحِيَةٌ كَانَتْ السَّمَاءُ » و« غزيراً أمسى المطرُ » ، ويمتنعُ أن يُقالَ : « جاهلاً ليس سعيدٌ » ، و« كسولاً ما زال سليمٌ » و« أقفُ » واقفاً ما دام خالدٌ . وأجازه بعضُ العلماءِ في غير « ما دام » .

أمّا تقدّمُ معمولِ خبرها عليها فجائزٌ أيضاً ، كما يجوزُ تقدّمُ الخبرِ ، قال تعالى : « وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلَمُونَ » ، وقال : « أَهْوَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْْبُدُونَ » .

واعلمَ أن أحكامَ أسمِ هذه الأفعالِ ، وخبرها في التقديم والتأخير ، كحكم المبتدأ وخبره ، لأنها في الاصل مبتدأٌ وخبرٌ^١ .

(٧) خَصَائِصُ « كَان »

تختصُّ « كان » من بينِ سائرِ أخواتها بستةِ أشياء :

(١) أنها قد تُزادُ بشرطينِ : أحدهما أن تكونَ بلفظِ الماضي ، نحو : « ما (كان) أصحَّ علمٍ من تقدّم ؟ » . وشدّت زيادتها بلفظِ المضارع في قول أم عَقِيلِ ابنِ أَبِي طَالِبٍ :

أَنْتَ « تَكُونُ » مَا جِدُّ نَبِيلُ
إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ بَلِيلُ

(١) ليراجع الطالب هذا المبحث ، وليأت بأمثلة تناسب هذا المقام .

والآخر أن تكون بينَ شَيْئَيْنِ مَتَلَاذِمَيْنِ ، لَيْسَا جَارَأَ وَمَجْرورَأَ . وَشَدَّتْ
زِيادَتُهَا بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي
عَلَى « كَان » الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

وَأَكْثَرُ مَا تَزَادُ بَيْنَ « مَا » وَفِعْلِ التَّعَجُّبِ ، نَحْوُ : « مَا (كَان) أَعْدَلَ
عُمَرَ ! » . وَقَدْ تَزَادُ بَيْنَ غَيْرِهِمَا ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (وَقَدْ زَادَهَا بَيْنَ
« نَعِمَ » وَفَاعِلِهَا) .

وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا
وَلِنَعْمَ « كَان » شَبِيهَةٌ الْمُحْتَمَلِ ١

وقولُ بعضِ العَرَبِ : (وَقَدْ زَادَهَا بَيْنَ الْفِعْلِ وَنَائِبِ الْفَاعِلِ) وَوَلَدْتُ
فَاطِمَةَ - بِنْتُ الْخُرْشَبِ ٢ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبَسَ ، لَمْ يُوجَدْ (كَان)
مِثْلُهُمْ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ : (وَقَدْ زَادَهَا بَيْنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَالْمَعْطُوفِ) :

فِي لُجَّةِ غَمَرَتِ أَبَاكَ بُجُورُهَا
فِي الْجَاهِلِيَّةِ « كَان » وَالْإِسْلَامِ

وقول الآخر : (وَقَدْ زَادَهَا بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ) :

فِي غُرْفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجِبَتْ
لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيِ « كَان » مَشْكُورِ

(١) السربال : الثوب . والشبيبة : الشباب .

(٢) هي فاطمة بنت الخرشب الأمازية ، ولدت لزيد العبسي . الكلمة « جمع كامل » وهم
ربيع الكامل ، وقيس الحافظ ، وعمارة الوهاب ، وأنس الفوارس . وقد قيل لما أي بنيك
أحب إليك ؟ فقالت : ربيع ، بل عمارة ، بل قيس ، بل أنس ، فكلمتهم إن كنت أعلم أيهم
أفضل ، والله إنهم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها ؟ والخرشب - بوزن البرقع - وهو
في الاصل : الغليظ الجاني ، والطويل السمين . ويقال : خرشب عمله وخرشبه : إذا لم يتقنه
ولم يحكمه .

(واعلم أن « كان » الزائدة معناها التأكيد ، وهي تدل على الزمان الماضي . وليس المراد من تسميتها بالزائدة انها لا تدل على معنى ولا زمان ، بل المراد انها لا تعمل شيئاً ، ولا تكون حاملة للضمير ، بل تكون بلفظ المفرد المذكر في جميع أحوالها . ويرى سيبويه أنها قد يلحقها الضمير : مستدلاً بقول الفرزدق) :

• فكيف إذا مرت بدار قوم وجيران لنا (كانوا) كرام

(٢) أنها مُحذَفُ هي وآسما ويبقى خبرها ، وكثَرَ ذلك بعد « أن ولو » الشرطيَّتين . فمثال « إن » : « سرُّ مُسرعا ، إن راكبا ، وإن ماشيا ١ » ، وقولهم « الناسُ مُجزيون بأعمالهم ، إن خيراً فخير » ، وإن شراً فشر ٢ » ، وقول الشاعر :

لا تقربنَّ الدهرَ آلَ مُطرفٍ

إن ظالماً أبداً ، وإن مظلوماً ٣

وقول الآخر :

حدبتُ عليَّ بطونُ ضبَّةٍ كُلِّها

إن ظالماً فيهم ، وإن مظلوماً ٤

وقول غيره :

قد قيلَ ما قيلَ ، إن صدقاً ، وإن كذِباً ٥

فما اعتذارك من قولٍ إذا قيلاً ؟ !

(١) والتقدير : إن كنت راكباً ، وإن كنت ماشياً .

(٢) والتقدير : إن كان عملهم خيراً ، فجزاؤهم خير . وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر .

(٣) أي : إن كنت ظالماً ، وإن كنت مظلوماً .

(٤) حدبت : عطفت .

(٥) أي : إن كان المقول صدقاً ، وإن كان المقول كذباً .

ومثال 'لو'، حديث: «التَّمِسْ ولو خاتماً من حديد» . وقولهم :
«الإطعام ولو تمرأ» ، وقول الشاعر :

لا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ ، وَلَوْ مَلِكاً^٣
جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

(٣) أنها قد 'تحذف' وحدها ، ويبقى اسمها ، وخبرها ، ويعوضُ منها
«ما» الزائدة ، وذلك بعد «أن» المصدرية ، نحو : «أما أنتَ ذا مالٍ
تفتخر!» ، والأصل : «لأن كنتَ ذا مالٍ تفتخر!» .

(فحذفت لام التعليل ، ثم حذفت «كان» وعوض منها «ما» الزائدة وبعد حذفها انفصل
لضمير بعد اتصاله ، فصارت «أن ما أنت» ، فقلبت النون ميماً للادغام ، وأدغمت في ميم «ما»
نصارت «أما») .

ومن ذلك قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ ، أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ !
فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

(٤) أنها قد 'تحذف' هي وأسمها وخبرها معاً ، ويعوضُ من الجميع «ما»
الزائدة ، وذلك بعد «إن» الشرطية ، في مثل قولهم : «إفعلْ هذا إما لا» .

(١) والتقدير : ولو كان ما تلتسمه خاتماً من حديد .

(٢) أي : ولو كان المطوم تمر .

(٣) أي : ولو كان الباغي ملكاً .

(٤) والتقدير : لأن كنتَ ذا نفرٍ افتخرت علي أو هددتني ، لا تفتخر علي ، فان قومي
م تأكلهم الضبع . وأراد بالضبع السنة المجدبة مجازاً ، أو الضبع حقيقة ، فيكون الكلام
كناية عن عدم ضعف قومه ، لأن القوم إذا ضعفوا عن الانتصار عاثت فيهم الضباع .

(والاصل «إفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره» . فحذفت «كان» مع اسمها وخبرها وبقيت «لا» النافية الداخلة على الخبر ، ثم زيدت «ما» بعد «أن» لتكون عوضاً ، فصارت «إن ما» ، فأدغمت النون في الميم ، بعد قلبها ميماً ، فصارت «إما» .

(٥) أنها قد تُحذفُ هي وأسمها وخبرها بلا عوضٍ ، تقولُ : «لا تعاشر فلاناً ، فإنه فاسدُ الاخلاق» ، فيقولُ الجاهلُ : «إني أعاشرُه وإن» ، أي : وإن كان فاسداً ، ومنه :

قالت بناتُ العَمِّ : يا سَلَمَى ، وإن

كانَ فقيراً معدِماً ؟ ! قالتُ : وإن

تُرِيدُ : إني أتزوَّجُه وإن كان فقيراً معدِماً .

(٦) انها يجوزُ حذفُ نونِ المضارع منها بشرط أن يكون مجزوماً بالسكون ، وأن لا يكونَ بعده ساكنٌ ، ولا ضميرٌ متصلٌ^١ . ومثال ما أجمعت فيه الشروطُ قوله تعالى : «لم أكُ بغيّاً» ، وقول الشاعر :

ألم أكُ جارَكُمُ ويَكونَ بَينِي
وبَينِكُمُ أَلْمُودَةٌ وَالإِخاءُ

والأصلُ : «ألمُ أكن» . وأما قولُ الشاعر :

فإن لم تكُ أَلِمرأةً أبدأتُ وسامةً

فقدَ أبدأتُ أَلِمرأةً جَبهةً ضيغَم^٢

(١) أما إن كان بعده ضمير منفصل ، فلا بأس بحذف نونه ، نحو : (لا تك أنت الجاني) ومثال ما إذا وليه ضمير متصل حديث ، (إن يكنه فلن تسلط عليه) .
(٢) الوسامة : بفتح الواو ، أثر الحسن . وسم ككرم وسامة ووساماً . فهو وسم . والجمع وسماء . والضيغم : الاسد ، وأصله الذي يعض . من ضغمه ضغماً ، إذا عضه . ويقال للاسد ، ضيغمي أيضاً .

وقول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى
فَلَيْسَ بُغْنٍ عَنكَ عَقْدُ الرَّثَائِمِ^١

فقالوا : انه ضرورة . وقال بعض العلماء : لا بأس بحذفها إن التقت بساكن
بعدها . وما قوله ببعيد من الصواب . وقد قرئء سُذُوذًا : (لم يكُ الَّذِينَ
كفروا) .

(٨) خصوصية « كان وليس »

تختص^٢ (ليس وكان) بجواز زيادة الباء في خبريهما ، ومنه قوله تعالى :
(أليس الله بأحكم الحاكمين) . أما (كان) فلا تزد الباء في خبرها إلا إذا
سبقها نفي أو نهي نحو : (ما كنتُ بمحاضرٍ) و (لا تكن بغائب) ، وكقول
الشاعر :

وإن مُدَّتِ الأيدي إلى الزاد، لم أكنُ
بأعجلهم ، إذ أجشع^٢ القومِ أعجلُ

على أن زيادة الباء في خبرها قليلة^٣ ، بخلاف (ليس) ، فهي كثيرة شائعة .

(١) الرثائم : جمع رثيمة ، وهو خيط يعقد في الاصبع للتذكير : وتجمع أيضاً على (رثم) .
بضمتين . ومثلها الرثمة ، بفتح فسكون . والجمع (رثم) بفتح فسكون أيضاً . ويروى : (إذا
لم تكن حاجاتنا في نفوسكم) ، فلا شاهد فيه حينئذ .

(٢) الجشع : بفتححتين ، أشد الحرص على الطعام وغيره . وبابه (طرب) وهو (جشع)
- بفتح فكسر - واجشع .

كاد وأخواتها

أو أفعال المقاربة

« كادَ وأخواتها » تعملُ عملَ « كان » ، فترفعُ المبتدأ ، ويُسمى اسمها ، وتنصبُ الخبرَ ، ويُسمى خبرها . وتُسمى : أفعال المقاربة .

(وليست كلها تفيد المقاربة ، وقد سمي مجموعها بذلك تقليباً لنوع من أنواع هذا الباب على غيره ، لشهرته وكثرة استعماله) .

وفي هذا المبحث ستة مباحث :

(١) أقسامُ « كادَ » وأخواتها

« كادَ وأخواتها » على ثلاثة أقسام :

(١) أفعال المقاربة ، وهي ما تدلُّ على قرب وقوع الخبر . وهي ثلاثة :
« كادَ وأوشكَ وكرَبَ » ، تقولُ : « كادَ المطرُ يهطلُ » ، و « أوشكَ الوقتُ ان ينتهي » ، و « كَرَبَ الصبحُ ان ينبلع » .

(٢) أفعال الرجاء ، وهي ما تدلُّ على رجاء وقوع الخبر . وهي ثلاثة أيضاً :
« عسى وحرى واخلوق » ، نحو : « عسى الله ان يأتي بالفتح » ، وقول الشاعر :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمِيتُ فِيهِ
يَكُونُ وِزَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

ونحو : « حرى المريض ان يشفى » ، و « اخلوق الكسلان ان يجتهد » .

(٣) افعالُ الشروع ، وهي ما تدل على الشروع في العمل ، وهي كثيرة ، منها : « أنشأ وعلّق وطفّق وأخذ وهبّ وبدأ وابتدأ وجعل وقام وانبرى » .

ومثلها كل فعل يدل على الابتداء بالعمل ولا يكتفي بمرفوعه ، تقول : « أنشأ خليل يكتب » ، « علّقوا ينصرفون » ، « أخذوا يقرءون » ، « هبّ القوم يتسابقون » ، « وبدءوا يتبارون » ، « وابتدءوا يتقدمون » ، « وجعلوا يستيقظون » ، « وقاموا يتنبهون » ، « وانبروا يسترشدون » .

وكل ما تقدّم للفاعل ونائبه واسم « كان » ، من الأحكام والأقسام ، يُمطى لاسم « كاد » وأخواتها .

(٢) شروطُ خبرها

يُشترطُ في خبر « كاد وأخواتها » ثلاثة شروط :

(١) ان يكون فعلاً مضارعاً مُسنّداً الى ضمير يعود الى اسمها ، سواء كان مُقترباً بـ « أن » ، نحو : « اوشك النهار أن ينقضي » ، ام مُجرّداً منها ، نحو : « كاد الليل ينقضي » ، ومن ذلك قوله تعالى : « لا يكادون يفقهون حديثاً » ، وقوله : « وطفقا يخصفان عليها من ورق الجنة » .

ويجوزُ بعد « عسى » خاصة ان يُسنّد الى اسم ظاهر ، مُشتمل على ضمير يعود الى اسمها ، نحو : « عسى العامل أن ينجح عمله » ، ومنه قول الشاعر :

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدَهُ

إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ

(١) أي يلزقان بعض الورق على بعض ، ليسترا به عورتها . وضمير المثنى يعود الى آدم وحواء . والخصف في الاصل : الحرز ، يقال : خصف النمل ، اي خرزها .

ولا يجوزُ ان يقعَ خبرُها جملةَ ماضيةً ، ولا اسميةً ، كما لا يجوزُ ان يكونَ اسماً . وما وَرَدَ من ذلكَ ، فشاذهُ لا يُلْتَفَتُ اليه . واما قولهُ تعالى : « فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ » ، فمسحاً ليس هو الخبرُ ، وإنما هو مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ هو الخبرُ ، والتقديرُ : « يمسح مسحاً » .

(٢) ان يكون متأخراً عنها . ويجوزُ ان يتوسطَ بينها وبينَ اسمها ، نحو : « يكادُ ينقضي الوقتُ »١ . ونحو : « طَفِقَ يَنْصَرِفُونَ النَّاسُ »٢ .

ويجوزُ حذفُ الخبرِ إذا عَلِمَ ، ومنه قولهُ تعالى ، الذي سبق ذكرهُ : « فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ » ، ومنه الحديثُ : « من تَأَنَّى اصابَ او كَادَ ، ومن عَجَلَ اخطأ او كَادَ » ، اي : كَادَ يُصِيبُ ، وكَادَ يُخْطِئُ ، ومنه قولُ الشاعر :

ما كانَ ذَنبِي فِي جَارٍ جَعَلْتُ لَهُ
عَيْشًا ، وَقَدْ ذَاقَ طَعْمَ الْمَوْتِ أَوْ كَرَبًا

اي : كَرَبَ يَذوقُهُ ، وتقولُ : « ما فعلَ ، ولكنهُ كَادَ » ، أي : كَادَ يَفْعَلُ .

(٣) يُشْتَرَطُ فِي خَبَرِ « حَرَى وَاخْلُوقِ » ان يَاقْتَرَنَ بِهِ « ان » .

(١) الوقت : اسم « يكاد » ، وفاعل ينقضي ضمير يعود الى الوقت . والجملة خبر . ويجوز أن يكون « الوقت » فاعلاً لينقضي ، فيكون اسم « يكاد » ضميراً يعود الى الوقت وحينئذ فلا شاهد فيه ، لأن الخبر ، والحالة هذه ، لا يكون متوسطاً بينها وبين اسمها ، بل يكون متأخراً عنها .

(٢) الناس : اسم « طفق » ، وجملة « ينصرفون » خبرها . أما إن قلت : « طفقوا ينصرف الناس » ، فلا شاهد فيه ، ويكون ضمير الجماعة اسم « طفقوا » والناس فاعل « ينصرف » .

(٣) الخبرُ المُقترنُ بأن

« كادَ واخواتها » من حيثُ اقترانُ خبرِها بأنَ وعدمه على ثلاثة اقسام :

(١) ما يجب ان يقترنَ خبرُهُ بها ، وهما : « حرَى واخولق » ، من افعالِ الرجاءِ .

(٢) ما يجب ان يتجرّدَ منها ، وهي افعالُ الشروع .

(وإنما لم يجز اقترانها بأن ، لان المقصود من هذه الأفعال وقوع الخبر في الحال ، و« أن » للاستقبال ، فيحصل التناقض باقتران خبرها بها) .

(٣) ما يجوزُ فيه الوجهانِ : اقترانُ خبرِهِ بأنَ ، وتجرّدُهُ منها ، وهي افعالُ المقاربةِ ، و« عسى » من افعالِ الرجاءِ . غير أن الأكثرَ في « عسى وأوشك » ان يقترنَ خبرُهُما بها ، قال تعالى : « عسى ربُّكم ان يرحمكم » ، وقال الشاعر :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا

إِذَا قِيلَ : هَاتُوا ، أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا

وتجرّدُهُ منها قليلٌ ، ومنه قول الشاعر :

عَسَى الْكَرْبُ ، الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ ،

يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

وقول الآخر :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ

فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَفِّقُهَا

والأكثرُ في « كادَ وكرَبَ » أن يتجرّدَ خبرُهُما منها ، قال تعالى :

« فذبحوها وما كادوا يفعلون » ، وقال الشاعر :

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ
حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ : هِنْدُ غَضُوبُ

واقترانهُ بها قليلٌ ، ومنه الحديثُ : « كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كَفْرًا » ،
وقولُ الشاعر :

سَقَاهَا ذَوْوُ الْأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّأِ
وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

(٤) حَكْمُ الْخَبْرِ الْمُقْتَرِنِ بَأْنٍ وَالْمَجْرَدِ مِنْهَا

إن كان الخبرُ مُقْتَرِنًا بَأْنٍ ، مثلُ : « أَوْشَكَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ . وَعَسَى
الصَّدِيقُ أَنْ يَحْضُرَ » ، فليس المضارعُ نفسه هو الخبرُ ، وإنما الخبرُ مصدرُهُ
المُؤَوَّلُ بَأْنٍ ، ويكونُ التقديرُ : « أَوْشَكَتِ السَّمَاءُ ذَا مَطَرٍ . وَعَسَى الصَّدِيقُ
ذَا حَضُورٍ » . غير أنه لا يجوزُ التصريحُ بهذا الخبرِ المُؤَوَّلِ ، لأنَّ خبرَهَا لا
يكونُ في اللفظِ اسمًا .

وإن كان غيرَ مُقْتَرِنٍ بِهَا ، نحو : « أَوْشَكَتِ السَّمَاءُ تَمَطِّرُ » ، فيكونُ
الخبرُ نفسَ الجملةِ ، وتكونُ منصوبةً محلاً على أنها خبرٌ .

(٥) الْمُتَصَرِّفُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَغَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ مِنْهَا

هذه الأفعالُ كلُّهَا مُلَازِمَةٌ صِيغَةُ الْمَاضِي ، إلا « أَوْشَكَ وَكَادَ » ، من
أفعالِ المقاربةِ ، فقد وردَ منهما المضارعُ .

(١) السجلُ : الدلو العظيمة التي فيها ماء ، قل أو كثر ، وهو مذكر . فان كانت الدلو
فارغة فلا يقال لها سجل .

والمضارع من « كادَ » كثيرٌ شائعٌ ، ومن « أوشكَ » أكثرُ من الماضي ،
ومن ذلك قوله تعالى : « يكادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ولو لم تَمَسَّسْهُ نَارٌ » ، والحديثُ :
« يُوشِكُ أن يَنْزَلَ فيكم عيسى بنُ مريمَ حَكَمًا عدلاً » .

(٦) خَصَائِصُ عَسَى وَأَخْلَوَلَقَ وَأَوْشَكَ

تختصُّ « عسى واخْلَوْلَقَ وأوشكَ » ، من بين أفعال هذا الباب ، بأنهن قد
يَكُنْنَ تاماتٍ ، فلا يَحْتَجْنَ إلى الخبر ، وذلك إذا وَايَسْنَ « أن والفعلُ » ،
فَيُسْتَدَنَّ إلى مصدره المؤوَلُ بأنْ ، على أنه فاعلٌ لهنَّ ، نحو : « عسى أن
تقومَ . واخْلَوْلَقَ أن تُسافروا . وأوشكَ أن نرحلَ » ، ومنه قوله تعالى :
« عسى أن تَكْرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم . وعسى أن تُحِبُّوا شيئاً ، وهو شرٌّ
لكم » وقوله : « عسى أن يَهْدِيَنِي ربي » ، وقوله : « عسى أن يَبْعَثَكَ ربُّكَ
مقاماً محموداً » .

هذا إذا لم يتقدّم عليهنَّ اسمٌ هو المُسْتَدَنَّ إليه في المعنى (كما رأيت) ، فان
تقدّم عليهنَّ اسمٌ يَصِحُّ إسنادهنَّ إلى ضميره ، فأنت بالخيار ، إن شئتَ جعلتهنَّ
تاماتٍ (وهو الأوضح) ، فيكونُ المصدرُ المؤوَلُ فاعلاً لهنَّ ، نحو : « علي
عسى أن يذهبَ ، وهندٌ عسى أن تذهبَ . والرجلانِ عسى أن يذهبا . والمرأتانِ
عسى أن تذهبا . والمسافرونِ عسى أن يحضروا . والمسافراتِ عسى أن يحضرنَ ،
بتجريد (عسى) من الضمير . وإن شئتَ جعلتهنَّ ناقصاتٍ ، فيكونُ اسمُهُنَّ
ضميراً . وحينئذٍ يتحملنَ ضميراً مستتراً ، أو ضميراً بارزاً مطابقاً لما قبلهنَّ ،
إفراداً أو ثنية أو جمعاً ، وتذكيراً أو تأنيثاً ، فنقول فيما تقدّم من الأمثلة :
« عليٌ عسى أن يذهبَ . وهندٌ عستٌ أن تذهبَ . والرجلانِ عَسَيَا أن يذهبا ،

والمرأتان عَسْتَا أن تذهبا . والمسافرون عَسَوْا أن يحضروا . والمسافراتُ
عَسَيْنَ أن يحضرنَ .

والأولى أن يُجملنَ في مثل ذلك تأماتٍ ، وأن يُجرّدنَ من الضمير ،
فَيَبْقَيْنَ بصيغة المفرد المذكور ، وأن يُسندنَ الى المصدر المؤول من الفعل بأن
على أنه فاعلٌ لهنّ ، وهذه لغة الحجاز ، التي نزل بها القرآن الكريم ، وهي
الأفصحُ والاشهرُ ، وقال تعالى : « لا يَسْخَرُ قومٌ من قومٍ عسى أن يكونوا
خيراً منهم ، ولا نساءٌ من نساءٍ ، عسى أن يكنَّ خيراً منهنّ » ، ولو كانت
ناقصةً لقال : (عَسَوْا وَعَسَيْنَ) ، بضمير جماعة الفاعل العائد الى (قوم)
وضمير جماعة الإناث العائد الى (نساء) . واللغة الأخرى لغة تميم .

وتختصُّ (عسى) وحدّها بأمرين :

(١) جوازُ كسر سينها وفتحها ، إذا أُسندت الى تاءِ الضمير ، او نونِ
النسوةِ ، أو (نا) ، والفتحُ أولى لانه الاصل . وقد قرأ عاصمٌ : (فهلَّ عَسَيْتُمْ
إن تولّيتُمْ) ، بكسر السين ، وقرأ الباقونَ : (عَسَيْتُمْ) ، بفتحها .

(٢) أنها قد تكونُ حرفاً ، بمعنى (لعلّ) ، فتعملُ عملها ، فتنصبُ الاسمَ
وترفعُ الخبرَ ، وذلك إذا اتصلت بضمير النصب (وهو قليل) ، كقول الشاعر :

فَقُلْتُ : عساها نارُ كأسٍ ، وَعَلَّهَا
تَشَكِّي ، فَأَتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا

فَتَسْمَعُ قَوْلِي قَبْلَ حَتْفِ يُصِيبُنِي
تَسْرُّ بِهِ ، أَوْ قَبْلَ حَتْفِ يَصِيدُهَا

(١) كأس : اسم امرأة .

٥ - أحرف ليس

أو الأحرفُ المشبَّهة بـليسَ في العمل

أحرفُ (ليسَ) هي : أحرفُ نفيٍ تعملُ عملَها ، وتؤدِّي معناها وهي أربعةٌ (ما ولا ولات وإن) .

(ما) المشبَّهة بـليس

تعملُ (ما) عملَ (ليسَ) بأربعة شروطٍ :

(١) أن لا يتقدَّم خبرُها على اسمها ، فإن تقدَّم بطلَ عملُها ، كقولهم :
(ما مُسيءٌ مَنْ أعتَب) .

(٢) أن لا يتقدَّم معمولُ خبرِها على اسمها ، فإن تقدَّم بطلَ عملُها ،
نحو : (ما أمرَ اللهُ أنا عاصٍ) ، إلا أن يكون معمولُ الخبرِ ظرفاً أو مجروراً
بجرف جرٍّ ، فيجوز ، نحو : (ما عندي أنت مُقيم) و (ما بكَ أنا مُنتصر) .

أما تقديمُ معمولِ الخبرِ على الخبرِ نفسه ، دونَ الاسمِ بحيث يتوسَّطُ
بينهما ، فلا يبطلُ عملُها ، وإن كان غيرَ ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ ، نحو : (ما
أنا أمرأكَ عاصياً) .

(٣) ان لا تزدادَ بعدها (إن) . فإن زيدتَ بعدها بطلَ عملُها ، كقول

الشاعر :

بني غُدانة ، ما إن أنتم ذهبٌ
ولا صريفٌ ، ولكن أنتم الخزفُ

(٤) أن لا ينتقض نفيها بـ (إلا) . فان انتقض بها بطل عملها ، كقوله تعالى : « وما أمرنا إلا واحدة » ، وقوله : « وما محمد إلا رسول » ، وذلك لأنها لا تعمل في مثبت .

فان فقد شرط من الشروط بطل عملها ، وكان ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كما رأيت .

ويجوز أن يكون اسمها معرفة كما تقدم ، وأن يكون نكرة ، نحو :
(ما أحد أفضل من المخلص في عمله) .

وإذ كانت (ما) لا تعمل في موجب ، ولا تعمل إلا في منفي ، وجب رفع ما بعد (بل ولكن) ، في نحو قولك : (ما سعيد كسولاً ، بل مجتهدٌ وما خليل مسافراً ، ولكن مقيمٌ) ، على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديره : (هو) ، أي : بل هو مجتهدٌ ، ولكن هو مقيمٌ . وتكون (بل ولكن) حرفي ابتداء لا عاطفتين ، إذ لو عاطفتان لاقتضى ان تعمل (ما) فيما بعد (بل ولكن) ، وهو غير منفي ، بل هو مثبت ، لأنهما تقتضيان الإيجاب بعد النفي . فاذا كان العاطف غير مقتضٍ ، للإيجاب كالواو ونحوها ، جاز نصب ما بعده بالعطف على الخبر (وهو الاجود) نحو : (ما سعيدٌ كسولاً ولا مهملًا) وجاز رفعه على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، نحو : (ما سعيدٌ كسولاً ولا مهملٌ) ، أي : ولا هو مهمل .

(١٠) الصريف : الفضة الخالصة . و « الخزف » : الفخار .

وهكذا الشأن في (ليس) ، فيجب 'رفع' ما بعد (بل' ولكن) في نحو :
(ليس خالدٌ شاعراً ، بل كاتبٌ) . ويجوز النصب 'والرفع' بعد الواو ونحوها
مثل (ليس خالدٌ شاعراً ولا كاتباً) او (ولا كاتبٌ) . والنصب 'أولى' .

واعلم أن (ما) هذه لا تعمل 'عمل' (ليس) إلا في لغة أهل الحجاز (الذين
جاء القرآن الكريم بلغتهم) ، وبلغت أهل تهامة ونجد . ولذلك تُسمى
(ما النافية الحجازية) .

وهي نافية 'مهملة' في لغة تميم على كل حال ، فما بعدها مبتدأ وخبر .

(لا) المشبهة بليس

(لا) ، المشبهة بليس ، مهملة عند جميع العرب وقد يُعملها الحجازيون
إعمال (ليس) ، بالشروط التي تقدمت لما ، ويزاد على ذلك أن يكون اسمها
وخبرها نكرتين . وندر أن يكون اسمها معرفة ، كقول الشاعر :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لا أَنَا باغياً

سواها ، ولا في حُبِّها مُتْرَاحِياً

وقد جاء مثل ذلك للمتنبى في قوله :

إِذَا الْجُودُ لم يُرْزَقْ خِلاصاً مِنَ الْإِذَى

فلا الْحَمْدُ مَكْسُوباً ، ولا المَالُ باقِياً

وقد أجاز ذلك بعض علماء العربية الفضلاء .

والغالب على خبر (لا) هذه أن يكون محذوفاً كقوله :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا
فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ ، لَا بَرَّاحُ

أي : لا بَرَّاحٌ لي . ويجوزُ ذكره ، كقول الآخر :

تَعَزَّ ، فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا
وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

واعلم أن (لا) المذكورة ، يجوزُ أن يُرادَ بها نفيُ الواحدِ ، وأن يُرادَ بها نفيُ الجميعِ . فهي محتملةٌ لنفيِ الواحدةِ ولنفيِ الجنسِ ، والقرينةُ تُعَيِّنُ أحدهما :

(فان قلت : « لا رجل حاضر » ، صح ان يكون المراد : ليس احد من جنس الرجال حاضراً ، وأن يكون المراد : « ليس رجل واحد حاضراً » ، فيحتمل أن يكون هناك رجلان أو اكثر . ولذلك صح أن تقول : « لا رجل حاضراً ، بل رجلان » ، أو رجال . أما « لا » العاملة عمل « أن » ، فلا معنى لها إلا نفي الجنس نفياً عاماً ، فان قلت : « لا رجل حاضر » كان المعنى : « ليس أحد من جنس الرجال حاضراً » ، لذا لا يجوزُ أن تقول بعد ذلك « بل رجلان ، أو رجال » ، لأنها لنفي الجميع) .

واعلم أن الاولى في (لا) هذه أن تُهمَلَ ويُجْعَلَ ما بعدها مبتدأً وخبراً . واذا أهملت ، فالأحسنُ حينئذٍ أن تُكسَّرَ ، كقوله تعالى : « لا خوفٌ عليهم ، ولا هم يحزنون » .

(لات) المشبهة بليس

تعملُ (لات) عملَ (ليس) بشرطين :

(١) أن يكون اسمها وخبرها من أسماء الزمانِ ، كالحينِ والساعةِ والأوانِ ونحوها .

(٢) أن يكون أحدهما محذوفاً . والفالبُ أن يكون المحذوفُ هو اسمها ،
كقوله تعالى : (ولاتَ حينَ مَناصٍ) ، ومنه قول الشاعر :

نَدِيمَ الْبُعَاةِ ، وَلَاتَ سَاعَةَ مَنَدَمِ
وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

ويجوزُ أن ترفع المذكورَ على أنه اسمها ، فيكون المحذوفُ منصوباً على
أنه خبرُها ، غيرَ أن هذا الوجهَ قليلٌ جداً في كلامهم .

واعلم أن (لات) إن دخلت على غير اسم زمانٍ كانت مهملةً ، لا عملَ لها ،
كقوله :

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفِ
يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَاتَ بُجَيْرُ

واعلم أن من العرب من يجرُّ بلاتَ ، والجرُّ بها شاذٌ ، قال الشاعر :

طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانِ
فَأَجَبْنَا : أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وعليه قولُ المتنبي :

لَقَدْ تَصَبَّرْتُ ، حَتَّى لَاتَ مُصْطَبِرُ
وَأَلَانَ أَقْحَمُ ، حَتَّى لَاتَ مُقْتَحَمُ

(إن) المشبهة بليس

قد تكونُ (إن) نافيةً بمعنى (ما) النافية ، وهي مهملةٌ غيرُ عاملةٍ . وقد

تعملُ عملَ « ليس » قليلاً ، وذلك في لغة أهل العالية^١ من العربِ ، ومنه قولهم : « إن أحد خيراً من أحدٍ إلاّ بالعافية » وقولُ الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ
إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ

وقولُ الآخر :

إِنْ أَمَرْتُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ
وَلَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

وإنما تعملُ عملَ (ليس) بشرطين :

(١) أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا . فإِنْ تَقَدَّمَ بَطَلَ عَمَلُهَا .

(٢) أَنْ لَا يَنْتَقِضَ نَفِيهَا بِهِ (إلا) . فإِنْ انْتَقَضَ بَطَلَ عَمَلُهَا ، نَحْوُ : (إِنْ أَنْتَ إِلَّا رَجُلٌ كَرِيمٌ) ، وَانْتِقَاضُ النَفْيِ الْمَوْجِبُ إِبْطَالَ الْعَمَلِ ، إِنْما هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْخَبَرِ ، كَمَا رَأَيْتَ ، وَلَا يَضُرُّ انْتِقَاضُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَعْمُولِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ : (إِنْ أَنْتَ آخِذٌ إِلَّا بِيَدِ الْبَائِسِينَ) ، وَنَحْوَ الْبَيْتِ : (إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ الْخ) .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْغَالِبَ فِي (إِنْ) النَّافِيَّةُ أَنْ يَقْتَرْنَ الْخَبْرُ بَعْدَهَا بِهِ (إِلَّا) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ » . وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ الْكَلَامُ مَعَهَا بِدُونِ (إِلَّا) ، كَالْبَيْتِ : (إِنْ الْمَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ الْخ) . وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : (إِنْ هَذَا نَافِعُكَ وَلَا ضَارُّكَ) .

فائدة

سَمِعَ الْكَسَائِي^٢ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ : (إِنَّا قَائِمًا) ، فَأَنْكَرَهَا عَلَيْهِ ، وَظَنَّ أَنَّهَا (إِنْ) الْمَشْدُودَةُ النَّاصِبَةُ لِلْأَسْمِ الرَّافِعَةِ لِلْخَبَرِ . فَحَقَّقَهَا أَنْ تَرْفَعَ (قَائِمًا) ، فَاسْتَبْتَه

(١) العالية : اسم لكل ما كان لجهة نجد ، من المدينة - من القرى والعمائر - إلى تهامة .

(٢) هو رئيس أدباء الكوفة في علوم اللغة العربية .

فاذا هو يُريدُ « إن أنا قائماً ، أي : ما أنا قائماً ، ففركَ الهمزة - همزة
أنا - تخفيفاً وأدغم ، على حد قوله تعالى : « لکننا هو الله ربي » ، أي :
« لکن أنا » .

٦ - الأحرف المشبهة بالفعل

الأحرفُ المشبهةُ بالفعل ستةٌ ، هي : « إن » وأن » وكان » ولكن » وليت »
ولعل » .

وحكمها أنها تدخلُ على المبتدأ والخبر فتنصبُ الأولَ ، ويُسمَى اسمها ،
وترفعُ الآخرَ ، ويُسمَى خبرها ، نحو : « إن الله رحيمٌ . وكان العلم نورٌ » .
(وسميت مشبهة بالفعل لفتح أواخرها ، كالماضي ، ووجود معنى الفعل في كل واحدة منها .
فان التأكيد والتشبيه والاستدراك والتعني والترجي ، هي من معاني الأفعال) .

ويجوزُ في (لعل) أن يقالَ فيها (عل) كقوله :

فَقَلْتُ عَسَاها نارُ كأسٍ وَعَلَّها
تَشَكِّي ، فَآتي نَحَواها فَأَعُودُها

وفيها لغاتٌ أُخرى قليلةٌ الاستعمال .
وفي هذا الفصل ثمانية عشرَ مبحثاً .

(١) كأس : اسم امرأة .

(١) معاني الأحرف المشبهة بالفعل

معنى : « إن » و « أن » التوكيد ، فهما لتوكيد اتصاف المستند إليه بالمسند .

ومعنى : « كأن » التشبيه المؤكد . لأنها في الاصل مُركبة من « أن » التوكيدية وكاف التشبيه ، فاذا قلت : « كأن العلم نور » فالاصل : « إن العلم كالنور » ثم إنهم لما أرادوا الاهتمام بالتشبيه ، الذي عقّدوا عليه الجملة ، قدّموا الكاف ، وفتحوا همزة « إن » ، مكان الكاف ، التي هي حرف جر ، وقد صارت وإيّاها حرفاً واحداً يُرادُ به التشبيه المؤكد .

ومعنى : « لكن » الاستدراك ، والتوكيد ، فالاستدراك نحو : « زيدٌ شجاعٌ » ، ولكنه بخيل » ، وذلك لأن من لوازم الشجاعة الجود ، فاذا وصفنا زيدا بالشجاعة ، فرُبما يفهم أنه جوادٌ ايضاً ، لذلك استدركنا بقولنا : « لكنه بخيل » . والتوكيد نحو : « لو جاءني خليلٌ لأكرّمته » ، لكنه لم يجيء » ، فقولك : « لو جاءني خليلٌ لأكرّمته » يفهم منه أنه لم يجيء » ، وقولك : « لكنه لم يجيء » تأكيدٌ لنفي مجيئه :

ومعنى « ليت » التمني ، وهو طلب ما لا مطمع فيه ، أو ما فيه عسر ، فالأول كقول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً
فأخبره بما فعل المشيبُ

والثاني كقول المعسر : « ليت لي ألف دينارٍ » .

وقد تستعمل في الامر الممكن ، وذلك قليلٌ ، نحو : « ليتك تذهب » .

ومعنى (لعل) الترجي والاشفاق . فالترجي طلب الامر المحبوب ، نحو :
« لعل الصديق قادم » . والاشفاق هو الحذر من وقوع المكروه ، نحو :
« لعل المريض هالك » . وهي لا تستعمل إلا في الممكن .

وقد تأتي بمعنى (كي) ، التي للتعليل ، كقولك : « إبعث إليّ بدابتك ،
لعلي أركبها » ، أي : كي أركبها . وجعلوا منه قوله تعالى : « لعلكم تتقون .
لعلكم تعقلون . لعلكم تذكرون » ، أي : كي تتقوا ، وكي تتعقلوا ،
وكي تتذكروا » .

وقد تأتي ايضاً بمعنى الظن ، كقولك « لعلني أزورك اليوم » . والمعنى :
أظنني أزورك . وجعلوا منه قول امرئ القيس :

وَبَدَلْتُ قَرَحًا دَائِمًا بَعْدَ صِحَّةٍ
لَعَلَّ مَنَايَا تَحُولَنَّ أَبُوسًا

وبمعنى : (عسى) ، كقولك : (لعلك أن تجتهد) . وجعلوا منه قول
مُتَمِّم :

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ
عَلَيْكَ ، مِنَ اللَّاتِي يَدْعُوكَ أَجْدَعًا

بدليل دخول (أن) في خبرها ، كما تدخل في خبر (عسى) .

(٢) الخَبْرُ الْمَفْرُودُ ، وَالْجُمْلَةُ ، وَالشَّيْبَةُ بِالْجُمْلَةِ

يقع خبر الاحرف المشبهة بالفعل مفرداً (أي غير جملة ولا
شبهها) نحو : « كأن النجم دينار » ، وجملة فعلية ، نحو :

« لعلك اجتهدت . وإن العلمَ يُعزّزُ صاحبه » ، وجملة اسمية ، نحو : « إن العالمَ قدره مرتفع » ، وشبهه جملة (وهو أن يكون الخبر مُقدراً مدلولاً عليه بظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ يتعلقان به) ، نحو : « إن المادلَ تحت لواء الرحمن ، وإن الظالمَ في زُمرَةِ الشيطان » .

(والخبر هنا يصح أن تقدره مفرداً : ككائن وموجود ، وأن تقدره جملة ككان ووجد ، أو يكون ويوجد . فهو مفرد . باعتبار تقديره مفرداً ، وجملة ، باعتبار تقديره جملة . فالحقيقة فيه أنه شبيه بالمفرد وبالجملة ، وتسميته بشبه الجملة فيها اكتفاء واقتصار) .

(٣) حَذَفُ خَبَرٍ هَذِهِ الْأَحْرَفِ

يُحْوِزُ حَذْفُ خَبَرٍ هَذِهِ الْأَحْرَفِ . وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : جَائِزٌ وَوَاجِبٌ :

فِيحذفُ جوازاً ، إذا كان كوناً خاصاً (أي : من الكلمات التي يُرادُ بها معنى خاص) ، بشرطِ أن يدلَّ عليه دليلٌ ، كقوله تعالى : « إن الذين كفروا بالذکر لمآءاً جاءهم . وانه لكتابٌ عزيزٌ » .

(أي : إن الذين كذبوا بالذکر معاندون ، أو هالكون ، أو معذبون) .

وقال الشاعر :

أَتَوْنِي ، فَقَالُوا : يَا جَمِيلُ ، تَبَدَّلْتُ

بُشَيْئَةً أَبْدالاً ، فَقُلْتُ : لَعَلَّهَا

(أي : لعلها تبدلت ، أو لعلها فعلت ذلك) .

ويحذفُ وجوباً ، إذا كان كوناً عاماً (أي : من الكلمات التي تدلُّ على

(١) جميل : اسم الشاعر ، وبشئته : محبوبته . والإبدال : جمع بدل .

وجودٍ أو كونٍ مُطلقَيْنِ ، فلا يُفهمُ منها حَدَثٌ خاصٌ أو فعلٌ مُعيَّنٌ ،
ككائِنٍ ، أو موجودٍ ، أو حاصلٍ) وذلك في موضعين :

(١) الاولُ بعدَ « لَيْتَ شِعْرِي » ، إذا وَايَيْهَا اسْتَفْهَامٌ ، نحو : « لَيْتَ
شِعْرِي هل تنهضُ الأمةُ ؟ » وليتَ شِعْرِي متى تنهضُ ؟ » ، قال الشاعر :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ جَادَتْ بِوَضْلِيهَا؟
وكَيْفَ تُرَاعِي وَضْلَةَ الْمُتَغَيَّبِ

(أي : ليت شعري (أي : علمي) حاصل . والمعنى : ليتني أشعر بذلك ، أي : أعلمه
وأدر به . وجملة الاستفهام في موضع نصب على أنها مفعول به لشعري ، لأنه مصدر شعر) .

(٢) أن يكونَ في الكلام ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ يتعلقانِ به ، فيستغنى
بهما عنه ، نحو : « انَّ العِلْمَ في الصدور . وانَّ الخَيْرَ أمامك » .

(فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف المقدر بكائن أو موجود أو حاصل) .

(٤) تَقَدَّمَ خَبْرٌ هَذِهِ الْأَحْرُفِ

لا يجوزُ تقدُّمُ خبرِ هذه الاحرفِ عليها ، ولا على اسمها .

أما معمولُ الخبرِ ، فيجوزُ أن يتقدَّم على الاسم ، ان كان ظرفاً أو مجروراً
بجرف جرٍّ ، نحو : « إنَّ عندَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ » ، قال الشاعر :

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا ، فَإِنَّ بِجِبِّهَا
أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهُ

(١) لا تلحني : لا تلني ، وهو بفتح الحاء ، من « لحاه يلحاه » إذا لامه . وأما « لحا
العود يلحوه » فمعناه قشره ، وكذا ألحاه يلحيه . (البلابل) : الهموم والوسوس .

ومن ذلك أن يكون الخبرُ محذوفاً مدلولاً عليه بما يتعلقُ به من ظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ مُتقدمين على الاسم ، نحو : « إنَّ في الدَّارِ زيْداً » ، ومنه قولُه تعالى : « إنَّ فيها قوماً جبَّارينَ » ، وقوله : « إنَّ مع العسرِ يسراً » .

(فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف غير أنه يجب أن يقدر متأخراً عن الاسم ، إذ لا يجوز تقديمه عليه ، كما علمت . وليس الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر ، كما يتساهل بذلك كثير من النحاة ، وإنما هما معمولان للخبر المحذوف ، لأنها متعلقان به) .

ويجبُ تقديمُ معمولِ الخبرِ ، إن كان ظرفاً أو مجروراً ، في موضعين :

(١) أن يَلزَمَ من تأخيره عودُ الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً وذلك ممنوعٌ نحو : « إنَّ في الدَّارِ صاحبها » .

(فلا يجوز أن يقال « ان صاحبها في الدار ») ، لأن «ها» عائدة على الدار . وهي متأخرة لفظاً ، وكذلك هي متأخرة رتبةً ، لأن معمول الخبر ورتبته التأخير كالخبر .

(٢) أن يكون الاسمُ مُقترباً بلامِ التأكيد ، كقوله تعالى : « وإنَّ لنا للآخرة والأولى » ، وقوله : « إنَّ في ذلك لَعِبْرَةً لِّأولي الأبصارِ » .

أما تقديمُ معمولِ الخبرِ على الخبرِ نفسه ، بحيثُ يَتَوَسَّطُ بينَ الاسمِ والخبرِ ، فجائزٌ ، سواءً أكانَ معمولُهُ ظرفاً أم مجروراً أم غيرَهما ، فالاولُ نحو : « إنَّكَ عندنا مقيمٌ » ، والثاني نحو : « إنَّكَ في المدرسة تتعلَّمُ » ، والثالثُ نحو : « إنَّ سعيداً دَرَسَهُ يكتُبُ » .

فائدة

مضى جاء بعد « إن » أو إحدى أخواتها ظرف أو جار ومجرور ، كان اسمها مؤخراً . فليقتبه الطالب إلى نصبه ، فإن كثيراً من الكتاب والتكلمين يخطئون فيرفعونه ، لتوهمهم أنه خبرها

نحو : « إن عندك خبراً » ، ونحو : « لعل في سفرك خيراً » .

(٥) لامُ التأكيدِ بعدَ « إن » المَكسورةِ أَلْهَمْزَة

تختصُّ « إن » ، المَكسورةُ أَلْهَمْزَة ، دونَ سائرِ أخواتها ، بجوازِ دخولِ لامِ التأكيدِ ، وهي التي يُسمونها (لامَ الابتداءِ) على اسمها ، نحو : « إنَّ في السماءِ لخبيراً ، وإنَّ في الأرضِ لَمَعْبِيراً » ، وعلى خبرها نحو : « إنَّ الحقَّ لمنصوبٌ » ، وعلى مفعولِ خبرها ، نحو : « إنَّه للخيرَ يفعلُ » ، وعلى ضميرِ الفصلِ نحو : « إنَّ المجتهدَ هُوَ الفائزُ » .

(٦) شروطُ ما تصحُّبهُ لامُ التأكيدِ

(١) يُشترطُ في دخولِ لامِ التأكيدِ على اسمِ « إن » ، أن تقعَ بعدَ ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ يتعلقانِ بخبرها المحذوفِ ، نحو : « إن عندك لخبيراً عظيماً ، وإنَّ لك لخلقاً كريماً » .

(فان وقع قبلها لم يميز اقتترانه باللام فلا يقال : « إن لخبيراً عندك ، وإن لخلقاً كريماً لك ») .

(٢) يُشترطُ في دخولها على الخبرِ أن لا يقترنَ بأداةٍ شرطيةٍ أو نافيةٍ ، وأن لا يكونَ ماضياً مُتصرفاً مُجرّداً من « قد » .^١ فان كان الخبرُ واحداً منها لم يميّز دخولُ هذه اللامِ عليه . فمثالُ المستكملِ للشرطِ : « إن ربي لسميعُ الدعاءِ . وإنَّ رَبَّكَ ليعلمُ . وإنَّا نحنُ نُحيي الموتى » .

ومثي استوفى خبرُ « إن » شروطَ اقتترانهِ بلامِ التأكيدِ ، جاز دخولها عليه ،

١ - فان اقترن الماضي المتصرف بقدر جاز دخول اللام عليه ، نحو : « إنه لقد اجتهد » .

لا فرق أن يكون مفرداً ، نحو : « إن الحق لمنصور » ، أو جملة اسمية ،
 نحو : « إن الحق لصوته مرتفع » ، أو جملة مضارعية ، نحو : « إن ربك
 ليحكّم بينهم » ، أو جملة ماضية فعلها جامد ، نحو : « إنك لننعم
 الرجل » ، أو متصرف مقترن بقدر ، نحو : « إن الفرج لقد دنا » .

وإذا حذف الخبر ، جاز دخول هذه اللام على الظرف أو الجار المتعلقين
 به ، نحو : « إن أخاك لعندي . وإنّ أباك لفي الدار » ، ومنه قوله تعالى :
 « وإنك لعلی خلقٍ عظیم »

(٣) يُشترطُ في دخولها على مفعول الخبر شرطان ، الأول : أن يتوسط بين
 اسمها وخبرها . والثاني أن يكون الخبر مما يصلح لدخول هذه اللام عليه ، نحو :
 « إن سليمان لفي حاجتك ساعٍ ، وإنه ليوم الجمعة آتٍ ، وإنه لأمرّك
 يطبع » .

(٤) أما ضمير الفصل ، فلا يُشترطُ في دخولها عليه شيءٌ ، كقوله تعالى :
 « إن هذا هو القصص الحق » .

(وضمير الفصل : هو ما يؤتى به بين المبتدأ والخبر ، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر :
 للدلالة على أنه خبر لا صفة . وهو يفيد تأكيد انصاف السند إليه بالسند . وهو حرف لا محل
 له من الاعراب ، على الأصح من أقوال النحاة ، وصورته كصورة الضائر المنفصلة : وهو
 يتصرف تصرفاً بحسب السند إليه ، إلا أنه ليس إياها .

ثم إن دخوله بين المبتدأ والخبر المنسوخين بكان وظن وأن واخواتهن تابع لدخوله بينها
 قبل النسخ ، نحو : « إن زهيراً هو الشاعر » . وكان علي هو الخطيب وظنفت عبد الله هو
 الكاتب) .

(وضمير الفصل حرف كما قدمنا : وإنما سمي ضميراً لمشايبته الضمير في صورته . وسمي
 ضمير فصل لأنه يؤتى به للفصل بين ما هو خبر أو صفة ، لأنك إن قلت : « زهير المجتهد » ،

جاز أنك تريد الإخبار وأنتك تريد النعت . فان أردت أن تفصل بين الامرين ، وتبين أن مرادك الإخبار لا الصفة ، أتيت بهذا الضمير للإعلان من أول الأمر بأن ما بعده خبر عما قبله لا نعت له ، ثم انه يفيد تأكيد الحكم ، لما فيه من زيادة الربط .

ومن العلماء من يسمي ضمير الفصل « عماداً » لاعتماد المتكلم أو السامع عليه في التفريق بين الخبر والصفة) .

وقد شرحنا ضمير الفصل في الجزء الاول من هذا الكتاب ، في الكلام على الضائير ، فراجعه .

(٧) شرح لام الابتداء

تدخل لامُ الابتداء في ثلاثة مواضع .

الاولُ : في باب المبتدأ . وذلك في صورتين :

(١) ان تدخل على المبتدأ ، والمبتدأ مُتقدِّمٌ على الخبر ، ودخولها عليه هو الاصل فيها نحو : « لأنتم اشد رهبةً في صدورهم » . فان تأخر عن الخبر امتنع دخولها عليه ، فلا يُقال : « قائمٌ كزيد » . وما سُمعَ من ذلك فلضرورة الشعر ، وهو شاذٌ لا يُقاس عليه .

(٢) ان تدخل على الخبر بشرط ان يتقدم على المبتدأ ، نحو : « لمجتهدٌ انت » ، فان تأخر عنه امتنع دخولها عليه ، فلا يقال : « انت لمجتهدٌ » . وما سُمعَ من ذلك فشاذٌ لا يُلتفتُ اليه . ومن العلماء من لا يُميزُ دخولها على خبر المبتدأ ، سواءً أتقدِّمَ ام تأخر .

الموضع الثاني ' : في باب « إن » المكسورةِ الهمزة . وقد سبقَ انها تدخل على اسمها المتأخر ، وعلى خبرها ، اسماً كان ، او فعلاً مضارعاً ، او ماضياً جامداً

(١) أي من المواضع التي تدخلها لام الابتداء .

أو ماضياً متصرفاً مقرونًا بِقَدِّ ، أو جملة اسمية . وعلى الظرف والجارَّ المتعلقين
بجبرها المحذوف دالين عليه ، وعلى معمول خبرها .

الموضع الثالثُ : في غير بابيِ المبتدأ وإنَّ . وذلك في ثلاث مسائل :

(١) الفعلُ المضارع ، نحو : « لَتَنْهَضَ الْأَمَّةُ مُقْتَفِيَةَ آثَارِ جَدُودِهَا » .

(٢) الماضي الجامد ، نحو : « كَبِئْسَ مَا كَانُوا يَمْعَمُونَ » .

(٣) الماضي المتصرف المقرون بِقَدِّ ، نحو : « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي يُوسُفَ
وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ » .

ومن العلماء من يجعلُ اللامَ الداخلةَ على الماضي ، في هذا الباب ، لامَ القسم
فالقسم عنده محذوف ، ومصحوب اللام جوابه .

واعلم أنَّ لامَ الابتداء فائدتين :

الفائدة الأولى : توكيدُ مضمونِ الجملةِ المثبتة . ولذا تُسمَّى : « لام
التوكيد » وإنما يُسمونها لامَ الابتداء لأنها في الاصل ، تدخل على المبتدأ ، أو
لأنها تقع في ابتداء الكلام .

وإذْ كانت للتوكيد فإنها متى دخلت عليها « إنَّ » زحلقوها الى الخبر ،
نحو : « إنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدَّعَاءِ » ، وذلك كراهية اجتماع مُؤكدين في صدر
الجملة ، وهما : « إنَّ واللام » . ولذلك تُسمَّى « اللامَ المرحلقةَ أيضاً » .

وإذْ كانت هذه اللام للتوكيد في الإثبات ، امتنعت من الدخول على المنفي
لفظاً أو معنى ، فالأول نحو : « انكَ لَا تَكْذِبُ » ، والثاني نحو : « إنكَ لَوْ
اجْتَهَدْتَ لِأَكْرَمَتِكَ . وَإِنَّكَ لَوْلَا إِهْمَالُكَ لَفُزْتَ » . فالاجتهادُ والإكرامُ

مُنتفیانِ بعدَ «لو» ، والفوزُ وحدهُ مُنتفٍ بعدَ «لولا» .

الفائدةُ الثانيةُ : تخليصها الخبرَ للحال ، لذلك كان المضارعُ بعدها خالصاً للزمانِ الحاضر ، بعد أن كان مُحمّلاً للحال والاستقبال .

واذ كانت لتوكيدِ الخبرِ في الحالِ امتنعت من الماضي والمضارعُ المُستقبل ، الا ان يكون الماضي جامداً او مُتصرفاً مقترناً بقدهُ . اما الجامدُ فلأنه لا يدلُّ على حدثٍ ولا زمان . وأما المقترنُ بقدهُ فلأنَّ (قد) تُقرِّبُ الماضيَ من الحالِ .

ولا فرقَ بينَ ان يكون المضارعُ المُستقبلُ مسبوقاً بأداةٍ تمحصُّه الاستقبالِ كالسينِ وسوفَ وأدواتِ الشرطِ الجازمةِ وغيرها ، او غيرَ مسبوقٍ بها ، وانما القرينةُ تدلُّ على استقباله ، نحو : «إنه يبيءُ غدأ» . وأما قوله تعالى : (إن ربك ليحكّمُ بينهم يومَ القيامةِ) ، فانما جازَ دخولُ اللامِ لأنَّ المُستقبلَ هنا مُنزلٌ منزلةَ الحاضرِ لِتحققِ وقوعهِ ، لأنَّ الحكمَ بينهم واقعٌ لا محالة . فكأنه حاضرٌ ، وكذا قوله تعالى : (ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ، فانَّ الإعطاءَ مُحققٌ ، فكأنه واقعٌ حالاً . وأما قوله عز وجلَّ على لسانِ يعقوبَ : (انه ليحزُنُنِي ان تذهبوا به) ، فانَّ الذهابَ ، وان كان مُستقبلاً فان أثره ، وهو الحزنُ ، حاضرٌ ، فانه حَزِنَ لِمجردِ علمِهِ انهم ذاهبونَ به ، فلم يخرج المضارعُ هنا ، وهو (يحزُنُنِي) ، عن كونه للحال .

ويرى بعض العلماء (وهم الكوفيون) انها لا تمحصُّ المضارعُ الحالَ ، بل يجوز ان تدخلَ عليه وهو مُستقبلٌ ، بالأداةِ او بدونها ، وجعلوا الاستقبالَ في الآياتِ على حقيقته .

(٨) « ما » الكافّة بعد هذه الأحرّف

إذا لحقت (ما) الزائدةُ الأحرّف المُشَبَّهةَ بالفعل ، كفتها عن العمل ، فيرجعُ ما بعدها مبتدأً وخبراً . وتُسمّى (ما) هذه (ما الكافّة) لأنها تكفُّ ما تلحقه عن العمل ، كقوله تعالى : « انما إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ » ، ونحو : (كأنما العلمُ نورٌ) و (علّمنا اللهُ يرحمنا) .

غير أن (ليت) يجوزُ فيها الإعمالُ والإهمالُ ، بعدَ أن تلحقها (ما) هذه ، تقولُ : (ليتما الشبابُ يعودُ) و (ليتما الشبابُ يعودُ) . واعمالها حينئذ أحسنُ من اهمالها . وقد رويَ بالوجهين ، نصبٍ ما بعدَ (ليتما) ورفعهِ ، قولُ الشاعرِ :

قالتُ : ألا ليتما هذا الحمامَ لنا
إلى حمامتنا ، أو نصفهُ فقد

(فالنصب على أن (ليتما) عاملة ، و (ذا) اسمها ، و « الحمام » بدل منه . والرفع على أنها مهيّئة مكفوفة بما ، و (ذا) مبتدأ ، و « الحمام » بدل منه . وكذا « نصفه » إن نصب الحمام نصبته ، وإن رفعته رفعته ، لأنه معطوف عليه) .

ومتى لحقت (ما الكافّة) هذه الأحرّف زالَ اختصاصُها بالأسماء . فلماذا أهملت ، وجازَ دخولُها على الجملة الفعلية ، كما تدخلُ على الجملة الاسمية ، (ليت) . فمن دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى : (كأنما يُساقونَ إلى الموت) وقول الشاعر :

أعدّ نظراً يا عبدَ قنيسٍ ، لعلّما
أضاءت لك النارُ الحِمارَ المقيّدا

ومن دخولها على الجملة الاسميّة قوله تعالى: (قل انما انا بشرٌ مثلُكم يُوحى اليّ انما اِلهُكم اِلهٌ واحدٌ) ، وقوله: (انما الله اِلهٌ واحدٌ) .

وأما (ليت) فانها باقيةٌ على اختصاصها بالأسماء ، بعد أن تلحقها (ما الكافية) فلا تدخلُ على الجمل الفعلية ، لذلك يُرَجِّحُ ان تبقى على عملها : من نصب الاسم ورفعه الخبر ، كما تقدّم .

فائدة وتنبية

(إن كانت (ما) اللاحقة لهذه الأحرف اسماً موصولاً ، او حرفاً مصدرياً ، فلا تكفيها عن العمل ، بل تبقى ناصبة للاسم : رافعة للخبر . فان لحقتها (ما الموصولة) كانت (ما) اسمها منصوبة محلاً ، كقوله تعالى : « إن ما عندكم ينفد » ، أي : إن الذي عندكم ينفد . وإن لحقتها (ما المصدرية) كان ما بعدها في تأويل مصدر منصوب ، على انه اسم « لن » نحو « إن ما تستقيم حسن » ، أي : ان استقامتك حسنة . وحينئذ تكتب (ما) منفصلة . كما رأيت . بخلاف (ما الكافية) ، فانها تكتب متصلة كما عرفت فيما سلف . وقد اجتمعت « ما » المصدرية و « ما » الكافية في قول امرئ القيس :

فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب ، قليل من المال (١)
ولكننا أسمى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي (٢)

فما في البيت الاول مصدرية . والتقدير : لو أن سعيي . وفي البيت الآخر زائدة كافة ، أي : ولكنني أسمى لمجد مؤثّل) .

(١) قليل : فاعل « كفاني » ، وجملة « ولم أطلب » اعتراضية . والمعنى لو كنت أسمى لحياة ساذجة ، لكفاني قليل المال ، ولم أطلب ما فوق ذلك من عز ومجد ، يعني ملك أبيه الذي كان يسعى له .

(٢) المؤثّل : المؤصل الثابت .

(٩) العطفُ على أسماءِ هذه الأحرُفِ

إذا عطفَتَ على أسماءِ الأحرِفِ المشبَّهةِ بالفعلِ ، عطفْتَ بالنصبِ ، سواءً أوقعَ المعطوفُ قبلَ الخبرِ أم بعدهُ ، فالأولُ نحوُ : (إنَّ سعيداً وخالداً مسافرانِ) ، والثاني نحوُ : (إنَّ سعيداً مسافراً وخالداً) .

وقد يُرفعُ ما بعدَ حرفِ العطفِ ، بعدَ استكمالِ الخبرِ ، على انه مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ ، وذلك بعدَ (إنَّ وأنَّ ولكنَّ) فقط ، فمثالُ (إنَّ) : (إنَّ سعيداً مسافراً وخالداً^١) ، ومنه قولُ الشاعرِ :

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنَجِبْ أَبَوْهُ وَأُمَّهُ

فَإِنَّ لَنَا أُمَّمَ النَّجِيبَةِ ، وَالْأَبُّ^٢

وقول الآخرِ :

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالْمُرُوءَةَ فِيهِمْ

وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةُ أَطْهَارُ^٣

ومثالُ (أنَّ) قوله تعالى : (وإذ أنزلنا من الله رسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر إنَّ الله بريء من المشركين ، ورسوله^٤) .

ومثالُ (لكنَّ) قولُ الشاعرِ :

وَمَا زِلْتُ سَبَاقاً إِلَى كُلِّ غَايَةٍ

بِهَا يُبْتَغَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالٌ

(١) خالد : مبتدأ ، وخبره محذوف . والتقدير . « خالد مسافر أيضاً » .

(٢) الأب : مبتدأ محذوف الخبر . والتقدير : « ولنا الأب النجيب أيضاً » .

(٣) أي : وفيهم المكرمات وسادة أطهار .

(٤) أي : ورسوله بريء منهم أيضاً .

وما قَصَّرَتْ بي في التَّسامي خُوُولُهُ

ولكنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْحَالُ

وقد يُرْفَعُ ما بعدَ العاطفِ قبل استكمالِ الخبرِ ، لغرضٍ معنوي ، على انه مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ « فتكونُ جُمْلَتُهُ مُعْتَرِضَةً بَيْنَ اسْمِ (إِنَّ) وخبرِها ، كقول الشاعر :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

فإني ، وقيارٌ ، بها لغريبٌ

(غريب : خبر عن اسم ، « إن » ، وقيار : مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : وقيار غريب بها أيضاً . وقيار اسم فرسه أو جماله . وإنما قدمه واعترضه بجملة بين اسم إن وخبرها لغرض أن هذا الفرس أو الجمل استوحش في هذا البلد ، وهو حيوان ، فما بالك بي ، فلو نصب بالعطف على اسم « ان » فقال : « فاني وقياراً بها لغريبان » ، لم يكن من بورانه شدة تصوير الاستيحاش الذي يعطيه الرفع في هذا المقام) .

ومنه قوله تعالى : (إِنَّ) الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا ، وَالصَّابِقُونَ ،

(١) اي : والحال هو الطيب الاصل ايضاً و « الخُوُولَةُ » جمع خال ، كالعنومة جمع عم او هي على معنى المصدر للخال . يقال : بيني وبينه خُوُولَةٌ ، كما يقال : بيني وبينه عمومة ، « لكن » هنا ليست للاستدراك ، اذ لا معنى له هنا ، وإنما هي لمجرد التوكيد . « والطيب » : خبر عن اسم لكن ، اي : لكن عمي هو الطيب الاصل ، والحال كذلك . والمعنى لم تقصر بي عن نيل المجد خُوُولَةٌ ولا عمومة ، فان أعمامي وأخوالي ذوو نسب رفيع ، ولكنني افتخر بنفسي وما اكسبه من الفضائل . يريد انه قد حصل له السؤدد من ناحيتين : الاولى من نفسه ، وهي انه ما زال كثير السبق الى جميع النفايات التي يطلب بها الشرف في الناس . وأشار اليها بقوله : « ما زلت سباقاً » . والثانية من ناحية نسبه من جحقي أبيه وأمه . وأشار اليها بقوله : « وما قصرت بي في التَّسامي خُوُولَةُ » اي : ولا عمومة . ففي الشطر الاول من البيت حذف يدل عليه الشطر الثاني منه . وهذا من إيجاز العرب .

والنصارى ، مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا ، فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ .

فالصابئون : مبتدأ محذوف الخبر . والتقدير : والصابئون كذلك ، اي : لهم حكم الذي آمنوا والنصارى واليهود . والجملة معترضة بين اسم « ان » وخبرها ، وخبر (ان) : هو ج الجواب والشرط ، والغرض من رفع « الصابئون » وجعله مبتدأ محذوف الخبر أنه لما كانت الصابئون ، مع ظهور ضلالهم وميلهم عن الاديان كلها ، يتاب عليهم ان صح منهم الايمان واعتصموا بالعمل الصالح ، فغيرهم ممن هو على دين سماوي وكتاب منزل ، أولى بذلك) ،

(١٠) إِنَّ الْمَكْسُورَةَ ، وَأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ

يُجِبُّ انْ تُكْسَرَ هَمْزَةُ (إِنَّ) حَيْثُ لَا يَصِحُّ انْ يَقُومَ مَقَامَهَا وَمَقَامَ مَعْمُولِيهَا مُصَدَّرٌ .

وَيُجِبُّ فَتَحُهَا حَيْثُ يُجِبُّ انْ يَقُومَ مُصَدَّرٌ مَقَامَهَا وَمَقَامَ مَعْمُولِيهَا .

وَيُجُوزُ الْأَمْرَانِ : الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ ، حَيْثُ يَصِحُّ الْاِعْتِبَارَانِ .

(فان وجب أن يؤول ما بعدها بمصدر مرفوع أو منصوب أو مجرور (بحيث تضطر الى تغيير تركيب الجملة) ، فهمزتها مفتوحة وجوبا ، نحو : « يعجبني أنك مجتهد » ، والتأويل : « يعجبني اجتهادك » ونحو : « علمت ان الله رحيم » ، والتأويل : « علمت رحمة الله » ، ونحو : « شعرت بأنك قادم » ، والتأويل « شعرت بقدمك » . وانما وجب تأويل ما بعد « أن » هنا بمصدر لأننا لو لم نؤوله ، لكانت « يعجبني » بلا فاعل ، « وعلمت » بلا مفعول ، و « الباء » بلا مجرور فالمصدر المؤول : فاعل في المثال الاول ، ومفعول في المثال الثاني ، ومجرور بالباء في المثال الثالث .

وان كان لا يصح أن يؤول ما بعدها بمصدر (بمعنى أنه لا يصح تغيير التركيب الذي هي فيه) وجب كسر همزتها على أنها هي وما بعدها جملة ، نحو : « ان الله رحيم » . وإن لم

يصح التأويل بالمصدر هنا لو قلت : « رحمة الله » لكان المعنى ناقصاً .

وان جاز تأويل ما بعدها بمصدر ، وجاز ترك تأويله به ، جاز الامران : فتحها وكسرها نحو : « أحسن إليّ علي ، انه كريم » ، فالكسر هنا على أنها مع ما بعدها حلة تعليلية ، والفتح على تقدير لام الجزر ، فما بعدها مؤول بمصدر . والتأويل : « أحسن اليه لكرمه » .

وحيث جاز الامران فالكسر أولى وأكثر لانه الاصل ، ولانه لا يحتاج معه الى تكلف التأويل .

(١١) مَوَاضِعُ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةَ الهمزة وجوباً

تُكسَرُ همزةُ (إِنَّ) وجوباً حيث لا يَصِحُّ ان يُؤوَّلَ ما بعدها بمصدر ، وذلك في اثني عشر موضعاً :

(١) ان تقعَ في ابتداءِ الكلام ، إمّا حقيقةً ، كقوله تعالى : « إنا أنزلناه في ليلة القدر » ، أو حُكماً ، كقوله عزّ وجلّ : « ألا إنّ أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون » .

وإن وقعت بعدَ حرف تنبيه ، كالأ ، أو استفتاح ، كالأ وأما ، أو تحضيضٍ كهلاً ، أو ردّعٍ ، ككلاً ، أو جوابٍ ، كنعم ولا ، فهي مكسورةُ الهمزة ، لانها في حكم الواقعة في الابتداء .

وكذا إن وقعت بعدَ (حتّى) الابتدائية ، نحو : « مرض زيدٌ ، حتى إنهم لا يرجونه ، وقلّ هماله ، حتى إنهم لا يكلمونه » . والجملة بعدها لا محلّ لها من الاعراب لانها ابتدائيةٌ ، أو استنافيةٌ .

(٢) أن تقعَ بعدَ (حيث) نحو : « اجلس حيث إنّ العلم موجود » .

(٣) أن تقعَ بعدَ (إذ) نحو : « جئتُك إذ إنّ الشمس تطلع » .

(٤) أن تقعَ صدرَ الجملةِ الواقعةِ صِلَةً للبوصول ، نحو : « جاء الذي إنّه

مجتهد^٥ ، ومنه قوله تعالى : « وآتيناهُ من الكنوزِ ما إن مفاتحهُ لتَنوءَ بالمُعصيةِ أولى القوّةِ » .

(٥) أن تقعَ ما بعدها جواباً للقسم ، نحو : واللهِ ، « إن العلمَ نورٌ » ،
ومنه قوله تعالى : « والقرآنِ الحكيمِ ، انك لمن المرسلين » .

(٦) أن تقعَ بعد القولِ الذي لا يتضمَّنُ معنى الظنِّ ، كقوله تعالى :
« قال إني عبدُ اللهِ » ، فان تضمَّنَ معناه 'فتحت بعده' ، لأنَّ ما بعدها مؤوَّلٌ
حينئذٍ بالمفعولِ به ، نحو : « أتقولُ أن عبدَ اللهِ يفعلُ هذا ؟ » ، أي : « أتظنُّ
أنه يفعلُه ؟ » .

(٧) أن تقعَ معَ ما بعدها حالاً ، نحو : « جئتُ وإنَّ الشمسَ تغربُ » ،
ومنه قوله تعالى : « كما أخرجك ربُّك من بيتك بالحقِّ » ، وإنَّ فريقاً من
المؤمنينَ لكارهون » .

(٨) أن تقعَ معَ ما بعدها صفةً لما قبلها ، نحو : « جاء رجلٌ إنه فاضلٌ » .

(٩) أن تقعَ صدرَ جملةٍ استثنائيةٍ ، نحو : « يزعمُ فلانٌ أني أسأتُ
اليه ، إنه لكاذبٌ » . وهذه من الواقعة ابتداءً .

(١٠) أن تقعَ في خبرها لامُ الابتداءِ نحو : « علمتُ إنك لمجتهدٌ » . ومنه
قوله تعالى : « واللهُ يعلمُ إنك لرسولُه » ، واللهُ يشهدُ إنَّ المنافقينَ لكاذبونَ » .

(١١) أن تقعَ معَ ما بعدها خبراً عن اسم عينٍ ، نحو : « خليلٌ إنه
كريمٌ » ، ومنه قوله تعالى : « إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئينَ والنصارى

(١) اسم العين : هو ما دل على ذات ، اي شيء قائم بنفسه . ويقابله اسم المعنى ، وهو ما
دل على شيء قائم بغيره : كالعلم والشجاعة ونحوهما .

والمجوسَ والذين اشرَكوا ، إِنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۱ .

(١٢) مَوَاضِعُ « أَنْ » الْمَفْتُوحَةِ الْهَمْزَةَ وَجُوبًا

تُفْتَحُ هَمْزَةُ « أَنْ » وَجُوبًا حَيْثُ يُجِبُّ أَنْ يُوَوَّلَ مَا بَعْدَهَا بِمصدرٍ مرفوعٍ
او منصوبٍ أو مجرور . وذلك في أحد عشر موضعا :

فيؤوَّل ما بعدها بمصدرٍ مرفوعٍ في خمسة مواضع :

(١) ان تكون وما بعدها في موضع الفاعل ، نحو : « بلغني أنك مجتهدٌ »^٢
ومنه قوله تعالى : « أَوَلَمْ يَكْنُفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ » .

ومن ذلك أن تقع بعد « لو » ، نحو : « لو أنك اجتهدتَ لكان خيرا
لك »^٣ ، ومنه قوله تعالى : « ولو أنهم آمنوا واتقوا لثوبتُ » من الله
خيرٌ » .

ومن ذلك ان تقع بعد « ما » المصدرية الظرفية ، نحو : (لا أكلمك ما
أنتك كسولٌ »)^٤ ، ومنه قولهم : (لا أكلمه ما أن حراءٌ مكانه) او
(ما أن في السماء نجما) .

(١) جملة « ان الله يفصل بينهم » . خبر عن « ان الذين آمنوا » وما عطف عليه .

(٢) والتقدير بلغني اجتهدك .

(٣) والتقدير : لو ثبت اجتهدك » ، فما بعد « ان » في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل
محذوف ، تقديره : « ثبت » .

(٤) اللام في « لثوبت » لام الجواب ، فالجملة بعدها جواب « لو » .

(٥) والتأويل : « ما ثبت كسلك » ، فما بعد « ان » في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل
محذوف ، تقديره : « ثبت » .

(٦) حراء : جبل بمكة .

(٢) أن تكون هي وما بعدها في موضع نائب الفاعل ، نحو : «عَلِمَ انك
منصرف^١» ، ومنه قوله تعالى : «قُل : أَوْحِيَ اليَّ انه أَسْمَعُ نَفَرًا من
الجن» .

(٣) ان تكون هي وما بعدها في موضع المبتدأ ، نحو : «حَسَنَ انك
مجتهد^٢» ، ومنه قوله تعالى : «ومن آياته انك ترى الارضَ خاشعة^٣» .

(٤) ان تكون هي وما بعدها في موضع الخبر عن اسم معنى واقِعٍ مبتدأ
او أسماً لأن ، نحو : «حَسْبُكَ انك كَرِيمٌ» ، ونحو : «ان ظني انك
فاضل^٤» . فان كان الخبرُ عنهُ اسمَ عينٍ وجب كسرُها ، كما تقدّم ، لانك
لو قلت : «خليلٌ أنه كَرِيمٌ» ، بفتحها ، لكان التأويلُ : «خليلٌ كَرَمُهُ» ،
فيكون المعنى ناقصاً .

(٥) ان تكون هي وما بعدها في موضع تابعٍ لمرفوعٍ ، على انه معطوفٌ
عليه او بَدَلٌ منه ، فالاولُ نحو : «بلغني اجتهادك وانك احسنُ الخلق^٥» ،
والثاني نحو : «يعجبني سعيدٌ انه مجتهد^٦» .

وَتَوْوَلٌ بِمصدرٍ منصوبٍ في ثلاثة مواضع :

(١) والتأويل : علم انصرفك .

(٢) والتأويل : حسن اجتهادك ، فحسن خبر مقدم ، واجتهادك مبتدأ مؤخر .

(٣) من آياته ، الجار والمجرور : خبر مقدم ، وما بعد ان في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ
مؤخر .

(٤) أي : حسبك كرمك .

(٥) أي : ان ظني فضلك .

(٦) والتأويل : «بلغني اجتهادك وحسن خلقك» .

(٧) والتأويل : «يعجبني سعيد اجتهاده» ، فالمصدر المؤول : بدل اشتمال من سعيد .

(١) ان تكون هي وما بعدها في موضع المفعول به ، نحو : « علمتُ أنك مجتهدٌ » ، ومنه قوله تعالى : « ولا تخافون انكم أشركتم بالله . ومن ذلك ان تقع بعد القول المتضمن معنى الظن » ، كما سبق .

(٢) أن تكون هي وما بعدها في موضع خبر لكان أو إحدى أخواتها ، بشرط ان يكون اسمها اسم معنى ، نحو : « كانَ علي ، او يقيني ، أنك تتلعبُ الحقُّ » .

(٣) ان تكون هي وما بعدها في موضع تابع لمنصوب ، بالمطف أو البدلية فالاولُ نحو : « علمتُ مجيئَكَ وأنكَ مُنصرفٌ » ، ومنه قوله تعالى : « اذكروا نعمتي التي انعمتُ عليكم ، واني فضلتكم على العالمين » ، والثاني نحو : « احترمتُ خالداً انه حسنُ الخلقِ » ، ومنه قوله تعالى : « واذْ يَعدُكم اللهُ إحدى الطائفتين انها لكم » .

وتؤولُ بمصدرٍ مجرورٍ في ثلاثة مواضع ايضاً :

(١) ان تقع بعد حرف الجر ، فما بعدها في تأويل مصدرٍ مجرورٍ به ، نحو : « عَجبتُ من انكَ مُهمَلٌ » ، ومنه قوله تعالى : « ذلكَ بأن الله

(١) والتأويل : علمت اجتهادك .

(٢) والتقدير : كان علي اتباعك الحق .

(٣) والتأويل : علمت مجيئك وانصرفك .

(٤) والتقدير : اذكروا نعمتي عليكم وتفضيلي إياكم .

(٥) والتأويل : احترمت خالداً حسن خلقه ، فالمصدر المؤول بدل اشتمال من خالداً .

(٦) والتقدير : يعدكم إحدى الطائفتين كونها لكم ، فما بعد أن : في تأويل مصدر منصوب بدل اشتمال من إحدى .

(٧) والتأويل عجبت من اهلاك .

هو الحق .

(٢) ان تقع مع ما بعدها في موضع المضاف اليه ، نحو : « جئتُ قبلَ أنْ الشمسُ تَطْلُعُ »^١ ، ومنه قوله تعالى : « وإِنَّ لِحَقِّ مِثْلِمَا انْكُمْ تَنْطِقُونَ » .

(٣) ان تقع هي وما بعدها في موضع تابعٍ لمجرورٍ ، بالمعطف او البدلية ، فالاول نحو : « سُررتُ منْ أدبِ خليلٍ وإِنَّ عاقلٌ »^٢ ، والثاني نحو : « عَجبتُ منهْ إِنَّهُ مُهملٌ »^٣ .

(١٣) المَوَاضِعُ الَّتِي تَجُوزُ فِيهَا « إِنَّ وَأَنَّ »

يجوزُ الامرانِ ، كسر همزة « إِنَّ » وفتحها ، حيثُ يَصِحُ الإعتبارانِ :
تأويلُ ما بعدها بمصدرٍ ، وعدمُ تأويله . وذلك في اربعة مواضع :

(١) بعد « اذا » الفجائية ، نحو : « خرجتُ فاذا إِنَّ سميذاً واقفٌ » .

(فالكسر هو الاصل ، وهو على معنى « فاذا سميذ واقف » والفتح على تأويل ما بعدها بمصدر مبتدأ محذوف الخبر ، والتأويل « فاذا وقوفه حاصل ») .

وقد روي بالوجهين قول الشاعر :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا ، كَمَا قِيلَ ، سَيْدًا
إِذَا أَنَّهُ عِنْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ^٤

(١) والتقدير : جئتُ قبل طلوعها .

(٢) والتقدير : سررتُ من أدب خليل وعقله .

(٣) والتأويل : عجبتُ منه إيماله ، والمعنى : عجبتُ من إيماله . فما بعد « ان » : في تأويل مصدرٍ مجرورٍ بدل اشتمالٍ من الهاء .

(٤) اللهازم جمع لهمازة ، (بكسر فسكون) . واللهمتان : عظامان ناتئتان تحت الأذنين . يريد أنه ليس سيذاً ، وكنى عن ذلك بأنه يضرب على قفاه وهزمتيه .

(فالكسر على معنى : « فاذا هو عبد القفا » . والفتح على معنى « فاذا عبوديته حاصلة » .

(٢) ان تقعَ بعدَ فاءِ الجزاءِ ، نحو : « ان تجتهدُ فانك تُكْرَمُ » . وقد قُرِيءَ بالوجهين قوله تعالى : « مَنْ يُجَادِدِ اللهُ ورسولَهُ فانَّ لَهُ نارَ جهنَّمَ » . وقوله : « مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا يَجْهَلُهَا » ، ثمَّ تابَ من بعدِهِ واصلحَ ، فانهُ غفورٌ رَحِيمٌ » .

(فالكسر على جعلها جملة الجواب . والفتح على أن ما بعدها مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ محذوف الخبر . والتقدير في المثال : « إن تجتهد فإكرامك حاصل » . والتقدير في الآية الأولى « فكون نار جهنم له حق أو ثابت أو حاصل » والتقدير في الآية الأخرى : « فمغفرة الله حاصلة له » . وتكون جملة المبتدأ المؤول وخبره المحذوف جواب الشرط) .

(٣) ان تقعَ مع ما بعدها في موضعِ التعليلِ ، نحو : اكرمهُ ، انتهُ مُستحقُّ الإكرامِ » ، وقد قُرِيءَ بالوجهين قوله تعالى : « صلِّ عليهم ، إنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ » .

(فالكسر على انها جملة تعليلية . والفتح على تقدير لام التعليل الجارة اي : لانه ولان صَلَاتَكَ . والتأويل في المثال : « أكرمه لاستحقاقه الإكرام » ، وفي الآية : « صل عليهم لتسكين صَلَاتِكَ إِيَّاهُمْ » ، والسكن (بالتحريك) ما يسكن اليه ، ويفسر ايضاً بالرحمة والبركة) .

(٤) ان تقعَ بعدَ « لا جَرَمَ » نحو : « لا جَرَمَ انك على حَقِّ » . والفتح هو الكثيرُ الغالبُ . قال تعالى : « لا جَرَمَ أنَّ اللهُ يَعْلَمُ ما يُسِرُّونَ » .

(وجه الفتح أن تجعل ما بعد « أن » مؤولاً بمصدر مرفوع فاعل لجرم . وجرم : معناه حقٌّ وثبت . وأصل الجرم القطع ، وعلمُ الله بالاشياء مقطوعٌ به لانه حق ثابت .

و « لا » حرف نفي للجواب ، يرد به كلام سابق . فكأنه قال : « لا » ، اي : ليس الامر كما زعموا ، ثم قال : (جرم أن الله يعلم) أي : (حق وثبت علمه) . وقال القراء : لا جرم بمعنى (لا بد) ، لكن كثرة في الكلام ، فصار بمنزلة اليمين ، لذلك فسرها المفسرون : حقاً ؛ وأصله من جرمت : بمعنى كسبت (١) . فتكون (لا) على رأيه نافية للجنس . و (جرم) اسمها مبني على الفتح ، وما بعد (أن) مؤول بمصدر على تقدير (من) ، أي : لا جرم من ان الله يعلم ، اي : لا بد من علمه .

ووجه الكسر : ان من العرب من يجعل (لا جرم) بمنزلة القسم واليمين ، نحو : (لا جرم لا تينك ، ولا جرم لقد أحسنت) . فمن جعلها ميمناً كسر همزة (ان) بعدها نحو : (لا جرم إنك على حق) ، وجعل جملة (ان) المكسورة واسمها وخبرها ، جواب القسم . وعلى من جعلها ميمناً فاعرابها كاعراب (لا بد) وقد أغنى جواب القسم عن خبرها .

وقد علمت انه حيث جاز فتح (أن) وكسرها ، فالكسر أولى وأكثر ، لأنه الأصل ، ولأنه لا تكلف فيه ، إلا اذا وقعت بعد (لا جرم) فالفتح هو الغالب الكثير ، وان نزلتها منزلة اليمين ، لأنها في الاصل فعل) .

(١٤) تخفيفُ «إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ»

يجوزُ ان تُخَفَّفَ «إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ» بحذف النون الثانية، فيقال : «إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ» .

(١٥) «إِنَّ» المنخفضة المكسورة

إذا خَفَّفْتَ «إِنَّ» أَهْمِلْتِ وجوباً ، إِنَّ وَلِيَّهَا فَعْلٌ ، كقوله تعالى : «وإن نظنك لمن الكاذبين» . فان وَلِيَّهَا أَسْمٌ فالكثيرُ الغالبُ إِمَالُهَا ، نحو : «إن أنت لصادقٌ» ، وَيَقِلُّ إِعْمَالُهَا ، نحو : «إن زيدا مُنْطَلِقٌ» ،

(٢) راجع كتاب (المعجم في بقية الاشياء) لأبي هلال العسكري (ص ٦٧) .

ومنه قوله تعالى : « وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُوفِيْنَهُمْ رَبِّكَ أَعْمَاهُمْ » ، في قراءة من قرأ : « إِنْ وَكَمَا » خَفَقْتَيْنِ .

ومتى خُففت وأهْمِلتْ لزمها اللامُ المفتوحةُ وجوباً ، نحو : « إِنْ سَعِدْتُ مُجْتَهِدٌ » ، تفرقةً بينها وبين « إِنْ » النافية ، كيلا يقع اللبسُ . وتسمى « اللامُ الفارقة » . فان أَمِنَ اللبْسَ جاز تركُها ، كقوله :

أَنَا ابْنُ أَبَا الصَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ
وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ أَلْمَعَادِينِ^٢

لأن المقامَ هنا مقامُ مَدْحٍ ، فيمنعُ ان تكونَ « إِنْ نافيةً » ، وإلا انقلبَ المدحُ ذمًّا .

وإذا خُففت لم يَلِها من الأفعالِ إلا الأفعالُ الناسخةُ لحكمِ المبتدأ والخبر (أي التي تنسخُ حكمها من حيث الإعرابُ . وهي كانَ وأخواتها ، وكادَ وأخواتها ، وظنَّ وأخواتها) . وحينئذٍ تدخلُ اللامُ الفارقةُ على الجزءِ الذي كان خبراً .

والأكثرُ ان يكونَ الفعلُ الناسخُ الذي يليها ماضياً ، كقوله تعالى : « وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ » ، وقوله : « قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتِ لِتَتُرَدِّيْنَ » ، وقوله : « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » . وقد يكونُ مضارعاً ، كقوله سبحانه : « وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ » .

ودخولُ « إِنْ » المُخَفَّفةِ على غيرِ ناسخٍ من الأفعالِ شاذٌ نادرٌ ، فما وردَ منه لا يُقاسُ عليه ، كقولهم : « إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ » ، وإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ .

(١) لا : اللامُ هي لامُ الابتداء ، و (ما) زائدةٌ للتوكيد ، واللامُ في (ليوفينهم) : هي اللامُ الموطئةُ للقسم ، دخلت على جوابه ، وجملةُ الجوابِ سادةٌ مسددةٌ الخبر .

(٢) المعادن : الأصول .

(١٦) « أن » المُخَفَّفَةُ المُفْتَوحة

إذا خُفِّفَت « أن » المُفْتَوحة ، فمذهبُ سيبويه والكوفيين أنها مُهمَّلةٌ لا تعمل شيئاً ، لا في ظاهر ولا مُضمَر ، فهي حرفٌ مصدرِي كسائر الاحرف المصدرية .
وتدخلُ حينئذٍ على الجملِ الإسميةِ والفعليةِ . وهذا ما يظهرُ أنه الحقُّ . وهو مذهبٌ لا تكلفُ فيه ١ . واما قولُ جنوب الكاهليةِ ٢ :

لَقَدْ عَلِمَ الضيفُ والمرملون
إذا أُغْبِرَ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاً ٣
بَأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ
وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّالاً ٤

(١) والجمهور يرون أنها عاملة كالشدة ، غير أن اسمها يجب أن يكون ضميراً محذوفاً ، ولا يجوز إظهاره إلا في الضرورة ، وفي قولهم ما فيه من التكلف . ويرى بعض النحاة أنها تعمل في الظاهر والمضمر ، فيجوزون ان يقال : « علمت ان زيداً قائم ، وانك قاعد » وهو قول ضعيف لا يلتفت اليه ، وان جاء اسمها ضميراً بارزاً جاز أن يكون خبرها عند الجمهور مفرداً وإن كان ضميراً محذوفاً وجب أن يكون الخبر جملة .

(٢) هي جنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان الكاهلي . وقد رثت أباها عمراً ذا الكلب بقصيدة منها هذان البيتان . وقيل : ان القصيدة لأختها عمرة .

(٣) الضيف يطلق على الواحد والجمع ، وأرادت به هنا الجمع ، كما قال تعالى : « هؤلاء ضيفي » . (والمرملون) ، الذين فقدوا زادهم . و « الشمال » ريح تهب من ناحية القطب . ونصبت على الحال أو التمييز . وفاعل « هبت » ضمير يعود الى الريح المعلومة من المقام والمفسرة بالشال .

(٤) الغيث : المطر ، وأرادت به ما ينبت من العشب والكلأ بالمطر . و (مرّيع) : خصيب . و (الثمال) الذخر والنيث ، يقال : فلان ثمال قومه ، أي : هو غياث لهم يقوم بأمرهم ويلجئون اليه في مهمات أمورهم . والمثمل : الملجأ .

وقول الآخر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
طَلَّاقِكَ لَمْ أَبْجُلْ وَأَنْتِ صَدِيقٌ^١

فَضْرُورَةٌ شَعْرِيَّةٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا .

واعلم أن « أن » المخففة ، إن سبقها فعل ، فلا بُدَّ أن يكون من أفعال اليقين أو ما يُنزَلُ منزَلتها ، من كل فعل قلبي يُرادُ به الظنُّ الغالبُ الراجح . فالأولُ كقوله تعالى : « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى » ، ومنه قول الشاعر :

إِذَا مِتُّ فَأَدْفِنِي إِلَى جَنْبِ كَرَمَةٍ
تُرَوِّي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عُرُوقَهَا
وَلَا تَدْفِنِّي فِي الْفَلَاةِ ، فَإِنِّي
أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ ، أَنْ لَا أُذَوِّقَهَا

فخوفه أن لا يذوقها بعد مماته يقينٌ عنده ، مُتَحَقِّقٌ لِدَيْهِ . والثاني كقوله تعالى : « وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلِجًا مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ » وقوله : « أَيْحَسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ » .

فائدة

(إذا وقعت « أن » الساكنة بعد فعل يفيد العلم واليقين ، وجب أن تكون مخففة من « أن » المشددة ، وأن يكون المضارع بعدها مرفوعاً ، كما رأيت . ولا يجوز أن تكون « أن » الناصبة للمضارع . وإن وقعت بعد فعل يدل على الظن الراجح ، جاز أن تكون

(١) الصديق ، يكون للفرد والجمع والمذكر والمؤنث . ويقال أيضاً : هي صديقة بالتاء أيضاً .

مخففة من (أن) المشددة المضارع بعدها مرفوع ، وجاز أن تكون (أن) الناصبة للمضارع ، فهو بعدها منصوب . وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى : (وحسبوا أن لا تكون فتنة ، بنصب (تكون) على أن (أن) هي الناصبة للمضارع ، ورفع على انها هي المخففة من (أن) المشددة . وذلك لأن (أن) الناصبة للفعل المضارع تستعمل في مقام الرجاء والطمع فيما بعدها ، فلا يناسبها اليقين ، وإنما يناسبها الظن ، فلم يجز أن تقع بعد ما يفيد اليقين . و (أن) المخففة هي للتأكيد ، فيناسبها اليقين . ولما كان الرجاء والطمع يناسبها الظن ، جاز أن تقع بعده (أن) الناصبة للمضارع المفيدة للرجاء والطمع . وإنما جاز أن تقع (أن) المخففة المفيدة للتأكيد ، إذا كان ظناً راجحاً ، لأن الظن الراجح يقرب من اليقين فينزل منزلته) .

واعلم أن « أن » المخففة لا تدخل إلا على الجمل ، عند من يهملها وعند من يعملها في الضمير المحذوف ، إلا ما شذ من دخولها على الضمير البارز في الشعر للضرورة ، وقد علمت أنه نادر مخالف للكثير المسموع من كلام العرب .

والجملَةُ بعدها إمَّا اسميَّةٌ ، وإمَّا فعليَّةٌ .

فان كانت جملة اسميَّة او فعليَّة فعلها جامدٌ ، لم تحتجْ الى فاصل بينها وبين « أن » فالإسميَّةُ كقوله تعالى : « وَاخِرُ دَعْوَاهُمْ اِنَّ الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » . وكقول الشاعر :

فِي فِتْيَةٍ ، كسُيُوفِ اَلْهِنْدِ ، قَدْ عَلِمُوا

أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يُخْفَى وَيَنْتَعِلُ^١

والفعليةُ ، التي فعلها جامدٌ ، كقوله سبحانه : « وان ليس للانسان الا ما سعى » ، وقوله : « وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم » .

وان كانت الجملة بعدها فعليَّةٌ ، فعلها مُتصرفٌ ، فالاحسن والاكثر ان

(١) هالك : خبر مقدم . وكل : مبتدأ مؤخر .

يُفَصِّلُ بَيْنَ «أَنْ» وَالْفِعْلِ بِأَحَدِ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ :

(١) قَدْ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : «وَنَعَلِمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا» ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

شَهِدْتُ بَأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَأَنَّ
وَأَنَّكَ تَمَحُّو مَا تَشَاءُ وَتُثَبِتُ

(٢) حَرْفِ التَّنْفِيسِ : «السِّينُ» أَوْ «سُوفَ» ، فَالسِّينُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى» ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مَرْتَبَعًا
أَبَشِرْ بَطُولَ سَلَامَةٍ يَا مَرْبَعُ^٢

وَسُوفَ ، كَقَوْلِ الْآخِرِ :

وَأَعْلَمُ ، فَعَلِمُ الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ ،
أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

(٣) النَّفْيِ يَلْتَنُ أَوْ لَمْ أَوْ لَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : «أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ» ، وَقَوْلِهِ : «أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ» ، وَقَوْلِهِ : «أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا» .

(٤) أَدَاةُ الشَّرْطِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : «وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا

(١) نَعْلَمُ : مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَنْصُوبِ قَبْلَهُ . وَالآيَةُ هِيَ : (قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا ، وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا ، وَنَعْلَمُ أَنْ صَدَقْتَنَا ، وَنَكُونُ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ) .

(٢) الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ مِنْ قَصِيدَةِ يَهْجُو بِهَا الْفَرَزْدَقُ . وَ (مَرْبَعٌ) لَفَبٌ وَعُرُوَّةٌ بِنُ سَعِيدٍ رَاوِيَةٌ جَرِيرٌ ، وَكَانَ الْفَرَزْدَقُ قَدْ تَوَعَّدَهُ بِالْقَتْلِ لِرَاوِيَتِهِ هَجَاءَ جَرِيرٍ لِإِيَّاهُ . وَالْمَرْبَعُ فِي الْأَصْلِ ، وَمِثْلُهُ الْمَرْبَعَةُ : الْمَصَاةُ الَّتِي يَأْخُذُ الرَّجُلَانُ بِطَرْفَيْهَا لِيَحْمِلَا الْحَمْلَ عَلَى الدَّابَّةِ .

سمعتُم آياتِ الله يُكفِّرُ بها وَيَسْتَهْزِأُ بها ، فلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حتَّى يَخُوضُوا في حديثٍ غيرِهِ ، وقوله : « وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا » .

(٥) رَبُّ ، كقول الشاعر :

تَيَقَّنْتُ أَنَّ رَبَّ أَمْرِي ، خَيْلَ خَائِنًا
أَمِينٌ ، وَخَوَّانٍ يُخَالُ أَمِينًا

وإنما يُؤتى بالفاصل لبيانِ أن « أن » هذه مخففةٌ من « أن » ، لا أنها « أن » الناصبة للمضارع .

ويجوزُ ان لا يُفصلَ بين « أن » والفعلِ بفاصل ، إن كان مما يدلُّ على العلم اليقيني ، كقول الشاعر :

عَلِمُوا أَنَّ يُومَلُونَ ، فجادوا
قَبْلَ أَنْ يُسألُوا بأعظمِ سُؤالٍ

(وذلك انه لما وجب أن يعتبر (أن) الساكنة مخففة من (أن) المشددة ، إذا وقعت بعد فعل يقيني ، ولم يميز أن تكون هي الناصبة للمضارع ، كما علمت ، سهل ترك الفصل بينها وبينه ، لأن الفاصل انما يكون لتمييز احدهما عن الاخرى ، للايدان من اول الامر بأنها ليست الناصبة للمضارع ، وانما هي المخففة) .

(١٧) كَانَ الْمُخَفَّفَةُ

إذا خففت « كان » ، فالحقُّ (على ما نرى) انها مُهملةٌ ، لا عمل لها .

(١) امرى : مجرور برب ، وهو في محل رفع مبتدأ ، و (خيل) مجهول خال : وائب فاعله مفعوله الأول . و (خائنا) مفعوله الثاني . والجملة صفة لامرى . و (امين) خبره . اي : رب امرى يظن خائنا وهو أمين ، ورب خائن يظن أميناً .

وعلى هذا الكوفيون^١ . وهو قول لا تكلف فيه .
وعلى كلِّ حالٍ فيجبُ ان يكون ما بعدها جملةً ، فان كانت اسمية لم
تحتج الى فاصل بينها وبين « كان » كقوله :

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانٌ^٢

وإن كانت جملة فعلية ، وجب اقترانها بأحدِ حرفين :

(١) قد ، كقول الشاعر :

أَزْفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا

لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِ^٣

وقول الآخر :

لَا يَهْوَلَنَّكَ أَصْطِلَاءُ لَظِي الْحَرِّ

بِ ، فَحَذُّورُهَا كَأَنَّ قَدَ أَلْمَا

(٢) لم ، كقوله تعالى : « كَانَ لَمْ تَعْنَنَّ بِالْأَمْسِ » ، وقول الشاعر :

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجُونَِ إِلَى الصَّفَا

أَيْنِسُ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ^٤

(١) والجمهور يرون أنها عاملة في المضمرة المحذوف . وقد تعمل عندهم في الظاهر نادراً ،
وخبرها عندهم يكون مفرداً ، إن عملت في المظهر ، نحو : (كأن زيدا أسد) . ويكون
جملة إن عملت في المضمرة ، نحو : (كأن علي خلقه السك) وهذا هو الكثير المشهور . ولا
يخفى ما في هذا القول من التكلف .

(٢) ويروى ، وصدر مشرق النحر . والواو : واو رب ، وصدر مجرور بها ، ومحنة
الرفع على أنه مبتدأ ، والجملة بعده خبره . (والحقان) مثني حق ، وهو وعاء ينحت من
خشب او عاج او غيرها .

(٣) أي : وكان قد زالت . ويروى (أفد) بدل (أزف) .

(٤) الحجون والصفاء : مكانان بمكة .

وإنما فُصِّلَ بينهما ، تمييزاً لها عن « أن » المصدرية الداخلة عليها كافُ التشبيه .

(١٨) لكن المخففة

إذا خففت « لكن » أهملت وجوباً عند الجميع ، ودخلت على الجمل الاسمية والفعليّة ، نحو : « جاء خالدٌ ، لكن سعيدٌ مسافرٌ . وسافرَ عليٌّ لكن جاء خليلٌ » ، إلاّ الاخفش ويونس . فأجازا إعمالها .

٧ - (لا) النافية للجنس

« لا » النافية للجنس هي التي تدلُّ على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها على سبيل الاستغراق ، أي : يرادُ بها نفيهُ عن جميع افراد الجنس نصّاً ؛ لا على سبيل الاحتمال . ونفيُ الخبرِ عن الجنس يستلزمُ نفيهُ عن جميع افرادهِ .

وتُسمّى « لا » هذه « لا التبرئة ١ » ايضاً ، لأنها تُفيدُ تبرئةَ المتكلم للجنس وتنزيههُ إياهُ عن الاتصاف بالخبر .

وإذا كانت للنفي على سبيل الاستغراق ، كان الكلامُ معها على تقدير « من » ، بدليل ظهورها في قول الشاعر :

فَقَامَ يَذُوذُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ

وقال : أَلَا ، لا من سبيلٍ إلى هِنْدِ

فاذا قلت : (لا رجل في الدار) ، كان المعنى : لا من رجل فيها ، أي : ليس فيها

(١) باضافة (لا) الى التبرئة ، من إضافة الدال الى المدلول ، أي : (لا) التي تدل على التبرئة .

أحد من الرجال ، لا واحد ولا أكثر . لذلك لا يصح أن تقول : (لا رجل في الدار ، بل رجلان أو ثلاثة) مثلاً ، لأن قولك : (لا رجل في الدار) نص صريح على نفي جنس الرجل فقولك بعد ذلك : (بل رجلان) تناقض . بخلاف (لا) العاملة عمل (ليس) . فانها يصح أن ينفي بها الواحد ، وأن ينفي بها الجنس لا على سبيل التنقيص ، بل على سبيل الاحتمال فاذا قلت : (لا رجل مسافراً) صح أن تريد أنه ليس رجل واحد مسافراً ، فلك أن تقول بعد ذلك : (بل رجلان) وصح أن تريد أنه ليس أحد من جنس الرجال مسافراً . وكذلك السامع له أن يفهم نفي الواحد ونفي الجنس ، لأنها محتملة لهما . وستقف على مزيد بيان لهذا الموضوع) .

وفي هذا الفصل خمسة مباحث :

(١) عمل « لا » النافية للجنس وشروط إعمالها

تعمل « لا » النافية للجنس عمل « إن » ، فتنصب الاسم وترفع الخبر ، نحو : « لا أحدٌ أغيرُ من الله » .

وإنما عملت عملها ، لأنها لتأكيد النفي والمبالغة فيه ، كما أن « إن » لتأكيد الإثبات والمبالغة فيه .

ويُشترطُ في إعمالها عمل « إن » أربعة شروط :

(١) أن تكون نصّاً على نفي الجنس ، بأن يُرادَ بها نفي الجنس نفيّاً عاماً ، لا على سبيل الاحتمال .

(فان لم تكن لنفي الجنس على سبيل التنقيص ، بأن أريد بها نفي الواحد ، أو نفي الجنس على سبيل الاحتمال ، فهي مهملة . وما بعدها مبتدأ وخبر ، نحو : (لا رجل مسافر) ولك أن تعملها عمل (ليس) نحو : (لا رجل مسافراً) وإرادة نفي الواحد أو الجنس بها هو أمر راجع إلى المتكلم ، أما السامع فله أن يفهم أحد الأمرين) .

(١) أن يكون اسمها وخبرها نكرتين .

(فان كان المسند اليه بعدما معرفة أهملت ووجب تكرارها ، نحو : « لا سميد في الدار ولا خليل ») .

وقد يقع اسمها معرفة مؤولةً بنكرة يرادُ بها الجنس ، كأن يكون الاسمُ علمًا مشتهراً بصفة « كحاتم المشتهر بالجوذ ، وعنترة المشتهر بالشجاعة ، وسحبان المشتهر بالفصاحة ، ونحوهم ، فيجعل العلمُ اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى الذي اشتهر به ذلك العلمُ ، كما قالوا : « لكل فرعون موسى » ، بتنوين العلمين ، مراداً بهما الجنس ، اي : « لكل جبار قهار » . وذلك نحو : « لا حاتم اليوم ، ولا عنترة ، ولا سحبان » . والتأويلُ : « لا جواد كحاتم ، ولا شجاع كعنترة ، ولا فصيح كسحبان » ، ومنه قولُ الراجز :

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ ولا فَتَى إِلَّا ابْنُ خَيْبَرِيٍّ

اي : لا حادي حَسَنَ الحُدَاءِ كهيثم ، ومنه قولُ عمرَ في عليٍّ (رضي الله عنهما) : « قضيتُ ولا أبا حَسَنٍ لها » ، اي : هذه قضيتُ ولا فيصل لها يفصلها . وقد يرادُ بالعلم واحدٌ مما سمي به كقول الشاعر :

ونَبْكِى على زَيْدٍ ، ولا زَيْدَ مِثْلُهُ

بَرِيٍّ منَ الْحَمَى سَلِيمُ الْجَوَانِحِ

(٣) ان لا يفصلَ بينها وبين اسمها بفاصل .

(فاذا فصلَ بينها بشيء ، ولو بالخبر ، أهملت ، ووجب تكرارها ، نحو : (لا في الدار رجل ولا امرأة) . وكان ما بعدها مبتدأ وخبراً) .

(٤) أن لا يدخل عليها حرف جرّ .

(فان سبقها حرف جر كانت مهملة ، وكان ما بعدها مجروراً به ، نحو : « سافرت بلا زاد » و « فلان يخاف من لا شيء ») .

فائدة مهمة

اعلم ان (لا) النافية للجنس ، إنما تسدل على نفي الجنس نصاً ، إذا كان اسمها واحداً ، فان كان مثنى أو جمعاً ، نحو : (لا رجلين في الدار) و (لا رجال فيها) ، احتمال أن تكون لنفي الجنس ، واحتمل أن تكون لنفي وجود اثنين فقط او جماعة فقط ، فيجوز أن يكون فيها اثنان أو واحد إن نفيت الجمع ، وأن يكون فيها جماعة أو واحد إن نفيت الاثنين ، ولذا يجوز أن تقول : (لا رجلين فيها ، بل رجل أو رجال) و (لا رجال فيها ، بل رجل ، أو رجلان) .

وكذلك (لا) العاملة عمل (ليس) و (لا) المملة ، فانما يصح أن يراد بها نفي الجنس ، إن كان المنفي واحداً ، فان كان اثنين او جماعة ، جاز أن يراد بها نفي الجنس ، أو نفي الاثنين فقط ، أو نفي الجماعة فقط ، فيجوز مع نفي الاثنين ان يكون هناك واحد او اثنان فالفرق بين النافية للجنس والعاملة عمل (ليس) او المملة ، إنما هو إذا كان المنفي واحداً فالاولى لا يجوز ان يراد بها نفي الجنس ونفي الواحد . والاول اكثر . ومنه قول الشاعر :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

وإنما صح ان يراد بها نفي الجنس ، لأن النكرة في سياق النفي تدل على العموم ، لهذا يحسن ، ان اريد عدم إرادة العموم ، ان يؤتى بعدها بما يزيل اللبس ، كأن يقال مثلاً (لا رجلٌ مسافراً ، بل رجلان ، او رجال) فان اطلق الكلام بعدها ترجح ان تكونا لنفي الجنس على سبيل الاحتمال .

فاحفظ هذا التحقيق ، فانه امر دقيق ، قل ان يتفطن له من يتعاطى النحو .

(٢) أقسامُ أسماءِ وأحكامُ

اسمٌ « لا » النافية للجنس على ثلاثة أقسامٍ : مفردٍ ، ومضافٍ ، ومشبهٍ بالمضاف .

فالمفرد : ما كان غير مضافٍ ولا مشبهٍ به . وضابطه ان لا يكون

عاملاً فيما بعده ، كقوله تعالى : « ذلك الكتاب لا ريبَ » .

وحكمه أن يُبنى على ما يُنصبُ به من فتحةٍ أو ياءٍ أو كسرةٍ ، غيرَ مُتَوْنٍ ، نحو : « لا رجلَ في الدار ، ولا رجالَ فيها ، ولا رجلينَ عندنا ، ولا مذمومينَ في المدرسة ، ولا مذموماتٍ محبوباتٍ » ، ويجوز في جمع المؤنثِ السالمِ بناؤه أيضاً على الفتح ، نحو : « لا مجتهداتٍ مذموماتٍ » ، وقد رُوِيَ بالوجهينِ قول الشاعر :

لا سَابِغَاتِ ، ولا جَاوَاءَ بِاسِلَّةَ
تَقِي الْمُنُونِ ، لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ

وقول الآخر :

أَوَدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَدُّ عَوَاقِبُهُ
فِيهِ نَلْدٌ ، ولا لَدَاتٍ لِلسَّيْبِ

وقد بُنيَ لِتَرْكِيبِهِ مع « لا » كتركيبِ « خمسةَ عشرَ » .

وحكمُ اسمِها المضافِ أن يكونَ مُعْرَباً منصوباً ، نحو : « لا رجلَ سُوءِ عندنا . ولا رَجُلَيْ شَرٍّ محبوبانِ . ولا مَهْمَلِي واجباتهم محبوبون . ولا أَخَا جَهْلٍ مُكْرَمٌ . ولا تَارَكَاتٍ واجبٍ مُكْرَمَاتٌ » .

والشبيهُ بالمضافِ : هو ما اتصلَ به شيءٌ من تمامِ معناه . وضابطُه أن يكونَ عاملاً فيما بعده بأن يكونَ ما بعده فاعلاً له ، نحو : « لا قبيحاً خَلَقَهُ خَاضِرٌ » ، أو

(١) السابغات : الدروع التامات الطويلات ، من سبغ الثوب والشئ إذا طال و « الجأواء » : الكتيبية من الجيش ، وأصلها فعلاء من الجأى أو الجؤوة . وهي حمرة تضرب إلى السواد ، سميت بذلك لما يملو لونها من السواد لكثرة الدروع . و « الباسلة » : الكريمة اللقاء .

نائبَ فاعلٍ ، نحو : « لا مذموماً فعله عندنا » ، أو مفعولاً ، نحو : « لا فاعلاً
 شراً ممدوحٌ » ، أو ظرفاً يُتعلّقُ به ، نحو : « لا مسافراً اليومَ حاضرٌ » أو
 جاراً ومجروراً يتعلّقانِ به ، نحو : « لا راغباً في الشر بيننا » ، أو تمييزاً له ،
 نحو : « لا عشرين درهماً لك » .

وحكمه أنه مُعربٌ أيضاً ، كما رأيتَ .

(٣) أحوالُ اسميها وخبرها

وقد يُحذفُ اسمُ « لا » النافية للجنس ، نحو : « لا عليك » ، أي :
 لا بأسَ ، ألا لا جناحَ عليك . وذلك نادرٌ .

والخبرُ إنْ جهلَ وجبَ ذكرُه ، كحديث : « لا أحدَ أُغيبُ من الله » .
 وإذا علمَ فحذفه كثيرٌ ، نحو : « لا بأسَ » ، أي لا بأسَ عليك ، ومنه قوله
 تعالى : « قالوا لا ضيرَ ، إننا إلى ربنا مُنقلبون » ، أي : لا ضيرَ علينا ،
 وقوله : « ولو ترى إذْ فَزِعُوا ، فلا قوتَ » ، أي : فلا قوتَ لهم .

وبنو تميمٍ والطائيونَ من العربِ يلتزمون حذفَه إذا علم . والحجازيونُ
 يُحيزون إثباتَه . وحذفه عندهم أكثرٌ . ومن حذفه قوله تعالى : « لا إلهَ إلاَّ
 الله » ، أي : لا إلهَ موجودٌ .

ويكونُ خبرُ « لا » مفرداً (أي : ليس جملةً ولا شبيهاً) ، كحديث :
 « لا فقرَ أشدَّ من الجهلِ » ، ولا مالَ أعزُّ من العقلِ ، ولا وحشةَ أشدَّ من

(١) الله ، أما بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، وأما بدل من محل « لا واسمها »
 لأن عملها الرفع بالابتداء كما ستعلم . ويجوز في غير الآية نصبه على الاستثناء .

العُجَبِ ، وجملة فعلية ، نحو : « لا رجلٌ سوءٌ يُعاشِرُ » ، وجملة اسمية نحو :
 « لا وضيعَ نفسٍ مُخلقه محمودٌ » ، وشبه جملة (بأن يكون محذوفاً مدلولاً
 عليه بظرفٍ أو مجرورٍ مجرورٍ بحرف جرٍّ يتعلقان به ، فيُغنيانِ عنه) كحديث :
 « لا عقلَ كالتدبير ، ولا ورعَ كالكفِّ » ، ولا حَسَبَ كحُسْنِ الخلقِ ،
 وحديث : « لا إيمانَ لمن لا أمانةَ له » ، ولا دينَ لمن لا عهدَ له .

واعلم أن النحاة اعتبروا أن « لا » النافية للجنس واسمها في محلِّ رفع
 بالابتداء ، فأجازوا رفعَ التابعِ لاسمها ، نحو : « لا رجلَ في الدارِ وامرأةٌ »
 و « لا رجلَ سفیهٌ عندنا » .

(فالملطوف والتمت رفعا على أنها تابعان محل « لا واسمها » ، لأن عملها الرفع بالابتداء .
 وقد اضطررنا الى هذا التكلف أنه سمع من العرب رفع التابع بعد اسمها فتأولوا رفعه على
 ما ذكرنا) .

(٤) أحكام « لا » إذا تكررَت

إذا تكررَت « لا » في الكلام ، جاز لك أن تُعملَ الأولى والثانية معاً
 كأن « ، وأن تُعملَهما ، كليسَ ، وأن تُهمَلِها ، وأن تُعملَ الأولى كأن أو
 كليسَ وتُهمَلِ الأخرى ، وأن تُعملَ الثانية كأن أو كليسَ وتُهمَلِ الأولى .
 ولذا يجوز في نحو : « لا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ » خمسةُ أوجهٍ :

(١) بناءُ الاسمين ، على أنها عاملةٌ عملَ « إن » ، نحو : « لا حولَ ولا قوَّةَ
 إلا باللهِ » .

(٢) رفعُهما ، على أنها عاملةٌ عملَ « ليس » ، أو على أنها مُهملةٌ ، فما بعدها

(١) أي : كالکف عن الماصي .

مبتدأ^١ وخبر ، « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، ومنه قول الشاعر :

وما هجرْتُك ، حتَّى قلت مُعلِنَةً
لا ناقةً لي في هذا ولا جملُ

(٣) بناء الأول على الفتح ورفع الثاني ، نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، ومنه قول الشاعر :

هذا ، لَعمرُكم ، الصَّغارُ بعَيْنِهِ^٢
لا أمُّ لي ، إن كانَ ذاك ، ولا أبُ

(٤) رفع الأول وبناء الثاني على الفتح ، نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، ومنه قول الشاعر :

فلا لَعُوٌّ ولا تَأثِيمٌ فيها وما فأهوا به أبداً مُقْتَمُ

(٥) بناء الأول على الفتح ونصب الثاني ، بالعطف على محل اسم (لا) ،
نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، ومنه قول الشاعر :

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً^٣ اتسَعَ الحَرْقُ على الرَّاقِعِ

(١) وجه الرفع أن تكون « لا » عاملة عمل (ليس) ، أو مهمله ، وما بعدها مبتدأ . أو تكون « لا » زائدة لتأكيد النفي ، وقوة : مرفوع بالعطف على محل لا واسمها ، لأن محلها الرفع بالابتداء كما علمت .

(٢) الباء حرف جر زائد . و (عينه) : تأكيد للصغار . أو الباء حرف جر أصلي . والجار والمجرور في موضع الحال من الصغار ، أي : هذا هو الصغار حقاً ، أي : ثابتاً . والصغار : الذل والهوان .

(٣) الخلة ، بضم الخاء : الصداقة .

وهذا الوجهُ هو أضعفُها وأقواها بناءُ الإسمينِ ، ثم رفعُها .

وحينما رفعتَ الأولَ امتنعَ إعرابُ الثاني منصوباً مُنونا ، فلا يقالُ :
« لا حولٌ ولا قوةَ إلاَّ باللهِ » ، إذ لا وجهَ لِتَنصِبِهِ .

(لأنك إن أردت عطفه على (حول) وجب رفعه . وكذا إن جعلت (لا) الثانية عاملة عمل (ليس) ، كما لا يخفى . وإن جعلتها عاملة عمل (ان) وجب بناؤه على الفتح من غير تنوين ، لأنه ليس مضافاً ولا مشبهاً به) .

وإذا عطفتَ على اسم «لا» ولم تكررْها ، امتنعَ إلغاؤها ، ووجبَ إعمالها عملَ «إن» ، وجاز في المعطوفِ وجهانِ : النصب والرفعُ نحو «لا رجلٌ وامرأةٌ أو امرأةٌ» ، في الدار . والنصبُ أولى : ومن نصبه قول الشاعر :

فلا أبَ وأبناً مثلُ مروانَ وأبنيه

إذا هو بالْمجدِ أرتدى وتآزرا

(٥) أحكامُ نعتِ اسمِ «لا»

إذا نعتَ اسمُ «لا» النافية للجنسِ ، فإمّا أن يكونَ مُعرباً ، وإمّا أن يكونَ مبنياً :

فإن كانَ مُعرباً ، جاز في نعتِهِ وجهانِ : النصب والرفعُ ، نحو : «لا طالبَ علمٍ كسولاً ، أو كسولٌ» ، في المدرسةِ ولا طالباً علماً كسولاً ، أو كسولٌ» ، عندنا . والنصبُ أولى ، والرفعُ على أنه نعتٌ لهلّ «لا واسمها» . لأن محلها الرفعُ بالإبتداءِ ، كما سبقَ .

وإن كان مبنياً فله ثلاثُ أحوالٍ :

(١) أن يُنعتَ بمفردٍ مُتَّصِلٍ به ، فيجوزُ في النعتِ ثلاثةُ أوجهٍ : النصبُ
والبناءُ كمنعوتِهِ ، والرفعُ ، نحو : « لا رجلَ قبيحاً ، أو قبيحاً ، أو قبيحاً » ،
عندنا . والنصبُ أولى . وبنائُهُ لمجاورته منعوتَهُ المبنيُّ ٢ .

(٢) ان يُنعتَ بمفردٍ مفصولٍ بينه وبينه بفواصلٍ ، فيمتنعُ بناءُ النعتِ ،
لِفَقْدِ المجاورةِ التي اباحتُ بناءَهُ وهو مُتَّصِلٌ بمنعوتِهِ . ويجوزُ فيه النصبُ
والرفعُ ، نحو : « لا تلميذاً في المدرسةِ كسولاً ، أو كسولاً » .

(٣) أن يُنعتَ بمضافٍ أو مُشَبَّهٍ به ، فيجوزُ في النعتِ النصبُ والرفعُ ،
ويمتنعُ البناءُ ، لأنَّ المضافَ والشبيهَ به لا يُبينانِ مع « لا » . فالنعتُ
المضافُ نحو : « لا رجلَ ذا شرٍّ ، أو ذو شرٍّ ، في المدرسةِ » ، والنعتُ المُشَبَّهُ
به نحو : « لا رجلَ راغباً في الشرِّ ، أو راغباً فيه ، عندنا » .

تم الجزء الثاني

ويليه الجزء الثالث . وأوله : الباب التاسع في منصوبات الأسماء

(١) المراد بالمفرد ما ليس مضافاً ولا مشبهاً به .

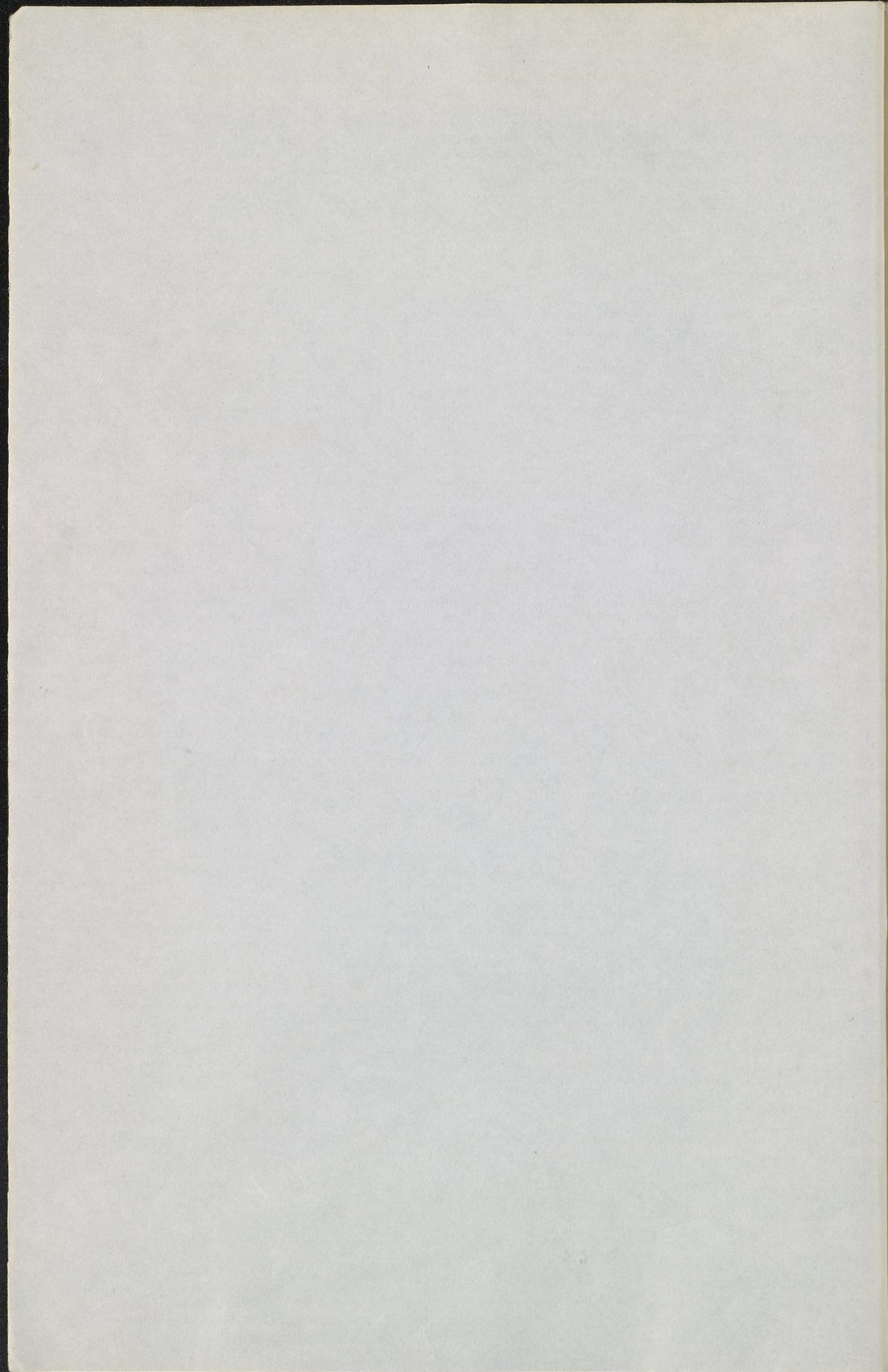
(٢) وقيل انه بني لتوكيده مع منعوتِهِ تركيب خمسة عشر ثم دخلت (لا) .

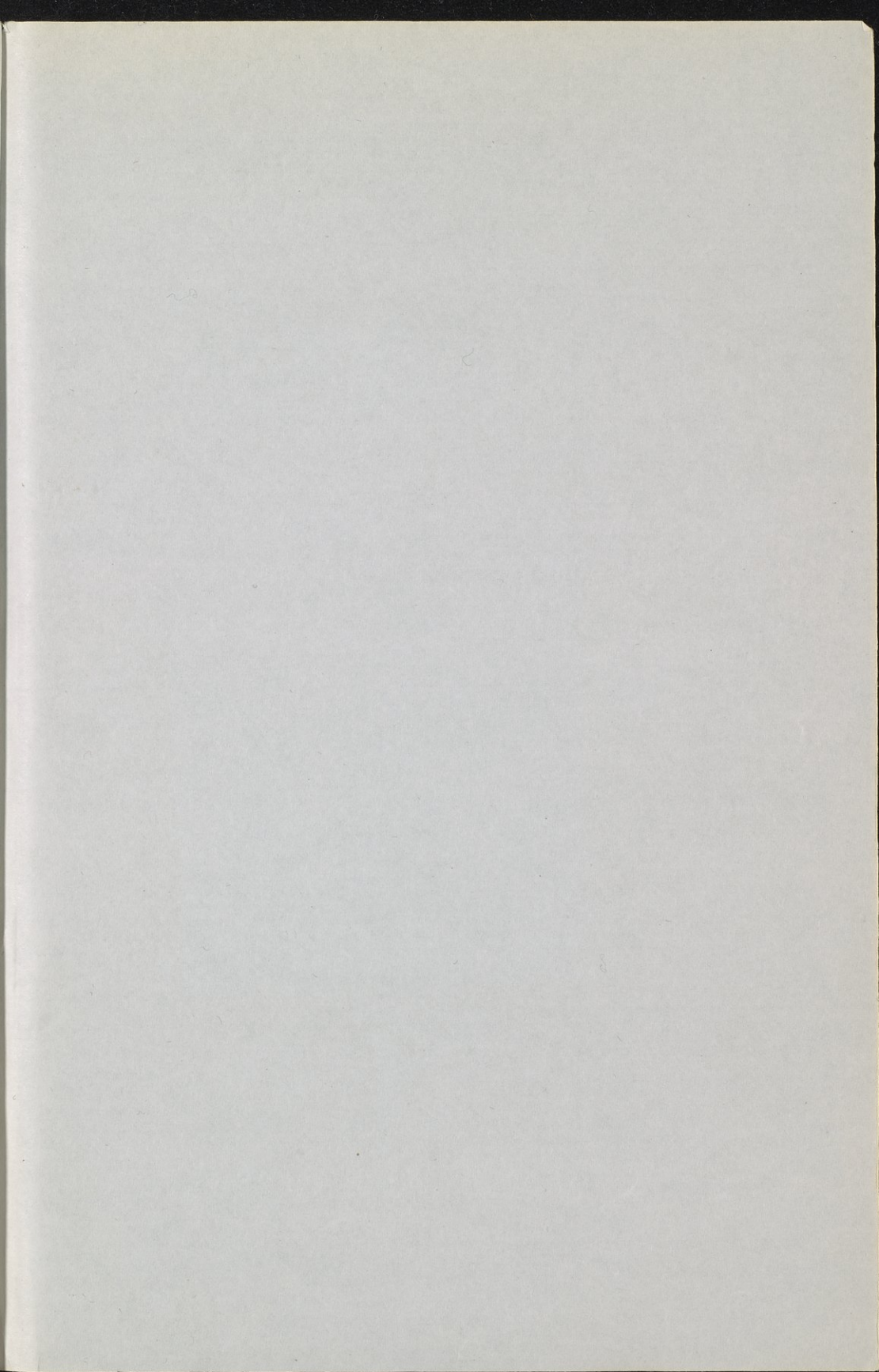
موجز مضامين الكتاب

الصفحة الموضوع	الصفحة الموضوع
٩٨ التصريف المشترك	٣ تصريف الاسماء
٩٨ الادغام	٣ الجامد والمشتق
١٠٦ الاعلال	٤ المجرد والمزيد فيه
١٢٠ إعلال الهمزة	٥ موازين الاسماء
١٢٣ الابدال	٩ المثني وأحكامه
١٢٩ الوقف	١٠ الملحق بالمثني
١٣٩ الخط	١٤ جمع المذكر السالم وأحكامه
١٤٥ كتابة الهمزة	١٥ شروط جمع المذكر السالم
١٦٠ كتابة الالف المتطرفة	١٦ الملحق يجمع المذكر السالم
١٦٢ الوصل والفصل في الخط	١٩ الاسماء التي تجمع جمع المؤنث السالم
١٦٦ مباحث الفعل الاعرابية	٢٢ الملحق يجمع المؤنث السالم
١٦٧ المبني من الافعال	٢٥ جمع التكسير
١٦٧ بناء الماضي	٢٧ تكسير الاسماء والصفات
١٦٩ بناء الامر	٢٩ جموع القلة وقياسها
١٧٠ إعراب المضارع وبنائه	٣٣ جموع الكثرة وقياسها
١٧٢ المضارع المرفوع	٤٦ صيغ منتهى الجموع وقياسها
١٧٣ المضارع المنصوب ونواصبه	٦٠ صوغ منتهى الجموع
١٧٨ النصب بأن مضمرة	٦٤ اسم الجمع
١٨٨ المضارع المجزوم وجوازمه	٦٥ اسم الجنس الجمعي والافرادي
١٨٩ الجازم فعلاً واحداً	٦٦ تكسير ما جرى على الفعل من الصفات
١٩١ الجازم فعلين	٦٧ جمع الجمع
١٩٦ مواضع ربط الجواب بالقاء	٦٧ الجمع لا مفرد له
١٩٨ حذف فعل الشرط	٦٨ الجمع على غير مفرد
١٩٩ حذف جواب الشرط	٦٨ ما كان جمعاً وواحداً
٢٠١ حذف الشرط والجواب معاً	٦٩ جمع المركبات
٢٠٢ الجزم بالطلب	٧٠ جمع الأعلام
٢٠٤ إعراب الشرط والجواب	٧١ النسبة وأحكامها
٢٠٨ إعراب أدوات الشرط	٨٥ التصغير وأحكامه

الصفحة	الموضوع
٢٨٨	خصوصية كان وليس
٢٨٩	كاد واخواتها او افعال المقاربة
٢٨٩	أقسام كاد واخواتها
٢٩٠	شروط خبرها
٢٩٢	الخبر المقترن بأن
٢٩٣	حكم الخبر المقترن بأن والمجرد منها
٢٩٤	خصائص عسى واخولوق وأوشك
٢٩٦	« ما » المشبهة بليس
٢٩٨	« لا » المشبهة بليس
٢٩٩	« لات » المشبهة بليس
٣٠٠	« ن » المشبهة بليس
٣٠٢	الاحرف المشبهة بالفعل
٣٠٣	معاني الاحرف المشبهة بالفعل
٣٠٤	الخبر المفرد والجملة والشبيه بالجملة
٣٠٥	حذف خبر هذه الاحرف
٣٠٦	تقديم خبر هذه الاحرف
٣٠٨	لام التأكيد وشروط ما تصحبه
٣١٠	شرح لام الابتداء
٣١٣	« ما » الكافة بعد هذه الاحرف
٣١٥	العطف على اسماء هذه الاحرف
٣١٧	« ان » المكسورة و« ان » المفتوحة
٣١٨	مواضع « ان » المكسورة وجوباً
٣٢٣	المواضع التي تجوز فيها « إن » و« أن »
٣٢٥	تخفيف ان وأن وكان ولكن
٣٣٣	« لا » النافية للجنس
٣٣٤	« لا » النافية للجنس
٣٣٦	أقسام اسمها واحكامه
٣٣٨	أحوال اسمها وخبرها
٣٣٩	احكام « لا » اذا تكررت
٣٤١	احكام نعت اسم « لا »

الصفحة	الموضوع
٢١٠	اعراب الاسماء وبنائها
٢١٠	المعرب والمبني من الاسماء
٢١٢	الاسماء المبنية
٢١٤	ما يلزم البناء من الاسماء
٢١٥	المعرب بالحركات من الاسماء
٢١٦	الاسم الذي لا ينصرف
٢٢٩	المعرب بالحروف من الاسماء
٢٣٢	إعراب الملحق بالمتنى
٢٣٤	إعراب الملحق يجمع المذكر السالم
٢٣٥	إعراب الملحق يجمع المؤنث السالم
٢٣٧	مرفوعات الاسماء
٢٣٧	الفاعل
٢٣٨	أحكام الفاعل
٢٤٨	أقسام الفاعل
٢٥٠	نائب الفاعل
٢٥١	أسباب حذف الفاعل
٢٥٦	أحكام نائب الفاعل وأقسامه
٢٥٧	المبتدأ والخبر
٢٥٨	أحكام المبتدأ
٢٦٣	أقسام المبتدأ
٢٦٣	خبر المبتدأ
٢٦٦	الخبر المفرد
٢٦٨	الخبر الجملة
٢٧٠	وجوب تقديم المبتدأ
٢٧١	وجوب تقديم الخبر
٢٧٣	المبتدأ الصفة
٢٧٦	كان واخواتها
٢٧٩	أقسام كان واخواتها
٢٨١	احكام اسم كان وخبرها
٢٨٣	خصائص كان







**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

قیمت جلد ۱ و ۲ و ۳

۱۰۰۰ ریال